مذكرات جيمي كارتر

كامب دافيد: حرب على الحرب

رهائن طهران والحسابات الخاسرة

ترجمة شبيب بيضون

دار الفارابي ـ بيروت

ص. ب. ٣١٨١ ـ تلفون ٣١٧٢٠٥

١٩٨٥

حرب على الحرب

تمهيد

أثر مغادرتي البيت الأبيض في العشرين من كانون الثاني عام ١٩٨١، وعودتي الى منزلي، تجلّت أولى اهتماماتي بالعمل على إخراج اليوميات التي دأبت على كتابتها طيلة السنوات الأربع التي أمضيتها في الرئاسة، الى حيز النور. إذ اعتدت في تلك الفترة اللجوء، ولمرات عدة يومياً، إلى آلة تسجيل صغيرة أفضي إليها بكل ما يخامرني من انطباعات، ظنون، وآمال، إضافة إلى الانفعالات التي أحس بها أمام الأحداث الهامة أو إزاء الإخفاقات التي أكون شاهداً عليها.

الوحيدة التي كانت على علم بهذه العادة، التي لازمتني طيلة فترة حكمي للولايات المتحدة، هي السكرتيرة التي قامت بتدوين تلك التسجيلات التي بلغت ٥٠٠٠ صفحة على الآلة الكاتبة وجمعت في ١٨ مجلداً، وهي تعتبر المصدر الأساسي لكتابي هذا إضافة إلى استخدامي للأرشيف الرسمي واعتمادي على ذاكرتي في بعض الأحيان.

القراءة الأولى، لهذه اليوميات، كانت في بلانس إذ اخترت منها ما بدا لي ممكناً إدخاله في مذكراتي هذه لم أقم بأي تغيير أو تعديل في سياق الأحداث التي سترد على صفحات الكتاب، إلا عندما كنت اضطر لإضافة بعض المفردات للحفاظ على لغة صحيحة وبالتالي، لإخراج المذكرات بشكل منقح وصحيح.

قمت بكتابة هذا الكتاب وطبعه بنفسي، إذ طبعته في منزلي، وعلى آلتي الخاصة. توقفت مرات عدة أثناء كتابته، ولعوامل عدة. كما شغلت عنه بأعمال متنوعة، لكن أنهيته أخيراً بعدما أخذ الجزء الأكبر من وقتي خلال سنة كاملة. عانيت في هذا العمل أكثر بكثير مما توقعت عند البدء به. ليس بسبب الأبحاث والأحداث التاريخية التي شملها، لكن بسبب المعاندة التي يبديها الحاضر أحياناً لتذكر أحكام نحملها عن الماضي.

إضافة إلى ذلك، ورغم أن التصور الذي ينتابني عند تذكر سنوات رئاستي الأربع يبدو مفعماً بالفخر والاعتزاز، إلا أن هناك ذكريات أخرى تعيش في داخلي كجروح لا يمكن لي تذكرها دونما إحساس عميق بالمرارة.

لم يكن السرد التاريخي لأحداث فترة ولايتي، هو غاية هذا الكتاب، بل عمدت إلى تدوين تجربتي الشخصية وكما عشتها يوماً بيوم لأن بامكان الكثير من الباحثين إعداد دراسات وافية حول ما حققته في سياستي من نجاح أو فشل إذا ما تسنى لهم الإستعانة بالوثائق والمستندات الخاصة منها والعامة التي استعنت بها. لكنني سعيت، ودون أن أضحي بالسياق التاريخي لما أكتب، لوضع إشارة واضحة على التطورات التي بدت لي أكثر دلالة وتعبيراً من غيرها، كتلك التي لعبت فيها دوراً هاماً في السعي لإحلال السلام في الشرق الأوسط وما أسفرت عنه محادثات كامب ديفيد.

توجهي هذا، أجبرني على إهمال بعض الأمور التي تركتها تمر بصمت، لكن ذلك سبب لي إنزعاجاً عندما أعدت قراءة مذكراتي، سيما وأن هذه الأمور تناولت أناساً مخلصين قدموا لي المساعدة، يستحقون، وعن جدارة أن يقترن اسمهم بما حققت من انتصارات والذين لم ينلهم في الواقع سوى بعض التجريح الذي نتج عما وقعنا به من اخطاء وانهزامات.

لم تتوان نسا رابوبورت ناشرة اعمالي عن المساهمة في تقويم لغتي إضافة إلى مساهمتها من خلال اسئلتها الوافية، بإجباري على إعادة النظر ببعض الحقائق ومن ثم تحديد أدق للتفاصيل التي ما زالت راسخة في ذهني، موثقي الخاص ستيف هوشمان ساهم أيضاً في صياغة كتابتي وذلك من خلال قراءته للتقارير والاستماع إلى التسجيلات أو الاستعانة بذاكرة مساعدي والمقربين مني لتوضيح بعض الامور مما جنبني الوقوع في المغالاة التي يمكنها طمس الحقيقة في ما اكتب. كثيرون آخرون ساهموا أيضاً بإغناء العمل الذي قمت به وذلك عبر انتقادات وجهت إلي وأخذتها بعين الاعتبار ساعياً من خلالها لتصحيح بعض ما جاء من مغالطات في كتابي. وأخيراً لا يسعني إلا القول بأن جميع الأخطاء الواردة في هذا الكتاب تنسب إلي شخصياً. وآمل أن يتمكن القراء ومن خلال كتابي، من تكوين فكرة واضحة عن الإنسان الذي هو أنا.

جورجيا . بلانس

١ حزيران / ١٩٨٢

الأراضي المحتلّة
الأمن الإسرائيلي
وحقوق الشعب الفلسطيني

«يرجو دوبرنين أنْ يقومَ فانس وغروميكو بحلّ المشكلات الأخيرة التي طرحتها مفاوضات سالت، والشرط في ذلك هو ارتضاء فانس نسيان الشرق الأوسط بعض الشيء».

يوميّة ١٠ كانون الثاني ١٩٧٩

عندما أنظر إلى الخلف، تأخذني الدهشة من أنّ النضال من أجل السلام في الشرق الأوسط، هو واقعة مدوّنة في مفكرتي . كما هي مرتسمة في ذهني . مندرجة فيهما بصورة جليّة طيلة فترة ولايتي.

ويعود اهتمامي بهذه المنطقة من العالم إلى زمن بعيد يسبق وصولي إلى البيت الأبيض. ففي أيار من العام ١٩٧٣، وعندما كنت لا أزال حاكماً لولاية جورجيا، اغتنمت فرصة قيامي بمهمة تجارية في أوروبا، فقمت بزيارة إسرائيل، بناء على دعوة رسمية وجهتها إلي رئيسة وزرائها غولدا مائير. وتركت هذه الزيارة انطباعاً قويا في نفسي. وفيما بعد، عندما بدأت استعداداتي لحملتي الرئاسية كنت مهتما بتاريخ فلسطين والشرق الأوسط. ولقد التزمت بقوّة وأنا أعلن ترشيحي للبيت الأبيض، بأنْ أستمرّ فيما لو أنتخبت رئيسا، بتعهد إسرائيل بالمساعدة الأميركية في كلّ الظروف.

وكان لهذا الالتزام أسباب متعددة. فإنني وشأني في هذا شأن العديد من المعمدانيين من أبناء الجنوب، كنت أعتبر أن الأماكن المقدّسة يجب أنْ تكونَ سهلة المنال بالنسبة لجميع المسيحيين، تماما مثلما هو الأمر واجب بالنسبة لجميع الأماكن المقدّسة عند الديانات الأخرى، التي يتوجب أنْ تكونَ مفتوحة لأتباعها جميعاً. كما أنني كنت مقتنعاً تمام الاقتناع بأن اليهود الذين نجوا من المذابح يستحقون وطناً لهم، ولهم الحقّ في العيش بسلام مع جيرانهم. ويدخل في مجال الاعتبار عامل آخر هو كون الولايات المتحدة وإسرائيل بلدين ديمقراطيين. وكون إسرائيل بلدا صغيرا يحيط به أعداء أقوياء. وكنت أعتقد بأن على أميركا من جملة واجباتها، أن تساعد، بشكل من الأشكال إسرائيل في ضمان أمنها . فإن الدول العربية كانت قد وقفت ضدّ إنشائها، الذي أقرّته الأمم المتحدة عام ١٩٤٧، الأمر الذي ألزم الإسرائيليين، منذ ذلك التاريخ، بأن يخوضوا أربعة حروب في سبيل الحفاظ على وجودهم. وكنت معجبا بشجاعتهم، ومعترفا لهم بأنهم نجحوا في إنقاذ أنفسهم وفي الوصول إلى الأزدهار في ظروف على مثل هذه الصعوبة.

هذه المشاعر، اشتركت فيها أنا والعديد من الأميركيين، لكنّه كان عليّ بوصفي رئيسا للولايات المتحدة، أن أوسّع بالضرورة مجال الرؤية أمامي، وذلك بأن أحاول استبعاد كلّ اعتبارات التعصب والتحزّب. وكنت راغبا، ومن أجل خير بلدي، أن يصل الشرق الأوسط إلى السلام، كما كنت أتوق له في الوقت نفسه أن ينجو من التأثير السوفياتي. هذان الهدفان يجعلان من إسرائيل حليفة طبيعية مفضلة للولايات المتحدة. لكنني لم أكنْ على رأي ثابت بالنسبة للبلاد العربية. فإنني لم أزرْ أيّاً منها، ولم أتعرّف على أيّ واحد من زعمائها.

غير أنني كنتُ أعلّقُ آمالاً جدّية على التحوّلات الجارية في مصر. فهي بعد أنْ كانت حليفة للاتحاد السوفياتي، أدارت ظهرها للكتلة الشيوعية. ويبدو أنها تريد الآن التقارب مع الولايات المتحدة. وكان هذا تغيّرا على جانب كبير من الأهمية، لأن مصر التي كانت ومنذ زمن طويل الخصم الأقوى لإسرائيل والأشد تصميما، هي في الوقت نفسه، البلد الذي عانى شعبها أشدّ المعاناة من الحرب، وهو بالتالي يمكن أن يكون الشعب الأكثر إدراكاً وتأثرا من غيره من الشعوب بالحجج التي تقدّم لمصلحة السلام.

وكان على السادات أن يواجه وضعا جديدا تمام الجدّة، فإنّ الخطر المباشر الذي يضغط على مصر الآن، بعد توقيع الاتفاق بانسحاب القوّات الإسرائيلية من سيناء، لم يعد آتيا من إسرائيل، بل أصبح يأتي من الجيران الأفارقة الذين بدأ تهديدهم يزداد شيئاً فشيئاً. ومع أن السادات استمر في حالة حرب من الناحية الرسمية مع إسرائيل، واستمر مشاركا في المقاطعة التي تنظّمها الدول العربية ضدّها، ومواصلا إقفاله لقناة السويس في وجه سفنها، لكنه بدأ يظهر بأنه اختار اعتماد موقف أكثر مرونة تجاه أورشليم، وهذا ما أثار في وجهه انتقادات جديّة واجهته بها منظمة التحرير الفلسطينية كما واجهه بها بعض القادة العرب.

وكان مئات الألوف من الفلسطينيين قد هربوا من بلادهم لدى قيام دولة إسرائيل، وأدّت حرب الأيّام الستة في عام ١٩٦٧ إلى تهجيرهم هجرة جماعية أخرى. ولقد هاجر البعض منهم الى البلدان العربية منها الأردن ولبنان على سبيل المثال وتجمع بعض آخر منهم في مخيمات للاجئين، في قطاع غزة وفي الجنوب الغربي من أورشليم. وهؤلاء الأخيرون، شأنهم شأن أولئك الذين يقطنون الأراضي المحتلة في الضفة الغربية لنهر الأردن، ما زالوا يقيمون الآن، ومنذ عشر سنوات تقريباً، تحت سلطة الجيش الإسرائيلي. أما تحريرهم، فهو في البلاد العربية بأسرها، معتبر من الناحية الرسمية، هدفا له الصدارة على كل الأهداف الأخرى الباقية. ويكتفي الزعماء اعتدالاً من تلك البلدان، بالمطالبة بالاعتراف لهم بحقوقهم، في حين يطرح المتطرفون منهم، أن تدمّر دولة إسرائيل تدميرا.

وتبدّى في الظاهر، عائقان إثنان يعترضان الشروع في المفاوضات المباشرة. كانت هناك في المقام الأول، الدول العربية التي ترفض الدخول مع حكومة اورشليم في محادثات قد تعني اعترافاً ضمنياً بشرعيتها، وحتى الزعماء الذين كانوا يؤيدون . سراً الاعتراف بإسرائيل، وقفوا في وجه المحادثات الرسمية، لأنها قد تمثل تنازلا يقدّمه العالم العربي، ولن ينال مقابلا له من الجانب الإسرائيلي.

وكان الإسرائيليون في المقام الثاني، ولأسباب معاكسة تماماً، قابلين بالتفاوض مع الدول العربية، ورافضين بكل ما وسعهم من قوة أي شكل من اشكال الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية، لأنه سوف يقود الى الاعتراف لها بصفتها التمثيلية، والى الاعتراف للشعب الفلسطيني بالحقوق التي يطالب بها. وكانوا يؤكدون بأن للفلسطينيين حقوقا فردية يجب الاعتراف بها، لكنه ليس لهؤلاء أن يدّعوا حقوقاً، أو وضعا يقومون بموجبه كشعب أو كأمة.

وكانت المفاوضات التي جرت حتى ذلك الحين، إما أن تضع حداً لتدخل عسكري، وإمّا العثور على وسيلة تباشر بها مفاوضات حقيقية. وبدا كما لو أن الحفاظ على الوضع الراهن يحوز آنذاك على رضى جميع الأطراف الموجودين لكنّ الوضع كان يمكن أن يتدهور بسرعة.

وكان الإسرائيليون بتأثير من موقفهم من القضية الفلسطينية، مصابين بعزلة آخذة بالتزايد على الصعيد العالمي. وقد كانت الدول العربية تخوض معركة دبلوماسية شديدة في سبيل الحصول على اعتراف الجماعة الدولية بحقوق الفلسطينيين . سواء من يعيشون منهم في الاراضي المحتلة أو الذين يعيشون مهاجرين في الدول العربية المجاورة لإسرائيل.

ولم يُعِرْ أحدٌ اهتماما إلى كون هؤلاء الفلسطينيين قد ديسوا بأقدام أولئك المدّعين حمايتهم. فقبل عام ١٩٦٧، وعندما كان قطاع غزّة والضفة الغربية لا يزالان تحت حكم مصر والأردن، ما كان الفلسطينيون يجدون فيهما أي شيء من الاستقلال الذاتي. أما أولئك الذين هربوا من فلسطين، فقد عوملوا في بعض البلدان معاملة سيئة واضطهدوا. لكن العالم لا يسمّعُ له حديثٌ إلا عن سوء المصير الذي آل إليه القاطنون في ظل القانون الإسرائيلي. أمّا منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت لا تتعب إسرائيل من تقديمها على أنها منظمة إرهابية، فقد لاقت الاعتراف من غالبية الدول، بوصفها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني في اللقاءات والمحافل الدولية، ولم تكنْ تتوقّف عن تسجيل النقاط على حساب إسرائيل.

أما وقد جعلت عن الدفاع عن حقوق الانسان واحدا من المحاور الأساسية في سياستي الخارجية، فلمْ يكنْ بوسعي تجاهل المشكلات التي تثار في الأراضي المحتلة. فإن الإسرائيليين بحرمانهم الفلسطينيين من كافة حقوقهم، لم يكونوا يضعون أنفسهم، في وضع دبلوماسي صعب فحسب، وإنما كانوا أيضاً يمارسون سياسة يضادون بها المثل الديمقراطية كما يفهمونها هم أنفسهم وكما هو مفهومها سواء في أورشليم أو في واشنطن. وكان لا بدّ، في نظري، من أن تقدّم الولايات المتحدة المساعدة، من أجل العثور على حلّ يضمن الحقوق الأولية للفلسطينيين: حقهم في الإنتخاب، وحقهم في الاجتماع وفي التداول في مستقبلهم، وحقّهم في تملّك الثروات، وحققهم في أنْ تدير شؤونهم حكومة مدنية. ولقد التزمت أنا شخصيا، في أنْ أفعلَ كلَ ما أستطيع فعله، من أجل حماية هذه الحقوق في كلّ البلدان بغض النظر عن الروابط التي قد تجمعنا بحكوماتها.

وإني وإنْ فعلتُ هذا، لم أكنْ أنسى أنّ الإسرائيليين لهم أيضا وبالمثل الحقّ في الدفاع عن أنفسهم، وفي ضمانة أمنهم من الخارج كما من الداخل. لكنّه كان في فكري أنه يتوجب العودة إلى سبب المرض والوقوف على جذوره بدلا من ترك العنف يجيب إلى ما لا نهاية، على العنف، وبدلا من التعرّض تعرّضا لا ينفكّ في ازدياد إلى أخطار المجابهة، التي قد تُخِلّ إخلالا حاسما بأوضاع الشرق الأوسط، وقد تقود إلى تدخّل عسكري من القوى العظمى.

ولقد صرحت، غداة عقد جلسة لي مع الرئيس فورد، بأنه لو قرر أي بلد من البلدان إعلان حظر على البترول المتجه إلى الولايات المتحدة، فإنّني سوف أعتبر هذا الفعل، «بمثابة إعلان لحرب اقتصادية وسوف أتخذّ الإجراءات اللازمة، وسوف أفعل كل ما من شأنه أنْ يمنع وصول شيء إلى ذلك البلد المعلن للحظر، مما يصل إليه من الولايات المتحدة: لا أسلحة، ولا قطع غيار للأسلحة، ولا أجهزة للتنقيب عن البترول ولا أنابيب لخطوطه، ولا شيء مطلقا».

وكان ما عندنا من احتياط بترولي ومن غاز طبيعي يسمح لنا بأنْ نصمدَ، بل وحتى كان يسمح لنا أنْ نستمّر على ازدهارنا لحقبة قصيرة من الزمن، في حال تَقَلّص وارداتنا منه أو توقفها نهائيا. لكن عددا كبيرا من البلدان الأخرى لم تكنْ لديها هذه الإمكانية، فإنّ الحظر في عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٤ أوقفها وظهرها إلى الحائط، وجعلها تعي حالة التبعية التي هي فيها على صعيد الطاقة. وهي بوقوعها تحت ضغط منظمة التحرير الفلسطينية، لم تكنْ تستطيع تجنب قطيعة، لا مرد منها، مع الدول العربية، إلا إذا توقفت عن مساعدة الإسرائيليين وهؤلاء سوف يقعون في عزلة درامية. وفيما لو أعلنت الرساميل العربية، حربا اقتصادية صارمة واستمرّت بها لأجل طويل، فإن إسرائيل لنْ تجد حليفا آخر غير الولايات المتحدة تعتمد عليه في إمدادها بالأسلحة والمواد الأولية، وقد تكون الولايات المتحدة، عند ذلك ملاذا لا يطمّأنّ إليه. كما وإن أيّ انخراط مباشر، ننخرط فيه إلى جانب إسرائيل، قد يؤدي بنا إلى العزلة، ويحتمل عند ذلك، ألا يسمح لطائراتنا بالتحليق فوق معظم البلدان الأوروبية والأفريقية، ولا بالهبوط في مطاراتها للتزود بالوقود، فإن الدول العربية باقتصاصها منا . بفرضها الحظر على ما تصدّره لنا نحن من بترول . قد تضعنا ضمن أجل قد يقصر وقد يطول، في وضع غاية في الخطورة، وضع فيه تهديد جدّيّ على استقلالنا وأمننا.

وكان خطر الحرب بين إسرائيل وجيرانها، يأتي ليضاف إلى مخاطر الحصار الاقتصادي. وكان الوضع في لبنان، من هذه الناحية، يضاعف القلق ويشغل البال. فقد كانت الانشقاقات السياسية والدينية، قد مزّقت هذا البلد التعيس، فجعلت منه وهو الذي يتواجه فيه، في ساحة أُقفلت آفاقها، أعداء تدعم فريقا منهم إسرائيل من جهة، وتدعم الفريق الآخر الدول العربية من جهة اخرى، مركزا يمكن أن تنطلق منه في أية لحظة أزمة جديدة. ففي حزيران من العام ١٩٧٦، اختطف سفيرنا في بيروت وقُتل، ثم أُكره السفير الذي جاء بعده، إلى العودة الى واشنطن، واستوجب الأمر إخلاء جميع الرعايا الأميركيين وإخراجهم من لبنان عن طريق البحر.

هكذا كان الوضع في الشرق الاوسط، عندما وصلت الى البيت الأبيض: كانت أربعة حروب قد نشبت في مدى خمسة وعشرين عاما، وكان الخطر على البترول، وكانت المقاطعة الاقتصادية على إسرائيل، وكانت الأعمال الإرهابية تجري بشكل شبه يومي، وكانت الحرب الأهلية في لبنان، وكان هناك مئات الألوف من اللاجئين، كما كان هناك ذلك الرفض العنيد من جميع الفرقاء الموجودين أن يعترف الواحد منهما بالآخر وأن يدخل في مفاوضات معه، وكان الرأي الأوسع انتشاراً، هو ذلك

الرأي القائل بأن المشكلات المطروحة في ذلك المكان من العالم، هي مشكلات لا حل لها. أما أنا فلم أكن أشعرُ بمثل ذلك الشعور، لكنه لا بد لي من الاعتراف بأن الأزمة لو انفجرت في الشرق الأوسط وكانت أزمة كبرى، وحدث ذلك خلال الأشهر الأولى من ولايتي، لكنت وقفت أمامها متفاجئا مبغوتا.

وكان مفروضا ان يدخل عملنا من اجل السلام، من حيث المبدأ، إطار مؤتمر جنيف ويوضع فيه، لو أنه كان لهذا المؤتمر وجود في الواقع، ذلك أن الأمم المتحدة وكانت قد اقترحت المؤتمر أثناء ولاية الرئيس نيكسون، قد ألحت على أن يمثل فيه، بالإضافة الى الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، الدول العربية وإسرائيل والفلسطينيين. وكانت مشكلة الاعتراف المتبادل، التي يثيرها هذا الطرف أو ذاك، قد تعرضت للنقاش وبشراسة وحدة بلغت حدا لم يتمكن معه أحد في حينه من الوصول الى حلها، وظهر معه أنه ليس في مقدور أحد أن يتوصل الى حلها في مستقبل منظور.

ورغم كل التعقيد البالغ في الوضع، ظلت هناك قضايا ثلاث تتصدر سائر القضايا الأخرى، وتستوجب النظر فيها والفحص عنها قبل غيرها وهي: أمن إسرائيل، والوضع في الأراضي المحتلة، وحقوق الفلسطينيين. أما وقد ثبت على رأي لي، وحددت أهدافي، فقد أصبح متوجبا علي أن التقي القادة العرب والاسرائيليين، من اجل تحديد النطاق الذي نلتقي فيه في وجهات النظر ونشترك فيها.

«وصل رابين رئيس الوزراء قادما من إسرائيل.. وكنت آمل منه أن يتيح لي أن أكون لنفسي فكرتي الأولى عما يعتبره الإسرائيليون ضروريا لإقامة سلام دائم. لكنه أظهر لي الكثير من التحفظ والتشبث بالرأي، وكان في حالة شديدة من حالات الضيق. وأثناء تناول العشاء ... أفصح لي بشكل قاطع عن معارضته لأية مفاوضات تنضم اليها منظمة التحرير الفلسطينية أو يدخل فيها ممثلون آخرون عن الفلسطينيين. وفيما بعد، سألته، وكنا منفردين، عما يود مني أن أفعله عند لقاءاتي المقبلة مع القادة العرب... لكنه بقي على احتراسه ولم يجبني وتكون انطباع لدي بأن الحكومة الاسرائيلية، أو أن رابين على الاقل، في موقف الحذر والريبة منا ومن الدول العربية، وأنا أفترض أن لهذه الحيطة ما يبررها جزئياً».

يومية ٧ آذار ١٩٧٧

أما وإنني أعرف شجاعة وذكاء الزائر الذي استضفته، فلقد وقعت في خيبة شديدة من هذا اللقاء الأوّل، الذي جعل الشك يحوم، لوقت من الأوقات، حول المنفعة التي أرجو التوصل إليها بجهودي. لكنني أعلمُ أن الإسرائيليين وإنْ كانت رؤياهم للمستقبل غير واضحة، كانوا راغبين رغبة شديدة في الانتهاء من الحرب ومن الإرهاب. فقد كانت كل أسرة في إسرائيل، قد فقدت، عمليا، واحدا من أفرادها على الأقل، قتلا في إحدى العمليات العسكرية أو في أحد الاعتداءات. وكان علي إذنْ، أنْ أحزم أمري، مدخلا في اعتباري على الدوام، بأن المهمّة سوف تكون أكثر صعوبة إن لم أرسمها في مخيلتي عند الانطلاق بها.

وكان لزيارة رابين نتيجة إيجابية واحدة على الأقل. فإنّها جذبت انتباه الرأي العام الأميركي، وشغلت قضية الشرق الأوسط محلا مركزيا في مؤتمري الصحفي في ٩ آذار، حيث طرحت فيه فكرة مؤدّاها أن لإسرائيل جبهة مزدوجة: جبهة من الداخل، قريبة جداً من حدود ١٩٦٧، وأخرى خارجية، يرتسم بها محيط أرض تدافع عنها، تحرسها قطاعات إسرائيلية أو قوة دولية. أما بشأن الأرض المحصورة بين هاتين الجبهتين، فقد تحدثت عن إمكان نزع السلاح منها نزعا تاما، خلال فترة انتقالية قد تدوم من عامين إلى ثمانية أعوام. واقترحت كذلك، أن تسحب إسرائيل جيشها من الأراضي المحتلة، وأن تعترف الدول العربية لإسرائيل بحقّ العيش في سلام، وبأنْ يعمل الطرفان على تنمية التبادل التجاري والسياحي والثقافي بينهما. وأعلنت في الختام، بأنني أنوي أنْ ألتقي قبلَ حلول الصيف، القادة من مصر والأردن وسوريا والعربية السعودية.

ولقد أثارت مقترحاتي ردود فعل قوية في العالم العربي وإسرائيل وفي داخل الطائفة اليهودية في أميركا. وكان الأكثر إثارة من بينها، ما طلبه السادات من عدم عقد الجلسة الداخلة في جدول الأعمال في الأمم المتحدة، إلا عقب زيارته لواشنطن. وبعد أسبوع من مؤتمري الصحفي هذا، انتقلت إلى نيويورك لأتوجه بالكلام من على منبر الأمم المتحدة.

«ولقد حصلت لحظة من الاضطراب عندما توجب علي أنْ أصافحَ أيدي جميع المندوبين، وكان يوجد من بينهم ممثل لمنظمة التحرير الفلسطينية، التي لم تكن الولايات المتحدة تعترف بها.. وفي نهاية الأمر، تقدمت، وحييت جميع من كانوا يدخلون، ممن فيهم ممثل منظمة التحرير الذي كان شديد الارتباك، ولم يتسبب هذا الفعل بالأذى لأي إنسان».

يومية ١٧ آذار ١٩٧٧

لم تسهم مبادرتي تلك في تفريج الجو. وحينما كانت المفاوضات تجري حول سيناء، وعد كيسنجر الإسرائيليين بأن الولايات المتحدة سوف لنْ تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية . وهي بالأولى لنْ تتفاوض معها . ما دام قادتها غير موافقين على وجود إسرائيل، ورافضين لقرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ بوصفه أساسا للمحادثات التي تعقد لتسوية مشكلة الشرق الأوسط. ولما كان ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية يطلب تدمير إسرائيل، وكان مسؤولو تلك المنظمة ينظمون الاعتداءات التي تتسبب بالموت في الأراضي الإسرائيلية، فإنّني أيّدْتُ بالبداهة هذا العهّد، ونويت أنْ أتمسّك به بصرامة.

وبدا لي قرارُ الأمم المتحدة على جانب كبير من الأهمية، ذلك أنه يدين كُلّ توسع عسكري، ويتطلّب انسحاب الجيش الإسرائيلي من الأراضي الواقعة تحت الاحتلال منذ حرب الأيام الستة، ويُعتَرَفُ للحدود بعدم القابلية للانتهاك، ويُعترَفُ لكلّ دولة بحقّها في الاسقتلال السياسي، ويطالب بتسوية قانونية وعادلة لمشكلة اللاجئين. واحتج قادة منظمة التحرير الفلسطينية بشدة على هاتين النقطتين الأخييرتين. فإنهم كانوا يرفضون الاعتراف بإسرائيل كدولة ذات سيادة شأنها شأن الدول الأخرى، وكانوا يعتبرون عدم ورود أية إشارة إلى الشعب الفلسطيني هو أمر لا يمكن القبول به، وعبارة «اللاجئين» الواردة في القرار، إنما تشير إليه، في رأيهم، بطريقة غير ملائمة إطلاقاً.

كان أملي بالوصول إلى حل ضئيل جداً، لكن الأفق أضاء فجأة، عندما التقيت في الرابع من نيسان، الرئيس المصري أنور السادات لأوّل مرة، فإنه لم يكنْ بإمكاني التنبؤ بأن هذا الرجل وقد كان ودودا ومنفتحا ومن ذوي التصميم والشجاعة، سوف يستثير إعجابي بتغييره لمجرى التاريخ، ليصبح رجلا واحدا من أقرب أصدقائي المقربين. وهكذا فإنني كنت على ثقة منذ لقائنا الأول، بأن المودة التي شعر بها الواحد منا تجاه الآخر هي مودة حقيقية بالفعل، واعتقدت بأننا لو تمكنا من عقد عرى روابط شخصية، ومن إقامة صداقة قوية بيننا، فإن فرصة الانتهاء الى سلام دائم في الشرق الأوسط، سوف تكون أقوى بكثير وبما لا يقاس مطلقا مع أية فرصة سنحت فيما مضى.

وخلال أول حديث دار بيننا، كان للسادات استهلالات يطل بها ويؤكد لي آمالي التي أرجوها وتؤيد لي الانطباع الأول الذي كونته. فقد قبل فكرة نزع السلاح من سيناء وتحييدها، وأشار إلى إمكان أن تضع الدول العربية حدا للمقاطعة الاقتصادية لإسرائيل، وجزم بأن رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، لديه الاستعداد بأن يُقدم تنازلات لإسرائيل، إذا ارتضت هذه الاخيرة بأن تتفاوض حول القضية الفلسطينية، وتعهد بأن يستخدم كل ما لديه من تأثير من أجل أن يقنع القادة العرب بالتخفيف من مطالبهم. ثم سألته إن كان السلام في حال الوصول إليه بالتفاوض، السلام المفتضى الى اعتراف دبلوماسي بإسرائيل والى فتح الحدود جميعها، يبدو إليه أمرا قابلا للنظر فيه، لكن السادات لم يكن بإمكانه متابعتي حول هذه النقطة. فإن حربا استمرت خمسة وعشرين عاما سافرة حينا ومقنعة حينا آخر، مع دعاية تنشر البغضاء وتؤدي الى انعدام التفاهم، ما كان يمكن محوها بمثل تلك السهولة.

وبعد تناول العشاء، تابعنا حديثنا منفردين، وعندما سألت السادات عن موقفه من انسحاب الجيش الاسرائيلي من الاراضي المحتلة، أسر لي بأن «التعديل الطفيف في حدود ١٩٦٧، هو أمر يمكن التفاوض عليه»، وكان هذا تنازلا مهما، فقد كان، في نطاق ما أعرف، هو التنازل الأول من نوعه يقوم به قائد من القادة العرب. ثم تحدثنا طويلا إثر ذلك عن وضع القدس، وهي المدينة التي يطالب اليهود والعرب بها مطالبة شغوفة نفس الشغف من الطرفين كليهما. وأعلن لي السادات بان المدينة لا ينبغي أن يعاد تقسيمها الى قسمين مرة أخرى، إلى ما كانت عليه بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٧، وأضاف بأنه يتوجب للعرب أن يسيطروا على الاحياء التي تتواجد فيها الأماكن المقدسة، وبأنه يتوجب للمؤمنين من جميع الأديان أن ينالوا الحق في أن يحجوا الى المدينة في أي مكان يرغبون، دون أن يكون عليهم أن يطلبوا إذنا مسبقا من الإسرائيليين.

ثم قال لي أيضا، بأنه يمكن النظر في التفاوض المباشر بين مصر وإسرائيل، شرط «تسوية القضية الفلسطينية قبل ذلك» وهذا الشرط بتقديمه بهذا الشكل، كان شرطا لا يمكن القبول له، لكنني افترضت بأن السادات يحتفظ كاحتياط له، بإمكانية التلطيف من موقفه، بتقديمه آراء معاكسة متزامنة ومثيرة لاهتمام الإسرائيليين.

وفي حديثه عن المقاطعة، بدا السادات في غاية الاحتراس، وبتأكيده بأن إمكانية رفعها «لن تحصل إلا بحصول السلم» فحسب، كان رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي قد أثار لدى محادثته مع سايروس فانس، ملاحظة هي أن إقامة العلاقات التجارية الطبيعية هي عمل سوف تنظر إليه إسرائيل، على أنه إشارة الى إرادة طيبة من جانب جيرانها، وأنها خطوة أولى ذات دلالة في عملية التسوية. وألححت أنا، إذن، على هذه النقطة، فانتهى السادات الى الاعتراف بأن تغييرا ما «سوف يكون ممكنا بعد سنوات عدة، في حال التوصل الى إحراز خطوات مهمة متقدمة».

ووصلنا الى وقت متأخر، وحزمت أمري على محاولة أُسرع بها الفرصة، بالتوجه الى محدثي سائلا إياه، عما يعتقده بشأن المرحلة الأخيرة من عملية الوصول الى الاستقرار والاعتراف الدبلوماسي بإسرائيل وتبادل السفراء معها. فأنا أعرف بأن الإسرائيليين لن يكونوا مطمئنين حتى لو وقعت معهم اتفاقات أخرى، ما دام الوصول الى هذه النقطة لم يتحقق. وهز السادات رأسه بعنف وهو يجيب قائلا لي: «هذا لن يتم في حياتي!». وأجبته سائلا إياه في الحال، في ما لو كان يعتقد بأن الرؤساء الذين سيخلفوننا سوف يكونون أكثر رغبة منا في السير بالشرق الأوسط الى السلام.

كان الجو فيما بيننا منفرجا، وكنا نتحدث دون أن يضايقنا شيء، ولم نعد نخشى التصدي للموضوعات الأكثر حساسية، وكان السادات منشغل البال بكل وضوح، بتهديدات ليبيا، وربما أيضاً بتهديدات أثيوبيا عبر السودان، التي قد تشكل ضغطا على مصر، ومن هنا كان يترك مجالا للفهم بأن الاتفاق مع إسرائيل من شأنه أن يريح مصر من ثقل كبير. ثم تحدثت من جديد، عن فتح الحدود وعن الاعتراف بإسرائيل، بإلحاحي على أن كلا منا قد يكون خارج السلطة في السنوات القادمة، وإنه ليس من حقنا أن نترك للأجيال بعدنا مهمة البت في المسألة عوضا عنا. وتذرع السادات بأن ضغوطات هائلة سوف تمارس ولا شك، على الولايات المتحدة، وخاصة على الكونغرس الأميركي، إن كان في ذلك ما يُيسر الوصول الى السلام. وانتهى إلى الاقتناع بإيجاد «بند خاص من جملة اتفاق عريض مندرج في داخله، يمكن الاشتراط فيه، إن تم كل شيء على ما يرام، أن يصبح الاعتراف بإسرائيل واقعا فعليا بعد انقضاء مهلة من سنوات خمس». وهذا ما كنت أرجوه أكثر من أي شيء آخر. وعندما انضممت الى روزالين بحث لها بأن هذا اليوم الذي مضى هو أجمل يوم من أيام رئاستي.

ولم نعد في صباح اليوم التالي، الى البحث في قضية إسرائيل، فلقد آثرنا مسائل أخرى من مسائل الشرق الأوسط وإفريقيا الشرقية وتحدثنا عن المساعدة الاقتصادية والسياسية التي يمكن أن تقدمها الولايات المتحدة الى مصر. وأتى حديث السادات، ليقنعني أكثر مما فعلت تصريحاته في الليلة الماضية، بأنه راغب في السلام بصدق. فقد قال لي عند مناقشتنا مبيع الأسلحة الى مصر: «بأنني أفضل أن ترسلوا لي من الأسلحة ما نحتاج اليه، من مثل الطائرة المطاردة ف . ٥ إي F . ٥E ، بغية الحفاظ على كل الفرص التي أمامنا بالوصول الى اتفاق قبل نهاية العام».

وكانت المودة التي شعر بها الواحد منا إزاء الآخر منذ اللحظة التي تقابلنا فيها، تسهل لنا مباحثاتنا الى حد كبير. فقد أقمنا ثقة متبادلة في ما بيننا. وكنا نتحدث عن أسرتينا، وعن المدن التي نشأنا فيها، وعن ماضي حياتنا، وعن طموحاتنا السياسية والشخصية، كما لو أننا نملك النية والإمكانية بألا نفارق بعضنا. وكانت روزالين وجيهان زوجة السادات، تفهمان ما يجري. وكانتا تتبادلان الود أيضا. وكان الصحفيون في بعض الأحيان يسخرون من بعض تصريحاتي عن الصداقة. لكنني عندما كنت أتحدث عن الصحفيون أيضاً . نعرف بأن هذا شيء صحيح.

وبعد ساعات قليلة من عودة السادات الى القاهرة، أعلن رئيس الوزراء رابين، وكانت تواجهه اتهامات تنصب على حسابه البنكي في نيويورك، أنه متخل عن إعادة انتخابه من جديد، وسوف يكون لهذا القرار نتائجه الثقيلة على إسرائيل في سياستها الداخلية والخارجية.

أسابيع قليلة مضت بعد ذلك، وجاء مناحيم بيغن، الذي يعتبر الكثير من الأميركيين أنه سياسي يميني، وحل على رأس الحكومة الإسرائيلية. ولم يكن هذا التغيير اللامتوقع فاتحة خير للسلام في أي شيء هذا ما كانه في الوهلة الأولى، ولذا قابله المواطنون الإسرائيليون والطائفة اليهودية الأميركية، وأنا شخصيا، بقلق لم يكن إلا عارضا في حينه.

وكان السادات معنيا بالأمر شأننا نحن، لكنه لم يضع وقته فعمل عن تكوين رأي له. فإنه إذ لاقى الرئيس الروماني نيقولاي شاوشيسكو، طرح عليه سؤالين مباشرين عن بيغن: «هل هو رجل شريف؟» و«هل هو شجاع؟»، وقد أجاب شاوشيسكو على السؤالين كليهما بالايجاب دون تردد، وهذا ما أسره لي السادات فيما بعد، وكان ذلك كافيا جيد الكفاية بالنسبة للرئيس المصري.

وصار عليّ الآن أن التقي القادة العرب الآخرين.

«لقد استقبلنا الملك حسين ملك الاردن، وكُنا نحن جميعنا نمحضه الكثير من الحب، ولقد ثمنا زيارته واعتقدنا بأنه سوف يكون حليفا ذا وزن بالنسبة لنا، عند انعقاد المؤتمر الذي كنا نأمل بإمكان انعقاده قبل نهاية العام، لبحث موضوع الشرق الأوسط... وقد أفضى إلي، بأنه ولأول مرة منذ خمس وعشرين أو ثلاثين عاما يأمل بالانتهاء الى نتائج ويتوقع لها الحصول قبل تصرم السنة الجارية، وشاطرته وجهة نظره. وكانت خطتي، في ظل الحالة الراهنة في ذلك الحين، هي التالية: الانتهاء من الآن وحتى شهر أيار من مباحثاتي مع قادة كل البلدان المعنية، وإعداد حل إجمالي من أجل سلام متفاوض عليه، وإرسال سايروس فانس ليشاور الحكومات المعنية في مواطنها... ثم القيام بضغط على مختلف الجهات للوصول بها الى القبول بالحل يتبدى لنا أنه الأفضل».

يومية ٢٥ نيسان ١٩٧٧

كان الملك حسين يرى مقترحاتي التي قدمتها في مؤتمري الصحفي حرية بالتفضيل لكنه كان يلح من أجل أن تصبح الحقوق الأولية للفلسطينيين حقوقا معترفا بها، وكان سعيدا، لأن المعبر الحر بين الأردن والضفة الغربية عاد ليصبح سالكا من جديد، لكنه، مع أخذه بالاعتبار للمشكلة الفلسطينية، لم يكن فيما يبدو، يريد المطالبة بالأراضي التي تحتلها إسرائيل، من أجل إعادتها الى الأردن.

وكان الرئيس السوري الأسد هو التالي على لائحتي. ورتبت أموري على أساس مقابلته في سويسرا، مباشرة بعد القمة الاقتصادية في لندن. وقبل مغادرتي بريطانيا كان لي جلسة خاصة على طعام الفطور مع الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان. وكانت قد سبقت لي فرصة الالتقاء به وقت انعقاد المؤتمر الاقتصادي، لكن جلسة الفطور كانت هي المرة الأولى التي نلتقي فيها نحن الاثنان منفردين. ولقد وجدته لامعا، وواثقا شديد الثقة بنفسه، لديه شيء من التسلط، لكنه ودود ومنفتح. وكانت مواقفنا قريبة جدا حول الكثير من القضايا، لكنني اضطربت من الأعماق عندما قابلني بموقفه من مسألة إسرائيل. فقد بدا لي مقتنعا إقتناعا صادقا بأن إسرائيل دولة وضعت نفسها منفية عن الدول، وأخذ يساند، دونما انتقاد، الدول العربية.

وحلقت بعد ذلك بقليل، بالطائرة متجها الى جنيف، حيث أجريت محادثات استمرت ثلاث ساعات ونصف الساعة مع الرئيس الاسد.

«كان في لقائنا من المتعة بمقدار ما كان فيه من الفائدة. ولقد جرى في جو بهيج. وتبين لي في الأسد شخصا بناء يصدر عن روية وعقل في حديثه عندما تناولنا الحديث عن النقاط الاكثر حساسية: الفلسطينيين واللاجئين ومشكلات الحدود. وقد أفضى إلي بما يفيد أن الكلام عن السلام مع إسرائيل، كان ولسنة أو لسنتين خلتا، نوعا من الانتحار في بلده، لكن تقدما كبيرا أحرز منذ ذلك الحين، واستجدت هناك رغبة حقيقية في التعاون».

يومية ٩ أيار ١٩٧٧

سوف يمضي الأسد إثر ذلك بقليل ليخرب مؤتمر جنيف، بوضعه شروطا لا يمكن القبول بها من أجل أن يشارك فيه، وسوف يفعل، بعد مضي وقت آخر، كل ما في وسعه، في سبيل أن يمنع الاتفاقات التي وقعت في كامب دايفيد من أن توضع موضع التطبيق.

وأدخلت في اعتباري بعد اكتشافي للقادة العرب، أنهم جميعهم تقريبا يتكلمون بلهجتين اثنتين: فهم، عند اللقاء بهم منفردين، يبدون القبول بالسلام، ولا يتوقفون عن الترحيب بالجهود المبذولة من أجله وإبداء التشجيع لها، أما في المحافل العامة، فلا يجرؤ أي منهم . باستثناء السادات . ولا تؤاتيه الشجاعة على التسليم بأنه مستعد على مواجهة الشروع في المفاوضات مع إسرائيل. وهذا السلوك يمليه الخوف ولا شك، الخوف من أن يعتبر الواحد منهم، خائنا في نظر القادة الآخرين في العالم العربي، والخوف من حلول نقمة الرأي العام الوطني عليه، والخوف أخيراً من ردود الفعل العنيفة التي يقوم بها الإرهابيون الفلسطينيون. وهناك عامل آخر، كان ولا شك من العوامل الداخلية في الاعتبار، ذلك هو أن البلدان البترولية الأغنى، كليبيا والعراق، هي ايضا البلدان الأكثر جذرية في معارضتها للحل السلمي في الشرق الأوسط.

وكان الموقف نفسه، وإن على صعيد مختلف، هو موقف القادة الذين يوجهون الطائفة اليهودية الأميركية. فهم يضغطون علينا، في اللقاءات المنفردة، طالبين أن نفعل كل شيء من أجل إحلال السلام، ويشتكون من تطرف ومن أخطاء حكومة أورشليم، ويساندون رجال السياسة الأكثر اعتدالا،

ويصرفون من وقتهم ومن مالهم دون حساب من اجل السير قُدما بقضية السلام. لكنهم وفي كل مرة تتعرض فيها إسرائيل لهجوم مباشر، يصطفون بالضرورة المحتمة الى جانب الحكومة الاسرائيلية ويفقدون أي حس نقدي ويتوجهون إلينا باللوم لوضعنا حقوق الفلسطينيين مع أمن إسرائيل «على صعيد واحد». وإنهم يخشون ولا شك أن يشجبوا بشكل علني السياسة الإسرائيلية، لئلا تزداد عزلة إسرائيل الدبلوماسية، وهي قد سبق أن أدينت مرات متكررة في الأمم المتحدة ولا ينفك عدد البلاد التي تدينها في ازدياد.

استقبلت في الرابع والعشرين من أيار، وفدا من العربية السعودية على رأسه ولي العهد الأمير فهد. والعربية السعودية رغم أنها لا تحاذي الجبهة الاسرائيلية بأي حد مشترك معها، فإن بإمكانها أن تلعب دورا حاسما في المفاوضات. فإن على الفلسطينيين لا بل وعلى السوريين والأردنيين أيضا، وهم يحتاجون لدعمها المالي، أن يحسبوا بالضرورة حسابا لموقف الرياض. يضاف الى هذا، أن الأماكن الإسلامية المقدسة، كمكة على سبيل المثال، موجودة في أراضيها، وذلك يعطيها أهمية خاصة في العالم الإسلامي.

لكن العربية السعودية، وإنْ كانت غنيّة وذات تأثير، فإن أراضيها والنظام القائم فيها، ليسا على كثير من المناعة. فإنّ السعودية نظرا لاتساع أراضيها الشاسعة، ولكثافة سكانها الضئيلة ولقواها العسكرية غير الكافية، كان لها اهتمام بالسلام في الشرق الأوسط وفي الخليج الفارسي، واقع في أول اهتماماتها. بيد أن العائلة المالكة، التي كانت تخشى من أنْ يؤدي وقوفها موقف المصلح والموفق مع إسرائيل إلى إغضاب أفرادها وسخطهم، كانت في الوقت نفسه، تخشى من غارات الإرهابيين الفلسطينيين ومن التيارات الإسلامية الأصولية.

وكان لنا محادثات مهمة مع الأمراء فهد وسعود ومحمد. وهؤلاء الأمراء كونهم على تدين وعداء للشيوعية عميقين، فإنهم معارضون للاتحاد السوفياتي بشراسة وينظرون إلى الولايات المتحدة بوصفها واحدا من أقرب الحلفاء الموثوقين لبلدهم. وكانت القضية الفلسطينية تحوز على الاهتمام الأقوى من بين اهتماماتهم. وبعد تناول العشاء، كان لي حديث استغرق نصف ساعة مع الأمير فهد، أعدت تذكيره فيه بأننا نحن ملتزمون بعدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، وبعدم التفاوض مع قادتها ما داموا على رفضهم للقرار ٢٤٢ الصادر عن الأمم المتحدة، وما لم يعترفوا لإسرائيل بحقها في الوجود، وقد وعدني بأنْ يفعل كل ما في وسعه، من أجل إقناع قادة المنظمة.

ومع ختام هذه اللقاءات مع ممثلي الدول العربية، كان شعوري بأنهم يتوقعون منا الإقدام على عمل مصمم، وبأن الحلول التي سوف نتقدم بها سوف تقود إلى الاعتراف بإسرائيل وبحقوق الإسرائيليين في العيش بسلام. وأنا من جهتي، كنت أعترف لهم بصوابيّة المبدأ الذي يصدرون عنه في مطلبهم الداعي إلى إدراج تسوية المشكلة الفلسطينية في المفاوضات. وكانت مخاوفي الأشدّ قوة متعلّقة بالسياسة الجديدة في إسرائيل، وبردود الفعل عند الطائفة اليهودية الأميركية.

وكان اتخاذ موقف من خليفة رابين في الحكم، يشغل بالي أقصى الإنشغال، فلقد صرح بأنّ الضفة الغربيّة «المحرّرة» منذ حرب الأيام الستة يجب أن تكون مأهولة بأغلبية يهودية وبأقلية عربية. ولم يكْن مناحيم بيغن باعتماده هذا الموقف، يثير الجدال حول سياسة أسلافه فحسب، وإنما كان يرفض أيضا، قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ معتبرا إياه كأنه لم يكن، وهو القرار الذي صوّتت عليه إسرائيل، وهو ما كنت أعد العدّة لأرتكز عليه من أجل التوصل إلى اتفاق مع الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية. كان هذا التغيّر في الاتجاه يبدو مستحيلا في نظري، لكنه مع ذلك كان أمرا واقعا. فضلا عن هذا، فإنّ بيغن كان قد أوضح بأن الإسرائيليين لن يقبلوا في أي ظرف من الظروف أن يجلسوا في مؤتمر جنيف إذا تمثل الفلسطينيون فيه حتى ولو كانوا ضمن الوفد الأردني. وكانت تصريحاته الأخرى تنحو جميعها هذا النحو. وهو إن تمسك بها وجعلها مسلمات ترتكز عليها سياسته، لذهبت جهودنا الرامية للوصول إلى اتفاق، جميعها أدراج الرياح. ولم يكْن لي إلا أمل وحيد، في غاية الهشاشة؛ وهو أن يكون ذلك الرجل الذي يتمسك بخطة كهذه، رجلا يمتلك الشجاعة والشرف أيضا، كما كان يفترض السادات فيه.

وتجلى عند الطائفة اليهودية الأميركية قلق حقيقي. وهي لم تكْن تؤيد في موقفها بيغن، كما كانت عادتها الجارية، بل ذهب رَدّ فعلها إلى ما هو أبعد إلى الدفاع عن إسرائيل. فقد قادتها إقتراحاتي، بإقامة «حدود مزدوجة» ولقاءاتي الودّية مع القادة العرب، في ذلك السياق من التوتر المتصاعد في الشرق الأوسط، إلى طرح الأسئلة حول موقفي من مستقبل العلاقات مع إسرائيل. وصممت بغية تطمينها، أن أستدعي رجلاً له من مودّته لإسرائيل ما يبعد عنه إمكان التشكك فيه من قبل أي شخص من الأشخاص. وفي التاسع من حزيران، استدعيت الرجل المقصود، وهو السيناتور هيوبرت همفري، إلى «المكتب البيضاوي»، وأطلعته على مشاريعنا وطلبت الدعم منه. وقد تعهد لي بالدعم دون تردّد، ملتزما بأنْ يدلي بتصريح علني، يؤيد فيه سياستي. ولّما رأيته من جديد بعد مضي أسبوع، وكان مصحوبا بأعضاء آخرين في الكونغرس من المهتمين بقضية الشرق الأوسط، أوضحت له ولهم موقفي من النقاط الأساسية الثلاث: أمن إسرائيل، والأراضي المحتلة، وحقوق الفلسطينيين. وجرى بيننا نقاشٌ مفتوح وبناء. والتقيت خلال الأسابيع التي تلت، أعضاء من الكونغرس غير هؤلاء، وكانوا هم أيضا متفهمين.

وكذلك استقبلت في الوقت نفسه وفودا من الطائفة اليهودية قادمين من كل أنحاء البلاد. وكان معظم زوّاري هؤلاء مرتاحين لخطتي ولصلابة موقفي. أمّا وقد انفرجت الأجواء بعض الانفراج، فقد صار لي أنْ أواجه مباشرة، وأنْ أستعد في الحال وبمزيد من الصفاء للقائي الأوّل مع الرئيس الجديد للحكومة الإسرائيلية.

«واستقبلنا رئيس الوزراء الإسرائيلي السيد بيغن، بعد أن تهيّأنا طويلا لهذه الزيارة، وكانت العقول المتشائمة قد تكهّنت لنا، بأنه ليس أمامنا أية فرصة للتفاهم، لكنني وجدته قريبا مني، ووجدته مكّرسا نفسه لمهمته، وصادقا، ومتدينا بعمق.. وكنت أظنّ أنّ بيغن وهو رجل من ذوي

القيمة الكبيرة، وأجدُ ولا شك صعوبة في تعديل موقفه، لكن استطلاعات الرأي التي أُجريت في إسرائيل بينت أن الإسرائيليين منفتحون.. وأنّ لديهم رغبة صادقة في السلام. وقدرت أن بيغن، بمساعدة منا، سوف يمكنه أنْ يكون زعيما كبيرا، مختلفا جداً عن سلفه رابين».

يومية ١٩ تموز ١٩٧٧

كانت الاستطلاعات التي تجري في إسرائيل تعطي المزيد من التشجيع: فإنّ ٦٣% من الإسرائيليين كانوا يرغبون في أنْ تقيم بلادُهم السلام مع البلدان العربية، وكان ٥١% منهم يعتبرون أن على إسرائيل أنْ تعيد قسما من الضفة الغربية، في حين أنّ ٥٢% منهم كانوا يعتقدون بأنّ الفلسطينيين يتوجب لهم الحصول على وطن، وهذا الوطن يجب أنْ يقع، في نظر ٤٣% منهم، في غربي نهر الأردن؛ وأخيرا فإنّ ٤٥% . أو ما يعادل نصف عدد الذين أبدوا رأيا . لم يكونوا يعارضون إجراء مفاوضات مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية، شرط أنْ تعترف هذه الأخيرة اعترافا مسبقا، لإسرائيل بحقها في الوجود.

وعرضت لبيغن وجهة نظري بوضوح: عرضتُ له، أوّلا، غايتنا في إقامة سلام شامل فيما يتعلّق بجيران إسرائيل جميعهم؛ وثانيا، إنّ أساس المباحثات يجب أنْ يرتكزَ على القرار رقم ٢٤٢ الذي أقرّته الأمم المتحدة، وثالثا، إن الاتفاقات يجب أنْ تكون واسعة إلى أقصى حد ممكن، بتضمّنها فتح الحدود، والتبادل التجاري، ورابعا، إن الوصول إلى هذه الغاية، يستوجب سحب القوات الإسرائيلية جميعها من الأراضي المحتلّة. وخامسا، وجوب إيجاد هوية فلسطينية (وليس دولة فلسطينية). وأجابني بيغن بأنّه موافق على هذه النقاط جميعها، باستثناء تلك المتعلقة بالهوية الفلسطينية.

ثم أوضحتُ له بأنّ أحد العوائق الجدّية الأقوى التي تقف في وجه السلام هو إقامة المستعمرات الإسرائيلية الاستيطانية في الأراضي المحتلّة. وكانت الحكومة الإسرائيلية، بعدم إدانتها، بل وحتى بتشجيعها نمو هذه المستوطنات وتوسعها، تتصرف كما لو أنها تنوي احتلال الأراضي الموضوعة منذ العام ١٩٦٧ تحت سلطة الجيش الإسرائيلي، إحتلالا نهائيا. وكان رئيس الوزراء يصغي إلي بانتباه، لكنه لم يجبني.

وفي المساء، وبعد الانتهاء من الوليمة الرسمية، كانت لنا محادثة طويلة على انفراد. وهي نوع من المحادثات، كنت قط طبقته مع الزعماء العرب، وكانت الفوائد التي جنيتها منها، قد أقنعتني بمنفعتها، وحصلت على وعد من بيغن، بأنْ يتفحص جديا النقاط التي أثرتها، كما أبلغني أن حكومته كانت تدرس إمكانية إجراء لقاء مع الرئيس السادات.

وتبين لي بيغن، إجمالا، وبوضوح أنه أقل تصلبا مما كنت أخشاه. وبعد انصرافه، اشتغلت حتى ساعة متأخرة من الليل، فإنني كنت حتى الآن قد التقيت كل الرجال الذين بإمكانهم التحول بالوضع في الشرق الأوسط. ولم تَكُنْ أيّةُ مسألة من المسائل الأساسية قد حُلّت، لكن الإرادة الطيبة التي أبداها الجميع، كانت مع ذلك مشجعة. وكنت وأنا أسجّل انطباعاتي، في الليلة تلك، أستشفّ حلولا يمكن طرحها للتفاوض في جنيف. لكنه كان يتوجّب علينا الوصول إلى اتفاق حول طبيعة وعدد الوفود المخوّلة حقّ الاشتراك في المؤتمر.

وكان تفاؤلي قصير الأمد، فإنّ بيغن، وما إنْ عاد إلى إسرائيل حتى أقرّ إقامة مستعمرات استيطانية جديدة. أما سايروس فانس، الذي قام بجولته التي كانت مقرّره في عواصم الشرق الأوسط، فقد أبلغني بأن اتصالاته التي أجراها مع الزعماء العرب كانت ممتازة، وبأن محادثته مع رئيس الوزراء الإسرائيلي اختلفت عنها فكانت مثبطة للهمّة. وفي الحادي عشر من آب، استقبلت السفير آرثر غول برغ، الذي رئس الوفد الأميركي إلى الأمم المتحدة لدى التصويت على القرار رقم ٢٤٢. وكان في تقديره وهو المطّلع جيدا على مشكلات الشرق الأوسط، أنّ عليّ أنْ أُظهر المزيد من الشدّة وأنْ أستخدم كل ما لدي من تأثير، بأوسع ما في الكلمة من معنى، بغية إكراه الزعماء العرب والإسرائيليين على الالتقاء في جنيف، في مؤتمر يتولّى رئاسته ليونيد بريجنيف وأنا شخصيا.

وكنت مع هذه الخطة بكل تأكيد، لكنّ الصعوبتين الأساسيتين اللتين كانتا تعترضان منذ سنوات عدّة وضع هذه الخطّة موضع التنفيذ، كانتا لا تزالان موجودتين ولم يجر تخطّيهما. فقد كان العرب، من جهة يطلبون اشتراك الفلسطينيين في المؤتمر في حين كان الإسرائيليون يضعون شرطا قطيعا يستوجب إبعادهم عنه. وكان السوفياتيون من جهة أخرى، ينفرون من فرض أي شيء، مهما كان، على حلفائهم العرب. وما كانوا يظهرون أي رغبة في تقديم العون إلى إسرائيل.

«وفي مقابلة أجرتها معه نيويورك تايمز إقترح الرئيس الأسد بألا تتمثّل منظمة التحرير الفلسطينية تمثيلا مباشرا في جنيف، إنما بإمكان جامعة الدول العربية (وهي المنظمة التي تضم معظم الدول العربية) أنْ تتحدّث باسمهم. وهي فكرة مطروحة لتعميقها!».

يوميّة ٢٩ آب ١٩٧٧

وكان الرئيس السوري، بطرحه لهذه التسوية، يقدّم تنازلا بالغا، لكنّ القضية كانت لا تزال مشتعلة ولم تكنْ لا الدول العربية ولا إسرائيل تستطيع أنْ تأخذها على عاتقها. ففي كلّ مَرّة كانت وزارة الخارجية الأميركية تثير الحديث عن المشكلة الفلسطينية كانت إسرائيل تحتجّ بكلّ ما لديها من طاقة. أمّا وإنّ السلام الدائم في الشرق الأوسط وبأيّ شكل من الإشكالات كان، لا يمكن أنْ يكون معقولا في غياب الاعتراف بحقوق الفلسطينيين، فإنّ الوضع كان يعود ليظهر مرة أخرى دون منفذ للخروج.

وفي ١٩ أيلول، التقيت في واشنطن وزير خارجية إسرائيل دايان، وكان له كبير الاحترام في نفسي، فإنّني كنتُ أعرف أنّه يحاول أنْ يضع حدّاً للاحتلال العسكري للأراضي التي غزتها القوات الإسرائيلية عام ١٩٦٧، لكنها لم تكنْ تساورْني أوهامٌ حول النتائج من لقائنا هذا. فقد كانت السياسية الإسرائيلية توحي إليّ بأنواع كثيرة من القلق. فقلت لدايان بأنّ مضاعفة المستعمرات الاستيطانية، والغزو الذي جرى مؤخرا للبنان، والموقف الذي تقفه إسرائيل برفضها العنيد للحديث في موضوع القضية الفلسطينية، هي عوائق تبدو غير قابلة للتخلي في وقوفها في طريق السلام.

فأجابني بأنّني واهم، وأكد لي بأن الاستيطان في الأراضي المحتلّة لن يكون من الآن وصاعدا إلا إنشاءات عسكرية تقام، (وكان هذا التعهد تعهدا له أهميته، لكنّ بيغن لم يلتزم به). وبأنّ انتهاك الأراضي اللبنانية بست دبابات إسرائيلية ليس تمهيدا لغزو ذلك البلد. أما في ما يتعلق بالفلسطينيين، فإنّه يوافق على إمكان إشتمال الوفد الأردني إلى مؤتمر جنيف على ممثلين لمنظمة التحرير الفلسطينية . على ألا يكونوا من رؤسائها . ويوافق على إمكان الكشف عن ذلك إلى الصحافة، دون أنْ تنسحب إسرائيل من المفاوضات، وبأن المباحثات حول الأراضي المحتلة يجب أنْ تجري بشكل منفصل بحيث يبحث موضوع الجولان مع سوريا وموضوع الضفة الغربية مع الأردن وموضوع سيناء مع مصر. أما مشكلة اللاجئين . أو الفلسطينيين . فتبحث مع وفد دولي تُمثّل فيه جميع الدول العربية المعنيّة. وإذا كانت مقترحات دايان هذه تُعبّر حقيقة عن وجهة نظر أورشليم، فإنّ أصدقاءنا الإسرائيليين يكونون قد اجتازوا بها خطوة كبيرة، قد تؤدي إلى السماح بحلحلة الوضع وإطلاقه.

وبما أن المؤتمر كان يتوجب له أن ينعقد تحت رئاسة مشتركة يتناوب فيها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، فإنه لم يكن بإمكاننا المضي أبعد من هذا، دون موافقة من الروس، في ما يخص الناحية التمثيلية للوفود. ولما التقيت وزير خارجيتهم أندريه غروميكو في ٢٣ أيلول صرح لي قائلا: «بأننا لو استطعنا ان نحصل على دولة فلسطينية لا تزيد في حجمها عن رأس القلم، فإن مشكلة اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمر لن تعود مطروحة مطلقا». وقد اكتفى بالابتسام عندما لفت له نظره، الى أن ما يرغب فيه مستحيل من الناحية العملية، لكنه اقّر معي بأن السلام في الشرق الأوسط لا يمكن ولا ينبغي أن يكون مجرد إنها لحالة الحرب، وأضاف بأنه يجب أن يفضي في رأيه الى إقامة علاقات طبيعية بين الشعوب والحكومات العربية والاسرائيلية.

وكنا ونحن نتباحث مع السوفياتيين مصممين بحزم على ألا نجري أي تنازل أمامهم، قد يؤدي الى إفساد تعهداتنا السابقة، سواء علنية كانت او على حدة. ولم يكن الأمر سهلا، لكننا توصلنا الى تحقيقه بفضل براعة سايروس فانس، من جهة، ولأن الحكومة السوفياتية التي كانت تشعر من الجهة الأخرى، بأن الوضع يمكن أن يتحول بسرعة، كانت التسوية لديها أفضل من اتفاق يحصل في غيابها وقد تستبعد فيه عن المفاوضات.

وخرج التصريح الأميركي السوفياتي المشترك الى العلن في أول تشرين الأول. وانتقده الإسرائيليون والعرب بعنف، بمثل ما انتقدته الطائفة اليهودية الأميركية تماما. ولّما كان عليّ أن أذهب الى نيويورك لإلقاء خطاب أمامَ الهيئة العامة للأمم المتحدة، فقد صمّمت أن أغتنم الفرصة لألقتي وزراء الخارجية من إسرائيل ولبنان وسوريا ومصر والأردن.

«وسلّمني (اسماعيل فهمي وزير الخارجية المصري) رسالة من السادات. . يحثني فيها على ألا أفعل شيئا من شأنه أن يحول دون افتتاح المفاوضات المباشرة بين مصر وإسرائيل.. سواء قبل

التئام مؤتمر جنيف أو بعده. وبدا لي إسماعيل فهمي أقل تصميما من السادات، لكنني بقيت على انطباعي بأن مصر هي البلد الأكثر تعلقا بالسلام من أي بلد آخر في الشرق الأوسط».

يومية ٤ تشرين الثاني ١٩٧٧

ولقد حملت إليَّ رسالة السادات نوعا من الارتياح الحقيقي. وبعد لقائي فهمي (الذي سوف يستقيل بعد حين من الوقت)، التقيت دايان من جديد، وكانت لي معه محادثة طويلة وشاقة.

«أظن أن اللقاء كان ايجابيا. (دايان) كان كثير التوتر، وهذا ناتج عن التصريح السوفياتي ـ الأميركي . ولقد قلتُ له بأن موقفنا تجاه إسرائيل لم يتغير، وأنه ليست لدينا أية نية في التفاوض بما يعاكس إرادة الإسرائيليين».

يومية ٤ تشرين الأول ١٩٧٧

توصّلت الى إقناع دايان بأنه على إسرائيل، وبالضرورة ومن أجل مصلحتها أن تقبل التسويات. وانتهى الى الوقوف الى جانب وجهة نطري، لكنه نبهني الى أن مقترحاتنا تصطدم بمعارضة قوية جدا في داخل حكومته.

وحمل يوم ١١ تشرين الأول، وفي ختام معركة شرسة، القرار. لقد أصبح الإسرائيليون يوافقون الآن على مفاوضات ترتكز على تصريح الأول من تشرين الأول. وكنت أعلم أن المصريين والأردنيين بإمكانهم أن يقتنعوا أيضاً. والنقطة السوداء الوحيدة كان سوريا. ورفض الرئيس الأسد، منكرا وعوده ومقترحاته السابقة، رفضا إجماليا كل الاتفاقات التي كنا قد انتهينا إليها. وكنت أعتبره، من جهتي بأن الاسرائيليين قد قدموا ما يكفي من التنازلات وبأنه لم يعد بإمكاننا أن نطالبهم بشيء زيادة على ما قدموه. كنا نشد خيطا، لكنه كان في غاية الهشاشة. وإذا تركنا الوقت يلعب ضدنا، فإن الخيط لا بد أن يتقطع، وعندها يكون مطلوبا أن نستأنف كل شيء من جديد.

وصمّمت في ٢١ تشرين الأول، أن ألعب ورقتي الأخيرة، وهي التوجه بنداء مباشر الى الرئيس السادات. فكتبت له رسالة شخصية بدأتها كما يلي:

عزيزي الرئيس السادات

«لقد أثر بي ومس مشاعري، وعدك بالمساعدة الذي وعدتني إياه، غداة التقينا في مباحثاتنا المنفردة في البيت الأبيض، وقد حان وقت ذلك الآن، لنتخطى العوائق التي قد تعترضنا في بحثنا المشترك عن السلام في الشرق الأوسط، وهذا هو الوقت الذي احتاج فيه الى مساعدتك».

وتابعت الرسالة حاثا إياه على إعلان موافقته على مقترحاتنا على الملأ، وبأسرع ما يمكن، وألححت على أن «من المهم في غاية الأهمية، أهمية قد تكون ماسة بأسس الحياة» أن يقبل كافة الفرقاء بالاجتماع معا. كنت أجهل كيف سيكون جوابه، لكنني كنت مقتنعا بأنه لن يتأخر عن المساعدة. وكنت حينها أمر في وضع حساس ـ وخاصة إزاء الطائفة اليهودية الأميركية ـ وكل الدعم الذي كان يمكن أن ألقاه كان مقتصرا على التأهيل.

وفي الثاني من تشرين الثاني، كانت لي محادثة تلفزيونية مع السادات، وقد اقترح جوابا على رسالتي له، مؤتمرا للقمة ينعقد في قطاع القدس، ويجتمع فيه زعماء بلاد الشرق الأوسط وزعماء الدول الأعضاء في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. كانت الفكرة جديدة ولا جدال، لكنها كانت غير قابلة للتطبيق بالمرة. فأن يجتمع العرب والاسرائيليون والفلسطينيون والسوفياتيون والأميركان، هو أمر تكفيه صعوبته، فكيف إذا أضيف إليهم الصينيون والفرنسيون والبريطانيون، فإنه يصبح عند ذلك مستحيلا بكل معنى الكلمة. وكان علي، إن أبرد وعلى مضض، حماسة السادات لهذه «المبادرة الجريئة» التي لم أكن أستطيع أن أدعمها بأي وجه من الوجوه.

لكنني شجعته بثبات على متابعة الجهود التي يبذلها، من أجل تنظيم لقاء مخصص للإعداد لمؤتمر جنيف. وكان قد أظهر منذ وقت قريب رغبته. أمام سايروس فانس في أن يلتقي مع بيغن. وكان فانس قد نقل الخبر الى رئيس الوزراء الإسرائيلي. وفي التاسع من تشرين الثاني فجر السادات قنبلة حقيقية، بإعلانه في البرلمان المصري أنه يرغب في الذهاب الى القدس. وفي الخامس عشر من الشهر نفسه أرسل إلي بيغن الجواب الذي ردت به حكومته: إن السادات مدعو بصفة رسمية للكلام أمام الكنيست (البرلمان الإسرائيلي).

وفي اليوم المذكور نفسه، كانت محادثتي الأولى مع شاه إيران. وطلبت منه أن يدعم السادات. فقبل بذلك وهو يحذرني من ردود الفعل عند العربية السعودية. وفعلت كل ما وسعني فعله محاولا أن أقنع الزعماء العرب الآخرين بألا ينتقدوا السادات قبل معرفة نتائج رحلته الى إسرائيل، لكن جهودي لم تتكل بالنجاح. فلقد اتهم السادات في العواصم العربية جميعها، بأنه يريد أن يتفاوض على سلام منفرد مع إسرائيل محطما الأخوة العربية وخائنا للقضية الفلسطينية، في سبيل غاية وحيدة هي إسترجاع أراضي سيناء. أما السادات وبيغن وأنا شخصيا، فإننا كررنا عبثا بأن رغبتنا المشتركة هي البحث عن سلام شامل، ولم نستطع الوقوف في وجه الهجمات على السادات ومنعها من أن تزداد ضراوة يوما بعد يوم.

«استدعيت السادات، لأشجعه ولأبدي له إعجابي، وكرر الشكر من جديد وبكثير من الانفعال. غير أنني لم أفعل مع ذلك شيئاً... اللهم إلا الاقتناع بأن السادات وبيغن يرغبان كلاهما بالسلام».

يومية ١٨ تشرين الثاني ١٩٧٧

ثم تباحثت كذلك مع بيغن، الذي تبين بأنه على مثل ما هو عليه السادات عرفانا بالجميل وحماسا. وكانت لي إثر ذلك، مقابلة مع السفير دوبرنين، وطلبت عن طريقة دعما سوفياتيا لمبادرة الرئيس السادات، وألححت على أن التعاون بين واشنطن وموسكو يبدو لي أمرا مرغوبا للغاية، لكنني أفهمت محدثي بوضوح بأن رد الفعل من الاتحاد السوفياتي لو أتى سلبيا سوف لن يمنعنا بأي حال من الاحوال من مواصلة مسيرتنا قدما.

كانت زيارة أنور السادات الى القدس، فيما بين ١٩ و ٢١ تشرين الثاني، لحظة كبيرة جدا، في التاريخ المعاصر. وكان قد ألقى خطابا ممتازا أمام الكنيست أعلن فيه بكلمات واضحة، ما يطلبه

العرب من أجل إحقاق سلام حقيقي في الشرق الأوسط. لكن الأهمية الكبرى لم تكن في معاني الكلمات التي قالها، كانت أهمية الحدث في البادرة الرمزية التي قام السادات بها بمثوله وحيدا أمام أعدائه القدامى، وفي يده غصن الزيتون. وكان الاستقبال الذي استقبله به الإسرائيليون استقبالا فريدا تماما. فإنهم هم أيضا كانوا في مواجهة عدوهم السابق.

ولاقت رحلة السادات، في مصر وفي إسرائيل وفي عدد من البلدان الغربية، ترحيبا حماسيا، لكنها لم تلاق الشيء نفسه في معظم العواصم العربية، حيث كانت ردود الفعل عنيفة غاية العنف. فلقد قطعت سوريا علاقاتها الدبلوماسية مع مصر. ولم يتردد أعضاء في حكومات دمشق وطرابلس وبغداد، في التأكيد على الملأ بأن الرئيس السادات يستحق الموت. ومع مرور الأيام دون أن يطرأ أي تطور إيجابي آخر على الوضع، فإن احتمالات انعقاد مؤتمر للسلام أخذت تبدو أشد بعدا منها في أي وقت آخر.

«ولم نلتق أيضا أي تقرير من دبلوماسيينا في مصر وإسرائيل، لا من الرئيس السادات ولا من رئيس الوزراء الإسرائيلي. كان هناك اضطراب عام في الشرق الأوسط، حول ما يجب فعله الآن. وكان الاضطراب نفسه يسود في البيت الابيض».

يومية ٢٣ تشرين الثاني ١٩٧٧

ما الذي يجب أن تكون عليه المرحلة القادمة؟ فإن السادات وبيغن لم يجدا الوقت ولا الرغبة، وهما يعيشان النشوة التي أحدثتها الزيارة لمناقشة هذا الموضوع. كان بإمكاننا أن نحدس إذن بأن الهدف الذي يسبق ما عداه باق هو نفسه دون تغيير، وهو المجيء بالمتحاربين جميعهم الى طاولة المفاوضات إن في جنيف وإن في أي مكان آخر. وقد أعلمني الرئيس الروماني شاوشيسكو هو ورئيس الوزراء الفرنسي ريمون بار، بأنهما مستعدان للتوسط لدى الزعماء العرب الأكثر جذرية، لمحاولة إقناعهم بقبول الالتقاء في مؤتمر دولي. وكان السادات يرغب باستبدال مؤتمر جنيف بمؤتمر آخر ينعقد في القاهرة، لكنه عندما تأكد بأن ما من أحد مستعد على متابعته في هذا الطريق، عدل عن موقفه واقترح بأن تكون القاهرة مكانا لاستقبال الاجتماع التحضيري لمؤتمر جنيف فحسب.

ورفض الاتحاد السوفياتي كما رفضت الدول العربية جميعها، اقتراح السادات، ولم يلاق الاقتراح بالإيجاب إلا في أورشليم وواشنطن وبدا ان المحاولات المصرية الساعية الى تنظيم طاولة مستديرة، تسير في طريق الفشل. ونظرا لخشيتي من أن تتقارب الدول العربية مع الاتحاد السوفياتي، الذي كان يؤيدها دون تحفظ في رفضها للتفاوض مع إسرائيل، فقد طلبت من سايروس فانس أن يقوم بجولة جديدة في عواصم الشرق الأوسط، من أجل أن يوضح للحكومات جميعها بأن غايتنا لا تزال هي نفسها، وهي تحقيق السلام الشامل الذي يرضي جميع الأطراف المعنية دون استثناء.

لقد وضعت زيارة السادات الى القدس حدا للعزلة التامة التي كانت تعيش فيها إسرائيل. ودخل المصريون والإسرائيليون في محادثات كانت لا تزال خجولة، لكنها كانت تمثل تقدما حقيقيا. كنت أحب لو ان السادات وبيغن يوسعان الثغرة التي فتحاها، ويتوصلان الى التفاوض المباشر، دون وساطة منا، لكنني كنت أدرك في الوقت نفسه، أن هذا الأمر لو حدث، لما سويت أية قضية من القضايا الجوهرية. وعلى كل حال، فإن الزعماء العرب جميعهم، بمن فيهم السادات والأسد، كانوا قد أطلعونا على رغبتهم في أن يروا الولايات المتحدة مستمرة في الحفاظ على دورها كحكم يقود المساعي المبذولة من أجل السلام.

«كانت هناك مباحثات تجري بين حسين والأسد، وحسين والسادات و (الملك) خالد (ملك العربية السعودية)[*] . وقد نتمكن في الأسبوع المقبل من معرفة الاتجاه الذي نستطيع سلوكه... ونحن نرغب في ترك الجزء الأكبر من المسؤولية للسادات وبيغن».

يومية ٦ كانون الأول ١٩٧٧

كان استقبال الملك حسين لفانس استقبالا حارا، أما الأسد فقد استقبله بكثير من البرود. وأوصل السادات إلينا رسالة موجهة الى بيغن، يطلب إليه فيها أن يوضح موقفه من حقوق الفلسطينيين ومن مستقبل الأراضي المحتلة. أما بيغن، فيطلب منه في جوابه عليها، الذهاب إلى واشنطن، لتقديم أقتراح جديد، يمكن له، في رأيه، أن يحلحل الوضع ويطلقه نهائيا.

عندما وصل بيغن الى البيت الابيض، كانت لدينا صعوبات مع الجماعات الاميركية . العربية والمشايعين لها، الذين كانوا يلوموننا على دعمنا للسادات دعما غير مشروط. كانت خطة بيغن المتعلقة بإعادة سيناء الى مصر، وبنزع السلاح عن القسم الشرقي من شبه الجزيرة هذه، تذهب بوضوح وفي الاتجاه الصحيح، الى أبعد مما ذهبت اليه سابقا مقترحات زعماء حزب العمل الإسرائيلي. لكن «خطته للحكم الذاتي» للضفة الغربية، بدت لنا، رغم أنها تضمنت أيضا بعض التنازلات، تحمل الكثير من التخوف. فضلا عن هذا، فإن الرجل كان يلح على أن إسرائيل ترغب في الاتفاق مع جيرانها جميعهم وعلى أنها لا تنظر الى التوقيع على سلام منفرد مع مصر.

«كانت لنا محادثات صعبة، عبرت عن قلقي، وأنا أجيب (بيغن) بأن مقترحاته ليست كافية، وأنها تقود الى إفشال السادات، وطلبت منه ألا يعلنها على الملأ، في انتظار أن يتمكن هذا الأخير من النظر فيها، وقد وافق».

يومية ١٦ كانون الأول ١٩٧٧

كان هناك ولا شك إمكانية في إحراز تقدم حاسم لو أبدى رئيس الوزراء الإسرائيلي من الشجاعة ما أبداه الرئيس السادات، لكن هذا لم يحصل وبناء على إلحاح منا، تعهد بيغن بأن يضع حدا، عندما يكون ذلك ممكنا، للحكم العسكري في الضفة الغربية، وارتضى بأنه لو وجد الإسرائيليون

---

[*] هكذا وردت هذه الجملة في الأصل.

لأنفسهم الحق في الإقامة وفي تملك الارض في الضفة الغربية من نهر الاردن، فإنه يتوجب للفلسطينيين أن يتمتعوا بالحقوق نفسها في إسرائيل. كانت تلك خطوة إلى الأمام، لكننا كنا لا نزال نجهل، مساعدي وأنا، وهذا ما كان علينا أن نكتشفه متأخرين، بأن الأقوال التي يقولها بيغن لا تتبعها الأفعال الحسنة في كل المرات.

ففي الأيام التالية، وحين كان بيغن يوضح خطته لرئيس الوزراء البريطاني كالاهان، ثم بعد ذلك المصريين، خفف لتلك الخطة مداها بشكل جوهري. ثم أعلمني ايضا، بأنه لا يستطيع التمسك بوعده في أن يتملك العرب أرضا في إسرائيل، متذرعا بأن حكومته لن تجاريه في سلوك هذا السبيل.

التقى السادات وبيغن، في الاسماعيلية بعد عيد الميلاد مباشرة. وقد ورد تقريران متناقضان تمام التناقض في تقويمهما لهذه المقابلة. فقد قدمها بيغن على أنها نجاح كبير، موضحا بأن عدم صدور بيان رسمي عنها لا يعني عدم إيجابيتها. أما السادات فقد اعتبر النقاش الذي جرى مخفقا تماما، وبأنه خطوة الى الوراء في المساعي من أجل السلام. وبدا أن زيارة الرئيس السادات الى القدس لم تنتج الآن شيئا، في ظل غياب أي تقارب حقيقي بين إسرائيل ومصر، اللهم إلا أنها جعلت مؤتمر جنيف مستحيلا.

قمت في نهاية السنة، برحلة رسمية الى أوروبا والى الهند والى الشرق الأوسط. وبما أنه لم يكن لدي وقت للتوقف في عمان، فإن الملك حسين التحق بي الى طهران، حيث التقيته في ٣١ كانون الأول في الوقت نفسه الذي التقيت فيه الشاه. وكان لنا في صباح اليوم التالي حديث حول موضوع السادات والسياسة السلمية التي افتتحها.

«اتفقنا نحن الثلاثة جميعنا على وجوب دعم السادات، وبأن الأساس الذي يجب أنْ يرتكز عليه أي اتّفاق للسلام في الشرق الأوسط، متمثلا في القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ الصادرين عن الأمم المتحدة، وبأن حدود إسرائيل للعام ١٩٦٧ يمكن تعديلها تعديلا طفيفا، وبأنه يجب أن يعطي لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة الحق بالحكم الذاتي»، وليس الحق بالاستقلال... وأبدى الملك حسين والشاه رغبتهما في زيارة العربية السعودية ومصر، بعد ذهابي، من اجل أن يعبرا للسادات عن دعمهما له».

يومية الأول من كانون الثاني ١٩٧٨

وبعد مضي بعض الوقت، نسي الحسين والشاه التعهد الذي تعهداه، ووقفوا الى جانب الزعماء العرب الآخرين، في الامتناع عن تقديم الدعم العلني لمبادرة السادات وكان موقفهم يتلخص كما يلي: السكوت والانتظار لرؤية ما يحدث، مع ترك الآخرين يتعرضون للخطر بأكمله. وهكذا كانوا يبينون مرة أخرى عن وجهين إثنين؛ وجه يدعمون فيه السادات في المجالس الخاصة، ووجه ينتقدونه فيه بعنف، أو يرفضون معه الوقوف الى جانبه في تصريحاتهم العلنية.

كانت وجهتي في رحلتي القادمة هي العربية السعودية، التي كنت أحلم بزيارتها منذ عهد بعيد، حيث أنني كنت ارغب في التعرف الى زعمائها. وألفيت الملك خالد على العكس تماما مما قيل لي عنه، فلقد لفتني فيه انفتاحه بشكل خاص، واعتزازه الشديد بشعبه وبلاده، ورغبته القوية في حملي على اكتشاف الغنى الذي تعيش فيه بلاده بكليتها.

وفي الثالث من كانون الثاني، كانت لنا محادثات بناءة جدا مع أفراد العائلة المالكة. وكان الزعماء السعوديون يؤيدون السادات تأييدا كاملا، لكنهم كانوا يكتفون بالابتسام عندما كنت أناشدهم الافصاح عن ذلك في تصريحاتهم العلنية. وكانوا مستعدين للقبول بتعديل الحدود مع إسرائيل، إلا أنهم أبدوا عنادا شديدا في موضوع القضية الفلسطينية فهي في رأيهم لا يمكن أن تجد حلا لها إلا بإيجاد دولة فلسطينية مستقلة.

وكان هؤلاء الزعماء هم وحدهم من بين من التقيتهم من الزعماء العرب حتى ذلك الحين، الذين يقفون هذا الموقف في مجلس خاص. فقد كانت الدول العربية، قد اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية، في مؤتمر الرباط الذي انعقد بعد حرب تشرين في عام ١٩٧٣، على أنها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني، ووقفت الى جانب إنشاء دولة فلسطينية للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية. لكن عددا من هذه الدول، مع إطلالة بشائر السلام وظهور آفاق لها، أخذت تعتبر الآن بأن الوقت قد حان أمام منظمة التحرير الفلسطينية لتعترف بوجود إسرائيل وتقبل بالتفاوض على أساس المبادئ التي يحددها قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢. وفوق هذا، فإن إيجاد دولة مستقلة جديدة في الشرق الأوسط، مع التوترات الجديدة التي لا بد من نشوئها عنها، أخذ يبدو منذ ذلك الحين أمرا خطرا وليس أمرا مرغوبا فيه. وأخذ زعماؤهم في محادثاتهم الرسمية، يفضلون حلا أقل جذرية، وهو الاعتراف للفلسطينيين بوطن يوضع تحت السلطة الأردنية. إلا أن الدول العربية في معظمها، وبسبب من التأثير المتزايد لمنظمة التحرير الفلسطينية في المحافل الدولية وبسبب الخوف الناجم عن إرهابها، كانت ترفض إعادة البحث في ما تعهدت به في العام ١٩٧٣ وانتقاده بصورة علنية.

كنت أرغب في تمديد إقامتي في العربية السعودية، لكنه كان علي أن أختصرها لأذهب الى مدينة أسوان حيث ينتظرني الرئيس السادات هناك. كانت فترة لقائنا قصيرة جدا . لم تتجاوز الساعة والنصف . لكن الوقت اتسع لنا لعقد اجتماع عمل تباحثنا فيه على انفراد، وكان هو الاجتماع الأول منذ رحلة السادات الى إسرائيل.

ولم تكن الأحداث التي جرت في الأشهر الأخيرة قد أفسدت ما بيننا وبين السادات من اتفاق. لقد كان السادات وقت ذاك أكثر تصميما من أي وقت مضى: «إننا نسير نحو السلام، نحو سلام حقيقي في هذه المنطقة من العالم، إنه السلام النهائي». ولقد لخصت في البيان الذي سلمته الى الصحف في ختام اللقاء، الأهداف التي أبتغيها دون أن استثني منها القضية الفلسطينية، وهي القضية التي قدمتها في صيغة شديدة الاختصار، مكتوبة بعبارات مختارة بمنتهى الحيطة، في نطاق الحد الذي اعتبرناه السادات وأنا، مقبولا عند إسرائيل:

«أولا، يجب أن يرتكز السلام الحقيقي الى علاقات طبيعية بين جميع الأطراف المعنية. ولا يجب حصر السلام في حدود التوقف عن الأعمال العدوانية».

«ثانيا، يتوجب على إسرائيل أنْ تنسحب من الأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧، وأنّ اتفاقا يجب أنْ يحصل تُحدّدُ بموجبه حدودٌ مضمونة ومعترف بها عند جميع الأطراف...».

«ثالثا، يجب حل جميع القضايا المتعلّقة بالمسألة الفلسطينية، وإنّ الحلّ المعتمد يجب أنْ يتضمّن الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وأنْ يسمح للفلسطينيين بالإسهام في القرارات المتعلّقة بمستقبلهم الخاص».

ومن الطائرة التي تُحلّق فوق النيل وسدّ أسوان خاطبت بيغن لأُخبِرَهُ، بنتائج لقاءاتي مع زعماء إيران والأردن والعربية السعودية ومصر.

وكانت محطتي الأخيرة، في طريق عودتي، في فرنسا، حيث استقبلنا استقبالا فوق العادة. نزلتُ في الشانزيليزية وَسَطَ حشد من الجماهير المتحمّسة، وبصحبتي فاليري جيسكار ديستان. كشفت للرئيس بأنني كنت شأني شأن جميع الأميركيين، مجروحا من مواقف الغطرسة والعداء التي كان يقفها ديغول من الولايات المتحدة، فأجابني بأن الجنرال، كان يريد باعتماده تلك السياسة المستقلة تمام الاستقلال أنْ يعيد إلى فرنسا كبرياءها التي جرحها الاحتلال الألماني. ثم انتقلنا إثر ذلك، إلى النورماندي، إلى الشاطئ الذي نزلت فيه الحملة العسكرية الأميركية عام ١٩٤٤، وعشت في تلك الزيارة لحظة من أشد لحظات التأثر في حياتي. وحدّثي فاليري بالإنكليزية، مستذكرا أن النورماندي تحرّرتْ على أيدي الجنود الأميركيين . وأنّ على ديغول أنْ يستدير نحوها في قبره. وأجبته مستشهدا بالكلمات العسكرية التي قالها الجنرال بيرشنغ وهو ينزل إلى فرنسا في عام ١٩١٧: «يا لافاييت ها قد عدنا!».

وفي القطار الذي كان يسير بنا إلى باريس، تحدّثت طيلة ساعتين أو ثلاث ساعات إلى الرئيس الفرنسي ومعاونيه. وأطلعتهم على ما كشفه لي الزعماء العرب. واعترتهم الدهشة والمفاجأة إلى أقصى حد، عندما كان يصل إليهم موقف السادات ويقع موقع الاستحسان عندهم، وهو الموقف الذي لم يظهرْ في أيّ بيان رسمي.

وعدت إلى الولايات المتحدة في السادس من كانون الثاني، وأنا منشغلُ البال إلى حد بعيد بالعلاقات المتدهورة بين بيغن والسادات. فقد كان الإسرائيليون بالرغم من كلّ الوعود التي قدّمها دايان، يضاعفون مستعمراتهم الاستيطانية في الأراضي المحتلّة، وكنا في كل مرّة نُحقّقُ بعض التقدّم مع الجانب العربي، يأتي إقرار مستعمرة جديدة أو يصدر تصريح استفزازي عن الحكومة الإسرائيلية فيذهبان به. لم يكنْ موقفُ حكومة أورشليم مهينا فحسب، بل إنّه كان يُهَدّدُ بالخطر فُرص السلام، ويزيد من صعوبة موقف السادات إنْ في مصر نفسها وإنْ في مجمل البلدان العربية. وكانت الرسائل المتبادلة بين أورشليم وواشنطن، وفي أجواء التوتّر التي كانت تسبّبها الغارات المتكرّر، والقصف المدفعي على جنوب لبنان، تتزايد من حين لآخر جفافا، وما كانت تُقدّم شيئا من الحلول.

كان سايروس فانس يقوم برحلات مكوكية بين إسرائيل ومصر، محاولا إنقاذ المفاوضات التي بدأتها زيارة السادات، لكنّ مهمّته كانت فاقدة الأمل من الناحية العملية. وخلال مأدبة أقيمت في إسرائيل، ألقى بيغن خطابا، أعتبر مهينا في مصر. وأمر السادات ممثليه بالعودة إلى مصر وهدد بقطع المفاوضات. وخاطبته لأطلب منه العودة عن قراره لكنّه رفض. بيد أنّه، وبسبب التقدير الذي يحمله لوزير الدفاع الإسرائيلي عيزر وايزمن، سمح للقادة العسكريين الإسرائيليين بالمجيء إلى القاهرة.

«تحدّثْتُ إلى سايروس فانس، الذي كان ينوي البقاء في أورشليم وقتا آخر قبل أن يلتقي السادات. وهو يعتقد أنه لا يزال بالإمكان إنقاذ المحادثات، رغمَ أنّ المفاوضات كانت على شفا الإنقطاع من الناحية العملية».

يومية ١٨ كانون الثاني ١٩٧٨

بعد مضيّ يومين، كانت لي محادثة طويلة مع زبغنيو بريجنسكي حول موضوع الشرق الأوسط. وكان موقع السادات يزداد حساسية يوما بعد يوم، ولم يكنْ يستطيعُ الاعتماد على صدور موقف متساهل من إسرائيل ولا على مجيء مساندة من الزعماء العرب من أجل حلحلة الوضع. وفي هذا السياق ورغم رغبتي في ترك الإسرائيليين والمصريين يأخذون القسط الأكبر من المسؤولية، كان واضحا أنه علينا أنْ نتدخل بطريقة أو بأخرى إذا أردنا لجهودنا ألا تذهب أدراج الرياح. وعندما عاد سايروس فانس إلى واشنطن بتقريره الشفوي الذي كان مثبطا للهمّة إلى حدّ بعيد، أخذنا ننظر للمرة الأولى إلى إمكانية توجيه دعوة للسادات وبيغن للتفاوض بحضوري في كامب دايفيد.

«لقد قرّرنا دعوة السادات إلى المجيء للتحادث معي، لفترة قد لا تستغرق فترة أطول من عطلة نهاية الأسبوع في كامب دايفيد، وقررنا في حال انقطاع المفاوضات السياسية والعسكرية، أنْ ننظّمَ لقاء هنا في المكان عينه بين السادات وبيغن».

يوميّة ٢٣ كانون الثاني ١٩٧٨

وفي الأسبوع التالي، دعوت هنري كيسنجر إلى تناول طعام الغداء في البيت الأبيض، مع روزالين ومعي أنا، بغية أنْ أقدّم له خطّتي وأنْ ألتمس منه رأيّه. ولقد وافقَ على فكرتي في لقاء السادات في كامب دايفيد، لكنه نصح لي ألا يتمّ الخروج باتفاق في نهاية المحادثات، لئلا يوضع الإسرائيليون في موضع الدفاع. وكان يعتقد أن عليّ قبلَ كلّ شيء أنْ أطمئنَ الرئيس السادات عن طريق إقناعه بأنّنا لن نتركه وحيدا في وجه خصومه في أيّ ظرف من الظروف. وكان يُقدّرُ فضلا عن ذلك، بأنّ بيغن ليس لديه أيّة نيّة لا في إعادة الضفة الغربية، ولا في الطلب من المستوطنين الإسرائيليين أن يغادورا سيناء، لكنّ هؤلاء الأخيرين سوف يغادرونها من تلقاء أنفسهم عندما تعاد شبه الجزيرة إلى المصريين.

«كان قد حصل في الصباح، نزاع بيننا حول موضوع الشرق الأوسط فيما نحن نتناول الفطور. لأنني أعتقد أننا يجب أن نكون هجوميين أكثر مما نحن عليه بكثير، لكن سايروس وفريتز وهام

وزبيغ، لم يشجعوني في رأيي. وقدرت أن علينا إعداد خطة للسلام، نتعاطى فيها نحن... ونناقش نقاطها نقطة بعد أخرى مع السادات، لئلا تحدث أيّة مفاجأة، وبغية حمل السادات على تفهّم موقف بيغن. وإنّ خطتنا ينبغي لها أنْ تكون مقبولة عند بيغن، إذا استطعنا تأمين الدعم لها من الرأي العام الأميركي. ولم أكنْ أدري في ما لو أنّ هذا الدعم بين أيدينا حاليا، لكننا سوف نتابع جهودنا».

يومية ٣ شباط ١٩٧٨

اتجهت المحادثات في جوهرها إلى ضرورة . أو مخاطر . وضع «خطّة أميركية» مُسبقا، ثم إلى محاولة فرضها على السادات وبيغن. ووقع اختياري على هذا الحلّ، مع رفض إعطاء اسم لمقترحاتنا. وكنت أعلمُ أنّ أيّ اقتراح يُقدّم، في هذه اللعبة المثلثة الاطراف التي يتوجّب علينا لعبها، من طرف واحد أو حتى من طرفين، سوف ينتهي إلى الإخفاق دون شك. فضلا عن ذلك، فإنني لم أتخلّ عن فكرتي في ترك الهامش الأكبر من التحرّك المحتمل إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي والرئيس المصري.

وفي المساء نفسه، وصل أنور وجيهان السادات وانطلقنا مباشرة إلى كامب دايفيد بالهيلوكبتر، تصحبنا روزالين. وفي صباح الغد، في الرابع من شباط، كانت لنا محادثة طويلة، تحدّث فيها السادات مرتجلا كلامه إرتجالا، مذكرا بلقائنا الأوّل في واشنطن، وبكلّ الأحداث التي جرت منذ ستة أشهر. وقد استشعرت وأنا أصغي إليه، بأنّ خلاصة حديثه، سوف تكون محضرا بالإخفاق، لكننّي لم أحاولْ مقاطعته. وأخذ السادات ينظر من وقت لآخر إلى وثيقة مكتوبة أمامه، ولم تكنْ تلك طريقته قبل الآن مطلقا، وبدا كأنما هو يشير إلى أن مداخلته، التي أعدّها بدقّة هو نفسه أو أعدّها معاونوه، يجب النظر إليها واعتبارها بمثابة تحذير رسمي. وأخذت أنا نفسي بعض الملاحظات فيما كان هو يعرض المآخذ التي يراها:

«سرد (السادات) لائحة بالرغبات الحقيقية التي ترغبها إسرائيل: المفاوضات مباشرة مع العرب والاعتراف بوجودها والحقّ بسلام حقيقي.. وقال بأنّ الإسرائيليين ما كانوا يأملون أبدا بأنْ توافقهم مصر على ما يطلبون، لكنه قرّر تلبية متطلباتهم مرّة واحدة. وقدّر بأنّ زيارته إلى القدس أخذتهم على حين غرّة، وبأنهم لم يكونوا مستعدّين للسلام، وبأنهم ما زالوا غير مستعدّين حتى الآن.. وفي الإسماعيلية نزع له بيغن بالموقف «المضحك» الذي وقفه كل أوهامه التي كانت عنده. وعندما اقترح بيغن أنْ يعهد بالمفاوضات إلى هيئة سياسية وهيئة عسكرية، وافقه السادات على ذلك وحتى قبل الدخول إلى قاعة المؤتمر. وعندما تحدّث بيغن عن المستعمرات الاستيطانية، أجابه السادات، بأنه يعتقد بصدق بأنَ المسألة مسألة مزاج. أمّا في ما يخص مقترحه بشأن الأشخاص المقيمين في الأراضي المحتلّة، فإن مصر لا يمكن أنْ تقبل به بالتأكيد».

وكان السادات، خلال وصفه للسياسة التي يتبعها بيغن منذ فشل المحادثات في الإسماعيلية، يبدي الكثير من المرارة. وكان يلوم رئيس الوزراء الإسرائيلي لعدم أخذه بعين الاعتبار نصائح دايان

ووايزمن بالاعتدال، ولخضوعه لضغوط وزير الزراعة آرييل شارون الذي اقترح برنامجاً واسعاً ينصّ على إقامة عدّة مئات من الألوف. من المستعمرات اليهودية في الأراضي المحتلة. وكان في رأيه، أنّ بيغن لا يرغب رغبة صادقة في السلام.

«وأطلعني السادات على نيّته في أنْ يعلنَ يوم الاثنين في النادي الدولي للصحافة بأنّ (المصريين) ينوون وضع حدّ للمفاوضات... وبأنهم قد أعطوا حتى الآن إلى الإسرائيليين كلّ ما لمْ يكونوا يجرأون حتى على الأمل به قبل عام مضي، وبأنّ م السادات ١٠٠ مليون عربي يؤيدونه . ٩٠% من العالم العربي. وقد أجبته... بأنّ تصريحا كهذا سوف يكون بالغ الخطورة، ذلك أنّه يترك الدور الأفضل لبيغن وسوف يظهره هو نفسه بأنّه الخصم الأساسي للسلام».

وفي النهاية، توصّلت بمساعدة بريجنسكي وفانس ومونديل، إلى اقناع السادات بتعديل تصريحه فإنّه أعلن بأنّه مستعدّ لاستئناف المحادثات مع بيغن في ما لو قبل هذا الأخير قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ بكلّ كلمة فيه. وانتقلنا إثر ذلك إلى مراجعة مختلف المسائل التي تتطلب حلاً. وقَبِلَ السادات نزع السلاح من سيناء نزعا جزئيا، لكنه رفض بعناد أنْ ينظر في إمكانية إبقاء المستعمرات اليهودية في شبه الجزيرة بعد إقرار السلام، حتى لو بقيت تحت حماية الأمم المتحدة. ورغم أنه كان يعارض في إعادة تقسيم مدينة القدس، فإنّه كان يعتبر بأنْ السيطرة على الأحياء التي تتواجد فيها الأماكن المقدسة، يجب ضمانها بصفة مشتركة من قبل اليهود والعرب.

وانتهت محادثاتنا في جوّ أكثر انفراجا. وعلمت أنّ بإمكاني الوثوق بالسادات في ما يخص تصريحه المزمع تقديمه في نادي الصحافة، ثم أعرب لي عن رضاه عندما قلت له بأنني أنتظرُ زيارة دايان، وإنّني أنوي توجيه الدعوة إلى بيغن قبل نهاية الربيع. ووعدني بتقديم اقتراح . مقابل لبيغن، موضحا بأنّ خطّته فيه سوف تكون بالضرورة أقلّ تفصيلا من خطة رئيس الوزراء الإسرائيلي.

وفي انتظار وصول دايان، كانت لي اجتماعات عديدة مع الزعماء الأميركيين المؤيدين لإسرائيل، وأوضحت لهم ما الذي جرى في كامب دايفيد. وكانوا يعتبرون أن سياسة إنشاء المستوطنات التي يعتمدها بيغن هي سياسة خاطئة، ولم يكونوا يفهمون السبب الذي يجعل الإسرائيليين، بعد أن صوّتوا إلى جانب قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ ووقفوا إلى جانبه أعواما طويلة، يؤكّدون الآن بأنّ هذا القرار لا يمكن تطبيقه في الأراضي المحتلّة. وهكذا فإنّ علاقاتنا بإسرائيل أصبحت في ذلك الحين علاقات متوترة بشكل فريد.

«شاهدت دايان في التليفزيون.. وقد ألمح بحديثه بأنّنا نقف ضدّ إسرائيل، وبأنّنا لم نعدْ حَكَما مُنصفا، وبأنّ... سايروس فانس ليس مَنْ موقفي أنا عندما يعلنُ بأنّه يعارض المستعمرات الاستيطانية».

يوميّة ١٢ شباط ١٩٧٨

هذه التلميحات كانت خاطئة بكل تأكيد. فإنّنا لم نفهم السبب الذي حدا بدايان إلى الظهور عصبيّا ومضطربا إلى هذا الحدّ، لدى إيضاحه النقاط الأخرى من برنامجه (نحنُ نعلمُ الآن أنّ عصبيته نجمت من الهجوم العنيف الذي تلقّته به الطائفة اليهودية الأميركية، فقد كان عليه أنْ يدافعَ مرغما عن سياسة لم يكنْ يوافقُ عليها). وبعد أنْ أجرى محادثات طويلة مع فانس طرح عَلَيِّ سؤالين محدّدين: هل يطلب السادات من أجل أنْ يوقّعَ على معاهدة للسلام، أنْ تتفاوض إسرائيل مع سوريا؟ وفي ما لو حُلّتْ مشكلة سيناء، وفي ما لو حصل اتفاق مبدئي حول القضية الفلسطينية وحول الأراضي المحتلّة، هل يوقّعُ السادات المعاهدة وإنْ لم يكنْ على يقين من أنّ الملك حسين يقبل الاشتراك في المفاوضات اللاحقة؟ أجبتُ بالنفي على السؤال الأول، ولم تكن عندي أية إجابة محدّدة على السؤال الثاني، ولهذا سوف أطرحه على السادات. ولم يأتني جوابٌ منه إلا بعد بضعة أسابيع، وفي رسالة مكتوبة مطوّلة، أشار فيها إلى أنّ الاتفاق المبدئي يجب أن يُصفّي الوضعَ لا أنْ يزيدَه تعقيدا، وأنّ مشاركة الدول الأخرى في وجهة النظر هذه، كانت تبدو له مسألة لا غنى عنها.

وفي العاشر من آذار، وحين كانت معركة التصديق على الاتفاقات المتعلّقة بقناة باناما تصل إلى أوجها، استقبلت وزير الدفاع الإسرائيلي عيزر وايزمن، لأوّل مرّة. وكان وايزمن الهادئ البشوش الموضوعي الواثق من مستقبل السلام، يلاقي التقدير في الوقت نفسه من بيغن، الذي كان يعمل معه منذ سنوات عدّة، ومن السادات الذي كان يضعُه بصراحة ووضوح على رأس جميع الزعماء الإسرائيليين الآخرين. وعلى عكس ما حدث لي في لقائي مع دايان، فإنّ محادثتي مع وايزمن أتاحت لي أنْ أعدّ لزيارة بيغن. وكان السادات قد طرح مجموعة من الأسئلة المحدّدة حول سياسة إسرائيل، ولم أكنْ قادرا على الإجابة عليها. وكان من المتوقّع للقائي المرتقب مع بيغن أن يكون في غاية الأهمية، فحرصتُ على تبديد بعض نقاط سوء التفاهم مسبقا، بحيث يمكن للقاء أنْ يجري في جو من الثقة التي قد تتيح إحراز تقدّم حقيقي.

لكن الإرهابيين من أفراد منظمة التحرير الفلسطينية شنّوا في ١١ آذار هجوما على الشاطئ الإسرائيلي، وقتلوا عسكريين إثنين، وثلاثة وثلاثين مدنيا. فأرسلت رسالة تعزية إلى بيغن إثر ذلك. وبعد ثلاثة أيام كان الجيش الإسرائيلي يغزو لبنان. وتسبّبت المعارك في مقتلٍ أكثر من ألف إنسان من المدنيين، ووحد مائة ألف شخص أنفسهم دون مأوى. وقد طلبت إلى سايروس فانس، بتأثير من الصّدمة العميقة التي أحدثها في نفسي ردّ الفعل الإسرائيلي المبالغ فيه، أنْ يُبْلغَ أورشليم بأنّنا ننوي أنْ نُقَدّمَ إلى الأمم المتحدة مشروع قرار يطلب الانسحاب المباشر للقوّات الإسرائيلية وإرسال قوّة دولية إلى جنوب لبنان، وفي الرسالة نفسها، أدنتُ بعنف استخدام إسرائيل . منتهكة بذلك كلّ الاتفاقات المعقودة بيننا . لبعض الأسلحةِ التي باعتها إيّاها الولايات المتحدة، مثل القنابل الإنشطارية المريعة.

كان الإسرائيليون لا يزالون في لبنان، عندما وصل رئيس الوزراء والسيدة بيغن إلى واشنطن في ٢١ آذار. وتناولنا طعام العشاء على انفراد، وفي أثناء ذلك، حدّثنا ضيوفنا عن ماضيهم، وعن موت أهل بيغن وأخيه قتلا على أيدي النازيين، وعن زجّهم في سجون بولونيا وفي ليتوانيا. وفي ختام المأدبة، تكوّن لدي فَهْمٌ أفضل لبعض ردود الفعل عند مُحدّثينا، لكنّ هذا الفهم لم يسعفني بشيء عندما انتقلنا إلى المكتب البيضاوي للحديث عن الحاضر.

«وخلال فترة طويلة من تبادل الملاحظات، أخذنا نقترب شيئا فشيئا من القضايا الجوهريّة.. (بيغن) قال لي بأنّ جرحا أصابه «هو شخصيا» عندما قوبلت بالرفض خطّته التي قدّمها في كانون الأول الماضي (وهي متعلقة بالانسحاب من سيناء)، بعدما كانت قد قوبلت بالاستحسان، ثم قال بأنّ زيارة السادات للقدس ليست إلا حركة مسرحية، وبأنّ مصر ترغب في الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية وترغب في إقامة دولة فلسطينية مستقلة. فأجبته بأن ذلك خطأ، وبأنّني أضمن ذلك، ثم سألته إنْ تبينّ له أنّ الحقّ معي، عمّا ينوي فعله من أجل الوصول إلى السلام، ولم يتضمن الجواب الذي أجابني به أيّ مقترح جديد مطلقاً».

يوميّة ٢١ آذار ١٩٧٨

بعد انصرافه، دعوت سايروس فانس الذي كان قد طرح هو من جانبه نفس السؤال على موشيه دايان وحصل منه على الجواب نفسه. وقدّرنا أنّ الانتظار أطولَ ممّا انتظرنا لم يعد ممكنا، وأنّ الوقت قد حان لضرب المسمار ضربة ينغرز بها أو ترك الضرب والتخلّي عن المطرقة، وهكذا استيقظت في صباح اليوم التالي، أبكر من المعتاد لأعِدّ إعدادا دقيقا لجلسة العمل التي سوف أعقدها مع بيغن ودايان.

«... رسمتُ المستلزمات التي حدّدناها، السادات وأنا نفسي، والتي بموجبها يصبح السلام ممكنا: لا إنسحاب إسرائيلي كامل من الضفة الغربية، لا دولة فلسطينية مستقلة، تراجع القوات الإسرائيلية إلى مواقع تضمن أمن إسرائيل؛ تعديل للحدود بين إسرائيل والضفة الغربية، تسلّم إسرائيل والأردن السلطة إلى سلطات محليّة، لا يطالب أحد بالسيادة (لا هذا البلد ولا ذاك) مدّة خمس سنوات، ويكون للفلسطينيين الذين يعيشون في الأراضي المحتلة الحقّ، بعد انتهاء هذه المدّة في اختيار الالتحاق بإسرائيل أو بالأردن، أو في الحفاظ على استقلالهم الذاتي. لا توسيع للمستعمرات الاستيطانية ولا زيادة في أعدادها خلال الفترة الانتقالية».

«... قرأت إثر ذلك لبيغن ومعاونيه مُلخّصا لما كنت أعتقدُ أنّه موقفهم: رفض لأي انسحاب سياسي أو عسكري لإسرائيل من الضفّة الغربيّة، رفض للتوقّف عن بناء المستعمرات في الأراضي المحتلّة، رفض للانسحاب من المستعمرات الإسرائيلية في سيناء، (ورفض وضعها تحت الحماية المصرية أو حماية الأمم المتحدة)، رفض لتطبيق القرار ٢٤٢ الصادر عن الأمم المتحدة، على الضفة الغربية وقطاع غزة، ورفض أخيرا لأي اعتراف بأيّة سلطة للفلسطينيين وبأيّ حقّ لهم في تقرير مصيرهم عن طريق اختيارهم لواحد من الخيارات الثلاثة المذكورة أعلاه. وأعلن بيغن أنّ

هذه النظرة لموقفه هي نظرة سلبية تماما، لكنه لم يناقشْ أيّاً من هذه النقاط التي أوردتها مسبقا(وهي سوف تدعى في الأيّام القادمة بـ «اللاءات الستة».

يومية ٢٢ آذار ١٩٧٨

في هذه المرّة كنت على وشك التخلّي عن الموضوع تماما. فإنّ التوقّف عن الانشغال بموضوع الشرق الأوسط سوف يريحني ولا شك من ثقل كبير، وسوف يتيح لي مزيدا من الوقت لمعالجة مشكلات أخرى ليست أقلّ أهميّة. أما دايان فإنه حاول، وقد شعر بوهن عزيمتي، أنْ ينقذ الوضع بكسره لحدّة الموقف الإسرائيلي. فأكّد أنّ المواقع العسكرية الإسرائيلية موجودة خارج المدن الكبيرة، وبأنّ الإسرائيليين لا يرغبون في التّحكم بالعرب في الضفة الغربية من الناحية السياسية، وبأنّهم يقبلون بأنْ يختارَ الفلسطينيون بملء حرَيتهم المستقبل الذي يشاؤون، وبأنّهم يعترفون بوجوب عمل شيء ما من شأنه أن يسوّي مشكلة اللاجئين. وكان واضحا، أنّ دايان بكلامه هذا لا يعبر إلاّ عن مشاعره الشخصية، وأنّه ناقم في حدود إمكاناته على رئيس حكومته. لكن بيغن كان عقبة كأداء. فما دام يرفض تعديل سياسته، فإنّ أي تقدّم حقيقي لا يمكن إحرازه في الشرق الأوسط.

كان الوضع دراماتيكيا. وبعد مدّة قليلة أحطتُ زعماء الكونغرس المؤيدين لإسرائيل علما بذلك، وراعيت أن أقدّم إليهم بصورة موضوعية في حدود الإمكان، المقترحات التي يتقدّم بها كلّ من السادات وبيغن. وكان العديد منهم قد التقى بيغن وأكدّ لهم «اللاءات الستة»، وكنّا نحن جميعا مثبطي الهمّة.

وفي الشهر التالي، لم يطرأ أيّ حدث جديد على صعيد الشرق الأوسط. لكنما كانت هناك معركتان سياسيتان تزيدان من التوتر القائم بين واشنطن وأورشليم. كان موضوع المعركة انسحاب القوات الإسرائيلية من لبنان وكانت تجري في الأمم المتحدة، وكانت الثانية متعلقة بصفقة الطائرات المقاتلة ف ـ ١٥ التي تريد العربية السعودية شراءها، وهي صفقة كان يتوّجب إجراء التصويت عليها في الكونغرس، وكانت جماعات الضغط من المقرّبين لإسرائيل تخوض ضدها معركة ضارية.

وفي الأول من أيّار جاء بيغن ليحضر الاحتفال الجاري تنظيمه في واشنطن بمناسبة مرور ثلاثين عاما على إنشاء إسرائيل، وأتيحت لي فرصة التحادث معه مرّة جديدة.

«قلت له بأن السلام في الشرق هو بين يديه الآن، وأنّه لديه فرصة فريدة في أن يكون هو صانع السلام أو حافر قبره، وبأنّ عليه أن يفهم بأن العرب يرغبون فيه بصدق وعلى الأخصّ منهم السادات.. وكان شعوري هو أنّه سوف يرفض القيام بالخطوات الضرورية التي تعطي لإسرائيل السلام، وتلك فرصة قد لا تتكرر بعد ذلك مطلقاً».

يوميّة الأول من أيّار ١٩٧٨

كان الاحتفال الذي أقيم في البيت الأبيض حارا ومؤثرا جدا، لكنّه لم يغيّر في الوضع شيئا. ولقد اكتفينا في الأسابيع التي تلت بالرسائل التي تقاطرت متبادلة بين أورشليم والقاهرة. ولم يعدْ هناك أيّ اتصال مباشر بين السادات وبيغن، وحتّى أنّ السادات راح يتحدث دفعة واحدة عن إمكان نشوب حربٍ جديدة.

وفي نهاية شهر حزيران، طلب الرأي من جماعة من الخبراء في الحزب الديمقراطي، ونصحني هؤلاء بأن «أتجنب الانخراط مباشرة في مفاوضات الشرق الأوسط». فقد كانوا يعتبرون أن الأمر متعلق بقضية خاصرة عمليا، وكنت أشاطرهم هذا الرأي تماما، لكنني لم أشعر بأن لي الحق بالعودة عن تعهدي، طالما بقي هناك أمل مهما كان هذا الأمل ضئيلا في الوصول إلى نتيجة.

وبعد عودة نائب الرئيس السيد مونديل من رحلته إلى مصر وإسرائيل. ولقد عاد خائبا تماما، رحنا نبحث عن وسيلة دفع جديدة للمحادثات. فدعا سايروس فانس، وزيري الخارجية في البلدين إلى الإلتقاء في أرض محايدة، في قصر ليدز في بريطانيا، حيث يحاولان هناك أن يحدّدوا الحدود التي تصل إليها رغبة زعمائهما في السلام، في ذلك الحين.

ولم يعط اللقاء في ليدز أيّة نتيجة. وعندما عاد سايروس فانس إلى واشنطن، خصّصنا فترة تناول طعام الفطور. التي نبحث فيها أمور السياسة الخارجية . لمحادثة عامة حول موضوع الشرق الأوسط. وكنّا جميعنا متفقين على إعطاء الموضوع الدفعة الأخيرة، لكننا لم نكن ندري في أيّ اتجاه تكون. وكانت التصريحات العلنية التي يطلقها السادات وبيغن، مع ازدياد انفعالهم فيها اتّقادا لا تنفكّ تزيدنا قلقا. كان الرئيس المصري بالغ المرارة، وبدا مصمّما على فعل كلّ شيء من أجل إثارة أزمة، وعندما أعلن عن انتهاء المفاوضات، لم أكن أفهم ما هي النوايا التي يضمرها.

«طلب السادات من العسكريين الإسرائيليين مغادرة مصر، وأظن أنه يتصرّف هكذا من أجل إكراهنا على مزيد من الجدّية في الالتزام. وهذا هو بالضبط ما كنّا ننوي القيام به، وإنما في أعلى درجات الحذر».

يوميّة ٢٧ تموز ١٩٧٨

«السادات هو الآن في سياق لقاءات يعقدها مع العرب الأكثر جذريّة. وإنه يحاول التصالح معهم، وليس في ذلك ما يبشّر بالخير. آمل أنه لا يزال محتاجاً إلينا، وأن يواصل تعاونه معنا».

يوميّة ٢٨ تموز ١٩٧٨

ألفيت نفسي في وضع غير مريح بشكل فريد. فلقد كنت مقتنعاً من جهة بأنّ السلام في الشرق الأوسط هو ضرورة حيويّة بالنسبة للولايات المتحدة، وأعلم أنّه عليّ أن أفعل شيئاً ما، لكن كنت أجهل ماهيّة ذلك الشيء. وكنت من جهة أخرى متضايقاً من الديمقراطيين في الكونغرس ومن زعماء الحزب، فإنهم كانوا يضغطون عليّ لأتحرر من التزاماتي ولأسدّ الفجوة التي أحدثتها، حسب رأيهم، في العلاقات الإسرائيلية الأميريكية . هو اتّهام كان يبدو لي مثيراً للسخرية بشكل فريد، لأنه يأتي في الوقت الذي انصرفت فيه بجلّ همّي إلى تأمين أفضل الضمانات لإسرائيل بتعزيزي لعلاقاتنا مع أورشليم.

أجريت محادثة طويلة مع روزالين، التي كانت هي أيضاً تعرف المشكلات في الشرق الأوسط، والتوقعات المنتظرة فيه، معرفة لا تقل عن معرفتي أنا. وكان كلّ من بيغن والسادات، وكلّ حسب طريقته الخاصة، قد استنفذ كلّ ما في جعبته. ولم يكن لديهما، وحتى لو قبلا أن يلتقيا، أيّة فرصة في التوصل إلى اتفاق نظرا لعظم المسافة التي تفصل بينهما. وكان عليّ من أجل الخروج من هذا التيه أن ألعب بالكل ليربح الكل، وهو حل لم يكن مريحاً إضافة إلى كونه خطراً، لكنني لم أكن أملك غيره: كان عليّ إقناع رئيس الوزراء الإسرائيلي والرئيس المصري بقبول التفاوض تفاوضاً شاملاً، أكون فيه أنا المنظّم طلبت من مونديل وفانس وبراون وبريجنسكي وجوردان أن يوافوني إلى كامب دايفيد حيث أعرض لهم مشروعي. ولم يكن لهم مثل إيماني بالنجاح فيه، ولكنهم أيضاً لم يكونوا يملكون حلاً آخر.

«قرّرنا إرسال فانس إلى الشرق الأوسط.. ليدعو (السادات وبيغن) إلى الالتقاء في كامب دايفيد. وكنّا واعين للمخاطر التي نتعرّض لها، لكن الوضع كان يزداد مع الوقت إقلاقاً، وكنت أخشى أن يفجّر السادات أزمة في شهر تشرين الأول، كما سبق ولوّح مهدّداً بذلك مرات عديدة. فإن العرب يضغطون عليه، ولا يستطيع التعرّض لضغطهم أطول مما فعل، وقد أصبح ملزماً الآن إمّا أن يلتحق بهم، أو يوجد لنفسه مخرجاً من جانب آخر».

يومية ٣١ تموز ١٩٧٨

كتبت رسالتين مطوّلتين وتكادان تكونان متماثلين، واحدة إلى بيغن والأخرى إلى السادات، وطار فانس إلى الشرق الأوسط والرسالتين في جيبه. قبل الرجلان دعوتي بحماس. أما السادات فطلب أن يكون اللقاء في شهر أيلول، عقب انقضاء الأعياد الإسلامية. وقرّرنا إعلان الخبر على الملأ في الثامن من شهر آب، بإذاعته من العواصم الثلاث في وقت واحد.

ودعوت في صباح الثامن من آب، وقبل إذاعة النبأ رسمياً، الرئيسين السابقين فورد ونيكسون، كما التقيت الزعماء من الكونغرس وعدداً من الصحفيين. وأبدى الجميع، باستثناءِ السيناتور باكر والسيناتور جاكسون، حماستهم. وبقيت على حذري، فإنني أوضحت لهم أنّ هدفي ليس إلاّ تصفيه الوضع فقط، لكن ما كنت أخفيه في نفسي، ولمّا أكن أستطيع بعدُ البوح به، كان قد أصبح منذ ذلك الحين وصاعداً أكثر أهميّة بكثير.

«رجوت فانس أن يبعث برسائل إلى عدد من الزعماء الأجانب، وطلباً للدعم، على أن تكون موجزة ومحايدة بقدر الإمكان. وسوف نطلب من الرؤساء الدينيين أن ينظّموا أسبوعاً لإقامة الصلوات... وسوف نستخدم كل ما لدينا من تأثير من أجل أن يكون اللقاء ناجحاً، ودون تحديد مهلة لانقضائه. وسوف نقلص تقاريرنا إلى الصحف إلى الحدّ الأدنى بالضبط، وبواسطة ناطق صحفي واحد هو جودي.. وعلينا أن نقنع منذ الآن السادات وبيغن، بأن عليهما القيام بتنازلات والتفاوض بحريّة. ولقد قبلا بالكفّ عن التصريحات السلبيّة إلى حين وصولهما إلى كامب دايفيد».

يومية ١٠ آب ١٩٧٨

وما أن أعلن اللقاء، حتى انهالت عليّ إنهيال الأمواج النصائح والملاحظات والتحذيرات الصادرة من كل حدب وصوب. فكل منهم يريد أن يكون «مشاركا في الأمر»، إمّا بتقديم نبوءته، وإمّا باتّخاذ موقف «الذي قد سبق ووجه التحذير». وبما أن تصوّر الفشل أسهل من تصوّر النجاح، فإنّ الآراء أتت جميعها سلبيّة، ثم توقفتُ سريعاً عن الاستماع إليها.

أمرت كلا من فانس وبريجنسكي أن يُعدّ كل منهما من جانبه، دون أن يتشاورا، مذكرة تتضمن مقترحات ملموسة من أجل اتفاقية للسلام.

عانيت صعوبات جديّة مع الناطقين الرسميين عندي؛ جودي بويل وجيري رافشون، اللذان أنتقدا بمرارة قراري بإبعاد الصحافة عن كامب دايفيد، وبعدم إبلاغ الرأي العام الأميركي بما يُحرز من تقدّم في المفاوضات. وأعادا الكرّة مراراً عديدة وبعناد، متقدّمين بتسويات ليس بإمكاني القبول بها. لقد كان واضحاً أمامي أننا نحرق السفن وراءنا ونحن نذهب إلى كامب دايفيد وأننا سوف تلعب هناك «بالكل من أجل الكلّ»، وبأن ما قد تكتبه الصحف أثناء المفاوضات سوف لن يعنيني على الإطلاق. وكنت أعتبر، فوق هذا، أن على الوفدين المصري والإسرائيلي أن يتفاوضا في غرفة مغلقة، دون أن تساورهما رغبة في الاستعانة برأي، ودون أن تتوفر لهما بصورة خاصة إمكانية الإدلاء بتصريحات علنيّة التي قد تجمّد لهما مواقفهما، وقد تعرّض للخطر تعريضا جدّيا فرصنا في النجاح.

الأيام الثلاثة عشر

«بقيت الأراضي المقدسة، بعد أربعة حروب، وبالرغم من كلّ الجهود المبذولة تجهل نعمة السلام.

«وإننا إذ نعي خطورة المشكلات التي علينا أن نجابهها، نضع آمالنا في الله ربّ آبائنا، ونسأله أن يعطينا الحكمة وأن يرشدنا.

ونطلب من جميع المؤمنين من كلّ الأديان، ونحن في اجتماعنا الحالي في كامب دايفيد، أن يصلّوا معنا من أجل أن تثمر مباحثاتنا التي نُجريها، السلم والعدالة».

بيان مشترك صادر في كامب دايفيد

في السادس من أيلول ١٩٧٨

في يوم الاثنين في الرابع من أيلول، بعد أن تركت لنائبي تعليماتي، انطلقت إلى كامب دايفيد ومعي خرائطي وملفاتي وملاحظاتي الشخصية، وتوراتي بالشروحات التي فيه، وكنت أتوقّع منه ـ وبحق ـ أن يكون مفيدا كثيرا لي في النقاش مع رئيس الوزراء الإسرائيلي.

وطلبت من روزالين أن تصحبني، لتدعمني وتقدّم لي النصح وتساعدني في القيام بواجباتي الروتينية بين الجلسات. وكان شيپْ معنا أيضا، فقد كان عليه أن ينقل الرسائل وأن يفعل ذلك بحيث لا أتشوشُ أثناء تأدية عملي أو رسمي لمخططاتي.

كان التوتر لا ينفكّ في ازدياد خلال الأيام الأخيرة، رغم الجهود التي بذلتها. وكنت آمل مع كلّ ذلك، أن يتوصّل السادات وبيغن في إطار الهدوء والعزلة النسبية المتوفران في كامب دايفيد، إلى التفاهم وأن يقبلا بي كوسيط مخلص وشريف. ولم ألبث أن اكتشفت بأنّ الأول ينظر إليّ بنوع من المبالغة، نظرته إلى حليف، في حين أن الثاني لديه ميل مفرط إلى اعتباري خصما.

ولقد اتخذت كلّ الترتيبات المادية لتأمين المسكن للمتفاوضين وحاشيتهم. ولم يكن كامب دايفيد معدّا لاستقبال مثل هذا العدد من الناس، فقد كان مكتظا بكل معنى الكلمة. ذلك أنّ كلاّ منّا كان مصحوبا بوفد رسمي من عشرات الأفراد، ومصطحبا معه موظفي مكتبه الشخصي، وطبيبه أو أطباءه، وطباخيه، وكان لنا تحت تصرفنا طائرات، هي أدوات اتصال تسمح لنا بتوجيه حكوماتنا عن بعد. وكان بيتي الريفي على مرمى حجر من البيتين اللّذين يسكن فيهما كلّ من السادات وبيغن، أما الأجنحة الأخرى فلم تكن تبعد أكثر من ١٥٠ مترا. وكان لهذا الاكتظاظ في كامب دايفيد، ولهذا الضيق في أمكنته شيء من الإيجابية على نحو ما، لأنه هيّأ لنا العذر العملي لإغلاقه إغلاقا دائما أو مؤقتا في وجه المئات من المكتبين والمستشارين من البلدان الثلاثة المتمثلة فيه، من أولئك الباحثين عن وسيلة من الوسائل يدخلون فيها أسماءهم إلى التاريخ عندما يظهرون بين المدعوّين إلى كامب دايفيد.

كان هناك حاجز للحماية يحيط بقطعة من أرض صخرية تصل مساحتها إلى المائة والخمسين أكر(*)، تخترقه طرقات ظليلة تصل ما بين الأبنية المتناثرة. وكانت إقامتنا في هذه البيوت الريفية المنفصلة والقريبة من بعضها في آن واحد، عاملا مسهلا للاتصال وللانعزال في الوقت نفسه، مما أوجد الأجواء الملائمة للانفراج وللتخلّي عن كلّ الشكليات التي لا نفع منها. وكانت هناك درّاجات تحت تصرّف نزلاء الكامب، لكنّ الغالبية منهم كانوا يفضلون الانتقال مشيا على الأقدام بين أجنحتهم أو بين مكان من أمكنة الاجتماعات ومكان آخر. أمّا أولئك الذين يبقون دون عمل، فقد كانت تعرض لهم أفلام سينمائية باستمرار، عرضا متواصلا على مدار الساعة من الناحية العملية.

وبما أن الجميع، ربما باستثناء القليل القليل، كانوا يحسنون الأنكليزية، فلم تكن هناك حاجة لوجود مترجمين. ونظرا لضيق الأجنحة فإنه لم يكن يحيط بالواحد منّا إلا فريقا محدود العدد. كان مساعدوا السادات، هم وزير الخارجية محمد إبراهيم كامل، ووزير الدولة للشؤون الخارجية بطرس غالي، ووكيل الوزارة أُسامة الباز. أما بيغن فكان مصحوبا بوزير الخارجية موشيه دايان، ووزير الدفاع عيزر وايزمن، ووزير العدل أهرون باراك. وكان وزير الخارجية سايروس فانس يمضي معظم الوقت معي. وكان زبغنيو بريجنسكي، وهارولد سوندرز يشاركان في المفاوضات أيضا، كما شارك

(*) مقياس للمساحة يساوي نحو أربعة آلاف متر مربع.

فيها كذلك فيرتز مونديل وهارولد براون كلما أمكنهما الابتعاد عن واشنطن. ولقد لعب السفراء دورا أيضا في المناقشات، وكان كل من المتفاوضين محاطا بمساعدين إثنين، أو ثلاثة مساعدين.

بعد دراسة الملفات، عُرف مجريات اللقاءات السابقة، والتصريحات الصادرة عن هذا الطرف أو ذاك، وكنت قد أعددت، من أجل استخدامي الشخصي، لوائح ثلاث كانت تلخيصا للوضع كما يبدو لي عشية افتتاح المؤتمر.

تضمنت اللائحة الأولى، النقاط التي أصبح الاتفاق ممكنا حولها منذ الآن:

- لن يعاد تقسيم القدس، وتكون الأماكن المقدّسة في متناول الجميع.
- تلغى إجراءات المقاطعة التي تتخذها مصر ضد إسرائيل.
- تفتح قناة السويس والممرات المائية الدولية الأخرى في وجه إسرائيل.
- ضمان أمن إسرائيل، ضمانا يشتمل على الحفاظ على وجود إسرائيلي في الضفة الغربية.

معاهدة سلام، من شأنها أن تضع حدا لحالة الحرب بين مصر وإسرائيل.

- لا نزاع بعد اليوم حول السيادة المصرية على سيناء.
- يلعب الأردن والفلسطينيون دورا مهمّا في التفاوض حول سلام شامل.

كلّ الاتفاقات توضع موضع التطبيق بطريقة متدرّجة (تبعا لمراحل متتابعة).

- بعد التوصل للاتفاقية الأولى، تتلاحق المفاوضات بعدها دون انقطاع، ويراعى فيها ما التزم فيه هذا الطرف أو ذاك من تعهدّات.

وتضمنت اللائحة الثانية القضايا التي تتفق إسرائيل ومصر حولها إتفاقا جزئيا مع بعض من الفروقات الطفيفة التي قد تصبح نقاطاً تبدأ منها القطيعة.

- تطبيق القرار رقم ٢٤٢ الصادر عن الأمم المتحدة (الذي يرى بيغن أنه لا يقيم وزنا للوضع الخاص في الضفة الغربية).
- إقامة علاقات طبيعية بين مصر وإسرائيل (ولم يكن السادات مؤيدا للاعتراف الدبلوماسي دون تحفظ بدولة إسرائيل).
- إقامة إدارة مدنية في الضفة الغربية وقطاع غزّة (وقد تعهّد بيغن بوضع حدّ للحكم العسكري، لكنه لم يوضح الوسيلة ولا نوع الحكم الذي ينوي إحلاله محله).

وذكرت في لائحتي الثالثة المسائل التي يتوجّب أن تلقى حلاّ لها، في فترة تُخصّص لها من فترات المؤتمر.

- تفكيك المستعمرات الإسرائيلية من سيناء.
- التوقّف عن إقامة المستعمرات في الأراضي المحتلة.
- تطبيق القرار ٢٤٢ الصادر عن الأمم المتحدة في الضفة الغربية.
- مشاركة الفلسطينيين مشاركة مباشرة في المفاوضات اللاحقة.

- مستقبل الضفّة الغربية.
- نزع السلاح من سيناء.
- وضع مدينة القدس.
- طبيعة المعاهدة الإسرائيلية ـ المصرية ومداها.

ونظرا للأهمية التاريخية للمفاوضات الجارية، وللعلاقات الشخصية الفريدة التي كانت تنشأ في كامب دايفيد، فقد كنت أدوّن كتابة كلّ المحادثات، مسجلا في بعض الأحيان بعض التصريحات التي كانت تقال في حضوري كلمة كلمة. وكنت أعود إلى ملاحظاتي المدوّنة، مباشرة بعد كلّ اجتماع لأستنتج منها حصيلتها وأمليها إلى سكرتيرتي. وكان فانس أمر بريجنسكي أو مونديل أوهام أو جودي يقرأون المخطوطة الأصلية ويعيدونها إليّ.

والصفحات التالية هي سرد لقصة المؤتمر كما عشتها. ولم آخذ في أيّة فترة من فترات ولايتي، ولا في أيّ عمل من أعمال إدارتي، ملاحظات كانت بهذه الغزارة وهذا التفصيل، كمثل هذه الملاحظات التي أخذتها خلال تلك الأيام الثلاثة عشر من المفاوضات المتعبة والموهنة للعزيمة في أحيان كثيرة، وهي المفاوضات التي وضعت حدّاً لثلاثين عاما من الحرب المعلنة حينا والمستترة حينا آخر بين إسرائيل وبين جارتها الأكثر خطرا.

الثلاثاء اليوم الأول (٥ أيلول ١٩٧٨)

كانت روزالين معي وكنّا في الانتظار لاستقبال السادات المتوقّع وصوله مع حلول فترة ما بعد الظهر من ذلك اليوم. ولم تستطيع جيهان مرافقته، فقد أستبقاها في باريس مرضُ واحد من أبنائهما الصغار. وكنت أمل من حضور زوجاتنا الثلاث، أن يفسح المجال لتفريج الاجواء سريعا، ولهذا انزعجت لغيابها الطارئ. ولم يكن السادات وبيغن يتبادلان المودّة، وسوف يزداد الأمر أمامنا صعوبة في غياب جيهان، أمر تبديد التواترات التي سوف تتولد لا محالة خلال جلسات العمل.

وفيما نحن ننتظر الرئيس المصري، أجريت جولة أفق على الوضع أنا وروزالين. كان واضحاً أن السادات راغب في التوصل إلى اتفاق شامل، في حين أنّ بيغن كان يرغب فيه محصوراً بكّل تأكيد، ذلك لأن الوضع الراهن كان، عند المقارنة بين الاثنين كليهما، أكثر موافقة له، ولأنه لم يكن يريد مطلقاً أن يقدّم أيّة تنازلات حول الوجود العسكري الإسرائيلي في الضفة الغربية، ولا حول إنشاء المستعمرات في شبه جزيرة سيناء.

كان السادات ذا تصميم وجرأة، وواعياً أشدّ الوعي بأنّه الزعيم الأهمّ من بين الزعماء العرب، ومدركاً أشدّ الإدراك بأن أفعاله وتحركاته هي موضوع الملاحظة والتعليق في أنحاء العالم بأسره، وكان يعطينا الانطباع أحياناً، بأنه يعتبر نفسه وريثاً للفراعنة الكبار، وبأنه إلى حدّ ما أداة من أدوات العناية الإلهية. ولم يكن لديه أيّ تساهل مع ضعف الآخرين، فإنه غالبا ما كان يسخر من زعماء الشرق الأوسط، الذين كانوا يبدون في نظره خائفين؛ لقد كان يحترم قوة بيغن وشجاعته، وكان في ذلك قوام نقطة للانطلاق، وضمنا قوام شخصية الرجل، إيجابية ولا ريب، ولكنّه لم يكنْ يعطيه أيّة

مزيّة أخرى، ولم يكن يوليه الثقة مطلقا، ولهذا، ونظرا لكونه مصمّما أشدّ التصميم على النجاح وكانت لهفته الأقوى، لا أن يراني في صفّه، وإنما أن أقنع له بيغن. كان هدفه الأول، هو بالتأكيد أن يوقع اتفاقا مباشرا مع إسرائيل، لكنه كان يعتبر إنْ لم يتوصّل إلى ذلك، الوصول إلى اتفاق معي، بمثابة انتصار مماثل، لأنه اتفاق من شأنه أن يكون مفيداً جداً إلى إسرائيل، الأمر الذي لا يستطيع بيغن أن يرفضه دون أن يلقى أشدّ الإدانة.

وصلت طائرة السادات بعد الرابعة والنصف بقليل. ولقد أسعدنا نحن الاثنين أن نعود إلى الالتقاء من جديد. ووافق أن يتوقّف لحديث مختصر معي، قبل أن يلتحق بجناحه ليأخذ فيه قسطا من الراحة. ولدى جلوسنا في الشرفة الخلفية في منزلي الريفي، دخل في الحديث دون مقدمات، وقال لي مباشرة إنه لم يأت إلى هنا إلا للتوقيع على السلام، وليس للإعداد لمفاوضات أخرى، وأنه يعتبر بيغن غير راغب، رغبة حقيقية في السلام، وبأنه سوف يفعل كل ما بوسعه من أجل الوقوف في وجه أيّة محاولة لتأخير التوصل إلى السلام. ثم أضاف أنّ لديه «في جيبه» خطّة شاملة، وأنه مستعد لتقديم التنازلات في كلّ النقاط، ما عدا نقطتين إثنتين وهما: إعادة الأرض، والسيادة العربية.

وأوضح بأنه مستعدٌ لتضمين معاهدة السلام، نصّا على إقامة علاقات دبلوماسية بين مصر وإسرائيل، وعلى إنهاء المقاطعة الاقتصادية معها، شرط أن يتفاوض بيغن بنيّة طيبة، الأمر الذي يبدو إليه قليل الاحتمال. وطلب أن تنسحب إسرائيل من كلّ الأراضي المصرية، وأن يشتمل الاتفاق النهائي في حال الوصول إليه، على بنود تتعلّق بالفلسطينيين والضفة الغربيّة، وتتعلق بالمفاوضات بين الإسرائيليين وجيرانهم الآخرين. وذلك ما ترك لي أمر تحديده بالتفصيل.

ثم نهض مستأذنا بالانصراف. فإنه كان قد عانى من اضطرابات في القلب منذ سنوات مضت، وهو يولي صحته عناية كبيرة. لهذا فهو يريد أن يرتاح قبل الالتقاء معي مجددا في صباح اليوم التالي. أبلغته عن نيّتي في عدم الكشف عن خطتي ما دام بيغن وما دام هو نفسه، لم يتواجها جدّيا بوجهات نظرهما. أجابني: «سوف أحاول أن أساعدك بتقديم مقترحات جيّدة، بحيث لا تكون الولايات المتحدة مضطرة إلى التدخل معها».

وذكّرته، بأنه من الضروري ضرورة مطلقة أن نفهم المشكلات فهما جيدا، وأن نفهم كذلك ردود فعل بيغن. وأبلغته إنني أود إطلاعه منذ الغدّ على الانطباع الذي كوّنته عن بيغن، وأن أناقش معه الظروف السياسية التي قد تؤدّي به إلى اتخاذ هذا القرار أو ذاك. لم يعلّق على ذلك بشيء، وتركني ليذهب إلى جناحه، وكان قد مرّ قريب من الساعة والنصف على وقت هبوط طائرته في كامب دايفيد.

استقبلت بعد ذلك بساعتين مناحيم بيغن، وسرت وإيّاه إلى منزلي الريفي، وكان من المتوقّع، التحاق زوجته، أليزا به قبل انتهاء النهار. وكان هو وزوجته يبدوان شديدي القرب من بعضهما، ولهذا كنت مقتنعا بأن وجود أليزا بقربه مهمّ له كما هي أهمية وجود روزالين بالنسبة لي.

لم تغب عنا حرارة اللقاء، لكنما لم نستطع إلا أن نُحسّ بنوع من الكدر. كنت أودّ لو أن المحادثات بدأت في جو منفرج في جلسة دون شكليات، لكنّ المقاربة التي استهل بها كانت متعارضة مع مقاربتي. فعندما ابتدأت مداولتنا، لم يقارب بيغن القضايا الداخلة في العمق، ولم تقلقه إلا قضايا الشكل؛ كم من الوقت نستغرقه في عملنا اليومي، وما هي الوسائل التي سوف نعتمدها، وكم من الأشخاص لهم حقّ الاشتراك معنا، وهكذا دواليك. هذا الموقف كان من صميم سلوكه تماما، ولم يكن فيه شيء مفاجئ ونظرا لأنني أنا نفسي منهجي جدا في عملي، فقد فهمت جيدا مغزى اهتمامه بهذه التفاصيل. قدّمت له المقترح نفسه الذي قدمته إلى السادات: مقابلة طويلة مع كلّ واحد منهما، ثم تقرّر إثرها نحن الثلاثة مجتمعين، بعد أن نكون قد عرفنا معرفة أفضل الطريق التي نحن عليها سائرون، ما الذي يتلو ذلك في برنامجنا. ولقد أزعجه كثيرا، احتمال اللقاء في «قمة»، فإنه يفضل بوضوح الاجتماعات الأكثر عددا، إلي تجري وفق نمط ثلاثة ـ ثلاثة ـ ثلاثة، حيث يكون كل رئيس وفد محاطا بمستشارين إثنين.

وكان تماما مثل السادات يثمّن تثمينا عاليا مهمته المندوب إليها، فكأنما هو الرجل الذي وقع اختيار القدر عليه ليقود الشعب المختار. وقد كان يتمسك وهو العارف تمام المعرفة بالتوراة، بأن يذكر الأماكن التاريخية مستخدما لها أسماءها الواردة في التوراة وبأن يعدّد الرسالات الإلهية التي تلقاها موسى والشخصيات الأخرى الكبيرة في التاريخ اليهودي. وكنت أعلم أنه بصدقه، وبتفانيه الكلّي في سبيل قضيّة إسرائيل يستحق هذا الاهتمام العميق الذي يبديه له معاونوه. غير إنني كنت أعلم في المقابل، بأن إفراطه في نزعته الشكلية المتجهة إلى اللغة والكلمات والمسميّات، يشكل تهديدا جدّيا، يضيّق نطاق المناقشات التي قد تجري بيننا وبينه، بانحرافه بها عن طبيعتها.

قلت له بأن السادات قد أختار أن يأوي مبكرا هذا المساء، وسألته إن كان يرغب أن يفعل الشيء نفسه، فأجابني، بأنه يرغب في الانكباب على العمل بأسرع ما يمكن. وهكذا اتفقنا أن نلتقي بعد العشاء، على أن أتحادث مع السادات في صباح الغد، ثم نعود ونجتمع نحن الثلاثة بعد الظهر، ودون مستشارين، بغية أن نركز القسم التالي من برنامج عملنا.

لفت بيغن نظري، إلى أنه لم يسبقْ أن عقد اتفاق بين مصر والأمة اليهودية منذ ما يزيد عن ألفين من السنين، وبأن مؤتمرنا هو حدث تاريخي لم يسبقْ له مثيل. وكان على العكس تماما من السادات، يُضيْقُ للمؤتمر أهدافه، ويقف بها عند حدود التفاهم على المبادئ العامة، التي من شأنها أن تستخدم قاعدة ترتكز إليها المفاوضات اللاحقة والتي يلتقي فيها وزراء الخارجية والدفاع من الدولتين ويتفاوضون بشأن النقاط التي تظلّ موضع النزاع. عارضت هذه الفكرة بشدّة، وأوضحت له بأننا إن لم نصل إلى إقرار الاتفاق في كامب دايفيد فإن أحدا من مساعدينا لن ينجح في ذلك بعدنا، وبأنه علينا بالتالي أن نهيّء أنفسنا للتصدي، وفي آن واحد. للموضوعات الحساسة جميعها، لا أن نتهيأ لاجتنابها.

وفي ختام مداولتنا، قلت له بأن السادات يخشى من أن تشتغل وجلّ همّنا التفاصيل وتضيع منا الأفكار العامّة. فرفع رأسه وقال محتدّا: «إنني أستطيع أن أهتّم بالأمرين معا». أما أنا فلم أشكّ مطلقا بأنه يستطيع ذلك. وإنّما كنت آمل بصدق أن يريده فعلا.

بعد انصرافه، ناقشت مع روزالين فكرة سبق لها أن عرضتها مع جماعة من المتديّنين في واشنطن، وهي فكرة إصدار نداء مشترك يطلب للناس أن يصلوا معنا في سبيل إنجاح ما نحن مقدمون عليه. وأعطى السادات موافقته مباشرة. وكان بيغن موافقا بالمثل، لكنه رغب في قراءة النصّ قبل إعلانه. كان هذا الموقف له دلالته، بشأن العلاقات التي قد تقوم بيننا في كامب دايفيد. فبعد أن تحقّق بيغن من كلّ كلمة من كلمات النداء، أعلنّاه على الملأ. وكان ذلك النداء هو أول وآخر بيان مشترك يصدر عنا حتى نهاية المفاوضات بعد أن ينقضي ما يقارب الأسبوعين.

وفي ختام فترة ما بعد الظهر، قمنا بجولة بالدّراجات. وكّنا ونحن نذرع الطرقات نتلاقى على مفترقاتها بالموفدين المصريين والإسرائيليين وبمساعديهم. وكانوا يتوجّهون بالحديث تلقائيا إلى الأميركيين، لكن كلّ فئة منهم كانت تتصنع التجاهل للفئة الأخرى. ولم يكن في هذا السلوك، وبعد خمسة وعشرين عاما مضت في حالة حرب، ما يُدهش. فإن البعض من هؤلاء الرجال الحاضرين هنا قد عانى الآلام شخصيا، أو فقد واحدا من أفراد أسرته في المعارك، وكانت ملاقاته العُنْتَ أمرا مفهوما، إذْ تطلّب منه الموقف أن يرفع عقيرته بالسلام على الزعماء السياسيين والعسكريين المسؤولين عن هذه الآلام التي عاناها أو عن أولئك القتلى الذين فقدهم.

طلبنا من رؤساء الوفود العمل على عدم خروج أية معلومات من كامب دايفيد والتزمنا بأن يحترم الوفد الأميركي بمجمل أعضائه هذا الحظر. وقد رُوعي هذا الحظر من كل المشاركين في المؤتمر، باستثناء بعض الحالات النادرة. وما زلت حتّى اليوم على قناعتي، بأن أعمالنا كانت آيلة إلى الفشل، لو أن الصحف أبلغت يوما بيوم كلّ تقدم أحرزته المفاوضات أو بكل صعوبة اعترضت سبيلها، ولكان هامش المناورة قد ضاق إلى أقصى الحدود، لأن أيّ تغيير في الموقف بين اليوم والغد كان سيؤول هزيمة لهذا الطرف أو ذاك من الأطراف المشاركة.

وكان لي أن أكتشف فيما بعد، بأن المحادثات احتفظت بسرّيتها لسبب آخر غير هذا: فلقد كان المصريون والإسرائيليون يعتقدون بأننا نُنصِت إلى المحادثات التلفونية التي يجرونها، ولهذا لم يكن يحصل بكلّ تأكيد.

وقد ظهر منذ البداية، أن عاداتنا وطرق حياتنا مختلفة إختلافا جذريا. فلقد كان بيغن مغاليا في تعلّقه بالشكليات. كان يلبس باستمرار بذلة مع ربطة عنق، ويراعي البروتوكول بدقّة، ولا ينسى مطلقا أن يذكّر بأنّه رئيس حكومة في حين أنّ السادات وأنا شخصيا رئيسا جمهورية. وعندما كان الأمر يتطلّب لقاءنا، كان يصرّ على المجيء إليّ، ويرفض رفضا مطلقا أن أنتقل أنا لملاقاته. كان يعمل في الأغلب لوقت متأخر من الليل، ويظل باستمرار قريبا من مساعديه ومستشاريه، وكان يتناول وجبات طعامه في الجناح المعدّ لذلك، وبرفقة الإسرائيليين جميعهم، والغالبية من المصريين والأميركيين.

أما السادات فكان يلبس ثيابا رياضية ناصعة البياض، ويمضي معظم الوقت دون ربطة عنق. وكان غالبا ما ينفرد في جناحه ليزاول تمارينه الرياضية، أو ليأخذ قسطه من الراحة. وكان يخرج في كلّ صباح في وقت معينّ، ليقطع مسافة أربعة كيلومترات سيرا على الأقدام، قبل أن يبدأ نهاره بالعمل. ولم يكن يتردّد إلى الجناح المشترك، بل كان يتناول طعامه منفردا، مراعيا فيه نظاما دقيقا للغذاء. وكنت إذا رغبت في رؤيته خارج ساعات العمل المحدّدة، ألتزم بالاتصال به تلفونيا لأخبره بزيارتي.

أما أنا، فكنت من جهتي، ونظرا لشعوري بأن الوفد الأميركي هو الصلة الوحيدة بين المجموعتين الأخريين، أبذل أقصى جهدي لتبديد التوتر ولإشاعة الارتياح بين الجميع. وهكذا كنت، أرتدي من الثياب أبسطها في نطاق الممكن، وكنت أركض وأسبح وأقود الدّراجة أو ألعب التنس كلما واتتني الفرصة لذلك، الأمر الذي لم يكن يحصل لي في أحيان كثيرة. فإنني كنت أشتغل، بما يثقل وقتي، عقب اللقاءات المنفردة التي كنت أجريها مع كل من السادات وبيغن، في تحرير ملاحظاتي وفي الإعداد للاجتماعات المقبلة.

كان الوفد الأميركي يشكّل فريق عمل موحّد وحسن التنظيم. فإن مستشاريّ كانوا ينزلون في العنوان نفسه الذي ينزل فيه فانس وبريجنسكي، ويتمتعون بنفس الحقوق وعليهم الواجبات نفسها. ولم يحدث بيننا، حتى بتأثير التعب أو في فترات التوتر أو بتأثير خيبات الأمل، أقلّ تباعد في وجهات النظر، مما يمكن أن تترتب عليه أيّة مضاعفات. فإنه بعد أن حدّدنا أهدافنا وطرقنا بوضوح، أصبح في مقدورنا أن نتكيّف سريعا، وبمرونة قصوى مع كلّ الأوضاع التي قد تستجد.

بعد تناول طعام العشاء، التحق بي بيغن إلى منزلي الريفي. وكانت الغرفة التي اخترتها للاجتماعات من هذا القبيل، عبارة عن مكتب صغير قريب من قاعة مؤدية إلى بهو الاستقبال الرئيسي. كان مكانا من أكثر ما هو مألوف، من الأمكنة التي تجري فيها المداولات المهمة، إلا أنني فضلته على غيره، لأنّه مكان منعزل نسبيّا، والوصول إليه سهل، وكان مطلاّ على الجهة الجنوبية مشرفا على منظر مشرق على منحدر تلّة مقابلة.

كانت غايتي الأولى هي أن أُطمئنَ بيغن وإفهامه بأنه ليس لديه ما يخشاه منّي. أوضحت له موقفي، مشدّدا على أنّ المؤتمر فرصة فريدة من نوعها، أتاحت لنا خلوة في كامب دايفيد، ولنا فيها ملء الوقت كي نصل إلى اتفاق، وعلى أن من المؤسف ألا نستفيد منها، أو أن نترك جانبا هذه المشكلة أو تلك ونتذرع أنّ بالإمكان إيجاد حلّ لها فيما بعد. وأكدّت له كذلك بأنني موضوعيّ تماما في موقفي، فقد قلت، بأن الولايات المتحدة لن تتقدّم بأي اقتراح رسمي، لا له ولا إلى السادات، إلا إذا سبقت مناقشته من قبل الطرفين كليهما.

وأوضحت أيضا مسألة أخرى، وهي أنه عندما يتضح استحالة حلّ مشكلة ما في إطار المؤتمر، فإننا نلتزم بأن نُحدّد تحديدا دقيقا النقاط العالقة فيها، بحيث نستطيع التفاوض حولها مستقبلا دون أن نكون مضطرين للعودة إلى النقطة التي انطلقنا فيها. واعتبرت فضلا عن ذلك، أن

من حقي ـ ومن واجبي ـ أن أقترح التسويات، وأن أدعم، في حال الاختلاف، الموقف الذي يبدو لي أنّه الأفضل، سواء كان هذا الموقف إسرائيليا أو مصريا ـ وإنني لم أكون مراقبا محايدا، ولا حليفا ملتزما بهذا الطرف أو ذاك.

وكان بيغن يصرّ بأن تقدّم المقترحات الأميركية ـ إن قدّمت ـ إلى الإسرائيليين أولا قبل أن تقدّم إلى السادات. وأكدّ بأن الرئيس فورد كان ملتزما رسميا بمراعاة هذه الطريقة. وقد وعدته بألا أفعل شيئا يتعارض مع هذا الالتزام.

وقد حاولت بعد ذلك إقناعه، بأن لنا فائدة نحن جميعا، بأن تكون علاقاته مع السادات أقلّ توترا كلما أمكن، وبأن المداولات سوف تكون أكثر إثمارا، عندما يتوصلان إلى التداول دون حذر وريبة ودون حقد أو ضغينة. ولا بدّ أنني كنت محامياً فاشلا في غاية الفشل، لأن الرجلين اللذين يعيشان على بعد مئة متر من بعضهما، لم يتبادلا الكلام مرّة واحدة، من اليوم الثالث للمفاوضات حتى يومها الأخير.

في هذا اليوم الأول، كنت أرغب في الحقيقة في بثّ الحماسة في نفسي، فقلت لبيغن بأن أمن إسرائيل مسألة جوهرية في نظري. وبأنني أشاطره الرأي بأنه ما كان له أن يدخل ميدان المحادثات دون الحصول على كلّ الضمانات الضرورية، وبأن خطته المتعلقة بالإرادة الذاتية للفلسطينيين هي مبادرة مهمة، وبأن اقتراحاته بإرجاع سيناء بأكملها للمصريين هو خطوة إلى الأمام وخطوة جرى التنكر لها بغير وجه حق.

أجابني بيغن بأن أمن إسرائيل هو فعلا في مركز اهتماماته وبأن مطالب المصريين بهذا الخصوص هي مطالب غير مقبولة بتاتا. فإن الإسرائيليين لا يستطيعون التخلّي بأيّ حال من الأحوال عن الضفة الغربية، لأن العودة إلى حدود عام ١٩٦٧ يهدّد بالخطر بقاء إسرائيل ذاتها. وهنا عدت إلى تذكيره بموقف السادات، مقرّا بأن هذه المسألة هي نقطة تباين جدّية، ولفته ليلاحظ بأن الضرورة التي اقتضت منّا الإجتماع في كامب دايفيد، نابعة من هذه المسألة التي تستلزم تسوية الخلاف حولها.

وعاد عندها بيغن إلى اقتراحه المتعلق بسيناء، دونما تعديل فيه، فأكد على النقطة الأكثر حساسية، وهي الإبقاء على المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي المصرية لأنها تخلق «نطاقاً ـ حاجزاً» بين مصر وغزّة. فقد كان يرغب في التوصّل إلى اتفاق مع مصر، وإنما في أعقاب التوصّل إلى تفاهم مع الولايات المتحدة. واستخلص بأن بلدينا قد أنهيا المفاوضات بينهما في خلال ثلاثين ساعة، وهي وقت غير كافٍ في رأيه. ولم يفكر في عقد اتفاق مباشر، وإنما في عقده بعد فترة يراها في خلال بضعة أشهر وليس في خلال بضع سنوات ـ لقد كان يعلم بأن السادات يشك في أنّه يريد أن يجرجر الأمور طويلاً، وأنه يطمئنني بعدم إرادته ذلك.

ثمّ تحدّث إثر ذلك، عن المشكلة التي يمكن أن تطرح نفسها على مصر بسبب تفاوضها على سلام منفرد مع إسرائيل. فقد كان يفضل الوصول إلى اتفّاق حول سيناء أولاً، ثم يليه بعد ذلك

اتفاق ثانٍ حول يهودا والسامرة (وهما الاسمان التوراتيان اللذان يستعملهما على الدوام للدلالة على الضفة الغربية)، لكنّه كان يقرّ بأن السادات لا يستطيع أن يأخذ على عاتقه مخاطر الظهور بمظهر المدافع عن مصالح مصر وحدها فقط. على حساب الفلسطينيين والسوريين والأردنيين. ولذلك كان القبول بعدم فعل شيء في هذا الاتجاه، عَمَلاً مضايقاً للسادات.

وكان يعتقد بوجوب نزع السلاح عن سيناء، مع إبقاء المطارات الثلاثة التي أنشأها الإسرائيليون هناك، تحت سيطرتهم المقتصرة عليهم وحدهم، وذلك لثلاث سنوات على الأقل. وفي نهاية تلك المدّة، يُسَلّمُ واحدٌ أو إثنان من تلك المطارات التي يمكن تحويلها إلى مطارات مدنّية، إلى مصر، مع ضمان استمرار إسرائيل في استخدامها. أما في ما يخص المطار الثالث، فإنه ليس لديه من مانع هو شخصياً، بتحويله إلى قاعدة عسكرية أميركية.

أجبته بأن الولايات المتحدة لا تنظر في إقامة قاعدة جوّية في قلب الشرق الأوسط، لكنني مستعدٌ لإعادة النظر في المسألة في حال موافقة كلّ من مصر وإسرائيل على ذلك الحلّ. وقد كان له أن يعود إلى هذا الاقتراح مرارا وتكرارا، وقد فهمت بسهولة ما الذي يجعل هذا الاقتراح جوهريا في نظره: فإن السادات إن وافق على التخلّي عن السيادة المصرية المطلقة على سيناء، بقبوله إقامة قاعدة أميركية فيها، فلسوف يسهل أكثر جرّه إلى إعادة النظر في معارضته الإبقاء على المستعمرات الإستيطانية الإسرائيلية فيها.

واقترح بيغن أن ينظر في وضع قطاع غزّة والضفة الغربية في وقت لاحق، لكنّه جزم بأن انسحاب القوات الإسرائيلية انسحابا كليا منهما، هو أمر لا يمكن النظر فيه. فقد كان مقتنعا بأن إسرائيل إن انسحبت، لجعلت منظمة التحرير تنتقل إلى هناك، بإرهابييها لتصبح سيدة الوضع في أقلّ من أربع وعشرين ساعة. بيد أنّه ظلّ يكرّر بإصرار بأنه من أنصار إعطاء الفلسطينيين في الضفة الغربية ملءُ الحقّ بالإدارة الذاتية (ولقد أمضينا بعد ذلك السهرة بكاملها، في محاولة تحديد ما الذي يقصده بهذا التعبير دون أن نفلح).

ولدى عودتنا إلى الكلام عن المؤتمر بذاته، عرضت لبيغن النتائج التي قد تنجم عن الفشل فيه، فهي لن تقتصر على إسرائيل والولايات المتحدة فحسب، بل سوف تتعداّهما إلى البلدان العربية بمجملها، التي تعيش ولأسباب مختلفة، في أوضاع غير مستقرّة نسبيا، وهناك الاتحاد السوفياتي الذي لن يترك، ولا شك، فرصة سانحة كهذه تمرّ دون أن يعيد بناء نفوذه في الشرق الأوسط.

وبدا بيغن مشاطرا لي وجهة نظري هذه، لكنه ظلّ ثابتا لا يتزعزع في موقفه من القضايا الجوهرية. فقد كان مقتنعا بأن السادات قد يقبل، في مقابل بعض التنازلات من جانب إسرائيل أن يُليّن موقفه من المستعمرات الاستيطانية في سيناء. وكان بيغن يقرّ بصوابية القرار رقم ٢٤٢ الصادر عن الأمم المتحدة، لكنه كان يعتبر الجملة التي تدين «إحتلال الأراضي بواسطة الحرب»، جملة ناقصة، وبأن صفة «الهجومية» يجب أن تضاف إليها، وهي لا تتعلق بأيّ حال من الأحوال بالأراضي المحتلّة منذ عام ١٩٦٧، لأن حرب الأيام الستة كانت «حربا دفاعية». وفي النقاط الأخرى.

الإدارة المدنية للضفة الغربية وغزّة، والمساواة في الحقوق بين العرب الذين يعيشون في إسرائيل وبين الإسرائيليين الذين يسكنون في الضفة الغربية، والاعتراف بسلطة للأردن على الضفّة الغربية . أبدى الصلابة نفسها (وازداد صلابة في ما يخصّ المساواة في الحقوق) التي كان يبديها في لقاءاتنا السابقة.

كانت الحصيلة بمجملها، أقرب لأن توصف بالمثبطة للهمّة. ذلك أنني كنت آمل، بأن يصل بيغن إلى كامب دايفيد بمقترحات جديدة، لكنه لم يفعل شيئا إلا أن يكرّر وتقريبا كلمة كلمة المطالب الإسرائيلية القديمة. العامل الوحيد الإيجابي الذي كان هناك، هو ما أفهمتُه إيّاه بوضوح من أننا نرغب في اتفاق، وبأننا لن نتردد في تقديم مقترحاتنا الخاصة. ولقد وافقني على هذا، وإنما من طرف شفتيه. إفترقنا في حوالي الساعة الحادية عشر، بعد أن تناقشنا خلال ساعتين ونصف.

بعد انصرافه، أمليت ملخّصا لمداولتنا، وتشاورت لوقت قصير مع فانس وزبيغ، وسجلت بعض الأفكار للمقابلة التي سوف أجريها في صباح الغد مع الرئيس السادات، ثم ذهبت للنوم على الأثر، لقد كان النهار المنصرم نهارا بالغ الطول.

الأربعاء اليوم الثاني (٦ أيلول ١٩٧٨)

نهضت من نومي في الموعد المعتاد، أكملت إملاء ملاحظاتي عن السهرة الماضية، ثم لعبت التنس مع روزالين، وتداولت لبعض الوقت معها، ثم رسمت مخطّطا ليومي. لقد كان السادات قد أفصح عن رغبته في البقاء حرّا حتى الساعة العاشرة، بغية التمكن من إنجاز تمارينه اليومية.

من عادة السادات، أن يبدو دقيقا وهادئا ومملؤا بالثقة. وعندما يبدأ حديثه، فإنه يذهب به مباشرة نحو الجوهر، دون دخول في التفاصيل ودون لعب على الكلمات، ودون إضاعة للوقت في تكرار ما يفترض بأن محدّثه قد فهمه منه. وكان ينزع في التعبير إلى نوع من الإعلاء في الرؤية، وذلك بإلحاحه على المكامن الاستراتيجية في كل مشكلة يعرض لها. وكان لا ينفك يفكر في البلاد العربية الأخرى، وبالنتائج التي قد تنتج عن مداولاتنا في ما يتعلق بمستقبل تلك البلاد.

في الساعة العاشرة تماما، كنّا نجلس في المكتب الصغير نفسه الذي استقبلت فيه بيغن. وابتدأت بتقديم موجز قصير عن مباحثتي التي أجريتها مع رئيس الوزراء الإسرائيلي. وأخبرت السادات بأنّها لم تثمر شيئا على الإطلاق، وبأن بيغن اكتفى بإعادة التأكيد فيها على موقفه دون أن يقدّم أيّ مخرج، وبأنّ هذا الأمر، يبدو لي مع ذلك أمرا طبيعيا جدا في أول اتصال يقوم بيننا. واقتنعنا دون مشقّة بأنّ هذا العرض الخشن للطروحات الإسرائيلية ضروري جدا عند بيغن من أجل أن يؤمّن خط الرجعة، وبأن من المهم غاية الأهمية ألا نضعه في موضع الدفاع مع ابتداء المفاوضات.

ثم تكلمت بعد ذلك عن أمن إسرائيل، الذي يجب أن يكون في مركز اهتماماتنا، وإلاّ فإن جهودنا لن تلقى الدعم، لا من حكومة أورشليم والشعب الإسرائيلي فحسب، وإنّما أيضا من الرأي العام الأمريكي ومن الكونغرس.

أجابني السادات، بأن بيغن رجل صعب المراس إنطوائي ومر، وأن اهتمامه يتجه إلى الماضي أكثر مما ينصبّ على الحاضر أو المستقبل. ثم أسرّ لي بأنّه ينوي أن يذهب معه إلى أبعد حد ممكن في طريق التنازلات من أجل أن يظهر بوضوح حدوده، وفي حال فشل المفاوضات فإنّ العيب سوف يلحق عند ذلك بإسرائيل وبرئيس وزرائها.

وكان ردّي على السادات بأن بيغن هو رجل شريف جدا، وبأنه قد قاتل وخاطر بحياته من أجل أفكاره، وأنه يصعب عليه جدا أن يعيد النظر في تلك الأفكار، وإنّ بعض النقاط التي يدافع عنها الآن، هي نقاط واردة في البرامج الذي انتخب على أساسه، وإنه إنْ غير موقفه يخاطر بفقدان الدعم من الذين حملوه إلى السلطة، وهذا أمر لا أرغب له فيه. ولهذا، فإن المؤتمر سواء نجح أو فشل، لا يجب أن يحمل في نتائجه على إسقاط أيّ من المشاركين فيه. بل إنه يجب فيه، على العكس، أن يجري في جوّ من الثقة المتبادلة، وهذا الجوّهر في نظري شرط جوهري من أجل إنجاحه.

وجاء دور السادات الآن ليعرض وجهة نظره. ولقد فعل ذلك بهدوء، وكان يعود من وقت إلى آخر إلى ملاحظاته التي حملها معه. وكرّر كما فعل في الليلة الماضية، بأنه سوف يكون صلبا لا يلين مطلقا عند قضيتين إثنتين هما قضية الأرض وقضية السيادة. وطلب بأن تستعيد مصر كامل أراضيها، وأن يُعترفَ لها بالسيادة عليها إعترافا لا لبسَ فيه، وأن يعادَ الحقّ نفسه إلى البلدان العربية الأخرى. وأوضح بناء لطلبي، بأنّ الجولان يجب أن يعادَ إلى سوريا وأن تعاد سيناء إلى مصر، لكن الحال مختلف بالنسبة للضفة الغربيّة ولقطاع غزّة: «فإنّ السيادة هناك يجب أن تعطي إلى الناس الذين يعيشون هناك، لا لإسرائيل ولا للأردن». فهو لم يكنْ مستعدا لتقديم أيّ تنازل على صعيد الأرض المحتلة على الأقلّ في هذه المرحلة من المفاوضات. فإنّ الأرض جميعها يجب أن تعود إلى مصر وإلى سوريا وإلى الفلسطينيين.

كان السادات قد أكدّ لبيغن، في المحادثات التي جرت في أعقاب زيارته إلى القدس، بأن المصريين لن يرسلوا قوات هجومية إلى شرق الممرات الموجودة في سيناء، وهي الممرات التي يُشرف عليها التقنيون الأميركيون منذ أن عقد اتفاق نزع السلاح في أعقاب حرب ١٩٧٣. وإنه الآن ساخط، لأن بيغن، رغم ما سبق له من أقوال، رددها في مناسبات عديدة، فإنه يتشبث حتى الآن ويكرّرُ بعناد التزامه بألا تُرسَل أيّة قوة مصريّة إلى سيناء. وهذا الشيء إذ يحدث فإنما يثبت تصلّب رئيس الوزراء الإسرائيلي، وسوء نيتّه، وعدم قدرته على النقاش بطريقة عقلانية.

وكان السادات على اقتناع أيضا بأن بيغن لن يتخلّى مطلقا عن الضفّة الغربية. وكنت قد حكيت له حكاية أحد زعماء الطائفة اليهودية في فرنسا الذي سأله: «ماذا تريد؟» فكان جوابه أنْ وضع يده على خريطة أمامه وأشار إلى الضفة الغربية وقال: «وهذه».

كان باديا بكلّ جلاء أنّ أمامنا طريق لا تزال طويلة وعلينا اجتيازها، لإقامة ثقة متبادلة بين هذين الرجلين اللّذين نتحادث معهما. وأنّ عليّ أن أمضي معظم وقتي في الأيام الأحدّ عشر

الباقية، في دور المحامي الذي يتولّى الدفاع عن واحد مرّة وعن الآخر مرّة أخرى، محاولا أن أفهم السادات الدور الذي تلعبه الديمقراطية في حياة إسرائيل، وأن أفهم بيغن الوضع الصعب الذي يحيط بالسادات في العالم العربي.

وبعد أن عرض السادات شكاويه التي يتظلّم منها، أخرج الخطّة التي كانت معه «في جيبه»، وبسطها أمامي. ولقد شكّلت لي طعنة في قلبي عندما قرأتها. لقد كانت أسوأ مما كنت أخاف منه. فهي تُحمّل إسرائيل كل المسؤولية في الحروب الماضية، وتتطلب منها أن تدفع تعويضات عمّا استفادته من الأراضي المحتلّة، وأن تدفع ثمن البترول الذي استخرجته من الآبار المصرية، وأن تأذن للاجئين بالعودة إلى الضفّة الغربية وأن تعترف بأمة فلسطينية، وأن تنسحب إلى حدود عام ١٩٦٧ وأن تتخلى عن سيطرتها على القطاع الشرقي من مدينة القدس.

وقد تركني السادات أقرأ صامتا، وعندما انتهيت، قال لي إنّه مستعد منذ الآن أن يعدّل في خطّته، تعديلا يقبل به بعضا من مقترحاتي السابقة، شرط أن تبقى التنازلات التي ينوي التقدّم بها سرّا بيني وبينه، لأنها إن خرجت عن سريتها، وهي أقصى ما يمكن أن يتنازل به، تُفقدِهُ بوصولها إلى متناول الإسرائيليين، كل إمكانية في التفاوض منذ ابتداء المؤتمر.

وقد تبدّد الضيق الذي كنت أشعر به، وأنا أصغي إليه وهو يكشف لي نواياه، واستشفّيت لأول مرّة إمكانية التوصّل إلى نجاح حقيقي. فإن مواقفه، إذا وضعنا منها بعض الإستثناءات المهمة جانبا، كانت ممكنة القبول لدى الإسرائيليين. إن أمامنا ولا شك كثيرا من الجهد علينا القيام به، لكنّ بين أيدينا الآن أساسا للسلام. فإن السادات يقبل بتعديل حدود عام ١٩٦٧، ويعد باعتراف دبلوماسي بإسرائيل (مع تبادل للسفراء، وفتح للحدود، وإقامة للعلاقات التجارية والبريدية بين البلدين)، ويُصرح باستعداده حتى للتخلّي للإسرائيليين عن القدس، وهو يعتبر أنّ المواقع الإسرائيلية المتقدّمة التي قد تُستبقى في الضفة الغربية، يجب إخلاءها عند انتهاء الفترة الانتقالية، أي في الوقت الذي يُطلبُ فيه من سكان الضفّة أن يختاروا بين الإبقاء على الوضع الراهن، وبين الارتباط بإسرائيل أو بالأردن، لكنّه يوافق على إمكان منح الجيش الإسرائيلي مهلة إضافية، في ما لو احترمت حكومة أورشليم تعهداتها الأخرى. وهذه المهلة لا يمكن تصوّرها إلا في حال، إعادة روزنامة دقيقة لإنسحاب القوّات الإسرائيلية تنال الرضى من الطرفين كليهما.

أما في ما يتعلّق بالأردن، ومشاركته في المفاوضات وفي وضع الإتفاقات موضع التطبيق، فإنّ السادات كان يؤكد بأنه سوف يتابع جهوده إلى أنْ يخرج الملك حسين من انتهازيّته ويتحمّل مسؤولياته.

كان هذا أكثر ممّا كنت آمل به، لكنني قلت له بأن عليه أن يواجه احتمال تقديم تنازلات أخرى. فأجابني: «إنني مستعدٌ أن أظهر تساهلي في شأن اتفاق مؤقّت لأجل قصير، أما الاتفّاق النهائي فيجب أن يلبّي بالضرورة كلّ المطالب العربية التي طرحتها الآن».

إنتهينا إلى أن المقابلة هي جولة أفق في وضع الشرق الأوسط، وإلى الاتفاق على الالتقاء في تمام الساعة الخامسة عشرة مع رئيس الوزراء الإسرائيلي. واقترحت بأن يعقد لقاء موسع بعد تناول العشاء، لكنّ السادات أبي ذلك. فقد كان يريد أن يستوعب بيغن موقفه تمام الاستيعاب، قبل أن يؤذن للمستشارين وللوزراء في المشاركة في المباحثات.

هذا الرفض بيّن بوضوح الفارق بين الرجلين في طريقة عمل كلّ منهما. فإن السادات لم يدخل رئيس وزرائه ولا نائبه في الوفد الذي معه، ولا يعمل إلا لوقت قليل مع مساعديه، ولا يحب أن يتواجدوا معه عندما يتباحث وإيّاي، ولا تبدو عليه الراحة عندما يكونون في صحبته. أما بيغن فهو بالعكس، لقد كان يتعاون مع فريقه الذي معه تعاونا وثيقا، ولم يكن يكفّ عن النظر إلى المحيطين على اختلافهم، فيرى فيهم في نهاية المطاف، نعمة من نعم السماء، لقد كان السادات أكثر رغبة في إنجاح المؤتمر من مستشاريه الرئيسيين، أما المفاوضون الإسرائيليون فكانوا أكثر رغبة من بيغن، في الوصول إلى اتّفاق مع مصر.

كانت رغبة السادات هي أن يقدّم خطته المكتوبة في اجتماع ما بعد الظهر بغية تأكيد موقفه تجاه التاريخ، على غرار ما فعل بيغن في سهرة الأمس. وكنت أعلم أن القضية عنده هي قضية إعلان، لكنني كنت أخاف من ردّ فعل رئيس الوزراء الإسرائيلي. فقلت له بأن اللقاء سوف لا يكون مثمرا بالتأكيد، وقد يشير الكثير من النفور، وبأن الموقف الأسلم هو أن يُدعى دايان ووايزمن للمشاركة فيه. ثم انتهى إلى القبول، دون أن يخفي تحفّظه من إشراك بعض المستشارين في اجتماعات الغد.

درست ملاحظاتي مع فانس وبريجنسكي وفريتز خلال استراحة الغداء. وكنّا جميعنا مشغولي البال بفعل التنافر التام الذي ظهر منذ البداية بين مقترحات بيغن والسادات، لكنّ عزيمتنا لن تهن، فقد كنت أعتمد على تنازلات رشيدة آتية من جهة السادات، ونقل لنا فانس وبريجنسكي إن الإسرائيليين الآخرين أبدوا بوضوح انفتاحا أكثر من رئيسهم.

كان بيغن هو أول القادمين إلى منزلي الريفي، فأبلغته بسرعة بنوايا السادات، وطلبت منه ألا يضفي على جوابه مسحة دراماتيكية. وأخبرته كذلك، بأنّ السادات ليس على استعداد بعد بقبول الاجتماعات على طريقة «ثلاثة . ثلاثة . ثلاثة»، ولكننا سوف نحاول تنظيم اجتماع من هذا القبيل في صباح الغد. وكان بيغن متساهلا جدا في مسألة الإجراءات. ربما لأنه كان يعتبر الإلتزام الأفضل بمقتضيات البروتوكول يتطلّب من رئيس للوزراء إظهار الطواعية أمام رئيسين للجمهورية، لكنّه كان يستعيد كامل سلطته، بعد تسوية مسائل الحضور، ويأخذ بالتفاوض معنا تفاوض الند للند.

وصل السادات بعد ذلك، معلنا بأنه خرج راضيا جدا من محادثته التي كان يجيريها لتوّه مع عيزر وايزمن. ولم يكن بيغن يبدي مطلقا معارضته لمثل هذه اللقاءات وكان السادات يمحض عيزر وايزمن من التقدير أكثر مما يمحضه لأيّ عضوٍ آخر من أعضاء الوفد الإسرائيلي. وقد كان لهذه العلاقة الخاصة، أن تخدمنا في عدة مناسبات، بوصفها وسيلة اتصال إضافية من وسائل الاتصال بين الوفدين.

كنت قد صممت على اختزال دوري في المداولات الأولى، بحيث أسمح لجليسيّ الاثنين أن يتفاهما بطريقة أفضل. فقد كنت أعلم ما سوف يقوله الواحد منهما والآخر، وكان بإمكاني أن أردّد أقوالهما أثناء نومي. أقترحت على السادات أن يبدأ الكلام، لكنه رفض العرض متذرعا بعلوّ منصبه، وطلب من بيغن أن يفتتح النقاش، فلخّص هذا الأخير الوضع، قائلا بأن نقاط التباين بين مصر وإسرائيل كثيرة جدا، بحيث يلزمها عدّة أشهر من المفاوضات التي يشتغل فيها المفاوضون بكامل وقتهم خمسة أيام في الأسبوع، من أجل الوصول إلى حلّ لها. وأثار بعد ذلك قضية الشعائر الدينية. فقرّرنا أن يراعي كلّ منا طقوسه. للسادات صلاة الجمعة، ولبيغن سبتُ يوم السبت، ولي أنا شخصيا قدّاس الأحد. على الا تنقطع المحادثات إلا يوما واحدا في الأسبوع هو يوم السبت.

تأثّر بيغن من قرارنا المراعي ليوم السبت، فقال إن علينا أن نطوي صفحة الماضي وأن نحاول نسيان ما كان من خلافات، فوافق السادات مجيبا: «نعم، نعم».

ثم طلبت حينذاك من الرئيس السادات أن يجيب على الملاحظات التمهيدية التي أبداها بيغن. فصرّح بأنه لا يشارك محادثه في تشاؤمه ولا في تحفّظه؛ ذلك أن زيارته للقدس قد فتحت عهدا جديدا، وأن زمن الحرب قد انتهى، وأن الاجتماع في كامب دايفيد، ما كان في رأيه، إلا للتفاوض على اتفاق شامل، ينصبّ على كلّ المشاكلات، وأننا إنْ توصلنا إلى التفاهم، فإنّ مشروع اتفاقنا ينقل بعد ذلك إلى معاونينا ليناقش في تفاصيله، الذين قد يلزمهم ثلاثة أشهر لكتابته في ترجمته النهائية، وهو سوف يتضمن معاهدة للسلام بين مصر وإسرائيل.

لاحظت أن السادات كان يبدو متضايقا على غير عادته، بحيث كان يكرر نفسه، وكان يجد صعوبة في العثور على كلماته. وكان بيغن ينصت إليه بصبر بالغ، وعندما انتهى السادات من كلامه، ردّد العبارة التي يستخدمها الكاثوليك عندما يعلنون انتخاب بابا جديد (Habemus Papam) (عندنا بابا)، وتمنى أن يكون بإمكاننا أن نعلن إلى العالم: (Habemus Pacem) (عندنا السلام).

أجابه السادات بأن لقاءهما هو حدث تاريخي، وبأنّه يأمل، بأن تتغلب هنا في كامب دايفيد (مخيم داوود) روح الملك داوُود. ثم انخرط الرجلان في حديث حول طبيعة اتفاقية السلام. كان السادات يرغب في أن تكون اتفاقية شاملة، ولا يريد أن تكون اتفاقية منفردة. وشدّد بيغن بأنّه لم يقترح مطلقا اتفاقية منفردة، لكنه مستعد للتوقيع على اتفاقيات متوالية، تنضمّ إليها البلدان العربية الأخرى أولا في مسيرة السلام. كانت مواقفهما واضحة نسبيّا. فإن بيغن كان يرغب في تسوية مسألة سيناء بمعزل عن مسألة الضفة الغربية، متجنبا الحديث عن القضية الفلسطينية. وكان السادات يطلب أن تناقش النزاعات الثلاثة في آن واحد.

ولم أستطع في هذه النقطة الأخيرة إلا أن أقف إلى جانبه، فأكدّت أنّه يجب علينا ألا نفرض على أنفسنا أيّة حدود. ثم أوضحت بأنني أريد أن أكون مفاوضا كامل الشراكة، وأن أقدم مقترحات يجب أن ينظر إليها بجدّية، كلّ فريق من الفرقاء. فإن بعض التسويات اللامقبولة، في حال تقديمها من قبل إسرائيل أو من قبل مصر، قد تكون النظرة إليها اكثر إيجابية إنْ صدرت عن الولايات المتحدة، وأعلن بيغن موافقته على هذا الموقف المبدئي.

ثم انتقلنا إثر ذلك من مسائل الشكليات إلى قضايا العمق، وأشرت إلى بيغن أن يبدأ. فاكتفى بالتذكير بالاقتراح الذي قدّمه في شهر كانون الأوّل، في شأن الضفة الغربية وغزّة، والذي لم يتلقّ عليه أيّ جواب، وبأنّه ينتظر عليه اقتراحا مقابلا من السادات.

وسألت السادات: «هل أنت مستعد أن تبحثَ في مستقبل الضفة الغربية وأن توقّع إتفاقية إسرائيلية ـ عربية، حتى لو لم يشارك الأردنيون في المفاوضات؟». أجابني بالإيجاب، مضيفا: «إنني لن أوقّع أيّ اتفاق حول سيناء إنْ لم نصلْ إلى تفاهم في الوقت نفسه حول الضفة الغربية». ثم اقترح أن يقرأ خطته، طالبا من بيغن ألا يجيبه قبل أن يستشير معاونيه. وبدأ أن موافقة بيغن على ذلك أراحتهما كليهما.

كان رئيس الوزراء يصغي إليه صامتا، وكان وجهه هادئا، ولكنّني كنت أشعر بالتوتر يتصاعد لحظة لحظة. ثم لما انتهى السادات، ساد صمت ثقيل، وحاولت تفريج الجوّ، فأبديت لبيغن بأنّ توقيعه على الخطة المصرية على الفور، يجعلنا نكسب وقتا لا بأس به.

وإذا بالرجلين ينفجران ضاحكين، وأنا أنظر مندهشا، ومرّت لحظات، فسألني بيغن في ما لو كنت أقدّم إليه نصيحة. فأجبته بأنني في غير هذا الوارد، وبأنّ علينا بادئ ذي بدء أن نستشير مستشارينا وفي الحال، بدت على جليسيّ السعادة والمودّة. ثم قال بيغن، بأنّه شعر بسعادة كبيرة في تلقي وثيقة السادات، وبأنه يدرك مدى العناية التي بذلها المصريون في إعدادها، وبأنه يقدّر لهم جهودهم، وبأن قراءتها أفادته فائدة كبرى، لكنّه لا يشكّ مطلقا بأنها لا تزال بحاجة إلى فحص أعمق لأن جدواه سوف تكون أعظم.

اتفقنا على العودة إلى الاجتماع في الغدّ. ثم دعوت الرجلين إلى القيام بنزهة في صحبتي وصحبة روزالين. ورفض السادات عرضي، علما بأنّه كان قد أجرى تمريناته الرياضية اليومية، لكنّ بيغن وعدني بأن يلتحق بي بعد أن يصطحب زوجته، ثم افترقنا، كما يفترق الأصدقاء، بعد أن هنأنا بعضنا بعضا. وكانت تلك اللحظة من أشدّ لحظات المؤتمر حرارة، وسوف تظل كذلك إلى أن تحين ساعة الاختتام التي سبقت التوقيع على الاتفاقات.

لم أستطع، في حينها، أن أفهم الأسباب التي حملت إلى رفيقي هذا المرح. وبعد حين، افترضت أن السادات لم يكن في مثل هذا الارتياح إلا لأنّ بيغن لم يغادرْ القاعة صافقا الباب وراءه. أما بالنسبة لبيغن، فإنه رأى على الفور كلّ ما يمكن أن يستغلّه من خطّة السادات، عندما راح يعرضها ويعيد عرضها ويرى فيها في كلّ مرّة برهانا ساطعا على سوء نوايا المصريين.

كانت تغمرنا البهجة باستمرار كلّما رأينا هذين الزوجين مناحيم بيغن وأليزا. فإنّ أليزا كانت ولا شكّ إمرأة لها مزاياها، وكان لها تأثيرها الكبير على زوجها. وقدّرت أن علاقتها بزوجها هي من نفس نوع العلاقة التي تشدّني إلى روزالين. والواقع، إن هاتين الزوجتين، كانتا باستثناء بعض الاستطرادات التي جرت في خارج الكامب، كانتا شريكتين من الناحية العملية، وطيلة مدّة المفاوضات، كاملتي الشراكة في الوفدين اللّذين تنتميان إليهما.

بعد الفراغ من تناول العشاء، جمعت الفريق الأميركي بأكمله في جناحه، من أجل تركيز الوضع. لقد كان بيغن يعتبر خطّة السادات عائقا لا يمكن تخطّيه، وكان الإسرائيليون الآخرون مضطربّين بعمق. وكنّا نعلم أنّ السادات لا يطلب إلاّ تقديم التنازلات، لكنما بدا لي من المرغوب فيه القيام بتبديد القلق لدى الوفد الإسرائيلي، قبل أنْ يلتقي الزعيمان من جديد. فطلبت من فانس أنْ يُهيّء لنا اجتماعا مع الوفد الإسرائيلي على طريقة «ثلاثة ـ ثلاثة»، في صباح يوم الغد، ثم حضرنا عرضا الفيلم سينمائي، وانصرفنا إلى النوم.

الخميس، اليوم الثالث (السابع من أيلول ١٩٧٨)

اجتمعنا في الساعة الثامنة والنصف، في الجناح الصغير من أجنحة الكامب، المعدّ في أساسه لعقد المؤتمرات. وكان دايان ووايزمن يصحبان بيغن، وكان معي لمساعدتي، فانس وبريجنسكي. وكان الجميع قد قرأوا وثيقة السادات، وهي كانت بطبيعة الحال، الموضوع الأوّل في مواضيع محادثتنا.

كان بيغن قد فقد بسرعة بشاشته، في النزهة التي قمنا بها مساء أمس، فصرّح بأنّ الخطّة المصرية هي واحد من إثنين، إمّا أنّها ضرب من ضروب الحيلة، وإمّا أنها ضرب من ضروب التعطيل. ثم أردف وقد بدا عليه السخط حقا: «يزعمون أن هناك دول منتصرة تفرض السلام على أخرى مهزومة». قال هذا قبل أن ينتقل لاستعراض المقترحات المصرية، وليستنتج: «بأن هذا النص لا يمكن اعتماده قاعدة صالحة للمفاوضات».

حاولت تهدئة الجميع، بتجنّب توجيه النقد إلى السادات. وقد كنت أفضّل ترك الوثيقة جانبا، للكلام عن أوجه التباعد الحقيقية القائمة بين إسرائيل ومصر، لكنّني عدلت عن هذا بناء لما كان يريده بيغن، الذي كان يصرّ على وجوب درس مطالب السادات بتفاصيلها.

إلا أن المناقشات كانت مع ذلك مثمرة، لأن وجود دايان ووايزمن أجبر رئيس الوزراء على أن يزيد الموقف إيضاحا عما سبق، في تحديد ما ترتكز إليه إسرائيل في موقفها من القضايا الأكثر إثارة للنزاع. ذلك أنّه شرع ينتقد انتقادا ذا مدلول المصطلحات التي استخدمها السادات.

فإنّ هذا الأخير، قد استخدم كلمة الفلسطينيين للإشارة إلى العرب الذين عاشوا في فلسطين تحت حكم الانتداب البريطاني، والذين يعيشون اليوم في مخيّمات للاجئين في البلدان العربية، أو تحت السلطة العسكرية الإسرائيلية. ولقد صاح بيغن متعجّبا: الفلسطينيين! إنّ هذا التعبير غير مقبول. فاليهود هم أيضا فلسطينيون، لقد كان عليه أن يكتُبَ «العرب الفلسطينيين». هذا النزاع، أثار في إثره مسألة خطيرة، مسألة لا يمكن حلّها إلاّ بإدخالها لتنشر ويُحال إليها في أسفل الصفحة في نصّ الاتفاق النهائي.

وتابع بيغن: «الأرض المحتلة! إنّ غزة كانت محتلّة من قبل مصر!» فأجبته بأنّ السادات لا يطلب أيّة سيادة على أراضي غزة.

«المستعمرات في سيناء! إنّ في إسرائيل إجماعا وطنيا حول وجوب الإبقاء على كلّ المستعمرات». كانت هذه النقطة هي النقطة الأشدّ خطرا من نقاط الخلاف بين أورشليم والقاهرة، وكانت تبدو مستحيلة الحل. فلقد كان السادات يطلب ترحيل الإسرائيليين جميعهم عن الأراضي المصرية. أما بيغن فكان يؤكّد من جهته وبعناد مماثل بأنّ المستعمرات الإسرائيلية في سيناء لن «تُفكّكَ» مطلقا.

ثم كان لنا بعد ذلك نقاش حاد حول موضوع الحدود الإسرائيلية الجديدة. فإن المطلب الرسمي عند الدول العربية هو الانسحاب إلى حدود عام ١٩٦٧ . أما الإسرائيليون فيطلبون تعديلات جوهرية فيها، والبعض منهم . وليس بيغن من هذا البعض . يطالبون باقتسام الضفة الغربية من دون شروط. قلت للوفد الإسرائيلي إنّ القضيّة بسيطة: «هل أنتم مستعدون للانسحاب من الأراضي المحتلة ولإعطاء الفلسطينيين حقوقا، إذا ضمنت أمن إسرائيل معاهدة دولية؟» وتابعت قائلا: «فإن كان الجواب سلبيا، فإن مصر قد تنسحب من المفاوضات؛ وسوف تنقلب عندها جميع الدول العربية ضدّكم، بل وربما الرأي العام العالمي أيضا».

وكانت مضاعفة المستعمرات الاستيطانية الجارية منذ وصول بيغن إلى السلطة، تولد شكوكا جدّية حول صدق الإسرائيليين، في إعلانهم عن استعدادهم للتفاوض حول الانسحاب من الضفّة الغربيّة، ولو انسحابا جزئيا. ومن هنا كان مصدر موقف الحذر الذي يقفه السادات من بيغن. ولقد كنت أنا نفسي مقتنعا بأن رئيس الوزراء على استعداد للقبول بكلّ التسويات . حول سيناء والقضايا الأخرى . وإنما التسويات التي لا تسمح بالعودة إلى البحث في الوجود الإسرائيلي في «يهودا والسامرة». وعبّرت عن هذه القناعة بكلّ الحزم الممكن. وكان جواب بيغن أكثر غموضا من أجوبته السابقة، فقد أعتبر بأن أيّ بحث في تعديل «طفيف» أو «كبير» لحدود ١٩٦٧ لا يكون ضروريا إلا عند عدم عرض أيّة خطة للسلام، وعندما لا يكون هناك بُدٌ من إقامة حدود بين الأردن والبحر.. والأفضل، في رأيه، هو أن يبقى كلّ في المكان الذي هو فيه، وبأن يؤجل البحث في موضوع السيادة إلى وقت آخر.

أجبته بأن الإسرائيليين لا يمكن لهم إلاّ الإلتزام بطريقة أو بأخرى، بوضع حدّ لاحتلالهم العسكري، وبأنّ الاقتراح القائل بفترة انتقالية، يجري في خلالها تدريب الفلسطينيين على الإدارة الذاتية، هو اقتراح يتحتّم البحث فيه، وبأن حدّاً أقصى من السلطة يجب نقله إلى السكان العائشين في الضفة الغربية وفي قطاع غزة، ذلك أنّ الإبقاء على الإدارة العسكرية، ورفض إعطاء العرب أبسط الحقوق المدنية، هما مما لا يمكن أن يتسامح به الرأي العام العالمي لمدّة أطول. وهما أيضا مما يتنافى مع المبادئ الأخلاقية والدينية التي دافع عنها اليهود باستمرار، والتي يجري تعليمها وتطبيقها في إسرائيل.

قاطعني دايان قائلا: «ما الذي تعنيه بالانسحاب؟ هل نتحدث عن القوات العسكرية أم عن المستعمرات؟ فهل سيتعيّن الحصول على تأشيرة دخول من أجل الذهاب إلى أريحا؟ وهل سوف

أصبح غريبا في الضفة الغربية؟ وهل سوف يتمكّن العرب، بواسطة الإدارة المدنّية أن يخلقوا دولة فلسطينية؟ وهل سيكون للاجئين منهم إلى لبنان الحقّ بالدخول إليها؟ ومن سوف يحمينا من الأردن؟ ومن سوف يحمينا من الإرهاب؟

أجبت بأنني أتوقّع من إسرائيل أن تجيب هي تحديدا عن هذه الأسئلة، لكنّ بيغن فضّل العودة إلى الفحص المدقّق في خطة السادات. وكنّا بكلّ وضوح في سياق إضاعة وقتنا.

استولى عليّ الغضب، فرفعت صوتي وكدت أصرخ وأنا أقول: «إذا تحقّق السلام لإسرائيل، فما الذي تتمنونه لها بعد ذلك؟ كم عدد اللاجئين الذين أنتم على استعداد للسماح لهم بالعودة؟ ومن هم يا ترى هؤلاء اللاجئون؟ هل ترغبون في السيطرة على الحدود، وأين تضعون مراكزكم المتقدمة التي تضمن لكم الأمن؟ إنني لو عرفت مشاريعكم لعرضتها على السادات وحاولت إيجاد حلّ مرض للجميع. إنّ مشكلتي هي في القضايا التي لا تتصل إتّصالا مباشرا بأمن إسرائيل. لذا عليكم أن تعلموني صراحة بوجهة نظركم، وإنني إن لم تفعلوا هذا لا أستطيع شيئا. وما هي الضمانات التي تطلبونها لدفاعاتكم؟ وإنه لمن الهزل المطلق التفكير بأن الأردن قد يغزوكم! إنني أعتقد أن باستطاعتي الحصول لكم من السادات على ما أنتم بحاجة له حاجة حقيقية، في حالة واحدة هي أن تمحضوني ثقتكم!».

أجابني وايزمن: «نحن لسنا هنا إلا لأننا نمحضكم الثقة».

ثم أردفت قائلا: «أنتم غامضون معي، كما أنتم غامضون مع العرب. لكنّ وقت التهرب انتهى. فقولوا ماذا تريدون. إنّ السادات على جانب من القوّة يستطيع به أن يقبل اتفاقا وأن يجعل العالم العربي يقبله. وإنني أستطيع أن أسير به ليوافق على الإدارة الذاتية التي تقترحونها، شرط أن يقتنع هو وأن أقتنع أنا شخصيا بأنكم لا تسعون إلى الإبقاء على سيطرة دائمة لكم، على قسم كبير من أراضي الضفة الغربية».

ثم أضفت بأنني أشكّ بنّية بيغن الذي يريد الاحتفاظ بالضفة الغربيّة، والذي لم يتقدّم بخطة للإدارة الذاتية إلاّ ابتغاء خداعنا. هذه التهمة وقعت عنده موقعا شديدا، فظلّ بعد ذلك يذكرها، كما كرّر ذلك مرارا عديدة خلال المباحثات التي تلت.

وفيما كنّا بيغن وأنا نفسي نثوب إلى رشدنا، كان وايزمن يرسم لوحة بالتغيّرات التي استجدت مُنذ أحدَ عشر عاما، في الضفّة الغربيّة وفي القدس وفي مصر. وتحدّث عن إمكان النضال ضدّ الإرهاب نضالا مشتركا، مستخلصا بأن الانسحاب انسحابا كليّا من المستعمرات الإسرائيلية هو أمرٌ غير معقول، أمّا الإدارة الذاتيّة الحقيقية في الضفة الغربيّة فهي داخلة تماما في مخططات إسرائيل.

وأعدتُ الكرّة مشدّدا على شجاعة السادات، ومؤكّدا على المخاطر التي يتعرّض لها. فإن نزع السلاح عن سيناء، ومعاهدة السلام بين القاهرة وأورشليم يضمنان أمن إسرائيل، حتى لو خَلَقنا، أنا والسادات، رئيسان يتّبعان سياسة مختلفة عنا، في حين أنّ بيغن أثبت استعداده لبذل حياته في سبيل الدفاع عن بلده. إنّ أمامنا فرصة فريدة للتفاهم، وإذا تركناهم تمرّ سدى، فإننا ربما لن نعثر عليها مطلقا.

لم يتأثر بيغن بكلامي، بل عاد من جديد إلى الخطة التي قدّمها السادات، مقارنا إيّاها بمعاهدة فرساي، قائلا بأن المصريين يطلبون من اليهود القبول بأن يصيروا أقليّة في البلد الذي هو بلدهم، وبأنّهم لا يرغبون في سلام عادل، لكنّهم يريدون إخضاع إسرائيل إخضاعا كاملا دون شروط. لا مخرجا ممكنا، بالتالي، إلاّ في سحب السادات النصّ الذي تقدّم به.

أجبت: «إن السادات لن يقبل مطلقا. وإن لكلّ منّا الحقّ في تقديم المقترحات التي يرغب فيها. وإن السادات، ربما كان بتقديمه لمقترحاته هذه، يحسب الحساب لموقف العربية السعودية، فإنّه ملزم بأن يراعيها. وإنّ موقفكم سوف يكون أكثر وضوحا، إذا اكتفيتم برفض وثيقة السادات وبالتصريح أنّ القبول بها غير ممكن».

وأجرى الإسرائيليون، بموافقة منا، محادثة طويلة باللغة العبرية، وكانت تلك طريقة عملية للتداول فيما بينهم، دون أن يضطروا إلى قطع الجلسة والاجتماع جانبا؛ وقد لجأوا إليها مرارا عديدة خلال وجودنا في كامب دايفيد، وكانت نتيجتها . في حالات نادرة جدا . تغييرا في موقف بيغن.. وهذا ما حصل في هذه المرّة.

فلقد أجابنا بيغن: «جيد جدا، سوف لن نطلب سحب الخطّة، وإنما سوف نعلن فحسب بأنها غير مقبولة».

كانت الساعة عندها قد وصلت إلى العاشرة والنصف، وهو الموعد المضروب مع السادات. فطلبت من دايان ووايزمن وفانس وبريجنسكي أن يتابعوا محادثتهم حول النقاط التي كنّا نبحث فيها. لقد كان التداول يجري في جوّ متوتر ومتكدّر، لكنّ ذلك لم يمنعْ التفاهم، لأنّ التفاهم أمرٌ لا محيد عنه، من زاوية ما، خاصة لأن المقترحات ليست مقدّمة إلاّ من جانب السادات وحده.

لقد بلغنا مدخل جناحي الذي أقيم فيه، في الوقت نفسه نحن والسادات، ودخلنا على التو إلى الغرفة التي اجتمعنا فيها عشيّة الأمس. جلست خلف مكتبي لأسجّل ملاحظاتي وليجلس محادثاي واحد عن يميني والآخر عن يساري، متقابلين وجها لوجه. لقد كنت أرغب أن تكون المحادثة مباشرة بينهما، وأنوي ألاّ أتدخل إلاّ في أضيق نطاق ممكن وذلك على الأقل في الجزء من الأول من اللقاء.

ولم يضيّع بيغن الوقت، بل شرع، وبصراحة فظّة يستعرض مقترحات السادات وينظر فيها ويرفضها واحدة إثْر الأخرى.

ظل الرئيس المصري صامتا متجهّم الوجه، إلى أن وصل بيغن إلى النقطة التي يطلب فيها تعويضات لمصر، وراح يسخُر منها. فقاطعه عند ذلك بعنف، اتبعه بعد ذلك بنقاش عنيف. لقد استشاط السادات غيظا، عندما وجد أنّ بيغن يهزأ من فكرة تدفيع إسرائيل ثمن البترول التي استخرجته من آبار سيناء. ثم انخرط الرجلان في معركة كلامية عديمة النفع، حول من انتصر على من، ومتى وكيف، مما استوجب أنْ أقاطعهما لأبيّن لهما، بتأكيد وإصرار أنّ ليس بينهما من ينوي مطلقا اعتبار الآخر ممثّلا لأمة مهزومة. هدأ بعض الشيء، لكنهما واصلا التعارض حول

قضية الأرض، التي كانت قضية جوهرية بالنسبة لهما كليهما. وقد ردّ بيغن، بأنّ إسرائيل تعرض أنْ تعيدَ إلى مصر، من أصل المساحة الكلّية البالغة ٠٠٠ ٢٠٠ ٦ هكتار، ما يعادل ٩٠%، ولا تطلب في ما يخص الـ ٠٠٠ ٦٠٠ هكتار الباقية إلا أن تعطى مهلة فقط، يسوّى فيها موضوع السيادة عليها، ولقد تصورّت حينذاك، بأن المقصود بها هو الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة.

هذه الحجّة المهمة أكرهت السادات على تغيير تكتيكة. فأجاب إننا اجتمعنا هنا لوضع اتفاق حول المبادئ، وليس للمساومة حول أمتار مربعة، مذكّرا بأننا نحن جميعا قد وافقنا على قرار ٢٤٢ الصادر عن الأمم المتحدة بوصفه أساسا لمحادثاتنا، الذي ينصّ في جملة منه على إدانة: «الاستيلاء على الأراضي بالقوّة». ثم انحنى على كرسيه نحو الأمام، واتجه بإصبعه مشيرا بها إلى محدّثه قائلا: «أيها الرئيس بيغن إنّكم تريدون الأرض!».

لم يعد عند الرجلين أيّة تحفظات إزاء بعضهما. كان وجهاهما محتقنين، ولم يعدْ في حديثهما شيء من الدبلوماسية، حتّى لكأنهما نسيا وجودي تماما، مما أتاح لي أن أسجّل دون أن أغفل شيئا جوهريا مما دار بينهما.

عاد بيغن يكرّر أنّ أيّ زعيم إسرائيلي لا يستطيع التصريح بالموافقة على تفكيك المستعمرات الإسرائيلية في سيناء. وأضاف بأن هناك أربعة شروط أخرى يجب أن تستوفى ليصبح بالإمكان إعادة شبه الجزيرة هذه إلى مصر.

لقد لمس بيغن نقطة حسّاسة، واعتقدت عندها أنّ السادات يوشك أن ينفجر، فلقد ضرب على المكتب، وصاح بأن الأرض ليست قابلة للتفاوض، وخاصة أرض سيناء والجولان، بحدودها المعترف بها دوليا. ثم عاد يذكّر بأن الإسرائيليين ما زالوا منذ ثلاثين سنة يطالبون بالاعتراف الدبلوماسي، وبإنهاء المقاطعة ، وبالأمن لحدودهم ، وبأنه يقدم لهم ما يلبي مطالبهم الثلاثة. وصرخ بعدها: «الأمن، نعم !الأرض، كلا!» وأضاف بأن سيناء ليست بحاجة لأن توضع تحت حماية الأمم المتحدة، كون مصر وإسرائيل تستطيعان الدفاع عن نفسيهما بوسائلهما الخاصة. وتعهد بفتح قناة السويس في وجه السفن الإسرائيلية، ووعد بسلم نهائي بين مصر وإسرائيل، لكنه قال بأن المفاوضات سوف تقطع فورا إذا لم يتخل بيغن المطالبة بأرض ليست له.

كان بيغن أكثر هدوءاً من السادات بشكل واضح. فأجاب بأنّه قد قدّم فيما سبق تنازلا مهما، عندما عرض إعادة القطاع الساحلي الممتد بين إيلات وشرم الشيخ، الأمر الذي رفض جميع أسلافه النظر فيه، وأنّه لاقى غاية الصعوبة في فرض وجهة نظره، ثم أردف، بأن الإبقاء على بعض المستعمرات الاستيطانية في سيناء، لا يبدو أنّه ينتقص مطلقا من السيادة المصرية عليها.

وبعد جدل عقيم جديد . كان موضوعه هذه المرّة سياسة حكومة بن غوريون، الذي اتّهمه السادات بأنه كان يريد ضمّ سيناء . حاول بيغن إحداث انفراج في الجوّ، بالإيضاح إنّ إسرائيل لا تطلب أيّة سيادة على الضفّة الغربية وغزّة. وأكّد بأنّه يقدّر موقف مصر من قطاع غزّة ويفهم موقف الملك حسين من الضفّة الغربيّة.

هذا التنازل لم يطيّب خاطر السادات. فقد كان يعتبر أنّه لا يحقّ لإسرائيل ولا للأردن أن تطالب بالضفّة الغربية، وأن سكّانها وحدهم، هم الذين سوف يتوصّلون في سياق عملية تقرير المصير، إلى إنشاء دولة فلسطينية، ويجب أن تكون هذه الدولة، في رأيه، دولة مستقلة، وهي لن تمتلك أيّ جيش لها، وسوف تكون صلاتها وثيقة مع واحدة من جاراتها. وهو يفضّل أن تكون سلطة الوصاية عليها من نصيب الأردن، لكنّه كرّر بقوّة أنّ الضفّة الغربية لنهر الأردن ليست ملكا لأحد.

ثم تلا ذلك مناقشة طويلة حول لبنان فأعلن السادات أن المثير الاول للإضطرابات في ذلك البلد هو إسرائيل، وأنّ السوريين لم يدخلوه إلا لأن الإسرائيليين كانوا يدعمون المسيحيين بشكل صريح. فلقد كان مقتنعاً بأن الملك خالد ملك العربية السعودية يستطيع إلزام الرئيس الأسد بسحب قوّاته منه في أربع وعشرين ساعة إذا توفّرت لدى العرب ضمانات بأنّ إسرائيل لن تتدخل في الشؤون اللبنانية الداخلية.وأورد مثالاً على ذلك، الميليشيات المسيحية المارونية التابعة للرائد حدّاد، التي تسدّ منافذ الجنوب في وجه القوّات النظامية القادمة من بيروت، بدعم وتمويل وتسليح من قبل الإسرائيليين.

أجاب بيغن بأنّه حاول أن يُقنع حداد بالاعتراف بسلطة الجيش اللبناني، ولم يتوصَلْ معه إلى نتيجة.

ورغم كلّ محاولاتي، بأنْ أقاطعهما، فإنّهما استمرّا يتناقشان، وأخذا يكرّران أنفسهما، بعد أن أفرغا كلّ ما في جعبتهما من الحجج. واستطعت عندها، أن أُلفِتَ نظرهما إلى أنّ النجاح في كامب دايفيد هو وحده الذي يسمح لنا بأنْ نحلّ بالاتفاق مع الأسد وخالد والآخرين، المشكلات المطروحة في لبنان.

وفي هذه اللحظة تلقيت تقريراً يشير إلى أنّ الكونغرس قد وافق على اعتراضي على أحد مشاريع القوانين، وفرّجنا عندها عن أنفسنا بعض الوقت بالحديث عن الديمقراطية. وأكدّ السادات وبيغن بأنّ الديمقراطية هي أفضل شكل من أشكال الحكومات. وصرّح السادات بأنّه فخور جدا بإشاعته الديمقراطية في مصر.

وانتهى مفعول هذا الدواء الممتع فجأة، عندما راح السادات يؤكّد بأن المشاعر الحارّة التي شعر بها لدى زيارته إلى القدس قد ماتت: «والثقة لم تعدْ ممكنة لأنّ رئيس الوزراء بيغن سيّءُ النيّة».

أجبت بأن الريبة والحذر ليسا جائزين ولا مقبولين بيننا، ولست أقبل بشيء من هذا، لأنّني أعلم بأن بيغن والسادات، متساويان في الشجاعة والشرف، وليسا من ذوي «النوايا السيّئة»، لكنّ النوايا الحسنة لديهما قد طغى عليها سوء التفاهم. وأوردت مثالا على ذلك، مسألة وجود القوات العسكرية المصرية في سيناء، التي استشاط السادات منها غيظا في سهرة البارحة. فإنّ السادات قد صرّح في أورشليم قائلا: «إنّ قواتي لنْ تتجاوز ممرّي جدي وميتلا» ولقد أوّل بيغن هذه الجملة تأويلا خاصّا، وكانت النتيجة إتهاما متبادلا بسوء النيّة.

مضت بعد ذلك ربع ساعة في محادثة سادتها الفوضى حول هذه القضية، سألت بعدها بيغن ألاّ يقاطع، ورجوت السادات أن يوضح أقواله، والمعنى الذي يريده منها. وافق السادات على أنّ هذه الجملة التي قيلت هي الجملة عينها التي كرّرها بيغن مراتٍ عديدة. لكنّه أضاف إثر ذلك، إنّه لم يعن بها أن قوى البوليس والأمن المصري لن يستطيعا تجاوز المّمرات لتحفظ النظام في الجزء الشرقي من سيناء. وإنّه لا يريد منها، إلاّ القول بأنّ المنطقة المعنيّة لن يكون فيها أيّة قوى قد يتمثل فيها تهديد لإسرائيل.

سألته: «ما الشيء الذي قد يهدّد إسرائيل؟» فأجابني: «هو الدبابات والمدفعية والصواريخ».

ولفت أنظارهم عند ذلك، إلى أنني لو كنت في مكان الإسرائيليين، لفهمت التصريح بهذه الطريقة، لأنها الطريقة المنطقية الوحيدة التي يمكن أن يُفسرّ بها. كان بيغن يصغي إليّ لكنّه لم يُجبني، ثم لم تلبث المعارك الكلامية أن نشبت، وبنفس الحدِة، على نقاط أخرى من نقاط النزاع.

اجتهدت عندها في التحكيم، مذكّرا الخصمين المتقابلين بالموضوع عندما يشطحان عنه، راداً إيّاهما إلى هذه النقطة أو تلك لأُبَدّدَ سوء التفاهم عندما يبدأ بالتوالد. وممّا هو غريب نوعا، أنهما كانا ينفجران بالضحك في بعض الأحيان. وهكذا فإنّ موجة من الضحك سرت عندما راحا يتبادلان الإتّهام بتنظيم تجارة الحشيش بين مصر وإسرائيل.

وفي حوالي الساعة الواحدة والنصف، وبعد أن مضت ثلاث ساعات من النقاش الشاق، قرّرنا رفع الجلسة لتناول الغداء، وأخذ قسط من الراحة، واستشارة مستشارنا.

وقبل انفضاض الجلسة، ألححت على تنظيم لائحة مكتوبة بالمشكلات وبالنزاعات - كبيرها وصغيرها، ما وصل إليه البحث منها وما لم يصل - التي تتطلب منّا حلّا لها.

نزع السلاح عن سيناء وما هو المعنى المعطى له؟ تلك هي قضيّة لَمْ تكدْ تُبحث، والمفروض فيها أن تحتل نقطة المركز في أيّ اتفاق بين إسرائيل ومصر.

المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية وغزّة وسيناء والجولان. وهذه كان بيغن يطلب الإبقاء عليها، وكان السادات يطلب تفكيكها، وكان الإثنان يبدوان متصلبين في موقفهما.

إنشاء دولة فلسطينية في الضفّة الغربية وقطاع غزّة، الأمر الذي كان يخشاه بيغن أكثر من أيّ شيء. في حين أنّ السادات يراه أمراً لا محد عنه، وإنما كان يفضل لها الإدراة الذاتية على الإستقلال.

والإبقاء على القوات العسكرية في الضفة الغربية وقطاع غزّة. وهنا كان بيغن يطلب، من أجل أمن إسرائيل، أن يواصل الجيش الإسرائيلي، وبعد انقضاء أجل الحكم العسكري، احتلاله لمواقع متقدّمة في الضفة وفي القطاع.

أما بشأن انتقال السلطة في الضفة الغربية وقطاع غزّة، فإنّ بيغن كان يؤكد بأن للإسرائيليين كامل السلطة على تلك الأرض، وأن لهم أن يعطوها إلى الفلسطينيين. أما السادات فكان يعتبر أن السيادة الشرعية الوحيدة هناك هي سيادة الفلسطينيين.

أما عن طبيعة الحكم الذاتي الذي تعد به إسرائيلُ الفلسطينيين، فإن بيغن كان يكرر في المقابل، بأنّ بلاده سوف تكون كريمة جدا بشأنه، في حين أن موقفه بمجمله كان يميل إلى إثبات العكس.

أما بشأن المطالب المتناقضة المتعلّقة بالضفة الغربية، فهناك قرارٌ بعدم مشروعية الإستيلاء على الأرض بواسطة الحرب. لكنّ إسرائيل كانت تدّعي بأن حرب الأيام الستّة لا يمكن أن تدان بشيء من هذا، ذلك أنّ إسرائيل كانت ملزمة بالدفاع عن نفسها، وبالتالي فإن احتلالها للأرض كان أمرا مشروعا.

ثم عن وضع القدس وكيفيّة إدارة شؤونها، فلم يكنْ السادات يطلب قسمتها. لكنّ بيغن كان يجيبه، بأن اقتسام السيادة عليها ليس له معنى غير هذا.

وبخصوص الاتفاق النهائي على السلام، وعلى إنهاء المقاطعة، وعلى فتح الحدود والطرق المائيّة، وعلى إقامة علاقات تجارية وعلى الاعتراف وتبادل التمثيل الدبلوماسي، فإنّ السادات كان يذكّر بأنّه قد قدّم هذا كلّه إلى إسرائيل ودون مقابل، لكنّ موقف بيغن يحثّه على الرجوع عن تعهّداته.

واللاجئون كما يعود منهم؟ ومَنْ؟ ومَنْ يحكمهم؟ كانت إسرائيل ترغب بأنْ تُختصر أعدادهم إلى الحدّ الأدنى، وبان يكون لها حقّ رقابة هذه العمليات. أمّا المصريون فكانوا يرغبون في عودة كثيفة لهم، وبجمع شمل العائلات، وبألّا يضبط العمليات إلّا الفلسطينيين أنفسهم.

وكان الإسرائيليون يريدون، بخصوص مطارات سيناء أن يواصلوا استخدامهم لها، وأن يسلّموها إلى الولايات المتحدة. أمّا السادات فكان يطلب إخلاءها.

وكان السادات مقتنعاً، بشأن مشاركة الأردن والبلدان العربية الأخرى في المفاوضات اللاحقة، أن هذه المشاركة سوف تكون مقبولة في حال الوصول إلى اتفاق إيجابي في كامب دايفيد. أما بيغن فلم يكن يرى التصدّي للمسألة في الحال، لكنه كان مستعدا أن ينظر فيها فيما بعد، إذا تبدّى أنّه لا محيد عنها.

أما معاهدات الدفاع المشترك التي تدخل فيها الولايات المتحدة، فإنّ بيغن كان موافقاً عليها وكذلك السادات. لكنني كنت مقتنعاً بأننا نرتكب خطأً كبيراً إذا أقررناها، لأنه سيستحيل علينا عندها أن نواصل لعب دورنا كوسيط بين إسرائيل والدول العربية.

هذه الإعادة المختصرة للنقاط الأساسية، مثبطة للهمّة إلى حدّ ما. ولقد اعترفنا نحن الثلاثة بأن هذه النقاط تبدو كاملة، وأنّه لا تزال أمامنا طريق طويلة علينا اجتيازها. ثم افترقنا في جوّ من الوئام. وأعلن بيغن أنّه يمحض السادات ثقته، لكن هذا الأخير أبى علنا أن يردّ له ثناءه.

لم أعدْ أدري ما الذي أستطيع فعله. لقد نجحنا ولا شك في تطويق المشكلات. لكنّنا لم نصلْ إلى حلّ أيّ واحدة منها في ثلاث ساعات من النقاش. وبدا أنّ هناك تنافرا يكاد يكون تاما بين السادات وبيغن. لقد كانت الجلسة كلما تصدينا لموضوع من الموضوعات، تتحوّل تحولاً يكاد يكون

محتوما إلى معركة كلامية عقيمة تنبعث بها أحقاد الماضي وجروحاته. لقد كان السادات عندما يصل الهجوم إليه يردّ، بتصريحات مبدئية وبطروحات استرتيجية تبعد به عن الواقع. أما بيغن فكان في المقابل، يدافع عن نفسه، متعلّقا بالتفاصيل العملية، أو باللعب على الألفاظ، أو أيضا، بالعودة إلى الإستعانة بالتاريخ القديم. وكان السادات منذ لقائنا الأول قد أشار لي إلى النقاط التي لا يتنازل عنها في أيّ حال من الأحوال، وأطلق يدي في التفاوض على النقاط الأخرى باسمه، إذا حكّمت بأن ذلك ضروري. أما الإسرائيليون فإنّهم لم يكشفوا لي من الناحية العملية شيئا من أهدافهم، وكانوا ينكمشون إلى أقصى الحدود عندما أحاول أنْ أعرفَ التنازلات التي يستعدّون لتقديمها.

هذه المواقف المتعارضة أجبرتني على اعتماد تقنية خاصّة في المفاوضات، خلال الأيام المقبلة وهي التقنيّة التي ربما كانت واحدة من أسباب نجاحنا. لقد كنت كلما ركّزت اقتراحا وبدا لي اقتراحا معقولا، أُقدّمه إلى السادات أوّلا، وهو كان يوافق عليه أو يُعدّله تعديلا طفيفا وفي بضعة دقائق، ثم أناقشه لساعات أو حتى لأيام مع الوفد الإسرائيلي. وأحيانا كان مجرّد إضافة كلمة أو حذفها، أو تعديل جملة، يؤدي ببيغن إلى إعطاء موافقته، وكانت الحال هي نفسها تماما مع السادات، عندما يكون عليّ العودة إليه لأخذ رأيه حول التغيير المقترح. ولم تكن نادرة رؤية الموفدين الأميركيين والإسرائيليين متكوّمين حول معجم لغوي يبحثون فيها بصبرٍ عن المعنى الدقيق لكلمة يريدون استبدالها لإزالة الغموض عن عبارةٍ ما.

هذه المشكلة لم تكنْ تطرح مع المصريين مطلقا. وعندما كان الأمر يتطلب نقل جواب إليهم، أو التوجه إليهم بسؤال، فإنني كنت أتحدّث مباشرةً مع السادات دائماً، دون الوصول إليه عبر مستشاريه. وحيث أنّني اكتشفت في دايان ووايزمن وباراك، ليونةً في طباعهم أكثر من بيغن . بل إنهم يتفوّقون عليّ في مقدرتهم على إقناع رئيسهم . فقد كان فعلي على العكس من ذلك مع الإسرائيليين. هاتان الطريقتان المختلفتان كانتا تكسباني المزيد من الوقت وكانتا تجعلان مداخلاتي أكثر فعالية. ولو كان السادات وبيغن متشابهين في الطبع وفي السلوك، ولو كانت لديهما الهواجس نفسها على صعيد التفاصيل وعلى صعيد المداليل الدقيقة للكلمات، فإنّ ذلك كان خليقاً بأن يضاعف صعوبة مهمتي إلى حدٍ بعيد.

وعندما كنّا نتواعد على اللقاء مجدّدا في فترة بعد الظهر، لم يكن أحد منّا يتصوّر أنّ اللقاء الثالث من لقاءات القمّة بيننا، سوف يكون آخر لقاءٍ حتى نهاية المفاوضات.

لقد بدأ اللقاء، وكانت بوادره، هي نفس البوادر التي كنت أخشاها. فتح بيغن النار، بإعلانه تراجعه عن وجهة نظره التي كان ينطلق منها، قائلاً بوجوب عدم مناقشة المشكلات الأكثر حساسية في كامب دايفيد. فقد اقترح أن يصار إلى دراسة القضايا المتعلقة بسيناء، في المستقبل، بما فيها قضايا المستعمرات الاستيطانية والمطارات، على أن يقوم بذلك مسؤولون عسكريون من البلدين، يجتمعون طيلة أسابيع عدّة في مكان آخر غير هذا المكان، ومن ثمّ يعرضون ما يحصلون عليه من نتائج على حكوماتهم.

رفض السادات هذا الإقتراح موضحا أن اجتماعا كهذا لن يكونَ إلاّ مضْيَعة للوقت، وأنّ وزير دفاعه لا يستطيع بأيّ حالٍ من الأحوال أن يتفاوض بإسم مصر، وبأنه هو لن يتنازل في أيّ وجه ومطلقاً، لا في موضوع المستعمرات ولا في موضوع المطارات.

حاول بيغن حمله على القبول بأنّ مشكلة المطارات ليست في إطار الاتفاق الدائم حول سيناء إلّا نزاعاً شكلياً، ولا خلاف فيها من حيث الأساس، فإنّ المشكلة تدور حول الفترة التي توضع فيها المعاهدة موضع التطبيق ليس إلّا، ذلك لأن الإسرائيليين لا يرغبون في الإبقاء على النشاطات ذات الغايات العسكرية في تلك المطارات إلّا لمدّة محدودة. وهم فضلاً عن هذا، مستعدّون، للنقاش فيها. لكنّ السادات لم يشأ الاستماع إلى شيءٍ من هذا. فأعلن أنّه لا يقبل بأيّ وجود عسكري أجنبي في الأرض المصرية، سواء كان إسرائيلياً وأميركياً أو غير ذلك، وبأن مصر ليست بحاجة إلى مطارات قام الإسرائيليون ببنائها، وبأنّه يفضل أن تخلي تلك الأمكنة لدى انسحاب الجيش الإسرائيلي.

سحب السادات وعده بفتح الخليج العربي أمام السفن الإسرائيلية. ثم انطلق بعد ذلك يلقي خطبة مسْهَبَة حول الأسلوب الذي استقبل فيه المصريون مبادراته من أجل السلام، وحول نفورهم من المساومة على اتفاق يقرّونه من حيث المبدأ. فإن المصريين: «لن يقبلوا بأيّ تنازل مهما قلّ حجمه عن الأرض وعن السيادة. وإن بيغن رئيس الوزراء الإسرائيلي، عندما يؤكد على الاحتفاظ بالمستعمرات الإسرائيلية في سيناء، ويجزم بأنه سوف يدافع عنها بالقوّة، إنما يهين مصر. لقد كنت أودّ إعطاء مثال عن مسيرة وديّة وسلمية، إلى الزعماء العرب لأبينّ لهم الطريق التي عليهم اتباعا. لكنّ الموقف الإسرائيلي أقنعهم بعدم جدوى السعي وراء المفاوضات. وأنا لم أقمْ بمبادرة السلام لأنني في موقف الضعف، وإنّما لأنني قوي وواثق. وإذا نجحنا في كامب دايفيد، فذلك يحقق ما حلمت به دوماً، وهو أن نلتقي نحن الثلاثة على طور سيناء، ممثلين لأمم ثلاث ولديانات ثلاث. وهو ما زلت أطلبه في أدعيتي إلى الله في صلواتي».

كان لهذا التصريح وقعه علينا، فقد اتّضح فيه أن السادات تحدث فيه من قلبه. وافق رئيس الوزراء الإسرائيلي على فكرة اللقاء في طور سيناء، وعاد يُذكّر بأنّه هو أيضاً لم تنقصْه الشجاعة عندما دعا واستقبل في أورشليم الرئيس العسكري الأعلى لبلدٍ هاجم إسرائيل غدراً قبل أربع سنوات، في حربٍ قُتل فيها الألوف من الشباب الإسرائيليين، مضيفا، بأنّ الاستقبال الذي استقبل به شعب إسرائيل السادات في تلك المناسبة كان برهاناً لا يمكن إنكاره على رغبته العميقة في السلام.

ثم أسهب بيغن في الحديث مدليا بمجموعة من الحجج أصغى إليها السادات باشمئزاز ظاهرٍ، مؤداها أنّ المصريين شعبٌ قابل للتأثّر، وإنهم يُسْلِمون قيادهم إلى رئيسهم الذي يُملي عليهم معتقداتهم ومواقفهم. فإنّ الرئيس المصري، أقنعهم بُعيد وصوله إلى السلطة بأن السوفيات هم أفضل حلفائهم، ثمن لّما غيّر رأيه بعد ذلك اتّبعوه بحماسة، فكان من نتائج هذا، طرد ١٩٠٠٠ خبير وتقنيّ سوفياتي وإعادتهم إلى بلادهم. وكان رؤساؤهم قد وقفوا بهم في عامي ١٩٦٧ و١٩٧٣ ضدّ

إسرائيل، ونجم عن ذلك حريان، ثم لم تكدْ تمضي سنوات أربع، وصولاً إلى العام ١٩٧٧، حتى قام الرئيس بتغيير مفاجئ، بإعلانه أنّ الإسرائيليين قد أصبحوا مذ ذاك وصاعدا أصدقاء لمصر، فاحتفلوا بذلك وأعلنوه بطلاً من أبطال السلام. من كل هذا يستنتج بوضوح أنّ أيّة حكومة قويّة في مصر تستطيع تحويل الرأي العام كما تشاء.

وأضاف بيغن، من المحتّم اليوم ألاّ ينظر المصريون إلى هؤلاء الألفين من المستعمرين اليهود . ذلك لأنّ إسرائيل لا تستطيع سحبهم . القاطنين في المستعمرات الإسرائيلية الثلاث عشرة في سيناء، على أنّهم تهديد لسيادة مصر أو انتهاك لها . وإنّ السادات يستطيع إنّ أغضى النظر عنهم، أن يقنعَ الشعب المصري بسهولة بأنّ وجودهم ليس مشكلة في أيّ حال.

لم يعدْ هناك في ظاهر الأمر مخرج. فقد أعلن السادات مغضباً أنّ المفاوضات في مأزق، وأنّه من غير المجدي متابعتها، وأنه من جهته يعتبرها منتهية. ثم وقف واستدار نحوي متجاهلاً وجود بيغن.

أخذ السادات يلقي مرافعة مشوبة باليأس، ذاكراً فيها مواطن الاتفاق الممكنة، والنتائج المتوقعة لنا جميعاً من فشل المفاوضات في مرحلتها هذه، ودور الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، ومخاطر نشوب حرب قد تتطور ضمن الظروف الحالية إلى أزمة على الصعيد العالمي. طلبت من محادثيّ أنْ يمنحاني فرصةً ليوم واحد على الأقل أحاول فيه أن أفهم مواقف الوفدين وأن أصوغ مقترحات خاصة بي وأقدّمها . ثم لفتّ نظر بيغن إلى أنّه إذا كان يتخلى عن السلام بسبب مستعمرات سيناء وحدها، فإنّه لن يلقى دعماً له لا من الكنيست ولا من الرأي الإسرائيلي، وإلى إنني أنا شخصياً، مقتنع، بأنه يستطيع إذا رغب، وكما جاء في كلامه إلى السادات، أنْ يقنع الشعب الإسرائيلي بسحب المستوطنين.

ردَ عليّ بيغن بعنف، معلناً أنّه لا يستطيع في أيّ ظرف من الظروف أن يوافق على ردم المستعمرات في سيناء (كان يستعمل دائما كلمة «ردم» علماً بأننا كرّرنا له مراراً متعدّدة بأن الأبنية لن يجري هدمها قبل مغادرة الإسرائيليين إذا كانت تلك رغبته)، وأن إعادة المستوطنين إلى إسرائيل سوف تؤدّي إلى سقوط حكومته لا محالة، وهو مستعدٌ أن يقدم على هذه التضحية إنْ تهيّأ سبب وجيه، لكن ما نقترحه عليه ليس له مثل هذه الوجاهة.

توجّه الرجلان نحو الباب. فسبقتهما إليه لأسدّه في وجيههما بعض الشيء، ولأرجوهما ألاّ يأخذا قرارات متسرّعة، وأن يولياني ثقتهما وأن يتركا لي فرصةً أخيرة لأجد تسوية. وافق بيغن، فاستدرت نحو السادات، مُحدّقاً له في عينيه. وأخيراً حرّك لي رأسه، ثم خرجا كلاهما من الغرفة، دون أن يلتفتَ الواحد منهما نحو الآخر.

لو لم أكنّ متأكّداً أنّ بيغن والسادات يتهيئان لمغادرة كامب دايفيد، لاستمتعت بالمشهد الذي قدّمه لنا جنود المارينز على مدرج الطائرات المروحية، الذي حُوّل إلى حقل للتمرين. كانت المناورة رائعة. في أمسية كان مفترضاً فيها البهجة، لكنّ معظم المتفرجين كانوا صامتين كثيبي الوجوه مثبطي الهمّة. فلقد انتشر الخبر عن انقطاع المفاوضات في الكامب بأكمله كما تنتشر سحابة من البارود.

وخلال الاستقبال الذي تلا الاستعراض، اقترحت على السادات عقد اجتماع مشترك للوفدين الأميركي والمصري. فالتقينا في الساعة الثانية والعشرين والنصف، وكان بصحبتي فانس وبريجنسكي ومونديل وبراون، أما السادات فكان يحيط به نائب رئيس الوزراء التهامي والوزراء كامل وبطرس غالي.

افتتحت الحديث بالقول: «إنني أعلم ما أنت فيه من خيبة الأمل. فإنّ المشكلة التي تناقشنا فيها هذا اليوم قد تكون أصعب المشكلات جميعها. ونحن من جهتنا نعتبر المستعمرات غير شرعية ونقول بوجوب إزالتها. وإنّنا ننظر معكم النظرة نفسها إلى هذه النقطة. لكن الرئيس السادات ورئيس الوزراء بيغن، يقفان موقف العناد نفسه، ويتساويان في ذلك الواحد منهما مع الآخر. أما أنا فما زلت أجهل الكيفيّة التي يمكن بها تخطّي هذه الصعوبة. وإنّنا سوف نستعرض الاحتمالات جميعها مع الوفد الإسرائيلي على أمل العثور على حلّ. وإنني أطلب منكم تأخير سفركم بغية ترك فُسحة من الوقت لي.

أجابني السادات: «عزيزي جيمي، لقد كانت لنا ثلاثة محادثات طويلة، وأنتم تعلمون أن هناك قضيّتين إثنتين، لا أستطيع القبول بأيّ تنازل فيهما؛ وهما الأرض والسيادة. إنني لا أستطيع التخلّي عن الأرض التي تحتلّها إسرائيل، وإنّ السيادة إن كان لها معنى عند المصريين فهي تستوجب رحيل جميع الإسرائيليين عن أرضنا. وما يقوله بيغن اليوم، هو ما كان يقوله قبل زيارتي إلى القدس. إنني أرغب في أن تكون الحدود مفتوحة، وفي أن نبحث في مشكلات أخرى، وفي أن يلتحق بنا الزعماء العرب. لكنّ هذا الرجل موَسْوَس، إنه لا يكفّ عن التذكير بالعجائز الأوروبيين السابقين. وإنه يصارع حول كلّ كلمة، ويربط انسحابه بالاحتفاظ بالأرض. إنّه ليس مستعداً للسلام».

أجبت: «سيدي الرئيس، إن بيغن هو رجل فظّ وشريف. ولقد كان في الماضي أكثر عناداً مما هو عليه الآن. وإنّ مقترحاته هي نقطة انطلاق، وهو يمضي بها أبعد من سابقيه. إنّ الإسرائيليين استولوا على سيناء في أعقاب حرب لم يتسبّبوا بها. تلك هي وجهة نظر بيغن، ولهذا يعتبر نفسه متساهلاً جداً بتقديمه تلك المقترحات. وهو يرغب في الإبقاء على المستعمرات الإستيطانية لأنّها تبدو له ضرورية من أجل إقامة حاجزٍ بين سيناء وقطاع غزّة. لكن، وبما أنّكم أخذتم على أنفسكم ألاّ ترسلوا أيّة قوّة هجومية إلى شرق سيناء، فإنّ موقفه لم يعد له ما يبرّره. ونحن لا ندعمه فيه وهو يعلم ذلك، لكنّه مُصرّ عليه مع ذلك. وإنه يجد غاية الصعوبة في تعديله. أما بشأن المطارات فإن الإسرائيليين يرغبون في التوصّل إلى اتفاق حول الفترة الانتقالية. وأظن أن هذا ممكن عمله. ثم إنني سوف أحاول العثور على تسوية مقبولة بخصوص الضفة الغربية».

واستمر السادات متحفّظا وقال: «لقد سبق وأجريت محادثتين حول المستعمرات الإستيطانية مع دايان ومع وايزمن. لقد قلت لدايان في القدس إنّ مستعمرة ياميت في سيناء كانت أحد الأسباب الرئيسية للحرب الأخيرة. فأجابني بأنّه مستعدّ للتخلّي عن ياميت إذا ساعد ذلك في إقرار

السلام، وقد اعترف لي وايزمن بأنّ الدفاع عن المستعمرات في سيناء ليس له ما يبرّره إلاّ الخوف من إيجاد سابقة، قد تصبح قابلة للتطبيق في الجولان والضفة الغربية. أمّا بخصوص المطارات فقد أقرّ ما يقول به وزير الدفاع غامازي من أنها ليست ضرورية. ولقد ألحّ الإسرائيليون على إبعاد الأميركيين عن أية محادثات. وهم يريدون استخدام سيناء سلعة يقايضون بها، بغية التمكن من الاحتفاظ بالضفّة الغربية. وهم لا يقيمون أيّ وزنٍ للمبادرة التي قمت بها».

تدخل مونديل وقال: «إنّ حجتكم الأقوى هي كون سيناء تعود لكم، وهذا ما يعترف به العالم كما تعترف به إسرائيل. وبالتالي فإن المستعمرات الاستيطانية لا يجب الإبقاء عليها. لكن ما هو الموقف من المشكلات الأخرى؟ هل تعتقدون أنّ بالإمكان حلّها؟».

أجاب السادات بأنّه لن يوقّع أيّ اتفاق حول سيناء إن لم يكن هناك اتفاق مماثل حول الضفّة الغربية وغزّة، وأضاف بأنّه على استعداد لإبداء التفهم حول هاتين النقطتين الأخيرتين، وإنما ليس حول سيناء. وذكّرت عندها أن مشكلات السيادة لا تطرح بنفس الطريقة في المناطق المحتلّة الأخرى، وبأن بيغن ليس بإمكانه أن يقبل حاليا بأيّ تدخل أجنبيّ في الضفّة الغربية، وبأنني أشاطره وجهة نظره. وأوضحت بأن الإسرائيليين يريدون الحصول على ضمانات بإبقاء قوّات الأمم المتحدة في شرم الشيخ وفي سيناء بعد انسحابهم. وعدت قبل أن أنهي كلامي، للحديث عن بيغن فقلت: «قد يكون الرجل صلباً لكنّه شريف. وهو إن فضل إبعاد الولايات المتحدة عن المفاوضات، لكنّ أعضاء الوفد الإسرائيلي الآخرين يحملون رأياً معاكساً».

وأخيراً تنازل السادات، فقال بأنّه مستعد أن يعطي إسرائيل مهلة سنتين يسحبون خلالهما مستعمراتهم. فألححت أنا . لأن بيغن كان قد تحدّث عن ثلاث سنوات إلى خمس سنوات . ووافق السادات على إمكان أن تصبح الفترة الانتقالية ثلاث سنوات.

أثار بريجنسكي قضية المطارات التي يرغب الإسرائيليون في تحويلها إلى قاعدة جويّة أميركية. فعارضه السادات قائلا: «الأمر سوف يكون سيّئاً بالنسبة لنا جميعا، لأنّه قد يسود اعتقاد عند ذلك بأنكم تسعون لإقامة قاعدة عسكرية في بلادي».

عرضت عندها على السادات أن يسمح لي بتحرير مشروع متكامل تندمج فيه كلّ المقترحات التي كنّا نحن الاثنان متفقين حولها، وكذلك خطة بيغن من أجل غزة والضفة الغربية، وكذلك التسويات التي قد يظهر لي أنّها من المعقول أن تقدّم.

تدخّل كامل عند ذلك وقال: «إن العالم العربي يتوقّع من الولايات المتحدة أن تُؤكّد تعهداتها السابقة. وإنْ لم يحصل هذا فإنّ الحكومات العربية المعتدلة التي تتضامن معكم سوف تجد نفسها في موقف صعب، وإن على إسرائيل أن تنسحب من الجولان وسيناء إلى ما وراء الحدود الدولية المعترف بها. كل المستعمرات القائمة غير مشروعة، لكنّ مستعمرات الضفّة الغربية يمكن أن تنتظر. ونحن لا نريد التعجيل في هدمها، وإنما يكفينا الآن أن تتوقف عن التوسّع والتكاثر. أما بشأن الفلسطينيين فإنّ الاتفاق يجب أن يتضمن الأمر الذي أعلنتم أنتم والرئيس السادات في

أسوان، وهو وجوب استشارة الفلسطينيين في الخيار الذي يريدونه لمستقبلهم، واستشارتهم في كلّ المسائل التي تَخصهّم والتي تستوجب الحلّ. أما نحن فإننا سعداء جداً لخلاصنا من السوفياتيين، ولا نودّ رؤيتهم يعودون. ولهذا كان من الضروري لنا ألا تغيّروا موقفكم. فإنّنا نقيّم عالياً العلاقات الوديّة القائمة حالياً بيننا وبين الولايات المتحدة، ونحن نرغب في الحفاظ عليها.»

أجبته: «إنكم لا تستطيعون أن تتفاوضوا حول مشكلات الضفة الغربية والفلسطينيين وأن تحلّوها دون مشاركة الأردن. فضلاً عن هذا، فإنّنا نحن كذلك، لا نستطيع إقناع الإسرائيليين بالإنسحاب من الجولان ما دام السوريون يرفضون التفاوض معهم. فليس لدينا أية نيّة في التحدّث باسم سوريا أو بإسم الأردن. وإنه قد يمكن التوصّل هنا في كامب دايفيد إلى اتفاق دقيق في شأن سيناء لأن الطرفين المعنيّين موجودان، لكنه علينا أن نتطلّع من خلاله إلى اتفاقات أكثر عمومية موضوعها القضايا المتعلّقة بجيران إسرائيل الآخرين. ويبدو لي أنّ اقتراح بيغن القاضي بإقامة إدارة ذاتية محليّة يمثّل نقطة انطلاق جيّدة للمحادثات حول الفترة الانتقالية. وإنني آمل في حال عدم التحاق الملك حسين بالمحادثات أن يتمكن الرئيس السادات من الحلول محله، لفترة من الوقت على الأقل. وإن الخطة الإسرائيلية، تستحق أن يُنظر فيها في كلّ حال من الأحوال».

كنت قد فَتّشت عن وسيلة، ألتفّ بها حول بعض المشكلات الأساسية، التي لم نتمكن من الوصول إلى حلّها والتي توشك بفعل ذلك أن توقف ـ أو تمنع ـ توقيع الاتفاق بين مصر وإسرائيل. وها إنني أرى واحدةً منها، فأوضحتها بما يلي: «إن القضايا الأكثر حساسية يمكن أن يصار بشأنها إلى اتفاق على نص ٍ مشترك يمكن أن يُؤوّل بطريقتين مختلفتين من قبل مصر ومن قبل إسرائيل. وهذا ما فعلناه عندما أصدرت الولايات والصين بيان شنغهاي. فلقد اعترفت كلتاهما في البيان، بأنه «ليس هناك إلاّ صين واحدة»، وإنما دونما سعي لتحديد ما تفهمه كلّ جهة من هذه الكلمة، وهذا ما أتاح لنا أن نكون على اتفاق حول نقطة من نقاط الخلاف».

ولفت كامل نظري إلى أن «الفلسطينيين سوف يفضلون أن تكون شؤونهم في أيد ٍ عربية أخرى، على «إدارة محليّة» مزعومة يحتمل أن يُصار إلى إبعادهم عنها لمصلحة المستوطنين الإسرائيليين».

سأل فانس عندها: «هل تراهم يقبلون بأن تُسيّر السلطة المحلية بواسطة البلدان الثلاثة مشتركين: الأردن ومصر وإسرائيل؟».

رضي السادات بذلك وقال: «أنا موافق. إن بإمكاننا أن نقبل اقتراح بيغن إذا قُدّم بهذا الشكل. وعندها ينسحب الإسرائيليون إلى مواقع مقبولة من الجميع، ويتمكّن الفلسطينييون بذلك من إدارة شؤونهم بحريّة، دون أن يكونوا محكومين من قبل الإسرائيليين».

وعندما كنّا نستعدّ لرفع الجلسة، عدت مرّة جديدة إلى النتائج المترتّبة على فشلنا، والذي لن يفرح به إلاّ موسكو والعرب الأكثر تطرّفاً. قلت: «إن عليكم جميعاً أن تفهموا أن الإسرائيليين راغبون حقيقة في السلام. إنهم لم يجيبوا حتّى الآن كما هو مفترض فيهم على مبادرة الرئيس السادات،

لكنهم قدّموا التعهد بالانسحاب من سيناء، ووافقوا على منح الحكم الذاتي أو الإدارة المحليّة للعرب في الضفّة الغربيّة. وبإمكاننا أن نأمل بأن يكفوا عن الاستيطان في الضفة الغربية، وبأن يتخلّوا عن مستوطناتهم في سيناء. وعلينا أن نأخذ كلّ ذلك في اعتبارنا. ويجب العثور على حلّ ترضى به إسرائيل ومصر في الوقت نفسه، وإنّني إنْ أعطيتموني الفرصة عاثر عليه».

في كلّ يوم من الأيام التي جرت فيها اللقاءات التي أتحدث عنها هنا، كان مساعديّ المباشرون يعقدون جلسات عمل مع الموفدين الإسرائيليين والمصريين. وفي صباح هذا اليوم، الخميس، وبعد أن انضممنا أنا وبيغن إلى السادات، كان فريتز وفانس وبريجنسكي يجرون محادثة طويلة مع دايان ووايزمن وباراك، أما بعد الظهر فقد تداولوا، بعد أن التحق هارولد بروان بهم، مع العديد من الزعماء المصريين، ثم تداولوا من جديد مع الإسرائيليين. وفي نهاية كلّ لقاء من هذا القبيل، كانوا يقدّمون لي تقريرا مكتوبا، وكنت أنا أدعو البعض منهم، عندما أرى ذلك ضروريا، إلى قراءة ملاحظاتي الخاصّة.

وكان أعضاء الوفود الثلاثة، الذين لم ينخرطوا مباشرة في المفاوضات، يدرسون الاستراتيجيات، ويفحصون الوثائق، ويكتبون النصوص، أو يسوّون الشؤون اليومية لحكوماتنا الثلاث. لم يكن قد مضى على وجودنا في كامب دايفيد أكثر من ثلاثة أيّام، لكنّ إحساسنا بالعالم الخارج عنه أخذ يخفّ شيئاً فشيئاً. فقد أصبح عالمي محصوراً بقاعات الاجتماعات وبالمكتب الصغير الذي كنت أستقبل فيه السادات وبيغن، وبحوض السباحة، وبملعب التنس، وبالميدان الذي أسوق فيه درّاجتي، وبالطرقات الخفيّة عن الأعين حيث كان يمكنني أن أشرد هناك على هوايَ وأن أتمرّن وأن أفكر وأن أصلّي في بعض الأحيان.

الجمعة، اليوم الرابع (٨ أيلول ١٩٧٨)

استيقظت هذا اليوم مبكراً، لأعدّ من المقترحات ما قد يتيح لنا الخروج من المأزق، أو ما قد يحثّ الوفدين على عدم مغادرة كامب دايفيد، فلقد كنت قلقاً جداً، رغم النجاح النسبي الذي أحرزته عشية الأمس. فإن أعضاء الوفد المصري كانوا قد أسروّا إلى بريجنسكي بأنّهم يفكرون جدّيا في الذهاب، لأنهم على اقتناع بأن بيغن لن يتنازل مطلقاً في قضية المستعمرات في سيناء. وكان مقرّرا أن يتداول الأميركيون، في فترة الصباح مع الإسرائيليين لمدة ساعتين. وكان عليّ أن ألتقي بيغن في الساعة الرابعة عشر والنصف ثم أن ألتقي السادات في الساعة السادسة عشر والنصف.

عندما وصل رئيس الوزراء الإسرائيلي، لم يكنْ لديّ عملياً شيئاً جديداً أقوله له. فاستعرضت له مراجعاً النقاط التي كان الاتفاق حولها ممكناً، وحثَثْته مرّة جديدةً أن يُبدي تساهلاً أكبر حول النقاط الأخرى. فأجابني بجفاف، بأن المفاوضين الأميركيين، بموافقتهم الصريحة على الموقف المصري من سيناء، لم يعودوا وسطاء حياديين. ثم، أبرز من جيبه خطة السادات، وأخذ يشرح لي مجدّداً وبالتفصيل السبب الذي يجعلها مرفوضة. فحاولت إقناعه بأن الوثيقة لا تمثّل موقف

الرئيس المصري النهائي، وبأن هذا الأخير قد سبق وأعطاني ضمانات بهذا المعنى، وبأنني عالم بالتنازلات التي هو على استعداد لتقديمها، وبأنّني محتاج أن أعرف الآن بأيّة وسيلة وحول أي قضايا، يفكر الإسرائيليون من جانبهم أن يقبلوا بتسويات.

أجابني بيغن أنّه لا يعرف كيف يمكن لرجل شريف أن يقدّم وجهة نظر إلى الناس في العلن، ثم يتبنّى وجهة نظرٍ أخرى على انفراد.

أجبته بأنّ هناك مقترحات لا يستطيع المصريون أن يتقدموا بها بأنفسهم، لكنهم يستطيعون أن يقبلوا بها إنْ قدّمها إليهم الأميركيون، هذا إذا كانت النتيجة . الاتفاق الشامل . لها أهميتها عندهم. ولهذا السبب كان السادات راغبا بالضرورة أن أكون مفاوضا كامل الشراكة، بغية أن يقول صوتنا الثالث ما لا يستطيع الإسرائيليون أو المصريون أن يقولوه.

تجاهل بيغن تجاهلاً كل ما أوضحته، وراح يعدّد من جديد مطالب المصريين المرفوضة عنده، بما فيها ما سبق للسادات أن تخلى عنه. واستمرّ يشرح لي لمدّة نصف ساعة السبب الموجب لإبقاء المستعمرات في سيناء، متذرّعاً في نهاية حديثه بأن الـ ٤٠٠ ٠٠٠ لاجئ الذين يعيشون في قطاع غزّة يمكن أن يتحركوا وأن يشكّلوا تهديدا لأمن إسرائيل.

ثم أعلن مفخّماً كلامه قائلا: «إنني أنا شخصياً، لن أقترح مطلقاً ردم مستعمراتنا في سيناء!» وأردف بعد ذلك: «أرجوك يا سيدي الرئيس، ألاّ تطلب الولايات المتحدة هذا الأمر مني».

وسجّلتُ برضى واهتمام، وإنما دون تعليق، اللّبس المتبدي في عبارته. فلقد قال: «لن أقترح مطلقاً» ولم يقل: «لن أسمح مطلقاً». كان التغيّر الحاصل دقيقاً ولكنّه ذو دلالة. فلو أنّ زعماء إسرائيليين آخرين، قبلوا بأن يتحملوا مسؤولية ذلك، فإن بيغن قد يليّن موقفه من تلك القضية الحيوية قضيّة المستعمرات. أجبته بأنني أخالف تماما وجهة نظره، ذلك أن الوعد الذي أعطاه السادات بألاّ يرسل أيّة قوة هجومية إلى شرق سيناء قد طمأنني كل الاطمئنان، ولأنّ نزع السلاح عن منطقة طولها مائة وثلاثون كلم بين مصر وإسرائيل، يبدو لي ضمانة كافية من أجل أمن إسرائيل، وأضفت أن الإبقاء على المستعمرات لا يعود له مبررٌ في هذا السياق، ذلك أن المستعمرات إن بقيت بعد التوقيع على السلام لن تساعد في تحقيق الإنفراج، بل سوف تظلّ على العكس من ذلك مصدراً للتوتر الدائم بين البلدين.

ورجاني بيغن مجدّداً: «سيدي الرئيس، لا تأخذ على عاتقك اقتراحاً كهذا!».

أجبت: «سيدي رئيس الوزراء، نحن لا نستطيع أن نتجنّب النظر في المشكلات الأكثر حساسية، ومشكلة المستعمرات هي حالياً العائق الأخطر الذي يقف في طريق متابعة المفاوضات. وإنني لا أستطيع أن أستجيب للسادات لو طلب منّي ألاّ أقارب قضيّة الأمن الإسرائيلي في الضفّة الغربيّة، والأمر هو نفسه معك، فإنني لا أستطيع أن أتبعك عندما تطلب مني أن أعتبر الإبقاء على الوجود الإسرائيلي في الأراضي المصرية أمراً ثابتاً».

وعندها باح لي بيغن بأنه أتى إلى كامب دايفيد وهو يأمل الحصول على اتفاقين: اتفاق مع الولايات المتحدة وآخر مع مصر. وبأن الاتفاق مع الولايات المتحدة هو ولا ريب الاتفاق الأهمّ، وهو يجب أن يأتي بالضرورة قبل الاتفاق مع مصر، وهذا الأخير هو أيضا اتفاق جوهري لكنه ثانوي إلى حدٍ ما. إنّ أحد أهداف المؤتمر عند إسرائيل، هو أن تجعل العالم بأكمله يعرف بأنّه لا توجد اختلافات خطيرة بين أورشليم وواشنطن.

كنت أعرف أن توثيق الصلات مع الولايات المتحدة هو أمر حيوي لإسرائيل، لكنّ بيغن كان لديه سبب آخر لتصرّفه هذا. فإنه، مثله في ذلك مثل السادات، كان يرغب في التوصّل إلى اتفاق معي، بما يجعل اللعبة الثلاثية تجري بين اثنين ضدّ الثالث. وكان الرئيس السادات قد اعتمد هذه الاستراتيجية حتى قبل وصوله إلى كامب دايفيد. أما الرئيس الإسرائيلي فلم يبرز أمام عينيه إلاّ من حيث الضرر الذي يحيق بإسرائيل إن تصرّفت منفردة، وكان عليّ بعد أن وعيت الأمر، أن أستفيد من الوضع أقصى الفائدة مستخدماً زيادة النفوذ التي يعطينيها من أجل حمل الوفدين على إبداء المزيد من التساهل.

طلب مني بيغن ألاّ أُدخل قضيّة المستعمرات الإسرائيلية في المحادثات التي يجريها مساعدونا، ورجاني مجدّداً ألاّ أشير إليها في مقترحاتي. فكرّرت بأنّه ليس بإمكاني ألاّ أذكرها، ثم سألته فجأة إن كان يرغب أو لا، في أن تقدّم الولايات المتحدة خطّة من أجل السلام.

أجابني بأنها فكرة سبق له أن عارضها، ذلك أنها كانت تبدو له فكرة رديئة باستمرار. وهو بقوله هذا، لم يفعل إلاّ أن يؤكد لي ما كانت مواقفه تكشفه باستمرار. وأضاف بأنّ الخطة الأميركية، كائنة ما كانت، ليس لها حظّ في أن تكون مقبولة لا عند إسرائيل ولا عند العرب، وبأنها سوف تصبح لا محالة، بعد تأجيل المؤتمر، بؤرة يتجمّع فيها الاستياء من كلّ جانب، ذلك أن كلّ واحد سوف يكون له شيءٌ ما ينتقده فيها، فالناس كلهم سوف يلومون الولايات المتحدة، وهذا ما قد ينتج عنه أن يقف ضدّنا العالم العربي بما يشبه الإجماع.

ردَدت عليه بأنّ احتمالاً كهذا لا يخيفني، لأنّ الاحتمال الآخر يمكن له أن يدهور الوضع وقد يقود إلى حرب قد تحمل التهديد لأمن بلادي. وفي هذا السياق، تتوارى الاعتبارات السياسية . بما فيها البرود في بعض علاقاتنا . بالضرورة لتنتقل إلى الدرجة الثانية.

ثم شدّدت على أنّ السادات كان يحثّني منذ أشهر، على أن ألعب دوراً فعّالاً، أكون فيه شريكاً كاملاً في المفاوضات. ذلك أنّ أيّ تقدّم لن يعود ممكناً، في حال انسحاب الولايات المتحدة من المحادثات وتركها الإسرائيليين مع المصريين وجهاً لوجه، وهم ليسوا عديمي الثقة ببعضهم فحسب، بل وباعترافهم أيضاً، فإنّ أيّاً منهم لا يكنّ احتراماً للآخر. وإنّني أذكر أنّ أوّل شيءٍ قاله لي السادات لدى وصوله إلى كامب دايفيد، هو اعتقاده بأنّ بيغن غير راغب في السلام، وإنما رغبته محصورة فقط في الاحتفاظ بالأرض.

أجاب بيغن: «هذانِ التوكيدان خاطئان».

وافقته وقلت: «أنا أعرف ذلك، لكنّ المصريين لا ينظرون إلى الأمور هذه النظرة. والحذر المتبادل لا يقود إلى شيء. إننا سوف نقدّم خطة شاملة للسلام. وهي لن تفاجئكم أبداً، وهي كذلك لن تفاجئ السادات. وعندما أنجزها غداً، سوف أعلمكم بها قبل تقديمها إلى المصريين. وإنني لا أرى وسيلة أخرى للخروج من المأزق».

كانت الساعة تقترب من السادسة عشر، وكان علينا أن نختتم المداولة، ولم يكن لدينا بأيّ حال شيء كبير نضيفه، وقبل أن يودّعني بيغن سألني إن كان في الإمكان أن يلتقي وايزمن مع السادات بغية أن يتباحث معه في النقاط الأربع المتعلقة بسيناء. وعدته بأن أباحث السادات في الأمر، وإنّما أوضحت له بأنّه يتوجّب لهما، إنْ التقيا، أن يتباحثا في خمس نقاط متعلّقة بسيناء وليس أربعاً، فالخامسة، وهذا مفهوم بالطبع، هي مشكلة المستعمرات الاستيطانية. ثم دعاني رئيس الوزراء بعد ذلك، للانضمام إلى الوفد الإسرائيلي، مع روزالين، لأتناول معهم طعام العشاء مساء يوم الجمعة. أخذنا الاستعدادات اللازمة لذلك، لكنّني سألته عما إذا كان السادات مدعوّاً، فأجابني: «هذه المرّة كلاّ».

عندما زرت السادات في جناحه، لقيت منه استقبالاً حاراً ودعاني إلى تناول الشاي بالنعناع. قلت له بأنّ أمامنا مشكلة خطيرة، وطلبت منه أن يكون صبوراً. كنت معرّضاً للوقوف في موقفٍ صعب إذا رفض الوفدان كلاهما المقترحات رفضاً قاطعاً، وكنت من الناحية العملية، واثقاً، بعد مداولتي مع بيغن، بأن الإسرائيليين سوف يرفضون خطّتي.

وعدني السادات بأن يكون صبوراً، وبألّا يفعل شيئاً قد يوقعني في ورطة. لكنه كان راغباً في أن يعرف الكيفية التي سأتبعها لمتابعة المفاوضات.

أوضحت له بأنّ بيغن يعارض تقديم خطّة أميركية، وبأنني أبلغته عن نيّتي في إعداد وثيقة خطتي يوم السبت خلال عطلة الأسبوع، على أحيط الإسرائيليين علماً بها يوم الأحد ويأتي بعدهم دور المصريين. ثم تطلعني كل جماعة، بعد أن تدرس الخطة على ملاحظاتها عليها ومقترحاتها، لأقوم أنا بنقلها إلى الجماعة الأخرى. فإنّه لم يعد من المجدي في نظري أن ننظم لقاءً جديداً لرؤساء الوفود. ولذلك سوف أواصل أنا بنفسي التداول شخصياً معهما، قائماً بدور المكوك بينهما، إلى أن نتوصل إلى أفضل تسوية ممكنة. وعند ذلك فقط نجتمع جميعنا من جديد وبرفقتنا مستشارينا.

سألني السادات: «وعندها تكون جلستنا النهائية؟».

أجبته بأنّ احتمال تعدّد الجلسات ضعيف، لكن في تلك الجلسة قد تكون خاتمة المفاوضات. والواقع أنّ الأمور لا يجب أن تجري على هذا النحو. فالاتفاق لا يمكن إتمامه بالطريقة التي أتوقّعها، على أنّه لن يكون هناك لقاءات قمة أخرى بيننا نحن الثلاثة: السادات وبيغن وأنا شخصياً.

تعهّد السادات أن يدعم كل المقترحات المعقولة التي قد أتقدّم بها، شرط ألّا أتناول فيها في شيء لا حول سيناء ولا حول الجولان. وكان حريصاً على ألّا يتولّد من ذلك أيّ اتفاق بين مصر

والولايات المتحدة. طمأنته حول هذه النقطة، عندما قلت له إنني لن أخون ثقته بي، وإنني سوف أدافع عن حقوق الفلسطينيين وحقوق العرب الآخرين، وبأنني لن أفعل شيئاً من شأنه أن يوقعه في ورطة.

فقال لي: «سوف أكون متساهلاً، ولن أسافر مطلقاً طالما ظلّ هناك أمل بالوصول إلى النجاح».

هذه النقاط اقتضت لتركيزها حوالي الربع ساعة. انتقلنا بعدها إلى التحادث طويلاً حول لبنان وعن مدى أهميّة عودة السلام إلى هذا البلد، لنا جميعاً. سألني السادات في ما لو أنني خصصت الكثير من الوقت لهذه المشكلة، فاعترفت له بأنّنا لم نصمّم على أيّ عملٍ بعد، للإسهام في إيقاف الحرب الأهلية. فحثّني على ضمّ جهودي إلى جهود كلٍ من فرنسا والعربية السعودية في سبيل وضع حدٍّ للتواطؤ القائم بين إسرائيل وبين المسيحيين الموارنة. وأضاف بأن البلدان العربية والدول الغربية تستطيع بتعاونها مع الرئيس الياس سركيس أن تُنهي للشعب اللبناني مأساته.

وعندما سألت السادات، إن كان يوافق على الالتقاء بعيزر وايزمن، علت وجهه ابتسامة عريضة، وأجابني بأن هذا الأمر يفرحه مقدّماً.

إفترقنا ونحن نعيد توكيد الصداقة التي نتبادلها وتوكيد تعهداتنا بالعمل في سبيل سلام حقيقي في الشرق الأوسط.ثم كان السادات حريصاً على إعلامي بأنه ليس لديه أيّ شعور بالعداوة تجاه بيغن وتجاه الإسرائيليين، وبأنه لا يودّ التفوّق عليهم، وبأنّ تحقيق النجاح المشترك، أفضل لديه من انتصار فريق على فريق.

كانت جلستنا على الطعام مع الوفد الإسرائيلي جلسة موفقة. فلقد استمتعنا بطعامهم المسمى كاشر Kasher (وهو من لحم مذبوح على الطريقة اليهودية)، وفعلنا كل ما في وسعنا للتوافق مع الموسيقى. ولأوّل مرّة منذ بدء المفاوضات رأينا الإسرائيليين باسمين ومنبسطين وودّيين. إنّهم لم يبدوا أيّ تساهل وليس لدّي بعد أي سبب وجيه للتفاؤل، ولكنّني شعرت بنفسي مشدود العزيمة عندما وصلنا إلى جناحنا أنا وروزالين.

السبت، اليوم الخامس (٩ أيلول ١٩٧٨)

كان عليّ في هذا اليوم والأيام التي تلته، أن أعود إلى الاهتمام مجدّداً بالشؤون الأميركية، وقد كنت أشرف عليها في الفترات الواقعة بين اجتماعات العمل وجلسات الدراسة أو جلسات التحرير التي كانت جميعها مخصّصة للشرق الأوسط. كان فريتز مونديل يسوّي في واشنطن المسائل اليومية، ويسافر إلينا في كامب دايفيد بطائرة الهيلوكبتر كلما استطاع ذلك. وعندما كان عضواً من أعضاء الحكومة يحتاج أن يتداول معي في شأنٍ ما، أو أن يأخذ توقيعي على وثيقة ما، فإنّه كان ملزماً بالمجيء إليّ حيث أنا في كامب دايفيد، على أن يمكث أقلّ وقت ممكن. أما وقد كان الجميع مدركين لمدى ضغط الوقت عليّ، فإنهم كانوا يعملون كلّ ما في وسعهم من أجل إراحتي من المهام اليومية للرئاسة أو من مهامها الصغرى.

أمضيت اليوم بمعظمه في إعداد الخطة الشاملة، التي أنوي تقديمها للوفدين المصري والإسرائيلي، وقد أعانني في ذاك أعضاء الوفد الأميركي معاونة وثيقة. وكانت المسائل التي تتطلب حلاً لا تقلّ عن الخمسين مسألة، وكان من بينها بعض المسائل المستقلة، لكن معظمها كانت متشابكة بقوّة الواحدة منها مع الأخرى. ولم تكن أيّة منها جديدة. ولقد حاولنا إيجاد نظام لها، يسمح باقتراح الطرق والمدد الزمنية الكفيلة بوضعها موضع التطبيق الذي يستتبعه الاتفاق المحتمل.

لم أكنْ أنام كثيراً منذ أن وصلت إلى كامب دايفيد، لذلك راحت ذاكرتي تسبّب لي المتاعب. ولقد عانيت المصاعب في تذكر القوانين الدولية والمفاوضات التي حدثت في السابق، وفي تذكر تركيبة القوّات المسلحة في كلّ بلد وكذلك في تذكر التضاريس الجغرافية وتصريحات السادات وبيغن، بالإضافة إلى نسياني للتقارير التي تسلّمتها من مستشاريّ وللحجج التي سبق واستخدمتها لإقناع معاوني في عدم قطع المفاوضات. وكان يتوجّب لخطتي أن تعيد وصل الحوار المقطوع بين السادات وبيغن. فلقد كنت أعلم أنّ باستطاعتي الحصول على موافقة السادات، وأنّ بإمكاني أن أقدّم مقترحات قد تحظى بالقبول لدى معظم الإسرائيليين. والصعوبة الكبرى التي قد ألقاها هي صعوبة إقناع بيغن. لكنني كنت أفهم ردود فعله بعض الفهم. فإن الوضع كان يتطلّب منه إعادة النظر في التزامات علنّية وشخصية كان قد قاتل من أجلها طيلة عمره. وهكذا ولأنني كنت أحتفظ له بالمودة في نفسي، لم أكنْ مقرّراً أن ألويه عمّا هو فيه.

ومع اقتراب منتصف الليل، وبعد أن عمل الوفد الأميركي بكامل اعضائه ومنذ طلوع الفجر ودونما انقطاع، اصبحت الوثيقة جاهزة بنصها النهائي. وقد تكررت فيها كل المقترحات التي سبق أن لاقت قبولاً أو أثارت اهتمام عند الفريقين: إنهاء الحرب وإقامة سلام دائم، وإعادة النظر في الحدود، وفتح المياه الدولية للسفن الإسرائيلية، وإنهاء الحظر والمقاطعة، وإقامة علاقات طبيعية بين إسرائيل ومصر، وانسحاب متوال للإسرائيليين، ونزع السلاح عن سيناء وإيجاد ضوابط له، وتحديد الأجراء المؤدي لحل الاختلافات وتحديد المبادئ التي يتوجب الحرص عليها في المفاوضات اللاحقة بين إسرائيل وجاراتها الأخريات، والإدارة الذاتية للفلسطينيين مع فترة زمنية مقدارها خمس سنوات يثبت فيها الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة، وانسحاب القوات الإسرائيلية من الضفة الغربية الى مواقع تتيح لها ضمان أمن إسرائيل، وتسوية سريعة لمشكلة اللاجئين وتحديد مهلة ثلاثة أشهر تستغرقها المفاوضات التي يتوجب لها أن تنتهي إلى معاهدة للسلام بين مصر وإسرائيل.

واحتوت خطتي كذلك على مقترحات أميركية لتسوية المشكلات التي يتنازع أكثر ما يتنازع فيها الفريقان، والتي لم تكن تنال الرضى لا من هذا الفريق ولا من ذاك: الاعتراف الدبلوماسي الواضح والكامل من قبل مصر بإسرائيل، مشاركة الأردنيين والفلسطينيين، على قدم المساواة مع المصريين والإسرائيليين، في كل المفاوضات المقبلة حول الضفة الغربية بما فيها المفاوضات حول عودة

اللاجئين والاعتراف بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني، خاصة منها حقه في تقرير مستقبله، وحقوق الأردن على الضفة الغربية وغزة وضبط السلطة المحلية على هاتين المنطقتين بواسطة إسرائيل ومصر والأردن، وإيجاد قوة بوليس تشتمل على أردنيين وتطبيق قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ (بما فيه الفقرة التي تدين الاستيلاء على الارض بالحرب) على وضع الضفة الغربية. كما كان في الخطة فضلا عن هذا، فقرة تحدد وضع مدينة القدس. ولقد كنا ننوي أن نطلب لدى انتهاء المفاوضات، انسحاب المستوطنين الإسرائيليين من سيناء ووقف المستعمرات في الأراضي المحتلة، لكننا رأينا من الأنسب عدم الإشارة مباشرة الى هذا الطلب، بغية اجتناب جعل بيغن يركز اهتمامه كله على هذا الطلب تركيزاً يؤذي المقترحات الأخرى.

الأحد اليوم السادس (١٠ أيلول ١٩٧٨)

كنا ننوي أن نقدم خطتنا إلى الإسرائيليين عصر هذا اليوم على ان نقدمها خلال السهرة إلى المصريين، لكنه بدا لنا من الضروري أن نتسلى ونروح عن أنفسنا بفترة من الفراغ قبل ذلك، لكي نبدد أجواء الرتابة التي طبعت حياتنا منذ وجودنا هنا. فلقد ذهبنا بعد تناول الفطور لزيارة ساحة معركة جيتسبورغ(*) Gettysburg . وجلست في السيارة التي أقلتنا في الوسط بين بيغن والسادات. وكان اعضاء الوفود الثلاثة يتبعوننا في سيارات أخرى. وكنا قد اتفقنا ألا نتحدث في موضوع المفاوضات لا في بيننا ولا إلى الصحافة، وبذلك كانت هذه الفسحة القصيرة فترة حقيقية من فترات التفريج عن النفس.

ما أن عدنا إلى كامب دايفيد عند العصر، حتى التقيت بيغن، وكان في صحبتنا فانس وموندیل وبريجنسكي ودايان ووايزمن وباراك. وكان اجتماعاً حاسماً، كان رهاننا فيه معقوداً فقط لا غير على حمل بيغن ومعاونيه على الوثوق والإقرار بموضوعيتنا وبإرادتنا في تقديم خطة سلام شامل لا يحلق الغبن بمصالح إسرائيل.

إبتدأت الحديث بالتذكير بأن جهودنا السابقة إن لم تتكلل بالنجاح فليس أمامنا إلا إخفاق تترتب عليه نتائج وخيمة. وأوضحت بأن خطتنا التي وضعناها هي خطة معقولة، لكن قد لا يقبلها لا المصريون ولا الإسرائيليون بسهولة.

«فإن فيها مقترحات قد يجد السادات وقد تجدون أنتم انفسكم صعوبة في التوقيع عليها، ليس لأنها تتناقض مع مصالح بلادكم، بل لأنها تختلف عن المواقف وعن التصريحات التي كانت لكم في الماضي. وإن مهمتي سوف تكون مهمة يائسة إذا تخلى واحد من الفريقين عن حرفية القرار ٢٤٢ الصادر عن الأمم المتحدة».

(*) هي مدينة في بنسلفانيا في الولايات المتحدة، حدثت فيها المعركة التي انتصر فيها الشماليون على الجنوبيين في الحرب الأهلية الأميركية عام ١٨٦٣ .

«إن السادات حاضر لمتابعة المفاوضات، حتى لو لم يشارك الأردن فيها، على أنه تلقى هذا اليوم بالذات رسالة من ملك الاردن حسين يوضح له فيها استعداده للتوقيع على معاهدة السلام إذا رأى أنها مقبولة. وعلى كل حال، إن عليكم أن تأخذوا في اعتباركم أن الاتفاق بين مصر وإسرائيل يضع بلادكم في مأمن من أي هجوم، ذلك أن الدول العربية لا تستطيع شيئاً دون مساعدة مصر وهذا هو بحد ذاته ضمانة كبرى لأمنكم، ومع ذلك فهو لن يكون بالتأكيد، إلا خطوة أولى، يتوجب أن تليها اتفاقات أخرى مع جيرانكم الآخرين».

«والوثيقة التي أقدمها لكم سوف تقدم هذا المساء إلى الرئيس السادات. وآمل أن تكونوا متساهلين وألا تدخلوا عليها إلا أقل مقدار ممكن من التعديلات».

«لقد تذكرنا مشكلات ثلاث معلقة: الأولى قضية السيادة على الضفة الغربية والسيادة في جيب غزة، وهي قضية لن تلقى حلا في كامب دايفيد، والثانية قضية المستعمرات الاستيطانية، التي يتوجب جعلها موضوعا ينظر فيه على حدة، والثالثة القضية المتعلقة بالطرائق التي سوف تتبعونها في انسحابكم من سيناء. ونحن نأمل في إيجاد حل لهاتين القضيتين الأخيرتين قبل نهاية هذا المؤتمر».

قرأ الإسرائيليون نص خطتنا، ثم أعلن بيغن: «إن خطة السادات الأساسية وهذه الخطة أيضاً تتعلقان بمستقبل إسرائيل. وإنني أقترح بالتالي، أن تؤجل المفاوضات الى موعد آخر، بغية إعطاءنا إمكانية دراستها دراسة جدية. وإن في هذه الخطة أشياء جيدة، إلا أن فيها أيضاً مقترحات قد تكون في غاية الخطورة علينا. وإننا سوف نستطيع أن نوضح موقفنا بعد دراسة معمقة لها، وإنني أطلب أيضا ألا تقدم الى الرئيس السادات تواً. فلقد تعهد الرئيس فورد في كانون الأول من العام ١٩٧٥، ألا تقدم الولايات المتحدة أي اقتراح بشأن السلام، إلا بعد التفاهم عليه مسبقاً مع إسرائيل، وفوق هذا، فإنه قد صار بين أيدينا الآن نص لخطة مصرية ونص أميركي، ولهذا يجب أن نضيف إليهما نصاً إسرائيلياً. ولقد سبق وقلت للسادات إن خطته لا يمكن قبولها. وها نحن إذن سوف نضع خطتنا، ونستطيع عندها أن ننشر الخطط الثلاث. وسوف أترك هذه القاعة وأنا أشعر بقلق عميق، ولهذا أرجوكم أن تؤجلوا الاجتماع. وإذا قبلتم، فإننا نعود ونجتمع في الساعة الثانية والعشرين».

أجبت محتداً: «إذا كنتم مصرين فإنني لا أستطيع إلا الامتثال لما تريدون. لكنني أرى من الأفضل بكثير ان نبدأ النظر منذ الآن في الفروقات بين خطتي والخطة المصرية». ثم عددتها سريعا. مشدداً على الفوائد العديدة التي بإمكان الإسرائيليين اجتنابها من مقترحاتي. «ذلك إنني لم أحرر هذا النص إلا وأمام ناظري أن أراه معدلا تعديلا في العمق، من قبلكم ومن قبل المصريين. وليس عندي مطلقا آية نية في إظهاره إلى العلن، وإنني أنا شخصيا، اتطلع إلى بعض البنود التي أظن أن بالإمكان الحصول على الموافقة عليها، كتبادل السفراء بين بلديكما. أما بشأن البنود المتعلقة بالمستعمرات الاستيطانية، فإن كل ما يمكنكم القبول به أنتم شخصيا مع قبوله

من السادات سوف يلقي موافقتي بشكل تلقائي. ذلك أن هدفي الثابت هو حماية مصالحكم مع محاولة عرضها وتقديمها إلى السادات. وسأفعل كل شيء من أجل مساعدتكم، وحتى إنني مستعد للتخلي عن الانخراط المباشر إن رأيت ذلك ضرورياً. إلا أنني مقتنع بأن السادات سوف يقبل هذه الخطة».

ثم دار بيننا عند ذلك نقاش حادّ نوعاً حول القرار رقم ٢٤٢. حيث كرر بيغن مجدداً بأن الفقرة التي تدين «الإستيلاء على الأرض بالحرب» هي فقرة غير مقبولة. فلفت بريجنسكي نظره إلى أن خطتنا تنظر في إقامة حدود دائمة لإسرائيل، من المفروض أن يجري رسمها أثناء المفاوضات المقبلة. أجاب بيغن: «هذه الفقرة لا تنطبق إلا على الحروب العدوانية، ونحن بالتالي، لا نستطيع أن نجعل منها قاعدة للمحادثات. وإن حرب الأيام الستة تعطينا الحق في تعديل حدودنا كما نريد».

كان ساخطاً وكنت أنا كذلك.

ثم رددت عليه قائلاً: «ما الذي تريده من القرار ٢٤٢؟ إن التأويل الذي تؤوله لهذه الفقرة هو تأويل جزئي، لكن انتزاعها منه قد يعني أنه لا يعود لدينا قاعدة ترتكز إليها المفاوضات، لا اليوم ولا غداً. وأن ما تقوله يقنعني بأن السادات محق في توكيده بأنكم لا تريدون إلا الأرض فقط! وبأنكم ليس لديكم النية الحقيقية للتفاوض مع جيرانكم».

أجاب بيغن: «إن الأرض هي واحدة من ضمانات أمننا. لكننا نعرض إعادة سيناء. وها نحن نتخلى الآن، كما يقر الدكتور بريجنسكي، عن مطالبنا الشرعية بالسيادة على يهودا والسامرة وغزة».

كانت مناقشة عقيمة، فإننا لم نكن نفعل أكثر من تكرار حجج مستهلكة. وكان أملي الوحيد أن ينجح دايان ووايزمن وباراك في إقناع السادات. ثم رفعنا الجلسة، بعد أن اتفقنا على اللقاء مجدداً في الساعة الحادية والعشرين والنصف.

أبلغت السادات بالمشكلة التي أنا فيها. فوافق على تأجيل لقائنا إلى الغد.

استأنفت الجلسة في الساعة الحادية والعشرين وخمس وثلاثين دقيقة، واشترك فيها الأشخاص أنفسهم. لم يكن أحد منها يتصور أنها ستدوم لأكثر من خمس ساعات واننا سوف نظل نتناقش إلى ما بعد الساعة الثالثة صباحاً.

بدأ بيغن الحديث قائلا: «إن البعض من مقترحاتكم بناء، شأن البند الذي يشير إلى أورشليم على سبيل المثال، وإننا نقدر في الحقيقة، جهودكم، لكننا لدينا بعض التعديلات التي سوف نقدمها إليكم. وغداً سوف نجيب على الخطة المصرية، وهذا المساء سوف نرد على خطتكم نقطة نقطة».

وأعطى الكلام إلى أهرون باراك، الذي راح يشرح الموقف الإسرائيلي. وكان أول تعديل قدمه يقضي بعدم الإستناد مطلقاً إلى القرار رقم ٢٤٢. وكنت قد قررت أن أترك الإسرائيليين يعرضون وجهة نظرهم حتى نهايتها، لكنني لم أستطع منع نفسي من التدخل، فقلت:

«إن زمن المواربة قد ولى! ولو أنكم كنتم قد عدلتم عن قرار الأمم المتحدة لما كنت دعوتكم الى كامب دايفيد، ولما كنا هنا في هذا المساء».

أجاب بيغن: «نحن لم نعتبره مطلقاً تكليفاً رسمياً بالوفاء موجهاً إلينا، وهذا هو موقفنا منذ احد عشر عاماً».

رددت بسرعة: «ولهذا السبب لم يكن تحقيق أي نوع من السلام ممكناً منذ احد عشر عاماً. أما الآن فإن كل ما تقترحونه هو تشويه لقرار الأمم المتحدة بحذف مقاطع منه. إن إسرائيل وافقت عليه قانوناً ولكنكم ترفضون قبوله الآن بحرفيته. وإنكم في حال عدم اعترافكم توجهون ضربة مرعبة للسلام».

أوضح بيغن بانه يعترف بالقرار، لكنه لا يقبل به قاعدة لمقترحاتنا. فشددت على أن القرار لا يمكن الاجتزاء منه، وعلى أنه يحتوي توكيدات مهمة بالنسبة للسادات، وعلى الأخص منها تلك المتعلقة بإدانة إحتلال الأراضي بالقوة إدانة لا لبس فيها.

تدخل دايان فقال: «إن مقترحاتنا المتعلقة بسيناء وبالضفة الغربية لا تحتوي أية مطالبة بالأرض، ولكننا ولعلمنا للتأويل الذي يؤوله العرب لهذا القرار، لا نريد لهذه الفقرة التي نتحدث عنها أن ترد فإن القرار رقم ٢٤٢ لا يلزمنا بأية حال من الأحوال أن نعود الى حدود عام ١٩٦٧».

عدت الى الكلام فقلت: «إن وثيقتنا تؤكد بأن رسم الحدود يجب أن يتفاوض عليه. فإن وافق السادات على ذلك، فإنه سوف يكون حاضراً للنقاش. ذلك أنه يرغب في الوصول الى اتفاق معكم، وهو يمثل أيضاً، بنوع من التمثيل، الزعماء العرب الآخرين، لكنه لا يسعى إلى إضعاف موقفكم في مواجهة سوريا والأردن. لذلك هو يرغب، قبل كل شيء أن يسوي قضية سيناء. أما القضايا الأخرى فيمكن حلها خلال بضع سنوات، وسوف يكون أمامكم حينئذ أن تختاروا بين تقسيم الضفة الغربية وبين إقامة إدارة ذاتية فيها. ولأجل هذا كانت مقترحاتنا على هذه المرونة النسبية، وهو أمر يتوجب أن يكون معاهدة سلام منفردة بين إسرائيل ومصر فقط».

عاد بيغن الى الحديث فقال: «نحن لا نعترض على ما تبديه من تقديرات للسادات، لكننا نقول إن غايته هي دفعنا الى التنازل حول كل النقاط. إنه يرغب في الوصول إلى اتفاق، وانما الى اتفاق حول مقترحاته هو، وهي مقترحات خطرة على إسرائيل. إن ما نناقشه هنا هو مصير أمتنا نفسه».

قطع وايزمن المنازعة الكلامية بغتة وقال «لننتقل إلى الفقرة التالية».

وأمضينا ما تلى ذلك من الساعات، في تحليل دقيق لخطتي، دارسين منها كل فقرة دراسة عملية. ولقد تناقشنا طويلاً حول الطريقة التي يصادر بموجبها إلى تقديم تعهد السادات بفتح قناة السويس في وجه السفن الإسرائيلية. فأكد بيغن بأن المسألة ليست ألا عودة بالأمور الى

مجراها الطبيعي، أي الإقرار بحق من الحقوق الدولية، وإن الرئيس السادات، لا يمكن اعتباره بالتالي، ببادرته هذه يقدم أي تنازل. وهو لا يبدو لي بأي من الوجوه راغباً في حل المشكلة الفلسطينية عندما يعود ويطرح إلى النقاش مجدداً كل صيغي التي استعملتها في الحديث عنها. فهو يرفض صياغتها بـ «حقوق مشروعة» ويعتبرها لغواً كلامياً خطراً، ثم يضيفها الى عبارة «الشعب الفلسطيني» التي يريد إحلالها محل عبارة «الفلسطينيين العرب».

ولقد برزت صعوبة خطيرة عند تصدّينا لموضوع الإدارة الذاتية للفلسطينيين. («الإدارة الذاتية المطلقة» كي نعيد عبارة بيغن التي كررها مئة مرّة). ذلك إن الإسرائيليين كانوا كلما تقدّموا باقتراح يريدون به تغيير هذا اللفظ أو ذاك، يكشفون بوضوح عن نيّة دفينة في عدم ترك سكان غزّة والضفة الغربية يسيطرون على شؤونهم الخاصة سيطرة حقيقية. فبالرغم من أن بيغن قد سبق له وقبل بأن يضع حدّاً للحكم العسكري، وبأنّ يخفّض قوات الاحتلال إلى أقلّ من النصف وبأن يعيد تجميعها في مناطق أمنيّة، فإنه راح يطلب الآن بأن يعطي للإسرائيليين الحقّ في الانتشار في المناطق المحتلّة بأكملها بغية أن تحفظ «النظام للناس». فضلاً عن ذلك، فقد ظل ينادي بالاحتفاظ بحقّ الفيتو الذي يستطيع أن ينقض به كل القرارات التي قد تتخذها الإدارات المحلية.

قلت لهم: «إن ما ترغبون فيه، هو أن تجعلوا من الضفة الغربيّة جزءاً من إسرائيل».

ساندني فانس بذلك وقال: «الغاية هي ترك السكّان يحكمون أنفسهم بأنفسهم، وأنتم تطلبون حقّ الفيتو!».

أجاب بيغن: «نحن نريد الحصول عليه، لكننا لا نريد استعماله».

فرددت عليه مشدّداً بالقول: «إن أي عربي يحترم نفسه لا يقبل هذا. إنّه ذرٌ للرماد في العيون. نحن نتحدث عن حكم ذاتي وعن إدارة ذاتيّة، فلن يكون للسكان أيّ حكم ذاتي إذا توجب لهم أن يحصلوا على موافقتكم ليستطيعوا التشريع لأنفسهم، وإذا أبقيتم على حكمكم العسكري».

أوضح بيغن: «إن الحكم الذاتي لا يعني السيادة».

فتدخل وايزمن قائلاً: «إننا نحتاج لعامل الوقت، كي نعرف مدى قابلية هذه الفكرة للحياة».

أجبت قائلا: «إن السادات لن يناقش خطتكم بتفاصيلها، وإنه لا يبالي إنْ قُسّمت الضفة الغربية إلى إحدى عشرة أو إلى إثنتيّ عشرة وحدة إدارية. فالشيء الوحيد المهم، هو جوابكم بنعم أو لا، على السؤال الموجه إليكم هل سوف تعطون السكان حقّ حكم أنفسهم بأنفسهم، وإنني لو كنت عربياً لفضّلت الاحتلال الحالي على ما تتقدّمون به».

ثم أنكببنا لفترة طويلة على القاموس، لنحدّد على ضوئه المعاني الدقيقة لكلمة «حكم ذاتي» و«سيادة» و«حقوق»، ثم انتهى دايان إلى التصريح بالقول: «إننا سوف نعيد النظر بحججكم. فإن قبلنا الصيغة التي تقدّمتم بها، فذلك سوف يحصل لأننا نفهم عدم إستطاعة السادات التفاوض إن دخل في كلّ هذه التفاصيل. وإنّنا لا نسعى للسيطرة السياسية. وإذا كنّا نعطيكم انطباعاً كهذا، فعلينا أن نعيد درس المسألة».

كنت أرغب في تطمين الإسرائيليين فقلت: «سوف أفعل كلّ ما أستطيع، لأتأكد من أن السكان الحاليين في غزة والضفة الغربية هم وحدهم سوف يشتركون في المفاوضات وليس الفلسطينيين جميعهم. إن السادات يسعى لترتيبات لا تقطع ما بينه وبين غيره من العرب، لكنني أظنّ أن باستطاعتي أن أحصل على موافقته على هذه النقطة. غير أن سوف يطلب، في حال طلبكم أنتم لمهلة سنوات ثلاث من أجل تطبيق الاتفاقات في الضفة الغربية، مهلة مماثلة لها من أجل أن يوقّع معاهدة السلام».

كانت خطتي تنصّ بوضوح على سحب قوات الاحتلال الإسرائيلية إلى مواقع أمنيّة. وهذا ما كان الإسرائيليون قد اقترحوه بأنفسهم لدى محادثتهم مع فانس وبراون، إلاّ أنهم يبدون رغبتهم الآن في عدم الإشارة لتعهدهم هذا في النصّ الذي أتقدّم به. فأوضحت أن أفضل ما نفعله هو هذا الشيء . التوصل إلى اتفاق مبدئي مع السادات، ثم يتمّ التفاوض في وقت لاحق مع الملك حسين حول مواضع المواقع المتقدّمة ومدى أهميتها. وأخيراً انتهوا إلى القبول بالإبقاء على الاقتراح وبأن يقدّم إلى السادات كما هو، على أن آخذ على عاتقي إبلاغ السادات بعدم موافقتهم الكليّة عليه.

وتواصل النقاش، فلقد اقترح بيغن إدخال الصيغة التالية: «القدس عاصمة إسرائيل». لكنه سحب اقتراحه عندما اعترضت عليه، وبعد أنْ تحول دايان إلى السخرية، من فكرة إستطاعة السادات القبول بهذه الصيغة. ثمّ تناقشنا حول كلّ نقطة واردة في وثيقتي، بما فيها النقاط التي سبق أن أعطى الإسرائيليون موافقتهم عليها. وكان واضحاً على بيغن اختياره لخطّ متصلّب، وهذا ما فعله السادات في اليوم الأول، لدى تقديمه لخطته. إلاّ أن الرئيس المصري أوضح في حينه، وعلى الفور، أنه لا يتمسّك بكلّ مقترحاته، أمّا رئيس الوزراء الإسرائيلي فهو يدافع بضراوة عن كلّ موقف من مواقفه. وهذا العناد كان مثبطاً للهمّة في الواقع، لكن وقوف دايان ووايزمن وباراك موقفاً أكثر تساهلاً كان يسمح لنا مع ذلك بإحراز بعض التقدّم.

عندما رفعنا الجلسة طلبت إلى دايان أن يرافقني إلى منزلي الريفي. وكان لديّ شعورٌ بأنه لو كان دايان أو وايزمنم على رأس الوفد الإسرائيلي لكان الاتفاق الإيجابي قد تمّ منذ زمن. (رغم أن المؤتمر لم يصبح ممكناً إلاّ بفضل قرار بيغن بالإنسحاب من سيناء). كنت في حاجة إلى دايان، مع علمي التام بأنه لا يستطيع الإنفكاك عن رئيسه في مجلس الوزراء. وكنّا نحن الاثنان كلانا متتفذي القوى، لكنه بدا لي أن إعادة إجلاء الأمور وتركيزها أمرٌ ضروري ضرورة مطلقة.

قلت له إن موقف بيغن يبدو لي لامعقولاً وبأنني بدأت أشك بنواياه بل وحتى بصدقه عندما يعلن مؤكّداً أن غايته هي توقيع معاهدة سلام. وعدت إلى التذكير بأن السادات أقل منه تصلّباً وبأنّه مستعدٌ للقيام بتنازلات عديدة إذا وافقت معه إسرائيل على عدّة نقاط لا يستطيع التساهل فيها، ثم طلبت في الختام، من دايان أن يكون حليفاً لي في داخل الوفد الإسرائيلي.

أجابني بأنه مدرك لمشكلتي، وقال بأنني مخطئ إذا اعتقدت أن بيغن لا يرغب صادقاً في السلام، ذلك أن القضية الأكثر حساسية عند بيغن، هي قضية المستعمرات الاستيطانية، وخاصة

منها مستعمرات سيناء. ثم اقترح دايان تسوية بدت له أكثر التسويات معقولية؛ وهي أن تصبح المستوطنات مصرية، ويصير للمستوطنين الإسرائيليين حقّ الإقامة فيها لمدّة محدّدة، تماما كما لو أنهم يعيشون في القاهرة أو الاسكندرية. وعدته بأن أطرح الفكرة على السادات، وإنما دون كبير أمل بأن تنال منه الموافقة.

تحدّث دايان بعد ذلك عن المطارات، فأبدى رغبته في جعل مطار شرم الشيخ تحت سيطرة الأمم المتحدة، وأن تأخذ الولايات المتحدة مطار العريش على عاتقها، وأن يترك المطار الثالث، الواقع قرب أتزيون تحت تصرف الإسرائيليين بصورة مؤقتة. ولم أكن محيطاً بالقضية بشكل كافٍ، لكنّني التزمت بأن أبحث فيها مع وايزمن ثم مع السادات بعده. وهذه القضية لن تلبث أن تصبح قضية ملحة كما سبق أن أصبحت قضية المستعمرات الاستيطانية، (إذ أنه منذ ابتداء المؤتمر، دارت أكثر من نصف مداولاتي مع بيغن حول مشكلة المستوطنين الإسرائيليين).

افترقنا قبيل الفجر، بعد أن تصدّينا بالحديث إلى نقاط الخلاف الأخرى بين مصر وإسرائيل. وخرجت بانطباع بأنني عثرت، إن لم يكن على حليف، فعلى صديق على الأقل بين صفوف الإسرائيليين. فلقد كنت أعلم، بسبب الثقة التي يمحضها بيغن لدايان فهو كان يصغي إليه ويقدّر نصائحه، بأن هذا الحديث الخالي من الشكليات سوف تكون له نتائج مهمة على بقيّة المفاوضات. كنت مستنفذ القوّة منهكاً بكل ما في الكلمة من معنى، لكنّه أصبح باستطاعتي أن أتوجه إلى لقائي المرتقب مع الرئيس السادات بخشية أقل وبأملٍ جديد.

الاثنين، اليوم السابع (١١ أيلول ١٩٧٨)

إستيقظت مبكراً من أجل أن أُدخِلَ في خطّتي التعديلات التي اتفقنا عليها مع الإسرائيليين، لكن النصّ لم يكن قد نسخ على الآلة الكاتبة بعد، عندما وصل السادات إلى عندي. وبانتظار أن تصبح النسخة جاهزة جلسنا نتحدث في موضوع سيناء.

حدّدت النقاط العريضة للاتفاق الذي أتطلّع إليه، دون أن أنسى إيراد الاقتراحات التي قدّمها دايان. واستقبل السادات الاقتراحات ببرود، قائلاً بأن لا مجال للبحث في إبقاء المطارات عاملة. ورفض بالصرامة نفسها، أن يظل المستوطنون الإسرائيليون مقيمين حيث هم، حتى لو أصبحت مستعمراتهم ملكاً لمصر من الناحية الرسمية.

سألته إن كان على استعداد للسماح لليهود من كلّ الجنسيات بما فيها إسرائيل، أن يعيشوا في القاهرة أو الاسكندرية، فأجابني: «بالتأكيد». فلفتّ نظره عندها إلى أن موقفه ليس منطقيّاً، فأقرّ بذلك دون جدال قائلا: «إن في الشرق الأوسط بعضاً من الأمور اللامنطقيّة واللامعقولة، ومنها الموقف في مصر من المستعمرات القائمة في سيناء».

كان السادات ثابتاً في موقفه؛ إن على المستوطنين أن يرحلوا.

سألته في ما لو كان يرغب في تدمير المستعمرات أيضا، فأجاب: «إن الإسرائيليين يستطيعون أن يحملوا معهم، كلّ ما يشاؤون، وبإمكانهم حتى استعادة الأبنية لو أحبّوا. لكنني أحتاج لتلك الأمكنة

لشعبي. يستطيعون أن يختاروا في كل حال ما يريدون، ولن يكون لي في هذا المجال خيار غير خيارهم، وإنني جاهز لإبلاغهم ذلك كتابة إن تبدت ضرورة لهذا. وفوق ذلك، فإنني آخذ على عاتقي مهمة إيجاد أمكنة أخرى في مصر للمستوطنين الذين يودّون العيش في بلادي».

وكان يطلب حصول الانسحاب في مدى سنتين. فاقترحت أن يكون في ثلاث، وهي المهلة التي يطلبها الإسرائيليون، فوافق.

عندما وصلت الوثيقة المعدّلة، أخذ السادات يقرأها بصوت عالٍ، متوقفاً من وقت لآخر، ليعلّق أو ليطلب شيئاً من التعديل، وكانت الصعوبة الخطيرة الأولى التي مثلت أمامي وأخذتني على حين غرّة؛ هي مسألة لم يحدّثني فيها السادات قبل ذلك مطلقاً، لكنّه ها هو الآن يطلب أن يشارك الجنود المصريون والأردنيون في حفظ النظام في الضفة الغربية في قطاع غزة. ولقد اعترضت بشدّة على هذا الطلب، لكنه أجابني بأن الأمر لا بدّ منه، لأن عدم السماح به يعني إعطاء الحقّ للإسرائيليين وحدهم في التواجد العسكري في الأراضي المحتلّة.

تحدّثنا إثر ذلك عن إقامة العلاقات الطبيعية بين إسرائيل ومصر . العلاقات الدبلوماسية والثقافية والتجارية، فطلبت من السادات أن يأخذ في هذا الشأن التزامات أكثر ثباتاً وأكثر واعدية من تلك التي اتخذها حتى الآن، وأن يسمح لي بإدخالها إلى خطتي. فرفض ذلك، موضحاً بأنّه كان يودّ أن يجيبني إلى رغبتي، بما فيها القبول بتبادل السفراء لكنّ الموقف الحالي لبيغن، يمنعه من ذلك. أصريت (وقد توجب عليّ أن أواصل الإصرار في الأيّام التالية)، ذلك أن وعداً بالاعتراف الكامل والمطلق بإسرائيل سيكون من شأنه أن يستقبل كبادرة كريمة وقد يسهم بشكلٍ محسوس في التقريب بين الوفدين. وكنت إذ أقول ذلك، لا أتحدّث بإسم الإسرائيليين، وإنما أعرب عن وجهة نظري، وكان السادات يعرف ذلك جيداً، ومع ذلك لم أتوصل إلى إقناعه.

ثم وصلنا أخيراً إلى قضية القدس، القضية الأكثر حساسية من كل القضايا، من حيث بعدها البشري، ذلك أن بيغن، كان عندما يتفاوض حول وضع المدينة المقدّسة، يتحدّث باسم يهود العالم بأكمله، وإن السادات كان يمثل على نحوٍ ما، حوالي خمسمائة مليون مسلم. ولقد حاولت إقناع السادات بألاّ يحاول حلّ المشكلة في كامب دايفيد، وأن يترك للملك حسين ولغيره من الزعماء العرب أن يشاطروه، فيما بعد، مسؤولية التسوية التي سوف يأتيها النقد، لا محالة، من المتطرفين من كلا الطرفين. كان يصغي إليّ بانتباهٍ لكنه لم يُدلِ بأيّ تعليق.

بعد أن انتهينا، قال لي السادات بأنه سوف يدرس خطتي مع مستشاريه وأعطاني وعداً بلقاء جديد في مساء هذا اليوم نفسه، بعد تناول العشاء.

لقد شعرت بالراحة فعلاً. فإنّ انتقادات السادات ومقترحاته المضادة، باستثناء ما طالب به من مطالب متعلقة بالقوات العربية في الأراضي المحتلة، كانت قليلة الأهمية نسبياً. إلاّ أنني كنت أعلم أن معاونيه قد يكونون أقلّ تساهلاً. ولقد أخبرني سايروس فانس بأن لهؤلاء الأخيرين صيتٌ بأنهم المفاوضون الأشد مكراً في العالم العربي.

كانت لي في فترة بعد الظهر مداولة جرت في مكتبي، مع عيزرا وايزمن والجنرال أبراهام تامير. فلقد كنت أرغب مبتغياً أن أعدّ للمرحلة الثانية من المفاوضات حول سيناء، أن أحصل على معلومات تفصيلية عن المحادثات التي أجرياها مع الجنرال الجمصي والخبراء العسكريين المصريين الآخرين. ولقد قدّم لي وايزمن تقريراً كاملاً، مستخدماً خرائط هيئة أركان الحرب الإسرائيلية التي عدّلت خصيصاً بناءً لطلبي فاستبدلت الأسماء العبرية فيها بما يقابلها من أسماء إنكليزية.

وكان وايزمن والجمصي قد أنجزا في الظاهر، عملاً جيداً وحقّقا تقدّماً ملحوظاً، إنْ في ما يخص نزع السلاح عن المناطق العسكرية وإنْ في ما يخصّ المراقبة على الأسلحة المنصوبة في تلك المناطق. وكان النزاع الأشد خطورة يدور حول المطارات: بما فيها الثلاثة الرئيسية منها التي سبق أن تحادثنا حولها مراراً متكررة، والمطارات العديدة الأخرى الأقلّ أهمية الموزعة في كافة أرجاء شبه جزيرة سيناء. وكان البعض منها قد بناه المصريون، والبعض الآخر بناه الإسرائيليون. ومنها ما هو قائم قرب حدود (١٩٦٧)، لكن منها ما كان موجوداً أيضاً في قلب سيناء وعلى مقربة من قناة السويس. وكان وايزمن وتامير، يطالبان، لإسرائيل البلد البالغ الصغر، أن يبقى لها حقّ استعمال هذه المدرّجات بما يتيح لها فقط أن تتصرّف بفضاء جويّ تنشر طيرانها فيه، وكان السادات يجيب بأنه لن يوافقهما على طلبهما إلاّ في الوقت الذي تكون فيه كلّ الأراضي قد تحرّرت. وقد لفت وايزمن نظري والابتسامة تعلو ثغره، أنه لم يعد هناك مكان لخزن كل الأعتدة التي تعطيها الولايات المتحدة إلى إسرائيل.

عندما أشرت إلى أن السادات يطلب وجود قوّات عربية في الأراضي المحتلة، أجابني جلسائي جميعهم في بداية الأمر بأن الطلب مرفوض نهائياً، ثم بعد وقت وافق تامير، وهو الذي كان مع ذلك مشهوراً بكونه «صقراً» على أن الدوريات الإسرائيلية ـ الأردنية يمكن أن تكون شيئاً معقولاً بل وحتى نافعاً، إن سيّرت على طول نهر الأردن وإلى جانب من البحر الميّت وصولاً حتى إيلات. بيد أنّه أضاف بأن من الصعوبة بمكان حمل الشعب الإسرائيلي على القبول بالفكرة (إلاّ أنّ الاقتراح أدرج في الاتفاقات النهائية الصادرة عن كامب دايفيد).

وخلال الاجتماع، استدعاني سايروس فانس لإبلاغي بأن المصريين يطلبون مهلة إضافية لمدة إثنتي عشرة ساعة من أجل دراسة خطتي. ولم يكن هذا البلاغ إلاّ نذيراً بالسوء. فقد كانت محادثة وزير الخارجية والسفير إيلتس مع نظيريهما المصريين في غاية الصعوبة، فقد بدأ أن المصريين يعتبران التعديل الذي أدخلناه على نصوص خطتنا خروجاً عن التزاماتنا السابقة. لكنّ هذا الرأي لم يلتزم به سواهما، لأن السادات لم يكن قد حدّد موقفه بعد.

كان وايزمن مشغولاً بشكل جدّي. فإنه ليس مؤمناً بعد، وهذا ظاهر بكلّ جلاء، بأن بإمّكاننا الوصول إلى اتفاق. ولقد فهمت مقدار القلق الذي هو فيه عندما سألني: «هل نستطيع أن نستشفّ شيئاً ما من شأنه أن يمنع القطيعة الفورية بين مصر وإسرائيل إذا نحن فشلنا في كامب دايفيد؟».

تداولت في المساء، لمدّة ساعتين مع دايان وباراك، وكان الإثنان شأني أنا مستنفذي القوّة بسبب قلّة النوم، لكنّ دايان كان متفائلاً ومصمّما على النجاح بشكل يدعو إلى الدهشة. في حين أن وايزمن وهو الذي كان، وباستمرار، أكثر الإسرائيليين ثقة بالنجاح، بدا مستسلماً إلى اليأس. ولم يكن تصميم دايان قد وصل به مع ذلك إلى حمله على النظر في مسألة الانسحاب الكلّي للمستوطنين من سيناء. كنت أودّ لو أنّه كان أكثر قرباً من السادات، لكنّ الرجلين لم يكادا يتعارفان، ولم يكن هناك من الناحية العملية أيّة فرصة لأن يتمكنا من التحاور وجهاً لوجه.

كان وزير العدل الإسرائيلي أهرون باراك شخصية مدهشة، فإنه لم يلبث أن أخذ صورة البطل في محادثات كامب دايفيد. فلقد كان يعرف القوانين ويفهم جيداً شخصية بيغن وحائزاً على ثقته كلّها. وهو عندما عيّن في المحكمة العليا في إسرائيل، أجّل استلامه لمنصبه لكي يتمكّن من الإشتراك في المؤتمر. وكان يكرّر لي بأن المستوطنات في سيناء هي في غاية الأهمية بالنسبة لإسرائيل، ويوضح لي الأسباب. وأول هذه الأسباب: هو الإفتراض بأن السادات، أو خليفته، قد ينكث بتعهّداته ويرسل قواته إلى المنطقة المنزوعة السلاح، وعندها يتوجّب على الإسرائيليين الردّ باجتياح شرق سيناء، بغية الدفاع عن المستونطات من الناحية الرسمية، ومن أجل الدفاع عن إسرائيل في الحقيقة. وثانيها . وكنت أفترضُ أنّه أكثرها أهميّة . هو أنّ انسحاب المستوطنين من سيناء يؤدي إلى خطر إيجاد سابقة، قد تستخدم فيما بعد للمطالبة بالتخلّي عن كل المستعمرات الإسرائيلية الأخرى. كانت صراحة باراك عاملاً مشجعاً. فقد بدت كأنما هي تشير إلى مقدار كافٍ من الثقة حمله على كشف الإهتمامات الحقيقية لدى الإسرائيليين. لقد كان وايزمن ودايان صريحين معي أيضاً، لكنهما لم يبلغا في صراحتهما الحدّ الذي بلغه باراك.

وعندما تحدّث باراك عن إرسال القوات الأردنية إلى الضفة الغربية، وهو ما كان يطالب به السادات، فإنه اقترح أن تعتبر القضية واحدة من تلك القضايا التي يتوجب التفاوض عليها مع الأردنيين والفلسطينيين في السنوات الخمس القادمة.

ثم أخبرني الإسرائيليون إثر ذلك خبراً جيداً، هو أن بيغن ليس لديه على ما يبدو النيّة في رفض خطتي رفضاً كلياً. وكان مفترضاً في اقتراحاتي أن تلقي ثلاثة أنواع من الأجوبة: فإن البعض منها سوف يقبل على الفور، أما البعض الآخر فسوف يلاقي قبولاً حسناً ويُطرح بعد ذلك على مجلس النواب الكنيست ليصادق عليه، ويبقى البعض الثالث وسوف يرفضه بيغن، لكنه سوف يناقش أيضاً من قبل الحكومة الإسرائيلية. وقدّر جلسائي أن البند المتعلق بالمستعمرات القائمة في سيناء محتمل له أن يدخل في الفئة الثالثة، لكنهم أوضحوا أن تقديرهم لا يتعدّى كونه افتراضاً يفترضونه في اللحظة الراهنة.

اقترحت أن أترك جانباً قضية سيناء، وأن أركّز جهودي على النصّ المتعلق بالمشروع الشامل، لكن دايان طلب مني ألّا أفعل شيئاً وأن أحرّر بدلاً من ذلك اقتراحاً يمكن أن يحظى بالقبول لدى السادات ويتيح في الوقت نفسه أن يُسلّط الضوء على كلّ الإختلافات. وهكذا قبلت أن أعدّ وثيقة تتعلق بسيناء وأن أقدّمها إلى الوفدين كليهما.

وعندما أعربت عن خيبة أملي التي نتجت عن الاستقبال المتحفظ الذي لاقى به الإسرائيليون خطّتي، تبدّت لدى دايان دهشة صادقة. ثم راجعنا معاً التعديلات التي طُلبت. كانت هناك مشكلات خطيرة لا تزال قائمة، لكن نقاط الاختلاف لم تكن، في نهاية المطاف، كثيرة جداً. فافترضت أنّ التعب والتوتر الناجمين عن عناد بيغن، هما اللذان أدّيا بي وبصورة لا واعية إلى إضفاء مسحة دراماتيكية على الوضع.

وبعد أن ودّعت الرجلين، عدت إلى منزلي الريفي، حيث أمليت ملاحظاتي وأويت إلى فراشي لأنام بعض الوقت بعد منتصف الليل، ولم أكن قد وصلت في أي وقت من أوقاتي إلى إرهاق مماثل لهذا الإرهاق.

الثلاثاء، اليوم الثامن (١٢ أيلول ١٩٧٨)

وفيما أنا عائد إلى جناحي مع بداية الصباح، وبعد نزهة طويلة قمت بها على الدراج، مررت أمام جناح الرئيس المصري ورأيت السادات ومعاونيه على مصطبة الدرج واقفين ومنغمسين في نقاشٍ حاد. هذا المشهد في خروجه عن المألوف أسلمني إلى القلق. وعندما التحق بي السادات، بُعيد ذلك بخمس دقائق كان مشوّشاً جداً. وكان يمسك بيده وثيقة ليست نسخة عن خطتي التي قدّمتها (ولم أعرف ماهيتها أبداً)، حيّاني بطريقة غامضة، ولم يبدُ عليه أنّه سمع جوابي. فهمت على الفور أنه جاء يعلن لي القطيعة التي كنت أخشاها منذ أيّام عديدة وكنت مصمماً على تأخير حكم القدر هذا، بالانحراف به إلى نقاش يدور حول المضامين الاستراتيجية التي تنطوي عليها المفاوضات الجارية.

ولكي أشير إليه إشارة واضحة إلى الطابع الاستثنائي لهذه المداولة، إقترحت عليه أن نغادر مكتبي للجلوس قريباً من حوض السباحة. وقلت للسادات إنّني مهتمّ غاية الاهتمام بالوضع في الشرق الأوسط وفي الخليج الفارسي وبالتهديد السوفياتي في اليمن الجنوبي وفي أفغانستان وفي أثيوبيا وفي ليبيا وفي العراق وفي سوريا وبالتهديد المحتمل في السودان. وأوضحت له بأنّ علينا أن نكفّ عن تركيز كلّ انتباهنا على الخلاف الإسرائيلي المصري وأن ننصرف إلى استخدام نفوذنا في محاولة لحلّ مشكلات هي من وجه آخر أكثر خطراً. ومن أجل هذا كان الاتفاق مع إسرائيل ضرورياً، فإنّه يعطي إلى مساعي السلام دفعاً جديداً ويتيح لمصر أن تنقل جزءاً من قواتها التي تحتفظ بها على طول قناة السويس. وعدت لأذكّر السادات بأن لمصر خمس فرق تحرس الحدود مع إسرائيل، وإنّه إن وقّع معاهدة السلام، فإنّ حلفاءه في العربية السعودية وفي السودان، وكذلك أعداءه المحتملين في ليبيا وفي أثيوبيا، سوف يعلمون بأن مصر أصبحت منذ ذلك الحين وصاعداً قادرة أن تقف في مواجهة أيّ عدوان.

تركت طروحاتي التي قدّمتها إنطباعاً في السادات، لكنه سرعان ما عاد إلى الاعتبارات الأكثر راهنية. فقد قال لي، بأنّ الإسرائيليين سيّئو النيّة، وبأنّهم لا يرغبون مطلقاً في التوصّل إلى اتفاق، وإنّ الولايات المتحدة باستجابتها لمطالبهم، كانت مَسُوقَةً إلى دعم مقترحات قطعت ما بينها وبين العالم العربي، وإلى حدّ أن هذه المسيرة تهدّد بأن تحفر ما بين واشنطن والقاهرة حفرةً لا يستطيع لا هو ولا أنا، ورغم كل جهودنا أن نصل إلى طمرها.

طلبت منه أن يورد لي مثالاً، فأشار إلى البند المتعلق بوضع القدس وإلى الطريقة التي نستعملها في حديثنا عن الفلسطينيين. فأجبته بأننا لم نخترع شيئاً، وبأننا اكتفينا باستعادة الألفاظ التي استعملها هو شخصياً في أسوان، عندما حرّرنا معاً بياننا المشترك، وفي فيينا غداة التقائه بشيمون بيريز الزعيم العمالي الإسرائيلي. أقرّ بالواقعة، لكنّه أصرّ على سحب الصّيغ التي يطعن فيها.

تحدثت متمهّلاً دون أن أخفي مرارتي قائلاً: «إن هذا يضعني في موقف شديد الحساسية، ذلك أننا التزمنا بكلامنا، وإنني بعدما حظيت بموافقتك، تكفّلت أمام الإسرائيليين بأن الصيغة التي قدمناها لن يعاد البحث فيها، وإنني لا أستطيع القبول بطلبك مني أن أتنكر لنفسي».

فأجابني السادات: «إن الوثيقة التي قدمتموها يجب أن تحظى بموافقة الطرفين كليهما، ويجب أن تلقى القبول فيما بعد لدى العرب في البلدان العربية الأخرى، مهما يكن ما تنطوي عليه».

وبدا أن أكثر ما يثير قلقه هو ردود فعل العربية السعودية، وهكذا فإنني طمأنته واعداً إياه بأن أدعو الأمير فهد إلى واشنطن عندما يصبح الأمر ممكناً، ولم يطمئنه هذا الوعد إلاّ جزئياً. فلفتّ نظره عندها بأنه سبق له القبول بأن يقف مداناً من العرب الآخرين، وأنه ركب الخطر بكثير من الشجاعة عندما قام بزيارة القدس، وبأن الصّيغ التي وردت في بياني فيينا وأسوان أعطت نتائجها من زمن طويل. ولذلك سوف لن تثير زوبعة جديدة إذا استعدناها في كامب دايفيد، خاصة وأن الزعماء العرب الآخرين يأخذون في اعتبارهم، بأن مجرد التوقيع على السلام سوف يجعل أيدينا نحن الاثنين حرة لنتفرغ إلى الاشتغال بالمشكلات الأكثر إلحاحاً في الشرق الأوسط.

كانت هذه الحجج ولا شك مثمرة، لأنّ السادات خرج إثر هذا بقليل وكان لا يزال بعدُ متحّيراً لكنه لم يقل شيئاً عن القطيعة الأمر الذي افترضت أنّه ينتويه عندما ابتدأت مداولتنا هذه.

وأشار إليّ فانس وبريجنسكي أن الأعضاء الآخرين في الوفد المصري يساورهم من القلق ما يساور السادات، ذلك أنهم يخشون ردود الفعل في العالم العربي في ما لو نشرت هذه الوثيقة. أما الإسرائيليون فإنهم من جهتهم أبدوا روح تعاون مدهشة خلال المحادثات الصباحية، فلقد تقدّم دايان وباراك بتعديلات إيجابية لم يسبق أن قُدم ما يماثلها في سهرة الأمس. وقد قرّرت أن استفيد من فترة الفراغ التي أتيحت لي لأركز نقاط النسخة الأولى لاتفاق إسرائيلي ـ مصري وهكذا انصرفت إلى العمل وبسطت على مكتبي خريطة لشبه جزيرة سيناء.

بعد ثلاث ساعات أنجزت مسوّدة الاتفاق وذهبت لأعرضها على السادات. بدأت أقرأها بصوت عال، لكنّه أخذها من يدي وتصفحها بانتباه، وأجرى عليها تعديلين لمصلحة إسرائيل وأعادها إليّ وهو يقول: «إنها جيدة جداً». ثم وعدته أن أرسل إليه نسخة مطبوعة على الآلة الكاتبة قبل أن أنقل النصّ إلى الإسرائيليين. ولم تستغرق المقابلة إلا ما يقارب العشرين دقيقة.

في المساء، تناولت الطعام مع الوفد الإسرائيلي. وأعلمني بيغن خلال ذلك أنه راغب في الاجتماع معي بأسرع ما يمكن ليناقشني مناقشة جدّية لم يسبق لها مثيل حتى ذلك الحين.

ولدى وصوله إلى جناحي في الساعة العشرين، عادَ يكرر لي أنّه لم يشعر بمثل هذه الخطورة إلاّ مرّة واحدة في حياته، وذلك عندما تداول بشأن مستقبل إسرائيل مع أساتذه في الفكر زئيف جابوتنسكي. ثم انطلق في مرافعة مشوبة بالحماس ضدّ إدخال قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ في أيّ اتفاق توقعه إسرائيل.

وكان يقرّ بأن الحكومة الإسرائيلية قد سبقت لها الموافقة على هذا القرار، لكنه كان يرفض إيراده كاملاً في الوثيقة التحضيرية. ثم عرض عليّ قصاصات من جرائد قديمة صادرة من بلدان عديدة واردٌ فيها القرار دون مقدّمته ودون الإدانة التي يوجهها ضدّ «الاستيلاء على الأرض حرباً». كنت مقتنعاً بأن هذا الحذف، المحتمل فيه أنه نتج عن ضيق المساحة في الجريدة، لا يشير إلى شيء مخصوص، لكن بيغن كان يرى فيه دليلاً لا ريب فيه يعطينا الحقّ بحذف هذه الصيغة المطعون فيها. ثم اختتم مرافعته معلناً بأن: «إسرائيل لن توافق في أي ظرف من الظروف على أيّة وثيقة تتضمن هذه الفقرة، وأنا لن أوقعها».

ثم تحدّث بعد ذلك وخلال ساعة وبشغف زائد عن المستوطنات الإسرائيلية في سيناء. وانتقل للحديث عن أورشليم، فأورد المزمور التالي: «فلتنسني يميني إن أنا نسيتك يا أورشليم». ثم عاد يكرّر مراراً عديدة: «أفضل أن أفقد يميني على أن أوقع بها وثيقة كهذه!».

وسحب في الختام من جيبه تصريحاً مطبوعاً على الآلة الكاتبة وراح يقرأه لي بصوت عالٍ. كان تصريحاً مختصراً، فيه إشارة فقط إلى أننا في كامب دايفيد وإلى أن مصر وإسرائيل تقدّران الدعوة التي وجهتها الولايات المتحدة إليهما، وأضاف بأن بإمكاننا أن نذكر فيه أيضاً نقاط الاتفاق ونقاط الاختلاف وأن ننشر قائمتين بهما لنبيّن مقدار التقدّم الذي أحرزناه. وأكّد أنّه كان يتمنى لو يستطيع الموافقة على خطتي، لكنه بوصفه رئيساً للوزراء لا يملك حقّ الوقوف ضدّ إرادة الشعب الإسرائيلي.

أجبته بأنني أعرف نتائج استطلاعات الرأي التي أجريت في إسرائيل وفيها أن غالبية الإسرائيليين يؤيدون عقد معاهدة للسلام مع مصر والتوقف عن بناء المستوطنات وسحب المستوطنين من سيناء وإعادة جزءٍ مهم من الضفة الغربية. ونظراً للاضطراب الذي اعتراني بسبب موقفه، أضفت أقول، وربما عن خطأ، بأن موقفي وليس موقفه هو الذي يعبّر التعبير الأفضل عن إرادة الشعب الإسرائيلي.

ثم عاد يذكر، وقد استسلم إلى الغضب، بأنني استعملت عبارات جافية عندما تحدثت عن خطته للإدارة الذاتية في الضفة الغربية وبأن بريجنسكي كرّر أمامه مراراً عديدة بأنّ العرب ينظرون إلى إسرائيل بوصفها قوّة استعمارية.

وصلنا في محادثتنا إلى الحدّ الأقصى من الاستياء، دون أن نحرز أيّ مقدار من التقدّم. وعندما انتصبت واقفاً لأشير إلى نهاية المقابلة، توجهت بالملامة على بيغن كونه مستعداً أن يضحّي بكلّ شيء . معاهدة السلام بين إسرائيل وبين عدوها الأقوى، والاعتراف الدبلوماسي بها، والمرور الحرّ في قناة السويس، وإقرار العرب بوضع مدينة أورشليم، واستحسان الرأي العام العالمي . وإن غايته الوحيدة من هذه التضحية لا تتعدى الإبقاء اللامشروع على حفنة من المستوطنين في الأرض المصرية.

وأجابني، وهو يوشك أن يضع قدمه خارج الغرفة، بأن إسرائيل لا تطالب بأي أرض من أراضي سيناء، وبأنّه ليس لديها تطلع إلى الأرض في الضفة الغربية في السنوات الخمس القادمة.

الأربعاء، اليوم التاسع (١٣ أيلول ١٩٧٨)

بعد شبه القطيعة هذه مع بيغن، قرّرت أن أحرّر نسخة أخرى من خطتي للسلام بالعمل المباشر مع أهرون باراك وأسامة الباز. كان باراك متساهلاً وكان بإمكانه أن يؤثر إيجابياً على بيغن. أما الباز فكان مستطيعاً أن يقنع الوفد المصري، وكنت أستطيع أن أحمله باستمرار على تقديم العون لي إذا تبدّت لي ضرورة استدعاء السادات. كان الرجلان مفاوضين ذكيين، يتقنان اللغة الانكليزية إتقاناً تاماً، وعندهما الكفاءة لإدراك كلّ دقائق الكلمات والفقرات التي يتوجب علينا أن نعكف عليها أحياناً وكان فانس يساعدني في حين كان بريجنسكي والأميركيون الآخرون يتباحثون مع الموفدين من الطرفين مستفيدين من النتائج التي حصلنا عليها وساعين لإيجاد حلول للمشكلات التي لم نتوصل إلى حلّ لها.

درسنا القضايا جميعها واحدة إثر أخرى وبطريقة منهجية. وكان قرار الأمم المتحدة واحداً من النقاط الأكثر حساسية. فاقترحت أن تسحب منه الفقرة التي يرفضها الإسرائيليون، وأن يربط القرار بالاتفاق، عندما يتوصّل إليه، ليشكّل ملحقاً له وأن يشار إلى أن الطرفين يوافقان على «قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ بكلّيته». وافق باراك على هذا، لكن الباز ظلّ متردداً. فتقدمت إليه، بعرض على سبيل التعويض، مؤدّاه أن تُسحب من القسم الذي ننظر فيه من النصّ، الفقرة اتي يرى فيها إزعاجاً، فاختار أن يدخل فيه جملة تقول: «إن الفريقين يعلنان معاً بأنه لا حرب بعد اليوم بينهما» موضحاً بأن الحرب قد تغدو ضرورية إذا لم تُخلِ إسرائيل سيناء، ولم يعترض باراك على هذان وتوقفنا عند هذا الحدّ.

ثم واجهتنا كذلك مشكلة المفردات. كان المصريون وكنّا نحن أيضاً نتحدث عن «الضفّة الغربية» و«الفلسطينيين» أو«الشعب الفلسطيني» في حين كان بيغن يتمسّك بتعبير «يهودا والسامرة» «الفلسطينيون العرب». وبعد النقاش استقرّ رأينا على أن تستخدم التسميات الأولى في النصّين العربي والانكليزي، وأن تستخدم تسميات بيغن في النصّ العبري، وعلى أن أكتب أنا رسالة رسمية إلى بيغن أو أن أضيف إلى الاتفاق ملحقاً أشرح فيه هذا الخيار الذي انتهينا إليه.

جرت الأمور على العكس ما كنّا نتوقّع، فإن معظم المقترحات كانت تلاقي قبولاً فورياً لدى باراك والباز، والقليل منها هو الذي أعيد فيها النقاش لاحقاً بينهما بين رئيسهما.

وكانت هناك بعض المشكلات مما لا يستطيع حلّه. فإن باراك كان يرفض أيّ نقاش حول مستوطنات سيناء، موضحاً أنها نقطة لا يمكن التفاوض فيها إلّا مع بيغن نفسه. ورفض الباز بناء على أمرٍ مستعجل من السادات، أن تذكر في النصّ قضية فتح الحدود والاعتراف الدبلوماسي بإسرائيل.

استمرينا نعمل بهذا الأسلوب ما يقارب الإحدى عشرة ساعة، وفي جو كان ودّياً حقّاً، لكنّ حادثاً مزعجاً وقع بيننا فيما كنّا نستعدّ لإقفال الجلسة الأخيرة. فقد أخذ الباز، وكم أدهشني ذلك، يقول بأنه يجب إبعاد الإسرائيليين عن أيّ قرارات تتخذ في ما يتعلق بعودة اللاجئين الفلسطينيين. ولم أصدق ما تسمعه أذناي، فسألته إن كان يتحدث باسم السادات حقّاً، فانتهى معي إلى القول بأنه لم يسبق أن بحث الأمر معه، وأن الفكرة هي فكرته، وبأنه يعتقد بأن السادات سوف يوافق عليها. فوقفت متهماً الباز بأنه يريد خداعي وبأنه يغشّ رئيسه، ولأضع حدّاً للاجتماع، لكن فانس أوقفني عن ذلك، ولم ترفع الجلسة إلّا بعد بضع دقائق كما كان مقرّراً لها في الأصل.

طلبت من الباز أن يعلم السادات برغبتي في الالتقاء به على الفور. وبعد بضع دقائق وافاني أحد المصريين بأن الأمر غير ممكن؛ فإن الرئيس قد أخلد إلى النوم وهو لا يريد من أحد إزعاجه.

قبل الذهاب إلى النوم، مررت على بيغن لأشكره على الموقف البنّاء الذي برهن به عنه الوفد الإسرائيلي. وحدثته عن مشروع الاتفاق حول سيناء، الذي سلّم فانس وبريجنسكي نسخة عنه إلى وايزمن ودايان. وكما كنت أتوقّع، فقد أجابني بأنّه يرفض أيّ بند مطلوب فيه أنسحاب المستوطنين، وكما كان هو يتوقع ولا شك، فقد أجبته، بأنه والحال هذه، لن يكون الوصول إلى أي اتفاق ممكناً، ثم افترقنا بمصاحبة ودّية.

تمدّدت في فراشي متأخراً، لكنني راضياً. فإن السادات لم يعد يتحدّث عن السفر، وكشف الإسرائيليون عن نيّة طيبة لم أكن آمل فيها. ومع كل هذا لم أعرف سبيلاً إلى النوم. وهذا الأمر ما كان يحدث لي إلّا نادراً، حتى انني في أوقات التأزّم الكبير، لم أكن ألقى صعوبة في النوم. لكنني في هذه الليلة كنت أفكر بسلامة السادات. ذلك أن بعضاً من مستشاريه كانوا مقرّبين جداً من منظمة التحرير الفلسطينية ومن الجماعات العربية الأكثر جذرية. وإنهم أخذوا ويستعدون لأخذ قرارات لا شكّ في أنهم يعارضونها بعنف، كما أن مبادرته التي اتخذها في سبيل السلام جعلته مستحقاً أن يشهرّ به بوصفه خائناً للقضية العربية في نظر نوع من الرجال لا يكترثون غالباً بأنصاف الحلول. والأحداث غير المعتادة التي جرت هذا اليوم . النزاع الذي شهدته هذا الصباح، والاضطراب الظاهر على السادات عندما التقينا معاً، والعصيان الذي صدر عن الباز، والانسحاب السريع الذي انسحبه السادات مع بداية الأمسية . تأخذ بدخولها في هذا السياق مدلولاً مقلقاً. وفي الساعة الرابعة صباحاً استدعيت بريجنسكي ورجال المخابرات وأمرت بأن تعزز إجراءات الحراسة على جناح السادات. ولقد اتضح فيما بعد أن مخاوفي لم تكن مبررة، لكنني شعرت بالراحة حقاً، عندما تأكدّت في صباح الغد أن الرئيس السادات في صحة جيدة.

الخميس، اليوم العاشر (١٤ أيلول ١٩٧٨)

انتظرت السادات أمام منزله في الوقت الذي يخرج فيه إلى نزهته الصباحية واقترحت عليه أن أصحبه. ثم ونحن في الطريق لم أتحدث معه بشأن مخاوفي في الليلة الماضية.

كان من عادته أن يقطع مسافة الأربعة كيلومترات المقررة في مشية سريعة لا يبطئ فيها خطاه، لكننا قطعنا أكثر من ذلك هذا الصباح، وكنا في سيرنا نتمازج بسرور. وبما أن الجو كان على هذا الانفراج الفريد، فقد عزمت على القيام بمبادرة فاقترحت تمويل أتوستراد يصل الأردن بسيناء وبشمال إيلات. وافق السادات على الفكرة وأعلن أنّه مستعد للإبقاء على مطار اتزيون في الخدمة، من أجل المواصلات مع إيلات، شرط أن تبقى السيطرة عليه محصورة بمصر فقط. ثم تحدّث بعد ذلك عن وضع مدينة القدس، قائلاً بأنّه يوافق على مقترحاتنا بشأنها إذا أضفنا إليها فقرة صغيرة . حقّ المسلمين بأن يرفعوا علم الإسلام فوق أمكنتهم المقدّسة . لكنه أقرّ بأن بيغن سيلقى الكثير من العنت في قبول هذا الطلب، لأنه سوف يأوّله على أنه مطالبة بالسيادة.

ثم استطرد في حديث مؤثر عن الحرب والهزيمة، ذلك أن زيارتنا إلى جينيسبورغ أعادت له إلى ذاكرته واقعة كوني واحداً من أبناء الجنوب، وأن بلادي عرفت حرباً مرعبة، ولذلك أنا أعرف بالتالي كم هو صعب إعادة الثقة والأمل إلى شعب أصيب بهزيمة مرعبة. ثم سجّل أيضاً بأن أميركا قد أصيبت إصابة عميقة في حرب فييتنام، وبأن جروح تلك الحرب لم تأخذ في الالتئام إلاّ مع مجيئي إلى الرئاسة؛ وأمنيته هي مساعدة كل شعوب الشرق الأوسط على نسيان ما عانته من ذل وما اختزنته من كراهية في الحروب، وعلى إدخالها في عهد السلام الذي يعيد لها إيمانها بالمستقبل.

ولدى عودتي كان باراك في انتظاري. وكانت النتائج التي أحرزت عشية الأمس قد بدت له مشجعة غاية التشجيع. ونصح لي أن أتحدث عن الاتفاق بشأن سيناء مع دايان، لأن دايان كان في رأيه أكثر أهلية منه للتفاوض حول هذه النقطة. وهكذا جاء دايان ووايزمن لرؤيتي... ثم ألفينا أنفسنا من جديد أمام حائط مسدود. إنه المستعمرات الاستيطانية. ونظراً ليأسي من هذه القضية فقد اقترحت اقتراحا من شأنه أن يوفّر علينا بعض الوقت على الأقل، وهو أن يعدّل النصّ الذي قدمته بتضمينة فقرة تقضي بإبقاء المسألة مفتوحة، ودون شروط مسبقة على أن تُحلّ في غضون الثلاثة أشهر التي تلي توقيع الاتفاق.

وأحاق بي الفشل. فلقد أعلن السادات عندما عرضت عليه الوثيقة المعدّلة، بأن هناك شروطاً مسبقة على الاتفاق . هي المطارات والمستعمرات . وإنه لن يوقّع الاتفاق إلاّ عند القبول بالانسحاب وليس لقاء وعد بإمكانية مناقشة الانسحاب.

فسألته: «وما الذي تفعله إن رفض الإسرائيليون التسليم بهذا».

فأجابني: «إنني أوقع على كل حال، على الوثيقة الأميركية لأنّها تعكس موقفي».

وهكذا كنّا في ورطة قد تشير إلى خيبة كلّ جهودنا. ولم أكن أستشفّ أيّة تسوية ممكنة. وحسبما كنت أعلم، فإنّ بيغن لم يكن وحيداً في موقفه، فقد كان أعضاء الوفد الإسرائيلي الآخرون

يشاطرونه قناعاته حول وجوب استمرار المستوطنين في الإقامة في سيناء. واشتغلت خلال الساعات التي تلت مع فانس وبريجنسكي وفيرتز وباقي أعضاء الوفد الأميركي، وتداولت خلالها مراراً عديدة من باراك، لكننا لم نعثر على أيّ حلّ يرضي الطرفين.

بدأنا نضع تصميماً لنهاية المفاوضات. طلبت من نائب . الرئيس أن يلغي جميع مواعيده في عطلة نهاية الأسبوع فقد كنا منخرطين في عملية في غاية الخطورة، وسوف أحتاج عن قريب لأية مساعدة ممكنة من أجل حصر النتائج المؤسفة المتوقعة نتيجة فشل المؤتمر.

وضمن الاهتمام نفسه رجوت دايان أن يخبرني عن المبادرة الفضلى، في رأيه، التي تتحقق بها نهاية المفاوضات. فأجابني بأن إصدار وثيقة مفصلة تذكر فيها كل النقاط التي تناولها البحث، هي في رأيه الطريقة الأكثر ملائمة لإقناع الرأي العام العالمي بأننا بذلنا كل ما في وسعنا وبأن لقاءنا في كامب دايفيد لم يكن عديم الجدوى.

وفي المساء عندما بدأت ألخص نقاط الخلاف بين مصر وإسرائيل، شعرت بخيبة أمل شديدة عندما تبين لي على أي مدى تفقد هذه النقاط معناها إذا نظرنا إلى ما بإمكان السلام أن يحمله الى البلدين كليهما. مكثت على شرفة جناحي إلى ساعة متأخرة من الليل، ساعياً إلى حل ولم أوفق. والأمل الوحيد الذي استشفيته كان أملي بإقناع السادات وبيغن بألا يغادر كامب دايفيد إلا في حالة وئام وثقة، وذلك ليظل بإمكاننا الإرتكاز إلى ما استطعنا تحقيقه، ولنتابع بعده سعينا في سبيل السلام الذي ما زال يهرب من أيدينا.

الجمعة، اليوم الحادي عشر (١٥ أيلول ١٩٧٨)

ما إن استيقظت حتى تبينت أن كل شيء منته. فجمعت الوفد الأميركي لأنظم الأيام الأخيرة من أيام المؤتمر. وقررنا أن أمضي يوم الجمعة في جمع المقترحات الأخيرة من بيغن والسادات، وأن أمضي السبت في تحرير الوثيقة النهائية، على أن ينفض الشمل في يوم الأحد بعد إصدار بيان مشترك وتمتنع الوفود الثلاثة عن نشر أي تصريح حتى ظهر الاثنين. وقد كتبت هذه المقترحات إلى الرئيس المصري ورئيس الوزراء الإسرائيلي، وتولى فيرتز نقلها إليهما، فلقيت قبولاً منهما كليهما.

وأعطيت توجيهاتي إلى مستشاري ليبدأوا في تحضير الخطاب الذي سوف ألقيه في الكونغرس، لأبين فيه الغاية التي كنا نبتغيها والسبب الذي حال دون بلوغنا إياها، وعهدت إليهم أيضاً بالملاحظات التي دونتها أمس مساءً، والتي لخصت فيها الفوائد التي تجنيها كل من مصر وإسرائيل إذا كان للسلام أن يتحقق يوماً.

ثم أخذت تجتذبني مهامي الحكومية شيئاً فشيئاً. فلقد وصل وزير العدل ومدير إف بي أي F.B.I (مكتب الاستخبارات الفدرالية) أمس مساء، وكانا راغبين في رؤيتي بصورة ملحة. ولقد طلب هارولد براون موعداً لها في اليوم نفسه. ثم تعددت الزيارات من هذا القبيل، فقلصت بأطراد الوقت الذي بإمكاني تخصيصه لقضايا الشرق الأوسط.

كنت أستعد لاستقبال فانس وبراون عندما جاء دايان ليخبرني أنه قادم من زيارة السادات التي قام بها بناء على طلب وايزمن، وبأن لقاءه معه لم يعط أية نتيجة. ثم أخبرني فانس أن السادات قد استدعاه.

كان قد مضى على اجتماعي مع هارولد براون مدة عشرين دقيقة عندما فاجأنا فانس بدخوله الغرفة بوجه مكفهر قائلاً: «السادات ذاهب. فلقد أعد حقائبه ومساعدوه على أهبة الإستعداد أيضاً. وقد طلب مني العمل على تهيئة طائرة هيليكوبتر له».

كانت تلك لحظة فظيعة. فلقد انهار فيها آخر أمل عندي، وتحولت الخيبة إلى مأساة. ورحت أفكر بهدوء، ودون أن أنهض من مكاني، في مدلول هذا الحديث . القطيعة الفظة بين السادات وبيني . وما سوف ينتج عنها لا محالة من نتائج تصيب الولايات المتحدة وتؤثر على توازن القوى في الشرق الأوسط. وكانت الاحتمالات واضحة مع الأسف؛ وهي تحالفات سوف تنشأ بين معظم الدول العربية والاتحاد السوفياتي، وقد يعود هذا الأخير إلى التحالف مع مصر بعد بضعة أشهر من العزلة. فقلت لفانس إن الشيء الوحيد الذي بقي بإمكاننا عمله، ولكي ننقذها ما استمر بعد موجوداً، هو أن نرفض التوقيع على أية وثيقة مهما تكن، وأن نختتم المحادثات بكل بساطة وأن لا نعلن أن جهودنا قد خابت بالرغم عن كل شيء.

طلبت بعدها من فانس وبراون أن يتركاني وحيداً. وكنت في المكتب الصغير حيث كنت أستقبل السادات وبيغن. وعندما خرجا، توجهت الى النافذة وتطلعت إلى البعيد ودعوت الله بحرارة وطيلة دقائق عديدة أن يعيننا في أن نجد معا الطريق المؤدية إلى السلام.

ثم لم أدر ما السبب الذي حدا بي وجعلني أشعر بالحاجة إلى ارتداء ثياب أكثر رصانة قبل ذهابي للقاء السادات. وكان واقفاً على مدخل الدرج المؤدي إلى بيته الريفي، يحيط به العديد من الوزراء وكان يقوم بوداع فانس وبراون.

ألقيت التحية عليهم بإشارة بالرأس ودخلت إلى الجناح. ولحق بي السادات. فأوضحت له بشكل سريع النتائج المترتبة على فعله هذا، عندما يقوم بقطع المفاوضات كما هو موشك أن يفعل. فإنه في ذلك يوجه ضربة قد تكون قاتلة للعلاقات بين مصر والولايات المتحدة وربما انطوت على تنكر لكلّ الوعود التي وعدني بها مما يحمّله وحده مسؤولية إخفاق المؤتمر. وفي هذا السياق سوف يرتسم مستقبل العلاقات الدبلوماسية المصرية على الوجه التالي؛ من الصداقة مع الولايات المتحدة إلى التحالف مع الدول العربية المعتدلة ثم إلى التحالف مع الدول العربية الأكثر جذرية انتهاءً إلى الحالف مع الاتحاد السوفييتي. ثم خلصت من هذا، إلى الانتهاء على صعيد شخصي، إذ أضفت أن هذا الفعل قد يدمر أيضاً كنزاً لا يقدّر بثمن، ذلك هو صداقتنا والثقة التي كنّا وما زلنا نتبادلها باستمرار.

لم يكن السادات يريد أن يستمع لشيء، لكنني كنت في حالة من الجدية البالغة أقصى الحدود، وكان هو على علم بحالي. ولم يسبق لي في حياتي أن مررت بحالٍ كهذه. فلقد كرّرت بعضاًمن

الحجج التي سبق لي استخدامها عندما تحادثنا إلى جانب حوض السباحة. منها أنّه بذهابه، يتنكّر لكلّ التزاماته، ويفسد إلى الأبد صورته كمناضل من أجل السلام، ويعطي الحجة لأخطر المشنّعين عليه باعترافه الضمني بأنّ زيارته إلى القدس كانت عديمة الجدوى بتاتاً.

ثم قلت له بأنني أطلب منه فقط أن يواصل مساندتي ليوم أو ليومين آخرين، وبعدها، إن لم نحرز أيّ تقدّم نغادر معاً وفي الوقت نفسه كامب دايفيد.

فأخذ يوضح لي الأسباب التي دفعته إلى اتخاذ قراره، وذلك أن دايان أعلن له أن الإسرائيليين لن يوقعوا أيّ قرار، وبأنّه أجابه ساخطاً، متهماً الوزير الإسرائيلي بأنه أضاع لنا وقتنا، بقبوله الإشتراك في المؤتمر. ومن ناحية أخرى، فإن مستشاريه قد أقنعوه بألا يوقّع بأيّ حال من الأحوال اتفاقاً ثنائياً مع الولايات المتحدة، ذلك أن المفاوضات لو عادت واستؤنفت في يوم أو في آخر مع إسرائيل، فإن بإمكان الإسرائيليين أن يقولوا حينذاك: «إن مصر قد سبق لها وقبلت كلّ هذا، وبالتالي نحن نطلب أن تكون الوثيقة التي أبرمت قاعدة انطلاق لمفاوضاتنا المباشرة». وكانت تلك الحجة حجة ذات وزن بالفعل. فكّرت سريعاً، واقترحت إيجاد بند مُقيد ينصّ على أنّه لو رفض بلد ما جزءاً واحداً من الاتفاق فإنّ الأجزاء الباقية جميعها تصبح تلقائياً محكومة بالبُطلان.

لبث السادات صامتاً لفترة طويلة من الوقت، ثم نظر إليّ وقال: «إنني إنْ أعطيتني هذا الضمان، أبغى معك حتّى النهاية». (وقد أوفى بوعده، لكن الأحداث تتالت بحيث لم أجد حاجة مطلقاً لتوقيع بند كهذا).

وأعادت كلماته الراحة إلى قلبي، فعدت إلى جناحي حيث قلت لروزالين وفيريز وهاورلد وفانس وبريجنسكي بأن جميع الأمور قد سُوّيت. ورويت لهم مجريات محادثتي مع السادات، ثم تعاهدنا على إسدال ستار من الصمت على الحادث العارض، وعدنا نستأنف العمل.

كانت هذه المواجهة مع السادات شاقّة بشكل فريد، لكنها بالنتيجة السعيدة التي انتهت إليها أعادت إليّ الأمل بصورة غريبة، فأمضيت فترة بعد الظهر وجزءاً من الأمسية أراجع أنا وفانس وموندیل مخطط السلام ومشروع الاتفاق حول سيناء. ثم ذهبنا فيرتز وأنا لزيارة السادات. كانت زيارتنا له زيارة ودّية من حيث الأساس، فقد كنّا نريد أن نُخبره عن مقدار سعادتنا لعدم مغادرته كامب دايفيد، وأن نشاهد نحن وإيّاه جولة الملاكمة التي يتنافس فيها محمد علي مع ليون سبينكز على بطولة العالم في الوزن الثقيل. لكنّ السادات كان يرغب في الحديث عن المفاوضات، وهكذا أجريت جولة أفق على الوضع أمام فيرتز، بغية التأكد من أننا نحن الثلاثة متفقين بشأن ما علينا أن نحاول الحصول عليه في غضون الأيام التالية، قال الرئيس السادات: «كنا المحور المحرّك في هذا المؤتمر، فإذا تأمّن شرط الحفاظ على حقوق الفلسطينيين، يكون لدي هامش واسع جداً للمناورة بشأن ما يخصّ الضفة الغربية وقطاع غزّة. أما بخصوص سيناء فإن مصر يحب أن تستردّ كامل أراضيها وكامل سيادتها. وإن هدفنا هو الاتفاق الذي نستطيع التوقيع عليه نحن الاثنين، وأن نستمر نأمل في الحصول على توقيع بيغن عليه أيضاً، وإذا لم يحصل هذا، فإنني أودّ ألّا يبقى إلّا خلافٌ واحد يفرّق بين الطرفين وهو مشكلة المستعمرات الإسرائيلية في سيناء».

قبل السادات، مؤكداً على ما تعهد به في الصباح، ثم أخذنا نشاهد جولة الملاكمة. وخلال هذا الوقت، كان فانس وبريجنسكي يلتقيان الإسرائيليين لكنّهما لم يحرزا أيّ تقدم حول مسألة المستعمرات. ولدى عودتي إلى جناحي؛ أصغيت إلى التقرير الذي قدّمه إليّ فانس قبل أن أذهب لأخلد إلى النوم.

السبت، اليوم الثاني عشر (١٦ أيلول ١٩٧٨)

إستيقظت هذا اليوم أبكرَ من المعتاد، وبيّنت كلّ نقاط مشروع الاتفاق حول سيناء التي قد يعترض عليها الإسرائيليون،ثم لحقت السادات مرّة أخرى لأرافقه في نزهته الصباحية. وعندما سألته في ما إذا كان هناك شيءٌ أستطيع أن أفعله له أو لشعبه إذا كان لاتفاق السلام أن يوقّع يوماً، فأجابني: «أودّ أن تأتيا إلى مصر أنت وروزالين». وقبلت دعوته.

حاولت إثر ذلك أن ألويه عن موقفه بخصوص سيناء دون أن أوفّق. ولقد تعهد بعدم هدم الأبنية وقبل بوجود قوّات الأمم المتحدة، ووافق على إمهال المستوطنين ثلاثة أعوام تبدأ من توقيع معاهدة السلام وينسحبون بعدها، لكنهم يجب أن ينسحبوا، وهذا أمر إما أن يقبل كلّه وإمّا أن يرفض كلّه.

وبعد مفارقتي إيّاه، عدت إلى جناحي حيث كان الأميركيون والإسرائيليون مجتمعين، وقمت بمحاولة مماثلة مع دايان. وكان كلّ ما استطعت الحصول عليه منه هو تأكيده بأنه يرغب شخصياً بألاّ يبقى المستوطنون في مستوطناتهم لأكثر من عشرين عاماً، لكنّه أضاف بأن بيغن قد يرفض حتى الاتفاق على عشرين عاماً إذا كان مصحوباً بأيّ شرطٍ نهائي كائناً ما كان هذا الشرط. أما بشأن الضفة الغربية، فقد قبل بألاّ تبنى هناك مستوطنات جديدة، وبأن يُنصّ على هذا في رسائل يجري تبادلها بين رئيس الوزراء وبيني. ثم أضاف بأن بيغن يشعر بأنه استبعد من المفاوضات، لأنني لم ألتق به إلاّ مّرة واحدة منذ مقابلتي القصيرة معه مساء الأربعاء، واقترح أن ألتقي معه هذا المساء، وأن يكون معنا باراك وهو شخصياً، وذلك من أجل تركيز الوضع بعد المقابلة التي تمت هذا الصباح بين وايزمن والسادات.

ذهبت إثر ذلك لألتقي وايزمن ولأطلب منه أن يحدّثني عمّا جرى بينه وبين الرئيس المصري، وكان ذلك خلال مرافقته لي إلى حدود منزلي الريفي. أخبرني بأن السادات مستعدّ للتوقيع على اتفاق حول سيناء يوضح فيه أن قضية المستعمرات الاستيطانية يمكن ويجب أن تحلّ لاحقاً. ولقد تركني هذا الخبر مدهوشاً، فإنّ السادات كان قد رفض بشدة اقتراحاً كهذا عندما تقدّمت أنا به. فإنّ قال لي أيضاً بأنه يظن أن الكنيست سوف يصوّت على الانسحاب إذا قرّر بيغن استشارته بشأنه. وهنا أيضاً كنت مدهوشاً، فإن دايان قد أكّد لي عكس هذا منذ لحظات مضت.

لقد أصبح أمامي بصدد مشكلة المستوطنين وحدها، روايتان متناقضتان عن موقف السادات. روايتي أنا ورواية وايزمن. وثلاث روايات مختلفة عن الموقف الإسرائيلي؛ فقد كان بيغن يرفض أن يجعل الانسحاب مبرمجاً، وكان دايان يوافق على مهلة عشرين عاماً. وكان وايزمن يقدّر بأنّ البرلمان الإسرائيلي يمكن أن يلبّي ما يطلبه السادات.

وعند الظهر، وعندما التحق السادات والباز بنا، أخبرتهما بما أعلمني به وايزمن، وطلبت إلى السادات أن يوضح موقفه، فأجابني بأن ما عرضه وايزمن كان مغلوطاً تماماً، وبأنّه عرض لي وجهة نظره هذا الصباح وبأنه لم يعدّل فيها شيئاً مذ ذاك.

وقد تبيّن لنا، عند النظر في مشروع الاتفاق حول سيناء أن نقطة الخلاف الوحيدة بين إسرائيل ومصر كانت قضية المستعمرات، وبأنه لا يحتوي مطلقاً أية نقطة متنازع عليها بين السادات وبيني.

أما بشأن خطة السلام، فإن مواقفنا كانت متجاورة أيضاً. وقد طلب السادات تعديل العبارة المستخدمة لتعريف السلطة التي ستؤول إلى الفلسطينيين في الضفة الغربية، لأنه كان يجدها قريبة جداً من العبارة التي كان يستخدمها بيغن. فألححت عليه أن يقبل البند الذي ينصّ عن مدينة القدس. فانتهى إلى التسليم به، شرط أن يعاد التوكيد كتابة على موقف الولايات المتحدة بخصوص القطاع الشرقي منها، وعلى أنّ الولايات المتحدة تقرّ بكونها طرفاً في موضوع الضفّة الغربية. فلم أُبدِ له أيّ اعتراض. ثم أعطى موافقته على أن يوضع حائط المبكى بصورة دائمة تحت سيطرة الطائفة اليهودية.

قلت للسادات إن الوسيلة الوحيدة المتبقية لنحاول بها حلّ مشكلة المستعمرات القائمة في سيناء، هي مناقشة المشكلة مع بيغن مباشرة وأنّ وصوله متوقع بين دقيقة وأخرى. وغادر السادات المكان دون تعليق، وكان قد بدا عليه، للعجب، شيء من الثرثرة، لكنه مع هذا كان متعاوناً بشكل ملحوظ، وكنّا أنا وفانس راضيّين جداً عن النتائج التي أحرزناها. ولقد استلزم الأمر منّا أن نغفل عن تناول الطعام مرّة جديدة، لكن ما أحرزناه من تقدّم كان يبرّر لنا هذه التضحية كلّ التبرير.

وصل بيغن محاطاً بدايان وباراك، وحمل لنا حضوره بلسماً لقلوبنا. كانت اللحظة لحظة حسم، ولا شك أن هذين الرجلين كانا أكثر الموجودين في كامب دايفيد قدرة على التأثير تأثيرا ملطّفاً على رئيس الوزراء الإسرائيلي.

افتتحت الجلسة معدّداً الفوائد التي تستفيدها إسرائيل من مشروع الاتفاق حول سيناء. ولم يلبث بيغن أن قاطعني ليتحدّث عن المستعمرات الاستيطانية، لكنني لم أتركه يسترسل في حديثه، وأصريّت على أن ننظر بإمعان في كلتي الوثيقتين واحدة إثر أخرى وفقرة فقرة. فلقد كنت أريد أن أفهم الإسرائيليين جيداً أن الحدود التي وصلناها قريبة من النجاح. وقد ظهر لي بوضوح، بعد مضي ما يقارب الساعة، وعندما انتهينا من النصّ الذي يدور حول سيناء، أن التعديلات التي يطلبها بيغن يمكن أن تكون جميعها تقريباً مقبولة لدى السادات. أما ما تبقّى فكان قليل الأهمية، وكنت مقتنعاً أن رئيس الوزراء الإسرائيلي لن يبقى مصراً عليه إذا جُوبه فيه بالرفض.

انتقلنا حينئذ إلى موضوع المستعمرات الاستيطانية، فأعلن بيغن أنه اذا سويت كل المسائل الأخرى، في غضون ثلاثة أشهر من المفاوضات، فهو على استعداد لأن يعرض قضية سحب المستوطنين على الكنيست. قلت . وكررت . إن هذه الطريقة لا يمكن للسادات أن يقبلها بأي حال من الأحوال، لأن التخلي عن المستوطنات، هو في رأيه، الشرط المسبق، وليس النتيجة التي تفضي إليها المباحثات.

اعتقدت أن المناقشة لن تنتهي مطلقاً. وكانت مناقشة شاقة بكل وضوح على رئيس الوزراء الإسرائيلي، فإنه أخذ يرفع صوته تدريجياً، متحدثاً عن «إنذار» وعن «مطالب متطرفة». وأخيراً، وعد بأن يطرح الموضوع على الكنيست، في غضون أسبوعين، وكما يلي: «إذا وصلنا إلى اتفاق حول كل النقاط المتعلقة بسيناء، هل بإمكاننا قبول انسحاب المستوطنين؟ » كان هذا التنازل في نظري؟ مرضياً بشكل واسع للسادات. وهكذا فإننا فتحنا في نهاية المطاف ثغرة!.

طلبت من بيغن أن يقف على الحياد أثناء جلسة الكنيست. لم يستطع أن يعدني بشيء، لكنه قبل بأن يترك البرلمانيون أحراراً ليختاروا حسب ما تمليه ضمائرهم، دون إلزامهم بإطاعة تعليمات في التصويت، وبأن رئيس الوزراء يمكنه أن يقرر دون أن يحسب حساباً للتضامن الحكومي. سألت دايان، لكنه رفض أن يوضح لي الموقف الذي سوف يتخذه.

توافقنا على أن القرار الذي اتخذ للتو، يمثل خطوة كبيرة إلى الأمام، ثم انصرفنا لدراسة خطة السلام. وللعجب فإن المناقشة لم تكن متوترة. وكان باراك على الأخص يبدي التعاون. وكان دايان متساهلاً حول القضية الفلسطينية، فأعلن بحماس: «سوف نترك الفلسطينيين ينضمون الى الأردنيين في المفاوضات التي سوف تجري حول معاهدة السلام مع إسرائيل». وأحللنا، استجابة لطلب السادات، عبارة «الإدارة . الذاتية للفلسطينيين» محل عبارة «الطريقة التي يحكم بها الفلسطينيون أنفسهم»، وهذا لم يغير شيئاً مطلقاً في معنى النص. فإنني في خلال بضعة أيام أصبحت سيداً في فن معالجة الصيغ واقتراح المترادفات التي تسمح باجتناب النزاعات اللغوية.

وكنت أمتلك هامشاً واسعاً للمناورة من أجل التباحث في موضوع الضفة الغربية وغزة. ولحسن حظنا نحن جميعاً أن السادات لم يكن في الحقيقة مهتماً بتفاصيل خطة السلام، وأن بيغن، إذا استثنينا قضية المستوطنات، لم ينشغل كثيراً بتفاصيل الاتفاق حول سيناء.

أبلغت الإسرائيليين بأن السادات قد قبل البند الذي ينص عن القدس، لكنه يرغب بأن يكمل بتبادل للرسائل التي تسمح لكل واحد أن يؤكد على الملأ على موقفه في ملحق للاتفاق. ولم يلتزم أعضاء الوفد الإسرائيلي بالإسهام في هذا التبادل للرسائل، لكنهم كانوا قادرين بالطبع، على الإعلان عن وجهة نظرهم في مالو رغبوا في ذلك.

أما بشأن المستوطنات في الضفة الغربية، فقد اقتنعنا بأن يصار إلى ايقاف التوسع فيها في الوقت الذي توقع فيه الوثيقة، وبأن مشكلة إقامة المستوطنين الجدد تؤجل إلى المفاوضات اللاحقة لتناقش وتحل. وهذا الالتزام يصار الى تثبيته برسالة رسمية أبعث بها إلى بيغن. (ولقد ادعى رئيس الوزراء الإسرائيلي فيما بعد، بأنه لم يقبل بإيقاف التوسع في المستوطنات لمدة ثلاثة أشهر. لكن ملاحظاتي المكتوبة عن هذا الموضوع هي في غاية الوضوح، ويشهد سايروس فانس على ما كتبته عن هذه الوقائع؛ وهو أن بناء المستوطنات يجب أن يتوقف حتى نهاية المفاوضات).

بعد انصراف الإسرائيليين، ركزت نقاط الوضع مع وزير الخارجية. وبدا أن كل شيء يشير إلى بلوغنا الغاية التي ننشدها، في حدود ما هو ممكن في كامب دايفيد. وكنت على اقتناع بأن السادات

سوف يتبع نصحي ويقبل بالحل الذي اقترحه بيغن. لم يكن بإمكاننا التنبؤ بردود الفعل عند الكنيست، لكنني لم أشك مطلقاً بأن الشعب الإسرائيلي سوف يؤيد الاتفاق ولن يعارض سحب المستوطنين. ونحن نستطيع الاعتماد في ذلك على مساعدة وايزمن، وكنت أنا من ناحيتي أنوي أن أفعل كل شيء من أجل الحصول على دعم الرأي العالم العالمي وعلى دعم الطائفة اليهودية الأميركية.

الأحد، اليوم الثالث عشر (١٧ أيلول ١٩٧٨)

كنت أنتظر بفارغ الصبر أن ألتقي السادات. ومررنا في مراجعة سريعة على الوثائق في نسخها الجديدة (وكان عددها في مجموعها ثلاثا وعشرين مختصة بخطة السلام، وثمانية تخص مشروع الاتفاق حول سيناء). وكانت التعديلات التي اقترحها السادات تعديلات طفيفة، كما كنت أتوقع، وكان قبولها ممكناً دون تعب عند الإسرائيليين. وكانت المشكلة الخطيرة هي مشكلة البند الذي ينص عن القدس، وهو بند كان السادات يود شطبه. وكنت أعلم أن الإسرائيليين يقفون من هذا البند موقفاً مماثلاً، لكنني حرصت على ألا أتحدث عن ذلك، بغية الاحتفاظ بهذه الورقة الى حالة تبرز فيها ضرورة إجراء صفقات أخرى. وقد تصدينا أيضاً إلى مسألة الإبقاء على قوات الأمم المتحدة في سيناء. وكان مفترضاً في فترة انتداب القوات الموجودة في غرب شبه الجزيرة، أن تنتهي، لدى الوصول إلى اتفاق جديد بين إسرائيل ومصر. وعندما توجد معاهدة السلام، فإن وجود هذه القوات لا يعود له ما يبرره. وقد أخذنا استعداداتنا لتجاوز هذه الصعوبة إذا اعترضتنا.

بعدما صححنا النصين من جديد، التحقت بالوفدين الأميركي والإسرائيلي وطلبت أن أتحدث إلى دايان. راجعنا معاً الوثائق، وبعد ذلك رجوته أن يساعدني في هذه الساعات الأخيرة من المؤتمر، وأن يكون عوناً لي عند التصويت في الكنيست. فعاد يكرر لي أنه على اقتناع بأن البرلمان الإسرائيلي لن يقبل أبداً أن يجري سحب المستوطنين من سيناء كشرط مسبق للتفاوض على معاهدة السلام.

ثم فارقته لأستعلم عن وايزمن، الذي وجدته في جناحه، وكان يقوم بجمع أمتعته. وقد وعدني، فيما نحن في الطريق إلى منزلي، أن يفعل كل ما في وسعه للحصول على الأصوات المؤيدة للاتفاق في الكنيست.

وفي خلال ذلك برزت مشكلة جديدة على طاولة المفاوضات. فعندما عرض فانس على الإسرائيليين مشروع الرسالة التي تعيد توكيد موقف الولايات المتحدة من قضية القدس. الموقف الذي عرض مراراً وتكراراً على منبر الأمم المتحدة في السنوات السابقة. إعتراهم غضب عارم وأعلن بيغن أن إسرائيل لن توقع أي اتفاق إذا نحن كتبنا رسالة، مهما يكن محتواها، في موضوع القدس.

وطلبني هاملتون ليخبرني بأن الوضع قد ازداد خطورة. فإن الإسرائيليين يعتزمون الانقطاع نهائياً عن المفاوضات إذا لم نقدم لهم ما يرضيهم. وقد أكد فانس ما قاله هاملتون؛ فإن الإسرائيليين عندما أوضح لهم وفدنا مبدأ تبادل الرسائل تصوروا بأننا ننوي «إدانة احتلال القطاع الشرقي من القدس»، وهم يصيحون الآن بأننا خدعناهم.

ذهبت مسرعاً إلى الجناح الذي يجتمع فيه دايان وباراك وايزمن وموندال وفانس وبريجنسكي. وكانت المناقشة شاقة بشكل فريد. فلقد اقترحت على باراك أن يراجع معي نص رسالتنا، لكنه رفض موضحاً أن الوضع يبدو فاقد الأمل. فاقترحت عندها أن نعمد إلى سحب كل النصوص المستقاة من خطابات مندوبينا في الأمم المتحدة من الرسالة، وأن نكتفي بالإشارة فيها إلى أن موقف الولايات المتحدة ما زال متوافقا مع الموقف الذي كان مندوبوها يعرضونه أمام الهيئة الدولية. وانتهى دايان وباراك الى التسليم بعرض هذا الحل على بيغن.

قدّمت إليّ سكرتيرتي، سوزان كلاف، صوراً فوتوغرافية للسادات ولبيغن ولي أنا شخصياً. وكان السادات قد وقّعها، أما بيغن فهو يطلب مني توقيعها لتقديمها إلى أولاده الصغار. وقد نقّبت سوزان عن أسمائهم، وكتبتها على الصور، ثم ذهبتُ إلى جناح بيغن لأقدّم له الصور. ولقد تأثر كثيراً بهذا الاهتمام، فإن شفتيه راحتا ترتجفان، وامتلأت عيناه بالدموع. ثم تحدثنا لدقائق عديدة بهدوء وبكثير من التأثر عن الأطفال والحرب.

ثم أشار إليّ أن أتبعه إلى الداخل، طالباً من جميع الموجودين الخروج. لقد كان في غاية الهدوء. وقال لي بأن القضية قد أبرمت وبأنه آسف أسفاً عميقاً، لكنه لا يستطيع قبول الرسالة حول أورشليم. ولم يكن باراك ودايان قد قدّما له بعد النسخة الثانية. فطلبت منه أن يقرأها وأن يطلعني على قراره، وشدّدت على أنني لا أستطيع بأيّ وجه من الوجوه أن أخلّ بالالتزام الذي التزمته تجاه السادات.

عدت إلى منزلي الريفي بقلب منقبض. وكان السادات والباز ينتظرانني هناك وكانا يرتديان ثياب السفر. وعندما أصبحت وحيداً مع السادات أخبرته بالوضع. فإننا نحن الاثنين قد فعلنا كلّ ما في وسعنا، لكن فرصة النجاح فاتتنا مرّة أخرى ثم هتف بيغن قائلاً: «إنني أقبل رسالتك». فأطلقت تنهيدة عميقة. فإن الكابوس كان ينزاح. وإننا بعد هذا الحرج الحاد نجحنا في اجتياز العقبة الأخيرة ظافرين.

ثم شرعنا بعد فترة وجيزة في تحرير النسخة النهائية من الوثيقتين. لقد كان علينا أن نتهيأ للذهاب، وأن ننظم سفرنا إلى واشنطن، وأن نعدّ لحفلة التوقيع في البيت الأبيض ولظهورنا على التلفزيون، وأن نحرص على ألاّ يلتقي السادات وبيغن قبل أن توضع النصوص في شكلها النهائي وقبل أن ينال الاتفاق الموافقة الرسمية. كنّا جميعنا مستنفذي القوى بكل معنى الكلمة، لكنّ كلّ التوتر قد زال، وأكملنا هذه المهام بحماسة، بعد أن أثار حميتنا النصر القريب.

لكن الأجواء اكفهرت من جديد عندما حمل إليّ باراك رسائل من بيغن حول المستوطنات في الضفة الغربية وحول التصويت في الكنيست. فلقد كانت مغايرة تماماً لكلّ ما اتفقنا عليه. وقد وافقني باراك، عندما عرضت عليه الملاحظات التي كنت قد أخذتها أثناء الاجتماعات، ثم عاد وهو يحمل معه الرسائل والتعديلات التي اقترحتها.

بعد بضع دقائق طلبني بيغن ليبلغني أنّه لا يستطيع القبول بالصيغة التي اقترحتها للتصويت في الكنيست لأنها تنتقص من استقلالية البرلمان الإسرائيلي. وكانت تلك مشكلة حسّاسة فعلا. لكنه كان من الضروري إيجاد حل لها، لأن بقاء الخلاف حول هذه النقطة من شأنه أن يعيدنا إلى البحث في كلّ المنجزات التي حققناها في كامب دايفيد. فلقد كان السادات يربط افتتاح المفاوضات بمجيء التصويت في الكنيست مؤيداً. أما بيغن فكان لا يريد أن يذكر إلاّ عبارة، أن مفاوضات السلام تبتدأ بعد التصويت في الكنيست مهما كانت نتيجة ذلك التصويت. وكان من المؤكد أن هذا التأويل لن يلقى مطلقاً تأييد السادات، فألحيت على أن تشير الرسالة إلى أن المفاوضات لن تبدأ قبل التصويت، وكتبت هذه الجملة على ورقة وأعطيتها لفيرتز وطلبت منه أن يحصل لي على موافقة الزعيمين عليها. فعاد بعد لحظة قصيرة ليعلن لي أن بيغن موجود عند السادات وأنّه لم يجرؤ على مقاطعة حديثهما. فقررت أن ألحق بهما، دون أن أضيع أيّة ثانية، بغية أن أتدخل، عندما يلزم الأمر، قبل أن يصدر في جلستهما كلام نهائي قاطع.

التقيت بيغن وباراك وهما في الطريق عائدين، كان بيغن متهللاً. وقال لي بأن الجلسة كانت وّدية جداً، وبأنّ بيغن قبل صيغته التي اقترحها بشأن التصويت في الكنيست. كنت أعلم أن ذلك مستحيل، وكان بيغن، كلما طلبت من باراك أن يسرد لي مجريات الحديث، يتدخل، ما أن يحاول باراك الكلام، مقاطعاً له بالحديث عن أشياء أخرى. لكنني في النهاية طلبت من رئيس الوزراء أن يسكت وأن يترك باراك يجيبني على سؤالي.

كانت رواية باراك قصيرة جداً. فإن بيغن سأل السادات: «هل تعتقدون بوجوب إخضاع الكنيست للضغط عند التصويت». فلم يكن من السادات إلاّ أن أجاب بالطبع: «كلا، لا يجب إخضاع الكنيست لأيّ ضغط». كان هذا كل ما قيل، لكنه كان كافيا في رأي بيغن، فهو قد فهم منه موافقة على صحة الصيغة التي يقول بها، التي تربط افتتاح المحادثات بالتصويت لا غير، بغضّ النظر عن نتائجه.

طلبت من باراك أن يرافقني لنقرأ معاً من جديد النصّ الذي يقترحه الإسرائيليون. كنت في غاية الإرهاق، وكانت المشكلة معقّدة حقاً، لكنّ ذهني أضاء، فصرت أجد لكل النقاط المتنازع عليها الصيغ التي يمكن لها أن ترضي بيغن والسادات معاً. وطبعت سكرتيرتي سوزان، ذلك على الآلة الكاتبة، ثم أرسلت نسخاً عنه إلى الزعيمين وإلى الوفد الأميركي، وحدّدت: «إليكم الصيغ الدقيقة التي سوف تستعمل. فلا تستخدموا غيرها من الآن وصاعداً سواء بصفة رسمية أو بصفة شبه رسمية».

وتحققت حينذاك فقط، كل التحقّق من أننا نجحنا. فطلبت روزالين، وكانت قد عادت إلى واشنطن قبل عدة أيام بصحبة أليزا بيغن، وطلبت بعد ذلك الزعماء الديمقراطيين والجمهوريين في الكونغرس، لأبلغ الجميع بالنجاح الذي أحرزناه. وخلال هذا الوقت، كان السادات قد ذهب إلى بيغن ليشكره. وعندما التقينا نحن الثلاثة أمام جناحي تعانقنا، ثم ركبنا طائرة الهيلوكبتر التي كانت في انتظارنا وحلّقت بنا متجهة إلى العاصمة الفيدرالية. ومهما بعدت بي الذاكرة، فإنني ما زلت أذكر أن تلك الرحلة كانت الرحلة الوحيدة التي أغادر فيها كامب دايفيد متجهاً إلى واشنطن وأكون فيها سعيداً.

وفيما كانت الطائرة تحلّق بنا، تحدّثنا عن الوضع الدراماتيكي السائد في لبنان. وكنّا جميعنا نشعر بضرورة إعادة السلام إلى هذا البلد التعيس. وقد وعد بيغن أن يساعدنا بأن يدعم دون تحفظ حكومة سركيس، وبأن يفعل كلّ ما في وسعه لتجنب المجابهات الجديدة.

وخلال الأيام الثلاثة عشر التي أمضيناها في كامب دايفيد، اعتدنا على بعضنا جميعاً وتعارفنا، باستثناء السادات وبيغن، فإنهما لم يتقاربا تقارباً حقيقياً إلاّ في وقت متأخر جداً، لم يأت إلاّ بعد الوصول إلى معاهدة السلام بين إسرائيل ومصر. ذلك أن ما عانيناه من توتّر وتشوش وعزلة أكرهنا على أن نكتشف بعضنا بعضاً، وأن نسقط عن وجوهنا لبعض الوقت الأقنعة التي يتزيّا بها عادة رجال السياسة. ولم تكن لدينا ونحن ضمن أسوار كامب دايفيد، لا الحاجة ولا الإمكانية لأن نلعب أدواراً على بعضنا، فلقد اكتفى كل واحد منّا بأن يظلّ هو نفسه، دون أن يسعى ليظهر أكثر قوة أو أشدّ عزماً أو أقوى دهاءً أو أكثر تصلباً من الآخرين.

وبلغنا البيت الأبيض في حوالي الساعة الثانية والعشرين والربع. وبعد الاحتفال بالتوقيع، الذي شاهده الملايين من الناس على التليفزيون مباشرة، انسحب السادات وبيغن. فقد كنّا نحن الثلاثة نحتاج إلى هدأة طويلة من النوم خلال ليلة بكاملها، وكنّا نحن الثلاثة نستحقّها كلّ الاستحقاق.

لقد كانت خطة السلام للشرق الأوسط وكان الاتفاق على الوصول إلى معاهدة للسلام بين مصر وإسرائيل إنجازين بإمكاننا أن نفخر بهما. لذلك غمرنا الحبور لساعات عديدة، وأسكرتنا نشوة النجاح، وكان كلّ منا، يفيض بالاعتراف للاثنين الآخرين بالجميل الذي أسدياه. ولم نكن نستطيع أن نتصور أن الطريق الباقية أمامنا طويلة مثل هذا الطول ولا مزروعة فخاخاً بمثل هذا العدد.

بعد كامب دايفيد

«كانت الفترة التي تلت التوقيع على الاتفاق أشدّ تأثيراً. فلقد قرأت في الصحف، أن المدرّسين الإسرائيليين، الذين كانوا مضربين، قد صوّتوا بالإجماع على العودة إلى العمل عندما وصل إليهم النبأ الجديد.».

يومية ١٨ أيلول ١٩٧٨

رغم الفرحة التي عمّت الأرجاء جميعها تقريباً، كانت لا تزال أمامنا مشكلات خطيرة مطلوب حلّها. وكانت إحدى مهامنا الأكثر استعجالاً هي أن نطمئن الدول العربية المعتدلة، وأن نستدرجها للتعاون معنا إذا أمكن الأمر. وكان السادات قد قال لي في كامب دايفيد، بأن الملك حسين قد أبلغه عن استعداده للتعاون معنا. وكان مفروضاً في الرجلين أن يلتقيا في المغرب، حيث تحطّ طائرة السادات لفترة قبل متابعة الطريق إلى القاهرة. لكنني علمت يوم الاثنين، أن الملك حسين قد قلّص عطلته، وألغى موعده مع السادات، وعاد إلى عمّان على جناح السرعة. وعندما طلبته، فهمت منه بأنه تلقّى ضغوطاً من الزعماء العرب الآخرين، الذين أقنعوه بالعودة عما التزم به. أوضحت له

الفوائد التي يمكن للأردن وللفلسطينيين أن يأملوها من الاتفاقات التي وقّعناها. فوعدني وعداً لم يخل من التردد، بألّا يدلي بأي تصريح رسمي و بألّا يتخذَ أيّ قرار قبل معرفة المحتوى الحقيقي للوثائق.

طلبت إلى سايروس فانس أن يسافر إلى الأردن والعربية السعودية في أسرع وقت ممكن ليوضح لحكومَتَيْ عمّان والرياض الشيء الذي فعلناه في كامب دايفيد. وعندما اتصلت بالأمير فهد، قال لي بأنّه يرحب بوزير الخارجية واقترح له أن يتوقف كذلك في دمشق. وأشدّ ما أدهشني، أن الرئيس الأسد كان ينتظر بفارغ الصبر ما عندنا لنقوله له.

أمضيت الجزء الأكبر من فترة بعد الظهر في تحرير الخطاب المطلوب مني إلقاؤه أمام الكونغرس بحضور السادات وبيغن. وأوفدت فيرتز إلى السادات ليطلب منه ما قد يكون لديه من فقرات أو حجج يقترحها عليّ مما قد يحسّنُ لاحقاً علاقاتنا مع الفلسطينيين والعرب الآخرين. وكانت النصيحة الوحيدة التي قدّمها السادات إليّ هي: «يكفيك أن تتدبّر أمر الإسرائيليين، فإن البعض منهم سريعو الإنفعال وعديمو التبصّر».

وقد تبلّغنا بعد ظهر هذا اليوم بالذات، بأن بيغن صرّحَ أمام هيئات يهودية، تصريحات سلبيّة تماماً متعلقة بوضع مدينة القدس، وبوقف الاستيطان، وبالانسحاب الإسرائيلي من الضفة، وبعودة اللاجئين الفلسطينيين وبالعلاقات المستقبلية الإسرائيلية مع سوريا والأردن. ومن شأن هذه التصريحات أن تنفّر العرب المعتدلين والزعماء الفلسطينيين وأن تمنع أيّ تقدّم على صعيد تسوية مشكلة الضفّة الغربية ومشكلة الفلسطينيين. وقد تناقشنا في الأمر مناقشة لا جدوى منها عندما التقيت مع السادات وبيغن في الكابيتول. فلقد أخذ يظهر ما يؤيد الاتهامات التي كانت تنصبّ على رئيس الوزراء الإسرائيلي في كامب دايفيد. وكانت الظواهر كلّها تشير إلى أنه لا يرغب إلّا في شيئين اثنين: السلام مع مصر.. والاحتفاظ بالضفة الغربية.

وجاء بيغن في اليوم الذي سبق سفره يُحييني في البيت الأبيض. وعندما صرنا وحدنا، قلت له بأننا نعقد على الدول العربية آمالاً طيبة، لكنّ احتمالات التعاون سوف تتعرض للخطر المحتوم إذا استمر في الطريق الذي اختار سلوكها، فأجابني مرواغاً، دون أن يلزم نفسه بشيء ممّا كوّن انطباعاً لديّ بأنه لا ينوي مطلقاً أن يباشر المفاوضات لا مع الفلسطينيين ولا مع الأردنيين. وفي اليوم التالي، جدّد هجماته في نيويورك. فكّرنا، لبعض الوقت أن نرسل له فيرتز ليوجّه له التحذير مجدّداً، لكن المصيبة كانت قد وقعت. وليس في استطاعتنا بعد إلّا أن نحاول تطويق الخسائر.

لكن الرأي الأميركي وقسماً كبيراً من الرأي العام العالمي، ورغم تحديات بيغن، نظراً إلى ما حدث في كامب دايفيد على أنه نجاح باهر، ولن أعدّد الشخصيات والتنظيمات التي كانت ترجوني أن أستخدم الطريقة نفسها لحلّ الأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي كانت تضع البعض منهم في مواجهة البعض الآخر منذ سنوات عديدة، لا بل أن جماعة من زعماء أميركا اللاتينية تألفت ورغبت إليّ ان أقف موقف الحكم من نزاع كان يقوم على الحدود بين دولتين من

دول أميركا الوسطى. فأجبت الجميع بأنني أنوي العودة إلى كامب دايفيد وإنما بصحبة روزالين وآمي، ما أن أستطيع ذلك، لكنني لن أصطحب المواطن رالف نادر ولا الزعيم النقابي جورج ميني ولا الرئيس انستازيو سوموزا.

أما الوضع في الشرق الأوسط فكان مرضياً نسبياً. فقد جاءتنا معلومات رسمية أنّ السعوديين يؤيدون المسيرة السلمية. وكان الرئيس الأسد أكثر منهم تحفظاً بكلّ وضوح، لكنه لم يقطع الاتصالات لكيلا يجد نفسه وحيداً وجهاً لوجه مع السوفياتيين. وكان فانس في محادثاتي معه وفي رسائله إليّ يبلغني أنّ الملك حسين يبدي اهتماماً ورغبة في التعاون. ولقد قبلنا بالإجابة على أسئلته حول الاتفاقات وأذنّا له بناءً على طلبه، بأن يُطلع الزعماء العرب الآخرين على أجوبتنا.

ولم يفاجئنا ردّ الفعل السوفياتي. ففي العشرين من أيلول أعلن لي الوزير غروميكو، بأن الاتفاقات لا تفيد إلّا إسرائيل وبأن السادات والعرب لا يكسبون منها شيئاً على وجه التحديد. حاولت إقناعه كما حاولت إقناع الزعماء السوفياتيين الآخرين، بأن يمارسوا الضغط على سوريا وعلى الفلسطينيين لحملهم على القبول بالإلتحاق بالمفاوضات، لكنني لم أكنْ آمل أن يُستمع إلى ندائي حقّ الاستماع. وقد كتب إليّ الرئيس بريجنيف، يطلب مني أن أتخلّى عن المسيرة التي انخرطت فيها في كامب دايفيد وأن أستأنف المباحثات من أجل الإجتماع في مؤتمر جنيف.

لكن حدثاً مهماً، جاء في الأسبوع التالي، ليشجعني على متابعة الطريق نفسه.

«لقد علمنا أن الكنيست قد أيّد اتفاقات كامب دايفيد وصوّت بالموافقة على سحب المستوطنين الإسرائيليين من سيناء. ولقد أعطى رئيس الوزراء الإسرائيلي في هذه المناسبة درساً رائعاً في الشجاعة السياسية، لأنه كان ملزماً، ليس بالمضيّ في الاتجاه المناقض لقناعاته الأعمق، فحسب، بل كان عليه أيضاً أن يجابه أصدقاءه وحلفاءه الأكثر قرباً وهم الذين قدّموا له الدعم والحماية خلال فترة النشاط الثوري».

يومية ٢٧ أيلول ١٩٧٨

وفي تشرين الأول دعونا وزراء الدفاع والخارجية من مصر وإسرائيل للقدوم إلى واشنطن ليناقشوا نصوص معاهدة السلام، وليبحثوا بشكل أساسي في تحديد العلاقات الجديدة بين البلدين وفي روزنامة انسحاب القوّات الإسرائيلية من سيناء. ولقد وافق المتفاوضون جميعهم على الإمتناع عن الإدلاء بأيّ تصريح إلى الصحف، وعلى الإستغناء عن خدماتي. وكان متوجباً لخدمات الاتصال والتحكيم أن تتأمن بواسطة سايروس فانس ومعاوينه.

كان لدينا اتفاق بشأن الوصول على معاهدة للسلام، وتوجب علينا الآن أن نتوصل إلى تلك المعاهدة. واقترحت نسخةً أولى لها، لكنّ الصعوبات لم تلبث ان نجمت، حول ضرورة جلاء موقف مصر، التي سوف يتوجب عليها أن تحترم في وقت واحد معاً، معاهدة للسلام مع إسرائيل واتفاقات الدفاع المتبادل القائمة بينها وبين الدول العربية، وحول المهلة المعطاة إلى الإسرائيليين للبدء في الانسحاب، وحول قبول السادات أو رفضه لتبادل السفراء. وكان لدى دايان وايزمن هامشاً ضيقاً

نسبياً للمناورة بشأن معالجة هذه المواضيع. وكان بيغن يرفض في أغلب الأحيان التنازلات التي يتقدّمان بها. وكانت القضية المركزية الكامنة، تتناول المعاهدة في مدلولها نفسه، فهل يتوجب لها أن تكون اتفاقاً منفصلاً بين مصر وإسرائيل كما هي رغبة بيغن في الظاهر، أو هل يجب أن تكون، على العكس من ذلك متصلة بجهد متجه إلى السلام الشامل يتناول وضع الضفة الغربية وحقوق الفلسطينيين؟

سافر فانس إلى أفريقيا الجنوبية حيث يتوجب عليه أن يناقش مشكلة ناميبيا، في حين كان بريجنسكي في طريقه إلى روما، ليشارك في احتفالات تنصيب البابا الجديد يوحنا ـ بولس الثاني، فسيّرت أنا بنفسي الجزء الثاني والأخير من المفاوضات. وكان الإسرائيليون قد تساهلوا، كيلا يحصل الإخفاق، في قضيّة الإنسحاب فارتضوا إخلاء منطقة العريش سريعاً، لكنّ المصريين ظلّوا يرفضون باستمرار القبول بالإعتراف الدبلوماسي بإسرائيل. وكنت أفترض أن السادات سيصل إلى القبول به لو تمّ تجاوز بعض الصعوبات. وبعد أن التقينا كلاّ من الوفدين على حدة، عرضنا نصاً بدا لنا أنّه يرفع كل التباس.

«اعتقدت أننا قد ركّزنا نصّ معاهدة السلام الإسرائيلية ـ المصرية. فطلبت دايان باكراً هذا الصباح لأحثّه على تسوية التفاصيل الأخيرة قبل عودته إلى إسرائيل. وأنا على يقين من أنه يرتكب خطأ فادحاً بذهابه الآن، لأنني لم أعرف كيف يمكن لنا أن نتصرّف في ما لو أن مجلس الوزراء الإسرائيلي قام بتعديل الوثيقة..».

يوميّة ٢١ تشرين الأول ١٩٧٨

عندما عاد الوفدين، أرسلت إلى بيغن والسادات رسائل شخصية، طالباً منهما القبول بالنصّ الذي كتبناه. وقد كنت متخوّفاً من أجوبتهما، لكن مخاوفي زالت لدى وصول الأخبار الجديدة الممتازة التي أعلن عنها الملك خالد والأمير فهد في العربية السعودية. فإن السعوديين يدعمون مشروع المفاوضات حول الضفة الغربية وغزة الذي تحدّد في كامب دايفيد، وهم يعدون بأن يفعلوا كلّ ما في وسعهم من أجل الوصول إلى ردّ فعل إيجابي من الدول العربية الأخرى، التي يجتمع رؤساؤها في بغداد في خلال شهر تشرين الثاني.

وكما كنت أخشى، فإنّ بيغن لم يُقم وزناً لما طلبته. فلقد أعلن عن توسيع الاستيطان في الضفة الغربية وكشف عن نيته في الإقامة في القطاع الشرقي من القدس. ثم أخبرني، كجواب على رسالة رجوته فيها ألاّ يقيم عوائق جديدة في طريق السلام، أنه وجد نفسه مكرهاً على اتخاذ قرارات كهذه من أجل أن يمنع البعض من حلفائه السياسيين من الوقوف ضدّه.

واصل فانس الإشراف على المحادثات، لكن مهمته كانت تتزايد مع الوقت صعوبة. كما إن إجاباتي للملك حسين لم ترضِ بعد كل حساب، أحداً. فإن الإسرائيليين انتقدوها بعنف، متهمين هارولد ساندرز، الذي سلّم الإجابات إلى دمشق، بأنّه تصرّف بمبادرة شخصية منه. وبعث إليّ الملك حسين برسالة ملتبسة، وغامضة جداً في أسلوبها، يفهم منا أن الأردنيين والفلسطينيين قد يقبلون بالتفاوض كما هو متّفق في كامب دايفيد، لكن الرسالة لا تلتزم بشيء ثابت.

وكان هامش المناورة لدى الإسرائيليين قد ضاق إلى حدّ بيعد. فقد أخذ دايان يقول لنا بأنه لم يعدْ يستطيع التحدّث بإسم إسرائيل، لأن بيغن يأخذ القرارات جميعها بنفسه. وكنت أفترض أن رئيس الوزراء الإسرائيلي يتصرّف على هذا الشكل لعنف الحملة التي تنصبّ عليه، في داخل حزبه، من خصوم اتفاقات كامب دايفيد. وكان السادات من جهته يثير مشكلات أيضاً، فإن الزعماء العرب الآخرين يمارسون عليه ضغوطاً تتزايد قوّة، لمنعه من توقيع اتفاق منفصل مع إسرائيل.

«كان واضحاً أن المفاوضات تراوح مكانها. فطلبت من سايروس فانس أن ينسحب منها في نهاية هذا الأسبوع... وأن يعلم الزعماء المصريين والإسرائيليين بأننا لم نعد ننوي أن نخصّص الجزء الأعظم من وقتنا لجهد لا جدوى منه. وإن من المؤكد أن الإسرائيليين لا يطلبون إلّا معاهدة منفصلة مع مصر، وبأنهم يرغبون في الاحتفاظ بالضفة الغربية وغزة... أما قراراتهم المتعلقة بالمستعمرات الاستيطانية (في الضفة الغربية) وفي القطاع الشرقي من القدس فهي لا تهدف إلّا إلى جعل مشاركة الأردنيين والفلسطينيين في المفاوضات المحتملة مستحلية».

يومية ٨ تشرين الثاني ١٩٧٨

كنت واقعاً في نوع من الورطة، لكنني كنت مصمماً بعزم على عدم التخلّي عن اللعبة. فطلبت الزعيمين وذكّرتها بما قرّرناه في كامب دايفيد مستخدماً الحجة التي بدت لي أكثر الحجج حمساً، وهي أن المسافة الفاصلة ين البلدين غدت ضئيلة، في حين أن الفوائد الناتجة عن عقد الاتفاق هي فوائد بالغة.

وعرض الرئيس أن يتأخر انسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء في مقابل الوعد بانتخابات حرّة للموفدين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. وحثّني أيضاً على متابعة جهودي. لكن بيغن أظهر تمسكاً بموافقة لا يلين. فقد رفض التسليم بأن إسرائيل قد غيّرت موقفها، متذرعاً بأن وعود وايزمن لا يمكن أن تلزم الحكومة الإسرائيلية، فلفتّ نظره، وأنا غير مدرك السبب الذي يدفعه إلى هذا التصرف مع وزير الدفاع في حكومته، بأن وايزمن يدافع عن وجهة النظر نفسها التي يدافع عنها دايان وباراك. وعندما استفهمت منه عن وجهة نظره، وهو الشيء الذي كررته مراراً عديدة، أجابني، شأنه في كلّ مرّة بأنه ليس إلّا واحداً من أعضاء الحكومة وبأنه لا يملك عند التصويت إلّا صوتاً واحداً.

وفي مؤتمر بغداد التحق السعوديون بالعرب الآخرين في إدانة اتفاقات كامب دايفيد. وحاولوا إقناعنا، وربما بوجه حق، بأن موقفهم المعتدل منع النتائج الحاصلة من أن تكون أكثر مأساوية. وكان هذا النكوص من أشدّ حلفاء السادات إخلاصاً صدمةً لنا جميعاً، لكنها كانت أقلّ من الصدمة التي عانينا منها عندما قبل الحليف الممكن الآخر، وهو الملك حسين ملك الأردن، أن يجعل من نفسه ناطقاً بإسم العرب الأكثر جذرية.

كان الرئيس المصري ورئيس الوزراء الإسرائيلي يتعرّضان باستمرار إلى ضغوط قوية. حتى أن بيغن تناوله الهجوم لدى ذهابه إلى اجتماع يعقده مع حزبه. فإن بعضاً من المتظاهرين من اليمين

المتطرّف رشقوا سيارته بالبيض وبالبندورة، وقفز واحدٌ منهم على مقدّمته وكسر زجاجها الأمامي. في هذه التجربة، كنت أتعاطف مع بيغن . فإن عنف قوى المعارضة الذي وقف بجابهه هو عَرَض طبيعي من أعراض الديمقراطية. عندما طلبت السادات، وجدته في مزاج ممتاز، فرحاً وودوداً وواثقاً. ذلك أنّه تحادث لتوّه مع الزعماء السعوديين، يبدو بالتأكيد أن حديثهم إليه شدّد من عزائمه، رغم التصريحات العلنية المنذرة بالخطر التي صدرت عن مؤتمر بغداد.

في السادس عشر من تشرين الثاني، جاءني نائب الرئيس المصري حسني مبارك زائراً، وحاملاً معه المقترحات المصرية ليعرضها عليّ؛ وكانت هي التالية: معاهدة للسلام، فتح قناة السويس فوراً في وجه السفن الإسرائيلية، البدء بالمفاوضات حول غزّة والضفة الغربية بعد شهرٍ من ذلك التاريخ، المباشرة بسحب القوات الإسرائيلية من سيناء لدى الوصول إلى اتفاق حول غزّة، تبادل السفراء بعد ذلك التاريخ بشهر، الانتهاء من سحب القوات الإسرائيلية في مدة سنتين أو ثلاث سنوات.

وترك مبارك انطباعاً ممتازاً في نفسي. وكان السادات قد أعلمني بأنه واثق تمام الثقة من نائبه . مثلما هي ثقتي بموندال. قال لي مبارك إن ٩٠% من المشكلات قد حُلّت في كامب دايفيد، وإنه لم يبق من المشكلات المعلقة إلاّ ربعها فحسب، الذي لم نتلقّ جواباً عليه بعد. وإن المصريين راغبون في إبداء ما يمكن من التساهل، لكنهم لا يستطيعون التوقي على معاهدة منفصلة مع إسرائيل إذا لم يتلقوا قبل ذلك الضمانات الكافية بخصوص الضفة الغربية. ولهذا السبب، فإن إعداد روزنامة للمفاوضات، كان في رأيه، أمراً لا غنى عنه مطلقاً.

في الحادي والعشرين من تشرين الثاني، طلبني بيغن ليعلن لي أن مجلس الوزراء الإسرائيلي قد وافق على مشروع المعاهدة التي حرّرناها في تشرين الماضي، لكنه رفض منها الفقرة التي تنصّ على روزنامة للمحادثات حول الضفة الغربية. وكان السادات من جهته، قد تصلّب في موقفه، ولهذا طلبت من فانس أن ينطلق في زيارة جديدة إلى الشرق الأوسط. فوصل إلى نجاح نسبي في القاهرة وفشل فشلاً تاماً في أورشليم. وفي الثالث عشر من كانون الأول، أعطيته أمراً بالعودة.

واصلنا ممارسة الضغط على الدول العربية لنقترب بهم إلى مسيرة السلام، لكن ما كنّا نعرضه عليهم كان يفقد مصداقيته شيئاً فشيئاً، ذلك أنه ما دامت مصر وإسرائيل تتنازعان نزاعاً مكشوفاً حول معاهدة السلام وهي الهدف الذي اعتبره الجميع أسهل الأهداف منالاً، ليس أمامنا أيّة فرصة في إقناع الملك حسين أو الأمير فهد في التفاوض حول مشكلة مغايرة وأكثر تعقيداً، وهي مشكلة الضفة الغربية التي تستحق مشقة المواجهة معها.

إن الفلسطينيين قد يستطيعون، بالتحاقهم بالمفاوضات، أن يصلوا إلى بعض الأهداف التي كانوا يسعون إليها منذ سنوات. وقد علمنا أن ياسر عرفات، زعيم منظمة التحرير الفلسطينية، قد طلب إلى السودانيين أن يتدخلوا لدى الملك حسين ليقبل أن يكون الناطق بإسم الفلسطينيين في المفاوضات حول الضفة الغربية. لكن أحداً من الزعماء العرب لم يكنْ مستعداً على الإنخراط في

هذا الطريق، إلاّ إذا أخذ عرفات نفسه الأمر على عاتقه، وهذا ما كان يرفض أن يفعله. وهكذا، فإن الدول العربية ومنظمة التحرير، اكتفت، كبديل عن التفاوض، بالحصول على قرارات من المنظمات الدولية، كالأمم المتحدة، حيث مطالبها أخذت تلقى تأييداً يتزايد شيئاً فشيئاً.

هذه القرارات المتكررة التي كانت تصدر عن الأمم المتحدة كانت تزعجنا غاية الإزعاج وكانت تخلق لنا إرباكات وتعقد لنا مهماتنا بشكلٍ خطير. ولم يكن ممكناً إيجاد حل للمشكلات الأكثر حساسية، كمشكلة المستعمرات الإسرائيلية، ووضع مدينة القدس، وحقوق الفلسطينيين، إلاّ بمفاوضات بين الأطراف المعنيّة، وليس بأي وجه من الوجوه بواسطة عرضها عرضاً ديماغوجياً وإنزالها على حكم النظريات الكبيرة، أمام ممثلي مائة وخمسين دولة.

في الأسبوع الأول من عام ١٩٧٩، كانت أوقاتنا جميعها تقريباً مستغرقة بافتتاح الدورة الجديدة للكونغرس، وبانتهاء المفاوضات مع الصين، وبأحداث إيران. وقد كان لارتجاج الأوضاع في منطقة الخليج الفارسي، أن يحثّ الدول في الشرق الأوسط لتسعى للسلام بلهفة أكبر، إنْ لم يكنْ عن قناعة فعلى الأقلّ من أجاب اجتناب أن يعمّ الارتجاج المنطقة كلّها، لكنّ أية إشارة لم تردنا، تشير إلى أن زعماء تلك المنطقة قد استوعبوا هذه الضرورة.

«كانت المفاوضات في الظاهر، قد كفّت عن التقدّم، وكان الإسرائيليون والمصريون يتنافسون في التصلّب، ويضيعون في التفاصيل. أصدرت الأمر إلى وزارة الخارجية ومجلس الأمن الوطني أن يبقيا بعيداً، وأن يعيدا النظر في الوضع.. هارولد (براون) سافر إلى السعودية ومصر وإسرائيل وقد يزور الأردن في بداية شهر شباط... وأنه سوف يتلقى تعليمات خاصة، لأن عليه أن يناقش في آن واحد قضايا عسكرية ومسائل دبلوماسية».

يومية ٢٦ كانون الثاني ١٩٧٩

عندما عاد وزير الدفاع من جولته على العواصم، لم يسجل أيّة علامة من علامات التقدّم، لكنه عاد مقتنعاً بأن السادات والإسرائيليين كانوا على استعداد للقيام بمحاولة جديدة. وهكذا فإننا دعونا رئيسي الوفدين للمجيء إلى كامب دايفيد للتفاوض بحضور سايروس فانس. كان رئيس الوزراء المصري، مصطفى خليل، مخوّلاً أن يوقّع اتفاقاً، لكنّ دايان كان ملزماً أن يتعرّف على الأجواء وأن يعلم بيغن إذا بد له الاتفاق ممكناً. بعد بضعة أيام طلب المفاوضون جميعهم من رئيس الوزراء الإسرائيلي أن يلتحق بهم، بغية التمكن من الشروع في مفاوضات حقيقة. وعندما وجهت الدعوة إلى بيغن، بادرني بالقبول، ثم صرّح بعد ذلك أنّه ملزم باستشارة مجلس الوزراء، ثم قال بأنّه يفضّل انتظار عودة دايان إلى أورشليم، وأخيراً، فلم يكن من المناسب في رأيه أن يسافر لا لشيء إلاّ لمقابلة رئيس الوزراء المصري. وعندما يئست من الكلام، حثثته على القدوم إلى واشنطن لمقابلتي، ووجهت الطلب نفسه إلى السادات.

«إنقاذ بيغن وقبل المجيء، وكان يريد تأجيل الزيارة إلى الأسبوع المقبل، لكنني أصرّيت عليه أن يكون قدومه يوم الخميس مساءً. وقد أعلمني بعد ذلك، بأنه لا يرغب في الذهاب إلى كامب دايفيد،

وبأنه لن يصحب دايان معه، ولا أيّ واحد آخر من أعضاء الحكومة، بل إنه أضاف بأنه لن يفاوض في أيّة مشكلة من المشكلات في العمق. أما السادات فإنه كرّر استعداد مصر للتفاوض في كلّ وقت، وحول كل القضايا، لكنه أصرّ على ضرورة الاحتفاظ بالطابع الشمولي لاتفاقات كامب دايفيد».

يوميّة ٢٧ شباط ١٩٧٩

في الأول من آذار، وفي يوم الجمعة في الثاني منه، استقبلناه أنا وسايروس فانس. وبريجنسكي، في المكتب البيضاوي. كان في غاية العصبية، وفعلنا كل ما استطعناه من أجل الترويح عنه. فقد قبلت بناءً على إصراره، أن أتركه يتحدّث أولاً.

قدّم وصفاً مطولاً للقوات البرية الإسرائيلية، وأعلن بأنّها مستعدّة للانضمام للقوات المصرية لتحارب معها ليبيا، أو لتدافع عن العربية السعودية، وعاد يذكّر بأن الجيش الإسرائيلي، منع في عام ١٩٧٠ السوريين من اجتياح الأردن. ثم طلب المزيد من الطائرات والدبابات، واقترح أن يوقّع بلدينا ميثاقاً للدفاع المتبادل. ثم بعد أن غيّر الحديث بصورة فجائية، أوضح بأن التنازلات التي قدّمها في كامب دايفيد كلّفته ثمناً مريعاً في إسرائيل نفسها، وهو مع ذلك مستعدّ الآن أن يصل إلى معاهدة للسلام، لكن مطالب مصر بروزنامة للمفاوضات حول الضفة الغربية هي مطالب لا مسؤولة ومناقضة لاتفاقات كامب دايفيد.

لم يبدُ عليه أقلّ اهتمام بتفاصيل المحادثات الجارية. وكنت أشعر أنّه لا يهدف من كلامه إلاّ إلى غاية وحيدة وهي إقناعنا بأن إسرائيل هي الحليف الوحيد المخلص للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وأن من مصلحتنا بالتالي أن نعمل كلّ ما من شأنه أن يجعل جيشها هو الجيش الأقوى في المنطقة.

فأجبته بأن كثيراً من الروابط الفعلية توّثق ما بين أمتينا، وبأن الولايات المتحدة تحتفظ أيضاً بعلاقات صداقة مع مصر والعربية السعودية والأردن وبأن زعماء هذه الدول الثلاث يمثّلون قوّة كبح لأعمال الأرهابيين ولأعمال العرب الأكثر تطرّفاً. ثم شدّدت على أن أقوى خطر يهدّد إسرائيل هو خطر العزلة، وبأن العزلة تصبح محتومة إذا جعل الإسرائيليون المفاوضات مع مصر مستحيلة بالعناد الذي يتشبثون به، أو إذا ظلّت حكومة أورشليم، بأفعالها وبالأحاديث الصادرة عنها، تعلن عن نوايا عدوانية. ثم أوضحت في النهاية أن التحالف مع الولايات المتحدة لا يؤمّن لإسرائيل حماية من كلّ الأخطار، وبأن السلام إنْ وُقّع سوف يمكّن فرنسا وغيرها من الدول الأوروبية من إعادة علاقاتها الودّية مع إسرائيل وذلك ما أن تدخل اتفاقات السلام حيّز التنفيذ الفعلي.

دخلنا بعدئذٍ قاعة اجتماعات الوزراء، حيث تابعنا التداول أمام جماعة من أكثر المستشارين أهميّة.

«أعلن بيغن أن السادات يرغب دائماً بإبادة إسرائيل.. ثم رفض بعد ذلك ثمانية مقترحات، كان البعض منها قد تقدّم به الإسرائيليون أنفسهم. ولم أكنْ طيلة فترة المحادثات أكفّ عن الترداد بأن المشكلة مشكلة حساسة، وبأن على الطرفين أن يَظْهرَا متساهلين. ثم قلت بأن بيغن لم يقترح

شيئاً من أجل تخطّي الخلافات القائمة، ولهذا لم يحرز أيّ تقدّم، وغابت من أمامنا الآن كلّ الآفاق وتابعت، بأن السادات معرّض للضغط من كلّ الأطراف لحمله على التخلّي عن المفاوضات، وبأنه أعطى الإسرائيليين كلّ ما يرغبون فيه، لكن هؤلاء الأخيرين ما زالوا مستمرّين في التقدّم بمطالب جديدة. ثم أضفت بأن إسرائيل هي أيضاً قد قدّمت تنازلات مهمة.. وبأننا في المرحلة الحالية، قد وقفنا عملياً أمام جميع التسويات الممكنة ودقّقنا، دون أن نسجّل أي جواب إيجابي قادم من جهة إسرائيل».

يوميّة الثاني من آذار ١٩٧٩

بعد هذا الاجتماع المثبط للعزم، تكوّنت لديّ قناعة بأن جهود السلام لم يعدْ أمامها أية فرصة في النجاح. فكّرت في المساء بهذا الأمر، مسائلاً نفسي عمّا يمكننا فعله من أجل إطلاق الوضعٍ، فالسادات كان صلباً لا يلين. وكان بيغن يقيم بيننا وبين الإسرائيليين حواجز متعذراً عبورها: مجلس الوزراء، والكنيست والرأي العام. أما في ما يخصّ الرأي العام الأميركي، فإنه بعد أن أستقبل اتفاقات كامب دايفيد بحماس، أخذ يوجه إلينا انتقادات تزداد صراحة، شيئاً فشيئاً، ويلومنا على مواصلة النضال من أجل قضية لم يكنْ هو مؤمناً بها.

وأخيراً، صمّمت أن أدرس مع مستشاري إمكانية أن أقوم أنا نفسي بزيارة إلى مصر وإسرائيل، من أجل أن أعيد ربط ما انحلّ من علاقات مع السادات، وفي سبيل التوجه بنداء علني احتفالي إلى الإسرائيليين. كان هذا الحلّ حلاّ يائساً، ينطوي على الكثير من المخاطر، بما فيها خطر إضفاء الطابع الدراماتيكي على إخفاق المفاوضات، لكنني لم أكنْ أرى حلاّ آخر. وقد وَجَدَ هاميلتون جوردان وبريجنسكي فكرة هذا الحلّ فكرة ممتازة، لكن جودي باويل وفيرتز أبديا تحفظاً أكثر وضوحاً. وكنت أنا نفسي أكثر ميلاً إلى لعب هذه الورقة الأخيرة، لكنني كنت أفضل الانتظار لبعض الوقت قبل أن أبتّ برأيٍ قاطع.

في الرابع من آذار تلقيت من السادات رسالة تنذر بالخطر، حيث يعلن لي الرئيس المصري فيها بأنه يرغب في المجيء إلى الولايات المتحدة، ليقدّم شكواه عن بيغن، رجوته إلى الكونغرس وإلى الشعب الأميركي وليطرح قضية السلام على الأمم المتحدة. رجوته أن ينتظر مدّة ثمانٍ وأربعين ساعة، وهي المدّة اللازمة لأقوم بمحاولة أخيرة مع بيغن، ولم أوضح له إنني أنا نفسي أحتاج لهذه المهلة لآخذ فيها قراري.

أعدنا كتابة نسخة جديدة من معاهدة السلام التي يمكن أن يقبل بها الإسرائيليون، لكنها لا ترضي المصريين في جميع النقاط التي يرونها نقاطاً جوهرية. لقد كان على السادات، ولمرة أخرى أيضاً، وفي سبيل القبول باقتراحنا حول سيناء، وهو اقتراح منصف فضلاً عن كل هذا، أن يبديَ التساهل أيضاً، لكنني كنت آمل منه الموافقة عليه. عرض بيغن النصّ على حكومته، ثم أعلمني بأنها وافقت عليه. فطلبت السادات وأبلغته دون دخول في التفاصيل أن مشروعاً للمعاهدة قد حظي بالقبول لدى الإسرائيليين. وقت له كذلك إنني أنوي الذهاب إلى مصر وإلى إسرائيل.

فاستقبل السادات الخبر بحماسة قضت على كلّ ما لدي من تردد. فاتصلت ببيغن في بليرهاوس ورجوتُه أن ينضمّ إليّ في المكتب البيضاوي، حيث أطلعته على قراري بالسفر إلى مصر، وأضفت إلى ذلك قولي بأنني سوف أكون سعيداً بأن أغتنم تلك الفرصة لأزور إسرائيل أيضاً، بناء على الدعوة التي وجهها إليّ مراراً متعددة. وقد بدا عليه الرضا من مبادرتي وأكّد لي بأنني سوف أُستقبل أَحسنَ استقبال في إسرائيل.

وكما كان متوقعاً، فقد أخذ السادات يلحّ على استلام النصوص التي وافق عليها الإسرائيليون بأسرع وقت ممكن. فقررت أن أعهد إلى بريجنسكي بأمر تسليمها إلى السادات يداً بيد. وأوكلت إليه أيضاً مهمة أن يوضح له الأجزاء الأكثر حساسية وأن يجيبه على اعتراضاته المتعلقة بالمفردات المستخدمة بإبدائه له المضامين الاستراتيجية المهمة للمشروع. ولمرّةٍ جديدة أخرى، أُسلّم بصياغة بيغن وأطلب من السادات ألاّ يتوقف عند المفردات وأن ينظر إلى النتائج البعيدة المدى للاتفاق.

«أبلغت السادات عن قدوم بريجنسكي، فأجاب: «رائع، إن رحلتكم سوف تكون حدثاً كبيراً، ونجاحاً كاملاً!» وأضاف: «بإمكاني أن أضمن لك، يا سيدي الرئيس، نجاحاً كاملاً».

يوميّة ٥ آذار ١٩٧٩

اعتبرت من تلك اللحظة، أن الفشل ليس مقرّراً لزيارتي إلى مصر، أو أن النجاح الذي قد تصيبه، لن يكون على الأقل معرقلاً بالفروقات في الرأي بين السادات وبيني. طلبت من بريجنسكي ألاّ يهمس بأيّة كلمة إلى أيّ إنسان حول تلك المحادثة التي جرت، وسلّمته رسالة مخطوطة موجهة إلى السادات، وفيها أتوجه إلى نبل أخلاقه وحسن تفهّمه، ذاكراً له من جملة ما ذكرته: «إن الكلام ليس هو تحديداً الشيء الذي تنتظره، لكن بإمكانك أن تعتبر القبول بالتواريخ وبالالتزامات المسبقة بمثابة انتصار. قد تتفق معي وقد لا توافقني كلّ الموافقة على كلّ التفصيلات، لكن هذه التفصيلات هي على كلّ حال، تفصيلات طفيفة إذا ما قيست بالأهداف الاستراتيجية التي هي أهدافنا المشتركة».

عندما وصلت إلى القاهرة بصحبة روزالين، أحاطت بنا أجواءٌ حارّة من المودة والصداقة استمرت طيلة زيارتنا بأكملها. وقد وافق السادات على مشروع المعاهدة، رغم معارضة البعض من مستشاريه الأكثر قرباً. وفي أقلّ من ساعة من المحادثات حلّلنا كلّ المشكلات التي كنا نصطدم بها منذ التوقيع على اتفاقيات كامب دايفيد. وعندما عبّرت له عن قلقي إذ علمت ما أحاق به من عزلة تامة في داخل العالم العربي. وقد تلقى بعض التهديدات عندما تمّ الإعلان عن رحلتي إلى مصر. أجابني السادات الجواب الذي سبق أن ساقه إليّ مراراً متكررة: «يا صديقي اهتمّ بالإسرائيليين وأنا أهتمّ بالعرب».

«ظل السادات، في محادثاتنا المنفردة، يكرّر لي بأنّه يُفكرّ فيّ أنا قبل كل شيء، وبأنه يريد لرحلتي أن تنجح «نجاحاً صاعقاً». لكنه طلب إليّ كذلك، أن أكون متجرداً، وأن أسهر على ما فيه

الخير لإسرائيل ومصر. وكان لا بد، في رأيه، من أن تظل الولايات المتحدة ومصر على وئام، مهما كانت نتيجة المفاوضات. ثم تحدّث باختصار عن النتائج الايجابية لزيارته إلى القدس، ولمحادثات كامب دايفيد، لافتاً النظر إلى أن الاتفاقات التي تّمت تمّثل بالنسبة للفلسطينيين التقدّم الأول الذي يُسجّل منذ ثلاثين عاماً.

«أجبته بأن بيغن قد ذهب أبعد مما ذهب إليه كلّ أسلافه، وبأنه حسبما يفكر هو، قد ذهب بعيداً جداً في كامب دايفيد. وفهم السادات من جوابي، أنّ بيغن قد يرغب في العودة القهقرى لو وجد الفرصة، أو ينتظر حتى عام ١٩٨٠، على أمل أن يتمكن من الاعتماد آنئذ على رئيس للولايات المتحدة أقل اهتماماً بالدفاع دفاعاً عادلاً عن مصالح العرب والإسرائيليين على السواء. وأدخل السادات في اعتباره أن من الأهمية بمكان أن تصل المحادثات إلى النجاح وبأسرع وقت ممكن».

يوميّة ٨ آذار ١٩٧٩

سحب الرئيس المصري ما تعهد به من القيام بتبادل السفراء إذا أعيدت سيناء إلى مصر. وأعلن بأن البترول الذي تنتجه شبه جزيرة سيناء يمكن أن يباع إلى الولايات المتحدة لتعود وتبيعه بدورها إلى إسرائيل، كما يمكن أن يُعرض في السوق الدولية، وهناك يشتريه الإسرائيليون إن رغبوا. لم أرَ من المجدي مناقشة المسألة على الفور، لكنني كنت على اقتناع بأن السادات سوف يتبنى فيما بعد موقفاً ليس فيه أذىً لإسرائيل.

وقد سألت السادات، نظراً لانشغال بالي بأجواء الريبة التي لا تزال تسود بينه وبين بيغن، وذلك قبل أن تطير الطائرة بنا متجهة نحو إسرائيل، إن كان يوافق على الذهاب إلى القدس أو يوافق على استقبال بيغن في القاهرة. فأجابني «الاثنان». فاقترحت متسائلاً، أو ليس من الأفضل على الأرجح، أن يأتي رئيس الوزراء الإسرائيلي ليتوقف بعض الوقت في المطار، لكن السادات ردّ قائلاً: «كلا، أريده أن يأتي إلى القاهرة، ليفهم العالم بأكمله من استقبالنا بأن الشعب المصري راغبٌ في السلام، ومؤمن بالمعاهدة التي سوف نوقعها».

وقد أعلمني وايزمن بواسطة بوب ليبثوتز الذي سبقني إلى إسرائيل، أنه إذا لم يرفضْ المصريون النص الذي قبلته الحكومة الإسرائيلية، فإننا لدينا أخيراً فرصة للوصول إلى النجاح. لكنّه حذّرني في المقابل من ردود الفعل الأولى عند مواطنيه؛ ذلك «أن أخشى ما يخشاه الإسرائيليون، هو السلام». وأوضح لي مدى الصعوبة التي يجابهها، الساكن في إسرائيل، الذي يعيش منذ ثلاثين عاماً في بلاد محاصرة، في تخليه عن عاداته في الريبة والحذر، لكنني، وقد حصلت على موافقة السادات، شعرت بمزيد من التفاؤل، تفاؤل لم أشعر بمثله منذ مدة طويلة، منذ أن وطأت أقدامنا أرض المطار في تل أبيب.

رافقنا بيغن والرئيس نافون في السيارة إلى أورشليم. وكانت جماعات من المتظاهرين قد اجتمعت في طريق عبورنا في ضواحي المدينة المقدّسة. كانت غالبية اليافطات التي يحملونها

مكتوبة باللغة العبرية، لكن كبراها كانت مكتوبة بالإنكليزية وفيها الكلمات التالية: «**أهلاً وسهلاً بشقيق بيلي**[1]».

ذهبنا إلى منزل رئيس الوزراء توّاً حيث كانت في انتظارنا وجبة عشاء لذيذة. بعد الطعام افترقنا، وبدأت أنا أجري جولة أفق على الوضع.

«بدا لي أن بيغن يعيرني قليلاً من الانتباه للعرض الذي أقدمه. وهو لم يجبني، إلا عندما تصدّيت لموضوع زيارته إلى القاهرة ولزيارة السادات إلى أورشليم مبيّناً أن البغية هي توقيع معاهدة السلام، فقد قال لي إنه قد لا يوقّع أيّة معاهدة. فإنه بمجرد الانتهاء من محادثاتنا، سوف يعرض مقترحاتنا على مجلس الوزراء، وبعده يأتي الكنيست ليدرسها واحدة إثر أخرى، وعند ذلك، سوف يكون مستطيعاً أن يوقّع الوثائق».

«لم أستطع أن أصدّق أذنيّ. وقفت وسألته عن الفائدة من حضوري. وظللنا واقفين واحدنا في مواجهة الآخر مدة خمس وأربعين دقيقة، سألته خلالها، إن كان يرغب حقاً في عقد معاهدة للسلام، قائلاً بأن عندي انطباعاً هو أنه يستمتع بأن يفعل كلّ ما في وسعه من أجل أن يعرقل جهودنا. انتفض في وجهي، ونظر في عينيّ، وأجاب بأنّ عليّ أن أتمكن من قراءة ما يعبّر عنه وجهه من أنه يرغب في السلام أكثر من رغبته بأي شيء آخر في الدنيا. كان الليل يقارب على الانتصاف عندما فارقته، بعد مداولة أخرى لا جدوى فيها، شبيهة بتلك المداولات التي خضناها في البيت الأبيض».

يوميّة ١٠ آذار ١٩٧٩

لم ألبث أن طلبت سايروس فانس والآخرين لأطلب منهم الالتحاف بي إلى غرفتي في فندق الملك داوود، حيث وضعتهم في مجريات الوضع. وكان الأمل الوحيد، هو أملنا بإقناع الحكومة، التي سألتقي بأعضائها غداً. ونادراً ما شعرت بخيبة لها مثل هذه المرارة. فلقد علمت أنّ بيغن كان مستعداً لأي شيء من أجل منع الوصول إلى معاهدة السلام. ومن أجل التحلّل مما التزم به في موضوع الفلسطينيين والضفة الغربية. كان موسوساً بكلّ معنى الكلمة بالأراضي المحتلة، التي كان يرفض النظر في الانسحاب منها . باستثناء سيناء . ولم يكن يهتم أقلّ اهتمام بمستقبل العرب الذين يعيشون دون وجه حقّ تحت الحكم الإسرائيلي.

طلبت، في صباح اليوم التالي الرئيس نافون لأحيّيه ولأطلعه على النوايا التي ينطوي عليها رئيس الوزراء. فقال لي إنّه لم يسمع مطلقاً عن رئيس حكومة خاضع هكذا خضوع لمجلس وزرائه، ثم أكّد أن بيغن لو شاءَ، لكان له كلّ الحق أن يفاوض بإسم إسرائيل، كما فعل جميع أسلافه. وبناءَ لطلب بيغن، رضيت أن أرأس جلسة من جلسات حكوماتهم. واستطعت رغم المقاطعات العديدة التي

[1] كان بيلي كارتر، شقيق الرئيس، متهماً حينذاك، من جملة ما هو متهم به، بكونه عميلاً لليبيا. أنظر الفصل الأخير من هذا الكتاب. (ملاحظة للمترجم).

جوبهت بها أن أعرض وجهة نظري، فتحدثت عن مزايا السلام وفوائده وعن النتائج الدراماتيكية التي تتأتى من القطيعة مع مصر، لكن أعضاء الحكومة الحاضرين كانوا معنيّين في ما يبدو بالتفاصيل الملموسة أكثر مما هم معنيّين بالأفكار العامة. وقد استخدموا كلّ ما لديهم من طاقة. وما لديّ أيضاً . في البحث عن الصيغة الفضلى التي تعبّر عن الفكرة القائلة بأنه ليس ينبغي للاتفاقات التي سبق لمصر أن وقعتها أن تتداخل مع المعاهدة الإسرائيلية . المصرية. فأمضينا ساعات طويلة في مناقشة الاستحقاقات المتبادلة من نوع «لا تحصر» ومن نوع «بغضّ النظر عن» ومن نوع «لا تتناقض مع»، للوصول إلى نتيجة واحدة تثبت بأن هذه الصيغة الأخيرة هي الصيغة النهائية الفضلى. وقد حاولت مع ذلك إفهامهم، بأن الوقت يضغط علينا نسبياً، وبأن بعض محادثيّ أفصحوا لي على انفراد أنهم يرغبون رغبة حارّة في أن تتكلّل جهودنا بالنجاح قبل نهاية رحلتي.

في صباح يوم الاثنين، انعقد مجلس الوزراء الإسرائيلي بكامل أعضائه، بتأخير ساعتين عن موعده المقرر، وانصبت أبحاثه على موضوع تزويد إسرائيل بالبترول بعد الانسحاب من سيناء، كما بحث في المنفذ الحر إلى غزّة المقترح فتحه بوجه مصر وهذا ما أثار العديد من الاعتراضات. ثم كان علينا أن نقفل الجلسة قبل الانتهاء إلى نتيجة، لتمكيني من الذهاب إلى الكنست.

«بعد أن قدّمني رئيس الكنيست، ألقيت كلمتي، وكان هناك همس عندما أعلنت أن السكّان (في إسرائيل) قد قبلوا فكرة السلام، لكنّ الزعماء لم يظهروا بعد عن الشجاعة التي لديهم من أجل التقاط الفرصة التي قُدمت إليهم. وهذه الملاحظة لم ترضِ بيغن، لكنها كانت قد بُرِّرت، وكان لا بدّ من الإشارة إليها».

«وعندما وقف بيغن للكلام بدوره، ارتفعت الصرحات محّيية له، وتواصل الضجيج حتى انتهى من كلامه، وبدا كأنما هو يستحسن الأمر إلى أعلى درجات الاستحسان، إذ كان يبتهج في كلّ مرّة يُقاطَع فيها. وقد وصل الأمر حداً، استدعى طرد واحدةٍ من أعضاء الكنيست هي السيدة كوهن».

يوميّة ١٢ آذار ١٩٧٩

عرفت في هذا اليوم أشياء كثيرة عن رئيس الوزراء الإسرائيلي، وشعرت بأنني قريب منه قرباً لم أصل إليه قبل ذلك مطلقاً. ففي حين يصل الزعماء الآخرون إلى أقصى درجات الانزعاج عندما يقاطعون أو عندما تعمّ الفوضى والضجيج، وهذا ما بدا أنه القاعدة في الكنيست، في ذلك الوقت بالذات كان بيغن مرتاحاً تماماً، وكان ينظر إليّ بطرف عينه من حين إلى آخر، مشيراً إليّ بأنه فخور إذ يريني الديمقراطية الإسرائيلية وهي تفعل فعلها.

وفي فترة بعد الظهر، التقى فانس، مع مجلس الوزراء الإسرائيلي، وهناك أستؤنف النقاش حول تزويد إسرائيل بالبترول وحول ترك المنفذ الحر لمصر إلى قطاع غزّة. في الوقت نفسه كنت أتداول مع الأعضاء الخمسة والعشرين في لجنة الشؤون الخارجية التابعة للكنيست، حيث تداولت وإياهم وجهات نظر بنّاءة. وفي نهاية النهار جاء فانس وبريجنسكي يطلعانني على الاجتماع الذي كان لهما مع مجلس الوزراء الإسرائيلي والذي أحاق به الفشل التام. ولم تتبقَ لدينا أية أسباب تستدعي بقاءنا في إسرائيل، وهكذا أخذنا استعداداتنا للرحيل غداً.

«قررت أن أطلب بيغن لأدعوه إلى تناول طعام الفطور معي، ثم طلبت السادات إثر ذلكّ ورجوته أن ينتظرني في مطار القاهرة، حيث سوف أبلغه بعدم جدوى جهودي».

يوميّة ١٢ آذار ١٩٧٩

فوجئنا في المساء، إذْ علمنا أن رئيس الوزراء الإسرائيلي أعلن للصحف بأنّ نجاحات مهمة قد سُجلت، وبأنّه لم تتبقَ بعد أيّة مشكلات دون حل. ثم طلب دايان فانس ليبلغه بأنّه موجود حالياً مع وايزمن ومع عدد كبير من أعضاء الحكومة، وبأنهم يبحثون عن وسيلة يطلقون بها المفاوضات. فطلبت من فانس أن ينضمّ إليهم في الحال!.

في صباح اليوم التالي، التقيت بمستشاريّ وتفحصتُ وإياهم المشكلات التي لا تزال معلّقة. فقالوا لي عن غالبية أعضاء الحكومة يؤيدون مقترحاتنا، وبأن بيغن لا ينفكّ على غير اقتناع.

عندما عدنا والتقينا، بيغن وأنا، بدأت بتذكيره برغبتي في الوصول إلى اتفاق قبل انتهاء رحلتي، ثم دخلت معه في تفاصيل القضايا التي لا تزال دون حلّ. انتهى بيغن إلى التسليم معي، بأن ثلاث نقاط، من أصل النقاط السبع التي كانت لا تنفكّ تثير مخاوفه دون انقطاع، لم تعد تثير من الآن وصاعداً أية مشكلة. فإذا نحن توصلنا إلى تفاهم حول النقاط الباقية، فهو يستطيع تقديم المشروع إلى مجلس الوزراء يوم الخميس وينظر فيه هذا الأخير يوم الأحد، ثم يتمّ الوصول إلى القرار النهائي في خلال جلسة قد تستغرق يوماً أو يومين.

كان بإمكاني تطمينه في نقطتين من هذه النقاط على الأقل. فقد أكدّت أن إسرائيل سوف تظلّ تتلقى البترول من سيناء، وتعهدت بإحلال البترول الأميركي محلّه وأن يباع لإسرائيل بالأسعار السائدة في السوق الدولية، إذا انقطع التموين عنها لسبب أو لآخر. ثم أكدّت أيضاً، بمقتضى التعهد الذي قطعه السادات، بأن تبادل السفراء بين البلدين سوف يحصل لدى بدء الجلاء عن سيناء. ولم يبقَ بعد هذا إلا القضايا المتعلّقة بالحرّيات المعطاة إلى سكّان الأراضي المحتلّة وبالاتصالات بين مصر وقطاع غزّة.

انتهى بيغن، بناء على إصراري، إلى التسليم بإمكان أن يكون لدى الفلسطينيين نشاط سياسي وحرية كبرى في التنقّل في الضفّة الغربية وفي قطاع غزّة. وارتضى أيضاً، أن يجتمع شمل العائلات، باستثناء الأفراد منها الذين وجدوا ملجأً في لبنان والأردن أو في البلدان العربية الأخرى. وعندما تحدّث عن السجناء السياسيين العرب الموقوفين في إسرائيل دون محاكمه، أعلن بأن عددهم قد انخفض إلى حدّ كبير. لم يتبقّ منهم إلاّ خمسة وعشرين شخصاً، حسب ما كان بوسعه أن يعرفه. وبأن القانون البريطاني الذي يسمح بإيقافهم دون محاكمة كان موضوع مراجعة تُجرى عليه.

حاولت إثر ذلك أن أعرف ما الذي يفكر فيه هو شخصياً حول موضوع المعاهدة.

«طلبت منه إنْ كان يستطيع أن يحدّثني عن الموقف الذي سوف يقفه، فأجابني بالنفي، مضيفاً بأن عدم إعطائي رأيه الآن، يعود لخشيته من إلزام الحكومة به، وهذا ما يرفض أن يقوم به. عند ذلك طلبت من سايروس فانس، ورجوته أن ينضمّ إلينا مصطحباً معه دايان».

يوميّة ١٣ آذار ١٩٧٩

أعلن دايان عن موافقته، دون تحفظ، على مقترحاتنا، وذلك أمام بيغن الذي كان يصغي إليه دون تعليق، وبعد أن استمعت إليه قرّرت التخلّي عن المطالبة لمصر بحق العبور إلى غزّة، بغية أن أعطي لرئيس الوزراء الإسرائيلي إمكانية الإفادة من نوع من الانتصار في نهاية المطاف. وبعد أن خرج الجميع، جاءني وايزمن ليبلغني بأنه يدعم مقترحاتنا.

ولدى عبورنا الممر، وفيما نحن نستعدّ لمغادرة المكان، سألت بيغن عن الموقف الذي سوف يقفه إذا سحبنا طلبنا المتعلّق بغزّة، فأجابني بأنه سوف يوافقنا على التعديلات التي نقترحها. وهكذا إن حصل ولم أستغرق وقتاً في إقناع السادات بمشروع كهذا. وأظن إنني سأصل إلى ذلك دون صعوبة. يكون لدينا أخيراً فرصة جدّية في الوصول إلى اتفاق نهائي!!

وفيما نحن في الطائرة متجهين من تل أبيب إلى القاهرة، أبلغت مستشاريّ بالتطورات الأخيرة في الوضع. وما أن وطأت قدماي الأرض، حتّى عانقت السادات وقلت له: «إنكم سوف تكونون راضين». فردّ عليّ: «كان شعبي غاضباً جداً، عندما رأى بأيّ طريقة كان الإسرائيليون يعاملون جيمي كارتر». فأجبته: «لم يكن الأمر مزعجاً إلى هذا الحدّ».

عرضت أمام السادات ومبارك وخليل والباز، الخطوط العريضة لما توصلنا إلى إقراره في إسرائيل، ولفتّ الأنظار إلى أن التغيّير الذي حصل على مقترحاتنا التي بدأنا بها كان تغييراً طفيفاً في حقيقة الأمر، ثم حثثت المصريين على الموافقة عليه دون إبطاء. مضت دقائق سادت فيها الحيرة بين مستشاري السادات، ثم أعلن هذا الأخير: إنني أعتبر ذلك مقبولاً».

عندما أصبحنا وحيدين، رجوت السادات أن يعمل ما من شأنه أن يخفّف من تهجم الصحافة المصرية على بيغن، وأن يصار بأسرع ما يمكن إلى تبادل السفراء، وأن يلتزم بتسليم البترول المنتج من سيناء عبر خطوط الأنابيب إلى إسرائيل. فوافق على ذلك بطيبة خاطر. وقبل ذهابي، وفي الوقت الذي كنت أنتظر فيه طباعة تصريحي العلني على الآلة الكاتبة، أبلغت بيغن بالتلفون بنجاح المسعى الذي أسير فيه.

ومن الطائرة التي كانت تقلّنا إلى الولايات المتحدة، طلبت نائب الرئيس لأزفّ إليه النبا السعيد، ثم تحدثت مع زعماء الكونغرس. وكان روبرت بَيْرد بالنظر إلى التقارير الأخيرة الواردة عنا قد اقتنع بأن حصيلة رحلتنا سوف تكون سلبية. وبأنها بالتالي سوف تكون مربكة لنا جداً. فجمّع خلفه جماعة من الشيوخ من كلا الحزبين، هيأت نفسها للدفاع عنّا أمام الرأي العام، وعندما اتصلت بـ تيب أونيل، الذي كان قد تبلّغ لحينه نبأ نجاحنا، قال لي: «سيدي الرئيس، إنك لست نائب كاهن فحسب، بل إنك البابا نفسه!»[1].

في واشنطن، انزعجت انزعاجاً عميقاً من ردود الفعل السلبية التي ظهرت في الصحافة الأميركية، وخاصة صحيفة سي بي نيوز. فقد اتهم الصحفيون جودي باويل بأنه خدعهم عن سابق

---

[1] جيمي كارتر هو نائب كاهن في الكنيسة المعمدانية.

تصور وتصميم، بأن أدلى بتصريحات متشائمة خلال الساعات الأخيرة من وجودنا في إسرائيل (وكنّا حينذاك مقتنعين حقاً بأننا فشلنا)، ثم أخذوا يجزمون من أجل أن «يفسّروا» النجاح الذي أحرزناه بأننا «أشترينا» المعاهدة بمبلغ دفعناه في مقابلها يتراوح بين ١٠ و ٢٠ مليار دولار (وهذا، بالطبع، كلام زائف تماما)، وبأننا قد وقّعنا اتفاقا للدفاع المتبادل مع إسرائيل. (وهذا ما لم يتعرّض له أحدٌ مطلقاً خلال رحلتنا هذه).

طلبني هنري كيسنجر، من أجل أن يهنئني، قائلاً إنني بهذه الإنجازات التي لم تترك للانتقاد إلاّ مجالاً في غاية الضيق، أنزع عنه صفَته كهجّاء شبه رسمي للبيت الأبيض. ولقد أيّد الكثيرون من رؤساء الدول ما قمنا به، معتبرين أنه تقدّمٌ لا غبار عليه، لكن العديد من البلدان العربية سلكت مسلكاً آخر، فقد أوقعت على مصر عقوبات اقتصادية وسياسية. لكنّ الغريب هو أن استقصاءات الرأي التي أجريت في أميركا كشفت عن انخفاض ملموس في مقدار شعبيتي. ردّ الفعل هذا، عائد في جزء منه إلى موقف الصحافة، لكنه يعود خصوصاً، إلى الجمود الذي وقعت فيه المفاوضات، الذي جاء بعد الفرح الذي تفجّر مرحباً بتوقيع اتفاقات كامب دايفيد، والذي استمر أشهراً طويلة أتعب فيها الرأي العام الأميركي وأسخطه بمقدار لم ينقص عمّا كنت أنا شخصياً فيه من سخط وتعب.

وصل بيغن والسادات كلاهما إلى واشنطن ليوقّعا المعاهدة. وبعد أن تخطينا بعض الصعوبات التي نجمت في الدقائق الأخيرة، على أنها صعوبات كانت متوقعة تماماً، جرت احتفالات التوقيع الرسمية في ٢٦ آذار. وفي خلال المأدبة التي تلت ذلك، رأينا الأعداء الذين استمرت عداوتهم ثلاثين عاماً يتصالحون ويستعيدون دون كراهية ذكرياتهم عن الحرب. وكانت أشدّ اللحظات تأثيراً تلك اللحظة التي وقف فيها ابن وايزمن ويدعى شاوول، وكان قد أصيب إصابة بالغة في عام ١٩٧٠ برصاصة مصرية، ثم اقترب من طاولتنا ليعانق السادات وابنه. بعد انتهاء المأدبة، قال لي السادات بأنه قرّر ألاّ يذهب مرّة أخرى إلى القدس، لكنه أعلم رئيس الوزراء الإسرائيلي بأنه يرغب في استقباله في مصر بأسرع ما يمكن.

مضت أيام قليلة، وذهب بيغن إلى القاهرة، وعندما طلبني ليحدثني عن زيارته، بدت عليه حالة مغايرة تماماً، وبدا كأنما هو يغني على جهاز الهاتف صائحاً: «لقد كانت زيارة رائعة، فلقد فتح لي المصريون قلوبهم. كانت الشوارع مكتظّة بعشرات الألوف من الأشخاص، الذين كانوا يهتفون ويصفقون. لقد نزلت من السيارة لبعض الوقت وانخرطت بين الجماهير، مما أحدث اضطراباً كبيراً لدى رجال الأمن العام، وكان الناس يؤكدون على كلماتهم: «إننا نحبكم! إننا نحبكم!» لقد كان ذلك خارقاً بصورة مطلقة».

وطلبني السادات أيضاً، ولقد كان في غاية الرضا عن التقدّم الذي أحرزاه في الإعداد لوضع التدابير الأولى من المعاهدة في موضع التنفيذ. ولم يكنْ يقلّ في حماسته عن حماسة بيغن. فقد وعدني أن يفعل ما من شأنه أن يجعل المفاوضات بين مصر وإسرائيل لا تقع بعد الآن على كاهلي. فأجبته: «إنك تمسّكت بوعدك، تستجيب لأعز ما لدّي من أمنيات».

واستمرّ وضع المعاهدة موضع التطبيق يسير خلال بضعة أشهر دون أن تنشأ عنه مشكلات كبيرة، لكن ذلك لم يكنْ إلاّ لأن الشريكين تجنبا أن يتصديا للقضايا الباقية دون حل. ولم يلق بيغن أية صعوبة، باستثناء التخلّي عن المستعمرات الاستيطانية، في حمله الإسرائيليين على القبول بإعادة سيناء إلى مصر. لكنّ البلدان العربية والعديد من حلفائها في الجماعة الدولية استمرت تخوض حملتها ضدّ إسرائيل، في إدانة الاستيطان في الأراضي المحتلّة، و«ضمّ» مدينة القدس والضفة الغربية، وفي التشهير بالهجمات الإسرائيلية على لبنان وبالتدابير القمعية ضدّ الفلسطينيين. وكانت هناك قرارات مُدينة لإسرائيل، تتخذ في كافة الهيئات الدولية، وكانت تنال في معظم الأحيان أغلبية ساحقة. وكان التهديد بالفيتو الذي تلوح به الولايات المتحدة في مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة هو وحده الذي يمنع من اتخاذ عقوبات اقتصادية وسياسية قويّة بحق إسرائيل.

وبقيت لي قناعتي، بأن وضع كافة بنود اتفاقات كامب دايفيد موضع التطبيق هو وحده الكفيل بأن يقود إلى حلّ مرض لإسرائيل وللدول العربية وللفلسطينيين في آنٍ معاً. لكن فكرة إجراء مفاوضات شريفة وصريحة بين جميع الأطراف المعنيّة كانت تصطدم دوماً بالأحكام المسبقة وبالمصالح الخاصة. واستمرّ العرب الأكثر جذرية يطالبون بالقضاء على دولة إسرائيل ويقفون في وجه أي نوع من المفاوضات قد يتولد عنها اعتراف واقعي بوجودها. ولم يكن لدى الزعماء العرب المعتدلين، باستثناء السادات، ما يكفي من القوة ولا ما يكفي من الشجاعة لصرف النظر عن محرّمات المتطرفين. وفي المعسكر المقابل، كان هناك العديد من الإسرائيليين المقتنعين بأن بوسع إسرائيل أن تضمّ الأراضي العربية وأن تدوس بالأقدام على حقوق الفلسطينيين وأن تحصل في الوقت نفسه على الاعتراف وعلى القبول بها كأمة مسالمة إنْ من قبل جيرانها وإنْ من قبل الجماعة الدولية. ولم يكنْ لدى الزعماء الإسرائيليين ما يكفي من القوّة . وربما ما يكفي من الشجاعة . للذهاب في الاتجاه المعاكس لهذه المشاعر المغلوطة. ولقد فعلنا كلّ ما كان في طاقتنا من أجل مصالحة هؤلاء المتنافرين، ولكننا لم نوفق إلاّ إلى نصرٍ جزئي.

وعندما أقوم باستعراض السنوات الأربع التي قضيتها في الرئاسة، يتَبينّ لي انني أمضيت بالاشتغال بقضايا الشرق الأوسط وقتاً يفوق بكثير أيّ وقت أنفقته في سبيل أية مشكلة دولية أخرى. وفي خلال هذه التجربة الطويلة وبعدها كنت أُسائل نفسي في معظم الأحيان، في ما لو أن النتائج التي أُحرزت يمكن لها أن تبرّرَ هذا التركيز الاستثنائي للوقت وللجهد. والجواب ليس بمثل هذه البساطة، لأن المعاهدة أو الاتفاق ليس لهما قيمة إذا لم يكن هناك أناس على استعداد لتحدّي المخاطر في سبيل احترامهما. وهناك شخصان إثنان كانا من أكثر الناس شجاعة في النضال من أجل السلام وقد غيبهما الموت الآن، وهما أنور السادات التي كان شجاعاً وكريماً، وموشيه دايان المسؤول الإسرائيلي الذي كان أكثر المسؤولين الإسرائيليين فهماً للغرب ولمطالبهم، وكان هذان الإثنان كلاهما قادرين على تصوّر مستقبل للسلام وقادرين على الإعداد له دون أن يتوقّفا عند الانتقادات والإدانات الموجهة لهما من أندادهما.

كان رجائي أن يكون في توقيع معاهدة السلام ما يقنع زعماء الشرق الأوسط بأن الحرب ليست الحلّ الوحيد، وبأن يكون في شجاعة الرئيس السادات ما يُلهِمُ المسؤولين العرب والإسرائيليين. هذا الرجاء لّما يتحقّق بعد. ولعله يتحقّقُ يوماً، قبلَ أن تحصل مواجهات دامية أخرى وقبل أن يتداعى العنف من جديد فيجعل من الشرق الأوسط ساحة المعركة الأولى في معارك الحرب العالمية الثالثة.

إيران والعام الأخير

إيران

«ليس لدينا النيّة ولا الوسيلة ولا الرغبة في التدّخل في الشؤون الداخلية لإيران».

المؤتمر الصحفي، ١٧ كانون الثاني ١٩٧٩

كنت أنظر إلى شاه إيران، وشأني في ذلك شأن جميع الرؤساء الذين سبقوني، على أنّه حليف من حلفاء الولايات المتحدة ومن أولاهم بالثقة. وكنت أقدّر له العلاقات الطيبة التي يقيمها مع المصريين ومع السعوديين، كما كنت أقدّر له أيضاً قراره في مواصلة بيع البترول إلى إسرائيل، رغم نواهي المقاطعة من الدول العربية. وكانت عائدات البترول، حسب ما لديّ من معلومات، قد سمحت برفع مستوى معيشة الإيرانيين، لكن السياسة التي كان الشاه يتثبّث بها تولد عنها في صفوف المثقفين وفي شرائح اجتماعية أخرى، معارضة كانت تناضل من أجل أن تفرض على السلطة المركزية إضفاء الطابع الديمقراطي على المجتمع الإيراني. وكانت السافاك تعامل المعارضين معاملة بالغة من الشدّة أقصى حدودها، وكنت أعلم أن في السجون الإيرانية ما لا يقلّ عن ٢٥٠٠ سجين سياسي (وكان الشاه يقول إنهم أقلّ من ٢٥٠٠) وقد أكلتهم السنون. وكان الشاه مقتنعاً أن الوسيلة الوحيدة في مجابهة المعارضة الجدّية هي في تصفيتها، ولم يكن يستطيع أن يكفّ نفسه عن النظر بازدراء إلى زعماء الغرب (ومنهم أنا شخصياً)، الذين لم يكونوا يشاطرونه حماسته لهذه الوسائل المتعجلة.

وقد أعطت زيارته الرسمية لواشنطن في ١٥ تشرين الثاني ١٩٧٧، الفرصة للإيرانيين المنفيّين إلى الولايات المتحدة أن يعبّروا بعنف عمّا في نفوسهم من عداء، وذلك، بالتظاهر أمام البيت الأبيض. وكنت أستقبله في حديقة البيت، وعندما تفشى دخان الغاز المسيل للدموع، دخلت وإياه إلى قاعة مجلس الوزراء، وبصحبتنا فيرتز مونديل، وسايروس فانس وزبيغينو بريجنسكي. وأصغيت إليه بانتباه، فيما كان يقدّم وصفاً للوضع في إيران، عارضاً فيه بهدوء وبكثير من الاعتزاز، التغييرات الإيجابية الحاصلة في بلاده مورداً الإحصاءات حول تَحسّن الاستخدام والسكن والصحة والنقل والتربية، ناسباً لنفسه بشكل ضمني كلّ الفضل في أنواع التقدّم هذه.

لقد كان ممكناً لعملية التحديث المتناسقة أن تقوم على دعائم ثلاث هي الطبقة المتوسطة والطلاب وجماعة المسلمين في إيران. لكنني كنت أعلم بواسطة التقارير التي كانت تردني، بأن هذه الجماعات الثلاث تشكل في الوقت نفسه خطراً على نظام الشاه. ولقد عزمت، لكيلا أتسبّب في إرباكه، ألاّ أقارب هذه المسألة إلاّ على انفراد ومعه على وجه الخصوص.

ولدى انتهاء جولتنا الثانية من محادثاتنا الرسمية، دعوته إلى اللحاق بي إلى مكتبي الخاص الواقع على مقربة من المكتب البيضاوي، وعندما صرنا هناك وحيدين، طلبت منه أن يأذن لي بأن أحدثه بصراحة، فقبل. وكنت قد أعددت مداخلتي بعناية، بحيث تتوجه إلى موضوعها مباشرة بأكثر ما يمكن وبحيث تكون حارجة بأقلّ ما يمكن.

قلت: «إنني على وعي تام بالتقدّم الواسع الذي أحرز في بلادكم، لكنني لست أجهل أن لديكم مشكلات أيضاً، وإنكم تعرفون موقفي من قضية حقوق الإنسان، ويشتكي اليوم، عدد كبير متزايد من مواطنيكم بأن هذه الحقوق ليست تحترم دوماً في إيران، وأعتقد بأنني أدرك من أين تأتي هذه الاحتجاجات، فهي صادرة بشكل جوهري عن الملاّت (جمع ملاّ) وعن غيرهم من رجال الدين وعن الطبقة المتوسطة، وهؤلاء يريدون زيادة نفوذهم السياسي، وكذلك هي صادرة عن الطلاب. وهذه الاتهامات تلحق الأذى بإيران، أفلا تستطيعون شيئاً تفعلونه من أجل تحسين الوضع، كأن تتشاوروا مع هؤلاء الذين يخالفونكم الرأي أو بمزيد من الحرية تعطونها لهم؟».

كان الشاه يصغي إليّ بانتباه، وفكّر لفترة طويلة ثم أجابني بنوع من المرارة: «كلا إنني لا أستطيع شيئاً بالتحديد. فإن واجبي أن أعزّز القوانين الإيرانية التي وضعت من أجل محاربة الشيوعية، ذلك أن فيها خطراً مميتاً على إيران، وهو الخطر نفسه الذي تمثّله على بلدان الشرق الأوسط الأخرى وعلى العالم العربي. وعندما يستبعد هذا الخطر، قد يصير في إمكاننا تغيير هذه القوانين، لكن هذا الشيء ليس قريب الحدوث. وعلى كلّ حال، فإن الناس الذين تصدر عنهم الإضطرابات الحالية هم أولئك الناس بالضبط الذين كنّا نستهدفهم عندما سنّينا هذه القوانين. وإنهم لا يشكّلون إلاّ أقلّية ضئيلة، وغالبية الشعب الإيراني لا تؤيّدهم».

تابعنا النقاش لبعضة دقائق، لكنه كان واضحاً أن مرافعتي التي قدّمتها لم تقنع الشاه بتعديل سياسته. وهو لم يكن ينكر الخطر المحدّق بإيران، وكان يعترف بأن لإيران صورة بشعة جداً، لكنه كان يعتبر مجرّد إعطاء الأشخاص الموقوفين بسبب «نشاطاتهم الشيوعية» حقهم في أن يدافع محام عنهم، بمثابة تقدّم جوهري تحرزه الديمقراطية الإيرانية. كنت أجازف نوعاً من المجازفة في مناقشتي لهذه القضايا معه، لأن المعلومات التي ظهرت حديثاً في الصحف أفادت بأن هناك صلة مباشرة بين تجدّد النشاط السياسي في إيران وبين الحملة العالمية التي أخوضها لمصلحة حقوق الإنسان. إلاّ أن الجلسة ظلّت مع ذلك جلسة أنيسة. ولقد أتاحت لنا، هذه المقابلة الودّية الأولى، التي جرت دون شهود، أن نتحدّث بحرية في كلّ مرّة كنّا نشعر فيها بحاجة لمثل ذلك الحديث.

وخلال عام ١٩٧٨، حاول الشاه أن يعطي للشعب الإيراني دوراً أكبر في تسيير الشؤون العامة، لكن محاولاته الخجولة في إضفاء مسحة من الليبرالية، لم تؤدّ إلى السلام بل إنها بدلاً من ذلك لم تفعل شيئاً، غير مفاقمة السخط العام، الذي كان يعبّر عن نفسه في أغلب الأحيان بصدامات بين البوليس وبين المتظاهرين المسلمين. ومع ذلك كان عملاء استخباراتنا، يعتبرون بأننا لسنا على حقّ في القلق الذي ينتابنا. فإن تقريراً وارداً عن الـ «سي. آي. إي.»، مؤرخاً في شهر آب، أشار إلى أن إيران لا تعيش «لا في وضع ثوري ولا في وضع ممهدٍ للثورة». ولقد أوضح هذا التقرير نفسه، بأن الجيش يدعم الملكية وبأن معارضي نظام الشاه، العنيفين منهم والمسالمين، لا يمكن اعتبارهم بأيّ حالٍ من الأحوال، يشكّلون خطراً حقيقياً.

لكنّ الاضطرابات لم تتوقف، وأخذتُ شيئاً فشيئاً أزداد انشغالاً بما يحدث في طهران. وفي السابع من أيلول، أعلن الشاه الأحكام العرفية في كافة أنحاء البلاد. وحدثت مجزرة في المظاهرة التي تلت، قتل فيها البوليس مئات من الأشخاص. وبعد هذه الحادثة الفظيعة، أخذ المتظاهرون الذين كانوا يطالبون بتنحية الشاه يزدادون عدداً ويزدادون تصميماً، فاضطر هذا الأخير للجوء إلى تدابير عاجلة متزايدة الشدّة كان يحاول فيها الحفاظ على النظام في البلاد.

وكان في الوقت نفسه يحاول تهدئة مخالفيه في الرأي. فوعد بعفوٍ عام عن مئات من رؤساء المعارضة، ومن بينهم آية الله الخميني، وهو واحد من زعماء الجماعة الإسلامية، وكان قد غادر العراق منذ عهدٍ قريب ليقيم في فرنسا. ولكي يرضي المسلمين، قطع العلاقات مع إسرائيل، دون أن يكفّ مع ذلك عن تزويدها بالبترول. لكنّ مبادرات المصالحة هذه كانت دون جدوى. وتفجّرت إضرابات في صناعة البترول، جعلت الإنتاج ينخفض من ستة ملايين برميل في اليوم إلى أقل من مليوني برميل.

«وصلني من الـ «سي آي إي» تحليلاً مفصلاً عن المشكلات الاقتصادية والسياسية في إيران. فقد طلب الشاه النصح من سفيرنا ومن سفير بريطانيا حول الوسيلة المؤدية إلى إنجاح عمليتي إضفاء مسحة من الحرية ومن الديمقراطية على بلاده، وهو باتخاذ تدابير تحديثية جذرية، قد تفرّ منه نهائياً بعض قوى المعارضة من بينها الجماعات الدينية المنتمية إلى اليمين المتطرف الذي يناضل من أجل الحفاظ على التقاليد العريقة في إيران».

يوميّة ٢٥ تشرين الأول ١٩٧٨

كنت أتلقى تقارير وافرة تتواتر إليّ من سفارتنا في طهران، وكانت جميعها تشير إلى تدهور في الوضع مثير للقلق. واستمر سفيرنا وليم سوليفان، شأنه في ذلك شأن سائر مستشاري الآخرين، وشأني أنا شخصياً، في النظر إلى الشاه باعتباره الضمانة الفضلى للاستقرار في طهران. وقد بعث إليّ في الثامن والعشرين من تشرين الأول برسالة بعيد فيها التأكيد على قناعته هذه: «إن الشاه هو الوحيد القادر على احتواء العسكريين من جهة، وعلى ضمان الانتقال... من جهة أخرى. وإنني أنصح بشدة بالعدول عن أيّ انفتاح باتجاه الخميني».

وأخذ الشاه، بالنظر إلى الضغوطات القويّة التي كانت تمارس ضدّه يفكّر في قلب الأوضاع البنيوية في الحكومة الإيرانية ووصل به الأمر حدّ إعادة النظر في كيفيات ممارسته لسلطاته.

«تجلّى عند الشاه قلق شديد جداً بخصوص مستقبله الشخصي، فهو حائر بين حكومة إنتقالية أو حكومة عسكرية أو التنحّي بلا قيد أو شرط. ولقد نصحناه نحن بالصمود وأكّدنا له وقوفنا إلى جانبه».

يوميّة ٢ تشرين الثاني ١٩٧٨

ولقد بدأ يتضح شيئاً فشيئاً أن الشاه أضاع موضع أقدامه، وصارت الأحداث تنوء بثقلها عليه بدلاً من أن يمسك هو بزمامها، وبأنه في بحرٍ من الحيرة وأنه ترك نفسه فريسة اليأس بدلاً من أن يتصرف بالصرامة التي يتطلبها الوضع منه. وكان يفعل كلّ ما في وسعه من أجل إخفاء عدم ثبات موقفه عن أعين العالم الخارجي، إلاّ أنني كنت أعلم أنّه بحاجة إلى كلّ عون نستطيع تقديمه له، باستثناء التدخل المباشر من قبل الولايات المتحدة في شؤون إيران الداخلية.

وقد بعثت إليه برسالة أؤكد له فيها دعمنا له في أي قرار يتخذه، حتى لو وقع اختياره على تشكيل حكومة عسكرية. على أنّه كان يرفض باستمرار، خشية أن يسهل ارتقاء العرش على أيّ مُطالب محتمل، أن يستند إلى حزب أو منظمة سياسية متمركزة، يكون في مقدورها أن تتلاقى مع الزعماء الأكثر مسؤولية والأكثر تمثيلاً للمعارضة. بل إن القادة العسكريين أنفسهم لم يكونوا يشكّلون قوّة متماسكة، ذلك أنّه شرذمهم بطريقة مدروسة، بحيث جعلهم خاضعين مباشرة لسلطته هو شخصياً.

ومنذ عهد طويل، أيضاً، كان خصوم الشاه مشتّتين، بحيث كان كل زعيم من زعمائهم يحاول أن يتقدّم سواه، لكن واحداً كان قد برز منذ عهد قريب. فإن آية الله الخميني، بفعل منفاه، وبفعل الإضطهاد الذي عاناه وبتأثير معارضته التي لا حدّ لها، لنظام الشاه، ونتيجة لتعصّبه الديني ولميله المعلن إلى العنف، كان في طريقه لأن يصبح الرجل الأكثر أهمية من رجال المعارضة. كان مقيماً في فرنسا لا يبارحها، لكنه كان يرسل إلى أنصاره رسائل مسجّلة على أشرطة كاسيت يدعوهم فيها إلى الإضراب العام وإلى إسقاط الشاه وإلى تأسيس جمهورية إسلامية.

وبدا أنّ الشاه اختار التوجه نحو تشكيل حكومة إئتلافية، قد تشتمل على ممثلين للعديد من الفئات المخالفة له في الرأي، والتي قد يسلّمها هو نفسه السلطة حسب الطرق المنصوص عنها في الدستور الإيراني، الدستور الذي كان، بالطبع، قد كتب تبعاً لتوجيهاته هو نفسه.

ولم أكن أنا شخصياً، أشك بأي وجه من الوجوه، بأن من واجبنا دعمه دون أدنى تحفظ. لقد كان خلال عدة عقود من السنين واحداً من أخلص حلفاء الولايات المتحدة، وإننا نعتقد أن أيّة حكومة مستقرّة لن يمكن إنشاؤها في طهران إذا لم يكن هو مشاركاً فيها بشكلٍ أو بآخر. لم نكن نعلم كثيراً من الأشياء عن خصومه، لكن تصريحاتهم وشعاراتهم المعادية لأميركا كانت كافية لإقناعنا بأن واجبنا ومصلحتنا تقضيان بتقديم كلّ عون نستطيعه له، في صراعه الميؤوس منه من أجل الاحتفاظ بالعرش.

مع بداية شهر تشرين الثاني حصلت لدى السفير سوليفان قناعة بأنه ينبغي لجماعات المعارضة أن تحصل على مقدار من السلطة، لم يكن الشاه مستعداً أن يعطيه لها. أما أنا من جهتي، فقد وقفت بين خيارين: مساندة الشاه دون شروط، أو التحوّل بتلك المساندة، كما كان ينادي سوليفان مناداة كانت تتزايد مع الوقت شدة، بحيث تدفعه إلى اعتماد الحلول التي يقترحها سفيرنا.

«الشاه في وضع مزعزع جداً. لقد طلبت من سايروس فانس أن يتأكّد من أنّ موظفي وزارة الخارجية يمثّلون موقفي بوجوب أن يعرف الشاه بأننا معه».

يوميّة ١٠ تشرين الثاني ١٩٧٨

في خلال هذا الوقت، ومن خلال دعاية مطلقة العنان، كان السوفياتيون يعملون كلّ ما في وسعهم من أجل مفاقمة الأزمة. وبما أن الاتحاد السوفياتي يقف مع إيران على حدود مشتركة تزيد عن ألفي كيلومتر، فقد كنت أخشى أن تسوّل له نفسه بأن يحاول التدخل العسكريّ، علماً بأنه قد فعل هذا، فيما سبق، ثلاث مراتٍ منذ بداية القرن. وكانت الصحافة الموسكوبية تتهمنا صراحة بأننا نريد أن نمسك بأيدينا زمام الأمر في إيران، وكانت التهمة في حدّ ذاتها إشارة سيئة. ولقد تبادلنا أنا والرئيس بريجنيف رسائل عديدة في هذا الموضوع، وفي تصريحاتنا العلنيّة التقينا معاً عند وجوب احترام استقلال إيران. وقد أعلمت بريجينيف بأننا لن نتدخل في إيران، لكننا نحترم التزاماتنا وسوف نواصل مساندة الشاه إلى أن تنحلّ الأزمة.

لم يكن استقرار الوضع ممكناً، إلاّ بواسطة العاهل الإيراني نفسه وبدعم من الجيش. وبغية الحصول على معلومات محدّدة عن مدى استعداد الشاه للتصرّف وعن الوسائل التي في حوزته، أجريت محادثة طويلة في المكتب البيضاوي مع السفير الإيراني في واشنطن أردشير زاهدي.

«كان جوهر ما قاله لي هو إن الشاه قد ليّن مؤخراً موقفه من الناحية السياسية والعسكرية والبسيكولوجية.. وأكّد لي كذلك وبغاية الصراحة، بأنه ليس لدى الإيرانيين أية فكرة عمّا سبق أن فعله الشاه لهم، وعمّا يمكن أن يفعله لهم في المستقبل، وبأن برنامجه للعلاقات العامة غير موجود، وبأنه ليس لديه أيّ مستشار يمكن أن يساعده على تحسين الوضع في هذا المجال، وبأنه لن يستطيع الاعتماد على أية قوة سياسية منظمة لو كان للانتخابات أن تجري في إيران».

يوميّة ٢١ تشرين الثاني ١٩٧٨

وبعد وقت قليل من محادثتي مع السفير زاهدي، أطلقت المعارضة دعوتها إلى الإضراب العام. فنزل مئات الألوف من المتظاهرين إلى الشوارع مطالبين برحيل الشاه. وكان يزيد من قلقنا بوجه خاص اقتراب موعد المناسبات الدينية، التي قد يصل فيها العنف والفوضى ذروتهما. وأطلق الخميني دعوته إلى الجهاد المقدس. ولم تُلَبّه الجماهير على الفور، لكن الاضطرابات استمرّت وتوسّعت.

«أرسلنا إلى الشاه لائحة بأسئلة، ردّ عليها بحفاوة. فلقد كان يرغب حسبما جاء في أقواله، أن يبقي على قائد القوّات المسلحة، وأن يشرك الحكومة المدنية في مسؤولية موازنة القوات المسلحة، وأن يعهد إلى زعيم سياسي، تاركاً له حرّية الاختيار، بمهمة تشكيل حكومة إئتلافية، وأن وضعه أفضل من الأسبوع الماضي، وبأنّ عدداً من عمّال البترول، تحت وطأة التهديد بالموت أو بفقدان العمل، قد وافقوا على إستئناف العمل، فتضاعف الانتاج اليومي في هذه الأيام الأخيرة، أو أوشك، لكنّ الأزمة تظلّ بالطبع موصدة الأبواب أو تكاد».

يوميّة ١٨ كانون الأول ١٩٧٨

وإلى جانب الفوضى السياسية التي كانت إيران تشهدها منذ أشهر عديدة، أضيفت الآن الفوضى الاقتصادية الناجمة عن توسّع حركة الإضرابات. أما أنا شخصياً، فإنني واصلت، عبر وزارة الخارجية دعم الشاه، لكننا في الوقت نفسه، كنّا نستخدم كلّ نفوذنا من أجل إقناعه بإيجاد أرضية للتفاهم مع خصومه الأكثر اعتدالاً. وكان مشروعه القاضي بالطلب إلى أحد الزعماء المدنيين أن يشكّل حكومة إئتلافية يسير في هذا الاتجاه، لكنه كان يعاني الأمّرين في العثور على شخصية سياسية بارزة تقبل أخذ هذا الدور. فإن معظم الذين استمزجت أراؤهم، كانوا بسبب القوة المتنامية للمعارضة وبسبب المقدار القليل من السلطة التي كان الشاه يعطيه، يستعفون أو يرفضون عرضه. وعند انتهاء العام، عهد بمنصب رئيس الوزراء إلى شخصية معتدلة كان قد أكمل دراسته في الغرب، هو شاهبور باختيار. وما أن باشر هذا الأخير أعماله، حتّى تكشّف عن استقلالية في التفكير وعن شجاعة مدهشة، عندما راح يطالب بإبعاد الشاه فوراً، وحلّ جهاز البوليس السرّي، وبأن يُدخل إلى قفص الاتهام جميع الرجال الذين فتحوا النار على المتظاهرين، وبأن يُعيّن أشخاصاً مدنيين لإدارة الشؤون الخارجية للبلاد.

عاد الشاه عن تعهداته السابقة وأعلن عن عدم استعداده لمغادرة إيران على الفور. وصرّح لمستشاريه بأنه سوف يغادر مرفوع الرأس، ضمن الاحترام للدستور الإيراني، عندما يوافق البرلمان على قراراته حسب الأصول، وعندما يوطد الزعماء الجدد سلطتهم بشكل نهائي.

لكنه كان واضحاً، حتى بالنسبة لأنصاره الأَوْلى بالثقة، بأن النظام لن يعود إلى الرسوخ في إيران طالما ظلّ الشاه فيها. ولقد اجتمعت تقارير الـ «سي. آي. إي» وتقارير وزارة الخارجية والدبلوماسيين الأجانب العاملين في طهران لتقنعني بأن إبعاد الشاه أصبح ضرورياً ضرورة مطلقة، لكنني كنت أشاطره رأيه في أن عليه أن يغادر البلاد موفور الكرامة، عندما يحين الوقت، وذلك لن يحصل إلّا عند تأمين خليفة له. أيَّد البرلمان تعيين شاهبور بختيار، لكن أية الله الخميني لم يلبث أن قابله بالهجوم، معلناً بأن رجلاً كهذا استمرّ موالياً للشاه لا يمكن أن يحصل على دعمٍ منه في أي حال من الأحوال.

في الأيام الأولى من عام ١٩٧٩، بدا بختيار مستطيعاً أن يشكّل حكومة لها ما تمثله نسبياً، في إطار الدستور المعمول به. وظهرت عليه مواصفات قوية من مواصفات الزعيم، واستفاد من دعم

العديد من جماعات المعارضة، بما جعلنا نقدّر استحالة عدم رجوع الخميني عن قراره لينتهي إلى عقد اتفاق معه. وكان سوليفان، الذي كان يرى في ذلك فرصة لحلّ الأزمة، يحثّنا على إقناع الشاه بوجوب الرحيل بأسرع ما يمكن، وعلى أن نتفاهم مع آية الله. رفضت هذا الحل، لأنني كنت أعتقد أن الشاه وبختيار وقادة الجيش هم بأمسّ الحاجة من أيّ وقت مضى إلى دعمنا، لكنني علمت من خلال قراءتي لصحف واشنطن أن بعضاً من الموظفين في وزارة الخارجية ينتقدون سياستي صراحة، ولا يطبّقون أو يطبّقون بشكل سيء الإرشادات التي يعطيهم إيّاها البيت الأبيض.

وبما أن سوليفان لم يكن قادراً على تزويدنا بمعلومات دقيقة عن موقف الجيش، فقد عزمت بالاتفاق مع هارولد براون، على أن أرسل إلى طهران الجنرال روبرت هيوسر، القائد المساعد للقوات الأميركية في أوروبا، وحمّلْتُه مهمة إبلاغنا عن نوايا المسؤولين العسكريين ومهمة إقناعهم بالبقاء في إيران بعد رحيل الشاه، من أجل أن يضمنوا دوام نظام الحكم. واتخذنا بناءً على طلب السفير زاهدي، في الوقت نفسه التدابير لاستقبال العاهل الإيراني وأسرته في كاليفورنيا في حال قراره . أو في حال إلزامه على القرار. بأن «يذهب في عطلة إلى بلد أجنبي».

كان عليّ أن أذهب في الرابع من كانون الثاني إلى غوادلوب للقاء الزعماء الفرنسيين والبريطانيين والألمان. وبقي سايروس فانس وفيرتز مونديل في واشنطن من أجل متابعة تطورات الوضع واتخاذ التدابير الروتينية اللازمة التي يتطلبها. وكانت أوامري تقضي دائماً بدعم الشاه بكلّ الوسائل، لكنّ موقف سوليفان. كان يحملني على القلق. فقد كان موسوساً بكلّ معنى الكلمة، بفكرة وجوب تنحي الشاه بأسرع ما يمكن، ولم يكن يكفّ عن الترداد بأن واجبنا هو تقديم الدعم للخميني حتى لو أدّى ذلك إلى تقويض كلّ جهود بختيار. ثم أخذ مع الوقت يزداد عصبية شيئاً فشيئاً، عندما راح يخبرنا أن الشاه كان يرفض استقباله. وبما أن الوضع كان بالغاً غاية التعقيد، وبما أن قادة الجيش الإيراني لم يكونوا على اتفاق مطلقاً، فإن ذلك عقّد لي مهمتي تعقيداً لا مثيل له.

«أسرّ بعض من علية المسؤوليين العسكريين إلى سوليفان بما يلي: «إننا لن نسمح للشاه أن يغادر إيران. وإن ساءت الأمور فإننا سنحتفظ به في جزيرة (إيرانية). ونحن ننوي أن نمسك زمام الوضع بأيدينا وأن نطهر إيران وأن نصفّي العنف فيها. وبإمكان بختيار أن يشكّل حكومة نموذجية وسوف نعلن دعمنا لها». ويعتقد سوليفان أن الشاه وراء هذا المشروع، وأنه على علم به، لأن المشروع بالطابع المحتّم الذي يرتديه لا بد أنه قد درس في كل ناحية من نواحيه».

يوميّة ٤ كانون الثاني ١٩٧٩

أعطينا تعليماتنا إلى سوليفان بأن يلتقي بالشاه بأسرع ما يمكن، بغية أن يطلب منه تحديد موقفه. وكنت أنا من جهتي، أعتقد بأن الشاه والعسكريين ورئيس الوزراء يتصرفون معاً، وكانت قناعتي هي أن الرأي السائد هو رأي الشاه والجيش.

وفي صباح اليوم التالي، أخبر الشاه سوليفان بأن القادة العسكريين يقفون معه، وبأنه يعتزم مغادرة إيران، من أجل تعزيز سلطة بختيار، وبأنّ الجنرالات الذين عرضوا القيام بانقلاب عسكري قد تخلوا عن فكرتهم بناءً على طلب منه وذلك من أجل دعم رئيس الوزراء، على أنهم باقون على استعداد للتدخل إذا أحاق بهذا الأخير الفشل. التقى هيوسر بالعسكريين إثر ذلك، فأكّد له هؤلاء أقوال الشاه. وكانوا يفضّلون أقلّ العلاقات الممكنة مع الولايات المتحدة، بحيث لا ينقطعون نهائياً وبصورة قطعية عن الجماعات المعارضة.

وفي غوادلوب لم يبدِ أيّ من محادثيّ كبير حماسة في الدفاع عن الشاه. فإن الثلاثة يعتقدون بأن علي هذا الأخير أن يتخلّى عن موقفه لتحلّ فيه حكومة مدنية وأن يغادر إيران. لكنهم كانوا متفقين معي إلى حدٍ بعيد بأن على الجيش أن يبقى موحداً وقد أقرّوا بأنهم لا ينطوون في نفوسهم على شيء من المودة لا للخميني ولا للمتطرفين. وقد أفشى إليّ جيسكار ديستان بأنه كان قد صمم على طرد آية الله من فرنسا، لكنّ الشاه رجاه بألا يفعل بأن أوضح له بأن الخميني قد يصبح بعد ذلك أشدّ خطراً إذا أقام في ليبيا أو في العراق أو أيّ بلدٍ عربي آخر معادٍ لإيران.

بعد عودتي إلى واشنطن واصل سوليفان إلحاحه بأن نكون على اتصال مع الخميني. لكن مبادرة كهذه من جانبنا، قد تبدو بمثابة رفض لدعم بختيار بصورة كلّية، وهو الذي أعلن الخميني عن حرب ضدّه لا تقلّ في شراستها عن الحرب التي يعلنها على الشاه. وهكذا طلبت من جيسكار ديستان، لا أن يلتقي مع آية الله، بل أن يقترح عليه العودة عن موقفه، لكنّ الخميني رفض النظر في أيّ اتفاق مهما يكن مع رئيس الوزراء واكتفى بأن كرّر بأن حليف الشاه لن يلقى أيّ دعم منه.

تجاوز سوليفان كل حد في البرقية التي بعث بها إلى سايروس فانس في العاشر من كانون الثاني، وأدان فيها ما فعلناه بألفاظ غير مقبولة، واصفاً إياه بأنه «خطأ فاحش وربما كان متعذراً إصلاحه». ويبدو أنه لم يكن قادراً إلّا على رؤية وجه واحد من الأوجه المتعددة للوضع الإيراني. وكنت أعلم أنه لم يطبق توجيهاتي، إلاّ مرغماً، عندما كان يفعل ذلك حتى ذلك الحين. لكنّ موقفه القصير النظر في هذا الوقت، جعل الشاه ومستشاريه، كما جعلني أنا شخصياً، لا نستطيع الوثوق به ولو أقل مقدار من الثقة. طلبت من وزير الخارجية أن يستدعيه إلى واشنطن، لكنّ هذا الأخير أقنعني بأن خسارتنا في إبقائه في موقفه هي أقل من خسارتنا في ما لو أرسلنا إلى طهران رجلاً سوف يكون بالضرورة متخلّفاً عن الأحداث. وهكذا قرّرت ألاّ أعتمد إلاّ على التقارير المقدّمة من قبل جنرال هيوسر، الذي احتفظ برباطة جأشه، والذي بقيت له صلات مع كلّ الممثلين في هذه الدراما، وظلّ يبعث إليّ بتحليلات لا يستطيع أحدٌ أن ينازع في موضوعيتها.

أعلن بختيار بأن الشاه سوف يغادر إيران في ١٦ كانون الثاني، وبأنه سوف يذهب في البدء إلى مصر، استجابةً لدعوة السادات له، وقد يحط رحاله بعد ذلك في الولايات المتحدة. كان أملي أن يظلّ الخميني في فرنسا، وذلك على الأقل إلى أن تتمكن الحكومة الجديدة من التغلب على الفتنة، لكن آية الله أعلن في ١٢ كانون الثاني، بأنه ينوي العودة إلى إيران في أقرب وقت ممكن.

كنت مقتنعاً بأن عودته سوف تؤدي إلى سقوط بختيار، وسوف يترتب على ذلك قيام انقلاب عسكري، وهو سوف يكون وسيلة إيران الوحيدة لاجتناب نظام حكم متطرف أو لتنجو من انتصار الفوضى.

«طلبت جيسكار ديستان مبكراً هذا الصباح، لأطلب منه أن يتصل بالخميني وأن يفعل كلّ ما يمكنه من أجل تأخيره عن سفره، وكان جيسكار موافقاً. فقال لي... إن لديه وسيلة يمنع بها الخميني من مغادرة فرنسا، لكنها لا تستبقيه إلاّ لبعض الوقت، وبأن حكومته تدعم بختيار. وأكّد لي أن ليس له أية علاقة مع العسكريين الإيرانيين، ونصحني بألا أستقبل الشاه في الولايات المتحدة، ذلك أنه كان يعتقد بأن على هذا الأخير أن يقيم في بادئ الأمر لبعض الوقت في بلدٍ أكثر حياداً قبل أن ينتقل للإقامة عندنا. ثم عاد وطلبني مرّة أخرى خلال النهار، ليقول لي بأن الخميني لا ينوي مغادرة باريس في الوقت الحاضر. ولم يكن يعلم ما الذي يعنيه بكلمة «في الوقت الحاضر»، إلا أنّ الخميني يخشى أن يتعرض للخطر إن عاد إلى إيران في هذه الأيام. أما هدفه الثابت فهو أن يقلب حكومة بختيار».

يوميّة ١٤ كانون الثاني ١٩٧٩

كانت الخطابات المسجلة التي يبعث بها آية الله إلى طهران تُدين الشاه والولايات المتحدة معاً وبنفس الشدة والعنف. وكنّا نحن نتابع جهودنا عبر هيوسر، لشدّ أواصر التحالف المتعثر بين العسكريين والحكومة المدنية. وطلبنا في الوقت نفسه من السعوديين والمصريين والمغاربة والأردنيين ومن بلدان إسلامية أخرى أن تدعم حكومة بختيار، وأن تتدخل لدى الخميني وتطلب إليه عدم العودة إلى طهران. لكنّ مليون متظاهر نزلوا إلى الشوارع مطالبين له بالعودة. ثم لم يلبث أن أعلن عن تشكيل حكومة مؤقتة وعن عودته إلى إيران دون مزيد من الانتظار، ليضع بذّلك حدّاً لخمسة عشر عاماً من النفي والإبعاد. وعند ذلك عرض بختيار تقديم استقالته واقترح أن يترك للشعب الإيراني أمر اختيار الحكومة التي يرغب فيها، شرط أن يبقى آية الله في باريس.

في هذا السياق، مرّ رحيل الشاه إلى مصر وانتقاله منها إلى الغرب، دون أن يلحظه أحدٌ تقريباً، وذلك لأن هذا الرحيل بدا محتماً منذ زمن طويل، هذا من جهة، أما من الجهة الأخرى فإن الشاه أصرّ على إعطائه طابع البعد المؤقت دون أية دلالة تاريخية. لكن هذا لم يخف كون هذا الرحيل مَعْلماً لانتهاء عهد ملكي استمر ثمانية وثلاثين عاماً.

«أعلم زاهدي بريجنسكي في المساء، بأن الشاه بعد أن استشار السادات والحسن الثاني، عزم على عدم المجيء إلى الولايات المتحدة، وإنما هو سوف يقيم هو وأسرته في المغرب. هذا القرار أسخط بريجنسكي. لكنه سبّب لي راحة كاملة. وأعتقد بأن الأمور سوف تكون أكثر سهولة عند بختيار إذا أقام الشاه في بلدٍ مسلم، وبأن نفوذ الملك الحسن والزعماء العرب الآخرين قد يسمح بضبط الخميني. وفوق هذا، فإنني أعتقد بأن لجوء الشاه إلى الولايات المتحدة لن يكون حسناً، لا بالنسبة لنا ولا بالنسبة له».

يوميّة ٢٠ كانون الثاني ١٩٧٩

ترك الشاه خلفه حكومة هشّة، تأتيها الهجمات من كلّ جانب، وجيشاً على تراتبية عسكرية متردّدة وفاقدة للتنظيم، وشعباً في حالة من الغليان وكل أمانيه معلقة على رئيسه الديني بأن يعود إليه. أرسل إلينا بختيار يخبرنا بأنه ينوي توقيف آية الله في ما لو عاد هذا الأخير إلى إيران، ثم عاد عن قراره بعد أن تحقق بأن هذا الاعتقال يخشى منه إن حصل أن يقود إلى تصاعد جديد في موجة العنف. ثم قام بإغلاق جميع المطارات الإيرانية وأعلن عن نيته في لقاء الخميني في باريس، لكنّه عندما بلغه تأييد مستشاري آية الله لخطوته، أعلن من منطلق المصالحة، أنه لن يعترض على عودته إلى إيران.

غيّر الخميني رأيه، بطريقته التي يتميّز بها، وفي الدقيقة الأخيرة، فرفض أن يلتقي بختيار في باريس. ثم استقلّ بعد ذلك الطائرة إلى طهران، حيث استقبله في الأول من شباط مئات الألوف من المتظاهرين. فكّرت لبعض الوقت أن استدعي هيوسر إلى واشنطن، لكنّ الاضطرابات التي أعقبت وصول آية الله لم تنتشر، وهكذا قرّرت في النهاية أن أبقيه في مركزه. وكان المسؤولون في الجيش يرغبون في أن يبقى في طهران، ذلك أن التأثير الذي كان يزاوله عليهم كان فيه نفع، أما تحليلاته المناسبة فقد أتاحت لنا أن تكّون وجهة نظر عن الوضع متماسكة بعض الشيء.

في خلال هذه المدّة بأكملها، كنّا نعمل بنشاط من أجل إجلاء الأميركيين الراغبين في مغادرة إيران. فلقد أعدنا منذ ابتداء الأحداث، أكثر من ٢٥٠٠٠ شخص لكن ١٠٠٠٠ لا يزالون هناك، وقد أخذت الإشكالات تزداد إحاطة بموضوع حمايتهم شيئاً فشيئاً، وكان سوليفان يقدّر أن عليهم أن يعودوا في أقرب ما يمكن. وكنّا نفعل كلّ ما في وسعنا من أجل إخراجهم، مع حرصنا أشد الحرص على عدم لفت الأنظار إليهم. كان الملايين من الإيرانيين منتشرين في ذلك الوقت في الشوارع، وكانت المواجهات بين أنصار الخميني وخصومه تتسبب في موت ضحايا جدد، وكان علينا أن نعتبر أن هناك ما يشبه المعجزة في أنّ أيّ مواطن من مواطنينا لم يلقَ حتى الآن المعاملة السيئة ولا الموت على أيدي المتعصبين الذين أطلقهم آية الله في آثر «الشياطين الغرباء».

أعلن الخميني أن رئاسة الحكومة يجب أن تكون لمهدي بازاركان، لكن بختيار رفض أن يتخلّى عن المنصب. وفضّل قادة الجيش أن يكونوا طرفاً في الحرب الأهلية التي تلت. وفي الرابع من شباط، حاصر بعض المقاتلين الشيوعيين سفارة الولايات المتحدة لمدّة ساعتين قبل أن يفرّقهم رجال الخميني.

طلبت من هيوسر أن يأتي إلى واشنطن ليقدّم لي تقريراً شفوياً عمّا آل إليه الوضع. فقال لي أن هناك تبايناً خطيراً في وجهات النظر بينه وبين سوليفان. أجبته بأنني مطّلع على هذا، لكن توجيهاتي كانت واضحة كلّ الوضوح. سلّم بأن سوليفان تلقى نفس الأوامر التي تلقّاها هو. لكن سوليفان كان يعتقد أن وصول الخميني إلى السلطة سوف يسهل عملية تأسيس الديمقراطية في إيران، في حين أن هيوسر كان يعتبر هذا الوصول كارثة كبرى، وفي الوقت الذي كان سوليفان يرغب في أن يقف العسكريون بعيداً عن الصراع من أجل السلطة، كان هيوسر على اقتناع بأن على

العسكريين أن يساندوا الحكومة الشرعية في إيران إلى أن يصبح إصدار دستور جديد ممكناً. ولهذا صرف سوليفان العسكريين عن محاولة القيام بانقلاب عسكري، وعن التخلّي عن مواقعهم للتجمع في جنوب إيران، حيث التوتر هناك هو أقل بما لا يقاس من التوتر السائد في الشمال.

وهكذا فإنني بينما كنت أستمع إلى هيوسر، رحت أُدرك إلى أيّ حدّ تصرّفت وزارة الخارجية على هواها عندما كانت تنقل وتعمل . أو لا تعمل . على وضع توجيهاتي موضع التطبيق. أرسل سايروس فانس واحداً من معاونيه إلى طهران ليطلب من سوليفان إما الطاعة وإما الإستقالة، واستدعيت إلى البيت الأبيض، بعض المسؤولين في مديرية إيران في وزارة الخارجية، وبعض رؤسائهم كذلك، وذلك كي أوجه لهم التأنيب.

بعد بضعة أيام من الغموض، انهار العسكريون الإيرانيون، وفي ١١ شباط تخلّى بختيار وأعضاء البرلمان عن نضالهم أيضاً. وبدعم من الخميني، أصبح مهدي بازركان رئيساً جديداً للوزراء، وكشفت حكومته التي تشكّلت في معظمها من رجال تلقوا تعليمهم في الغرب، على الفور عن رغبتها في التعاون معنا. ووُضعت حراسة على سفارتنا، وكذلك أُمّنت حماية لفيليب س. كاست، الذي حلّ محل هيوسر. وتوجه بازركان إلينا بألفاظ ودّية، وأعلن على الملأ أن إيران سوف تستأنف تسليماتها من البترول إلى جميع زبائنها بما فيهم الولايات المتحدة. ومع مضي أسابيع، أخذ بازركان يفقد شيئاً فشيئاً سيطرته على الوضع. وانتظم أنصار الخميني في عصابات مسلحة، وراحوا يذرعون البلاد، يطاردون ويوقفون بقوّة السلاح، ويحاكمون محاكمات صورية الأشخاص المتهمّين بالتعاطف مع النظام السابق. وأخذت تصعب شيئاً فشيئاً معرفة من هو الذي يحظى بدعم آية الله. وهدّد بازركان بالاستقالة احتجاجاً على تدخلات الخمينيين المتكررة. وقد وعد الخميني بأن يهدّئ جماعاته، لكنه لم يلبث كما هي عادته، أن نسي كلامه. كنت آمل أن يقيم في مدينة قُمّ المقدّسة، الواقعة على بعد حوالي المائة كيلومتر إلى الجنوب من طهران، مما قد يتيح لحكومة بازركان أن تفرض نفسها بهدوء، مع تلقيها الدعم من الجماعات الدينية الرئيسية في البلاد. لكنه سرعان ما ظهر أن هذا الأمل كان باطلاً، فقد أفلت زمام السلطة تماماً من يدِ السلطة الشرعية.

أصبحت محطات المراقبة العسكرية التابعة لنا في الشمال الشرقي من إيران محاصرة، ولم يعد بإمكانها تأمين مهمتها وهي ملاحظة التجارب التي يجريها السوفياتيون على الصواريخ، في الجانب الآخر من الحدود. لكن الأمر الأكثر إثارة للقلق كان محاصرة سفارتنا . وهي لم تدم طويلا لحسن الحظ . والقبض على عشرين تقنياً من القوات الجويّة للولايات المتحدة، الذين أفرج عنهم بعد عدة أيام من التوقيف. وكان المتظاهرون، في الشوارع يعبّرون بصورة متعاظمة شيئاً فشيئاً عن مشاعر معادية لأميركا في غاية العنف. ولقد سجلنا، مع ذلك في هذا الوضع المقلق بعض النقاط المشجعة. فلقد طلب مبعوث شخصي من قبل الخميني أن يلتقي مع سايروس فانس، لينظر وإيّاه في قضية المصالحة وليحصل منه على توكيد بأننا سوف لن نسحب دعمنا لرئيس الوزراء الجديد. ولأن بازركان، ورغم كونه، لم يكن مستطيعاً أن يضع حداً للفوضى، فقد ازددت وثوقاً من موقفه موقفه المعتدل.

مضى حتى الآن شهران على مغادرة الشاه لإيران. وبدأت الضجة تتصاعد بما يفيد أن الملك الحسن يرغب في رؤيته يقيم بعيداً عن المغرب. وفي الخامس عشر من آذار طلب منا أن نستقبل الشاه. هذا الأمر كان منتظراً منذ وقت بعيد، ولم يكن أمن العاهل في منفاه يطرح علينا أية مشكلة خطيرة، لكنني كنت أخشى أن أعطي ملجأ للرجل الذي يتوعده الخمينيون بكلّ عذابات جهنم، لئلا أعرِّض للخطر حياة الأميركيين الذين لم يغادروا إيران بعد. وهكذا فإنني أعطيت تعليماتي إلى فانس لكي يبحث لحليفنا القديم عن بلد آخر يستقبل فيه.

أقام الشاه في الباهاماس، لكنه وجد الأسعار هناك مرتفعة جداً فالتحق بالمكسيك. فإنه بالرغم من ثرائه الواسع، كان يبدو موسوساً بفكرة مؤدّاها أن العالم بأكمله يحاول أن يسرقه. وكان يأمل على الدوام بأن يذهب إلى الولايات المتحدة التي له فيها حلفاء قيّمون.

«أمضى دافيد روكفلر وقتاً طويلاً معي.. وكان الغرض الأساسي من زيارته، في ما ظهر، هو إقناعي باستقبال الشاه. ويبدو أن روكفر وكيسنجر وبريجنسكي مصممين على تأليف جبهة مشتركة حول هذه النقطة».

يوميّة ٩ نيسان ١٩٧٩

كذلك حاول أصدقاء آخرون للشاه أن يضغطوا على فانس وعليّ، فظللنا نكرر أسبوعاً بعد أسبوع الحجّة نفسها . إن الوضع في إيران قد تغيّر، والشاه ليس ملاحقاً ألخ . دون التوصل إلى إقناع المطالبين، الذين كان البعض منهم لا يمثّلون إلا مصالح الشاه، أما البعض الآخر، من أمثال بريجنسكي، الذي كان يعتبر من الجوهري أن نظهر للعالم أننا لسنا خائفين وأننا لا نتخلّى عن حلفائنا.

«أخيراً قرّرنا أن يطلب فانس من سفيرنا في إيران أن يقدّر لنا النتائج المحتملة إن دخل الشاه إلى الولايات المتحدة. لم يكن هناك انطباع عند أحد ولا عند غيري، بأن الشاه يشكو شيئاً في صحته لعلمنا أنه يمضي ساعات عديدة من النهار في لعب التنس في كاليفورنيا في أكابولكو».

يوميّة ٢٧ حزيران ١٩٧٩

وكما سبق أن تصورت، فإن فممثلنا في إيران . القائم بالأعمال بروس لينجن، الذي حلّ محل سوليفان في الربيع . صرفنا بشدة عن استقبال الشاه في الولايات المتحدة. وقد هبط عدد هيئتنا الدبلوماسية من ١١٠٠ شخص إلى ٧٥، واتخذت تدابير جديدة من أجل تأمين سلامتهم. وجاءني جواب السفارة مؤكّداً لي على قراري بترك الشاه على معاناته في منفاه المذَهّب في المكسيك، وبمواصلة إجلاء الأميركيين الذين لا يزالون في إيران حتى الآن.

وكان الوضع قد تحسّن تحسناً ملموساً منذ الربيع. ففي الخامس من أيار ألقى وزير الخارجية الإيرانية خطاباً مهماً، حدّد فيه المحاور الكبرى لسياسة حكومته الخارجية؛ وهي الدعم التام للقضية الفلسطينية، وتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة، وحياد تجاه الاتحاد السوفياتي. وبعد أن مضت فترة سادها التوتر الشديد بين رئيس الوزراء بازركان وآية الله الخميني، فقد ظهر أنهما قد قررا اجتناب الأزمات الجديدة وتابعا طريقهما، بطريقة تدعو إلى العجب، وهما يتكلفان تجاهل واحدهما للآخر.

كان بازركان وبعض الوزراء الآخرين ممن استمرّوا يزاولون عملهم، مكلّفين بقيادة الحكومة. وهي المهمة التي كانوا يؤدونها بشعور حقيقي بالمسؤولية. لكنّ الخميني هو الذي كان في التحليل الأخير يتخذ القرارات المهمة. ثم إنّ سلوكه اللامعقول في أغلب الأحيان أبقى على إيران في حالة من حرب أهلية مقنّعة. وفيما كان البعض من مستشاريه يتخلّون عنه، كان بعض آخر منهم يموتون غيلة. وبمقدار ما كان الوضع يزداد صعوبة بالنسبة إليه، فإنه كان يفجّر بعنف متصاعد حقده على الولايات المتحدة. وفي حين كانت الحكومة تسعى بكلّ الوسائل من أجل إعادة العلاقات إلى طبيعتها مع واشنطن، كان أنصار الخميني يتقاطرون في الشوارع أرتالاً ليظهروا أنفسهم لنا بوصفهم المسؤولين الوحيدين عن كلّ الشرور.

ومع تفاقم الأزمة، بدأت الجماهير تتظاهر ضدّ الخميني، وفي مناطق عديدة من الأرياف كانت هناك جماعات تتمرد على السلطة المركزية وتطلب إدارة ذاتية في إقليمها. كان جواب الخميني هجوماً عنيفاً على الصحف، ووصل به الأمر حدّ منع بثّ الموسيقى من الإذاعة، متذرعاً بأنها «لا تختلف عن الأفيون» وبأنها تفسد الشباب الإيراني. ولما لم يعد بازركان واثقاً من الوصول إلى حلّ للأزمات الاقتصادية والسياسية في البلاد، فإنّه طلب إعفاءه من وظائفه. وعندما رجاه الخميني بألا يستقيل ووعده بأن يدعمه دون تحفظ، فإنّه عزّز حكومته وقَبل أن يستمر في منصبه. ولقد أسعدني عدوله عن الإستقالة.

وفي الأول من تشرين الأول سمعت لأول مرّة حديثاً عن مرض الشاه. فلقد أعلمني فانس في تقريره اليومي، أن دافيد روكفلر قد أرسل له طبيبه الشخصي، وأن أصدقاء الشاه إن ظهر لهم أنه يعاني من مرض خطير، محتملٌ لهم أن يضغطوا علينا من أجل أن نقبل بإدخاله للإستشفاء في الولايات المتحدة. وأضاف فانس في تقريره بأن «القائم بأعمالنا في طهران يُشير إلى أنّ الإيرانيين يقفون منه موقف العداء دائماً، وأن نفوذ رجال الدين لا ينفكّ في ازدياد، وأن ردود فعلهم سوف تزداد اليوم كثيراً عما كانت عليه منذ أشهر، إذا نحن صمّمنا على استقبال الشاه، حتى لو كانت لنا وراء ذلك أسباب إنسانية».

وفي الثامن عشر من الشهر نفسه، أشار إليّ فانس بأن الشاه مريض مرضاً خطيراً. فإن الأطباء بعد أن شخّصوا بأنه مريض بالتهاب في الكبد، يعتقدون الآن بأنه مصاب بنوع من السرطان، وهم يرغبون في نقله ليستشفي في نيويورك. واختتم فانس تقريره مشيراً إلى أننا «إذا عزمنا على السماح للشاه بدخول الولايات المتحدة ليتابع العلاج فيها، فإن علينا أن نعلم الإيرانيين بأننا لم نفعل هذا إلاّ لأسباب إنسانية، وبأنّ قرارنا لا يلزمنا بشيء مطلقاً حول مستقبل الشاه. وفي صباح اليوم التالي، أثيرت القضية مجدداً خلال تناول الفطور الأسبوعي الذي نخصّصه للشؤون الخارجية. كان فانس يعتقد بأننا يجب أن نستقبل الشاه. وكنت الوحيد بين الحضور من لم يقتنع بالأمر. فطرحت عليهم جميعهم السؤال عما نفعله إذا اختطف بعضٌ من الأميركيين في إيران أو قتلوا انتقاماً. فاقترح فانس أن نأخذ رأي السلطات الحاكمة في طهران، قبل أن نقرّر الخط الذي

سوف نسلك فيه. وقد أجاب الرسميون الإيرانيون، عندما استفهم منهم لينجن رأيهم، بأنه سوف تكون هناك ولا شكّ ردود فعل شديدة العنف، لكنّ الرعايا الأميركية سوف يلقون أنجع حماية. وقد طلبوا أن يُمكّن الأطباء الإيرانيون من فحص المريض. رفضنا هذا الاقتراح، لكنّ وزارة الخارجية طرحت أن يلتقي الأطباء الاختصاصيون الإيرانيون مع أطباء الشاه عقب إنهاء هؤلاء فحوصاتهم (ثم كشفت جريدة نيويوركية، فيما بعد، عن أنّ الإيرانيين لم يالحقوا هذا الاقتراح).

وفي العشرين من الشهر الجاري، عدت وقرأت في كامب دايفيد تقريراً مفصلاً من وورن كريستوفر، الذي كان ينوب عن فانس في أثناء غيابه في بوليفيا. فالشاه مصاب بمرض لمفاوي (Lymphomie)، وأن علاجه القائم على المواد الكيماوية الذي يتبعه كان في البداية فعّالاً. ثم أخذت فعاليته تنقص نقصاً واضحاً منذ أشهر. ومن أجل تشخيص أكثر تمحيصاً وفي سبيل تحسين العلاج، يجب إخضاع المريض لفحوصات لا يمكن القيام بها في المكسيك. فإن الطبيب الأخصائي الأميركي الذي فحصه يعتبر بأن نقله للإستشفاء في الولايات المتحدة هو أمر واجب. واقترح روكفلر مستشفى في نيويورك. ووافق مدير الشؤون الطبية في وزارة الخارجية على استنتاجات الأخصائي. ونصحني كريستوفر بأن أتفاوض مع بازركان قبل أن آذن للشاه بالمجيء إلى نيويورك، لكن بريجنسكي الذي كان موافقاً بالطبع على استقبالنا للمريض، أعتبر بأنه ليس مطلوباً أن نُلحّ في طلب الموافقة من رجل دولة أجنبي من أجل استقبال صديق على أرضنا نحن.

«قلت لبريجنسكي أن يخبر الشاه أن بإمكانه تلقّي العناية الطبيّة في نيويورك، وأن يكتفي بنقل بلاغ بذلك إلى سفارتنا في طهران».

يوميّة ٢٠ تشرين الأول ١٩٧٩

أعطيت تعليماتي إلى وزارة الخارجية أن توضح مدلول قرارنا إلى حكومة طهران عن طريق إفهامها بوضوح بأننا لن نخضع لأيّ ضغط وبأنه ليست لدينا النّية في التباحث في هذا الشأن. وأبلغني فانس في ٢٢ من الشهر الجاري، أن ردّ الفعل الإيراني كان معتدلاً نسبياً. فإن وصول الشاه إلى نيويورك قد أثار بعض الاحتجاجات في إيران، لكنه لم يثر العاصفة التي كنّا نخشاها. إلا أننا واصلنا مع ذلك، إلى ملاحظة الوضع عن كثب عبر تقارير وزارة الخارجية للوقوف على تحولاته.

«أعلنت صحف طهران عن إدخال الشاه إلى المستشفى بأسلوب موجز، ودون أيّ تعليق. وجاء بيان الحكومة المؤقتة الذي أوضح بأن الشاه «لا أمل في شفائه»، كأنما هو مراد منه، في ما يحتمل، أن يقلّل من مدى الحدث. وأبلغت سفارتنا أن اليومين الأخيرين كانا هادئين، وبناء على طلب منّا، فقد زيدت أعداد قوى الأمن التي تحرس مبانينا، كما أنّ مظاهرة طلابية في طهران سوف تمّر من أمام سفارتنا ومتوقع قيامها يوم الجمعة».

يومية ٢٤ تشرين الأول ١٩٧٩

«حسب تقديرات البوليس في طهران، فإن أكثر من مليون شخص قد يشارك في المظاهرة التي سوف تقوم غداً للاحتجاج على وجود الشاه في الولايات المتحدة».

يوميّة ٣١ تشرين الأول ١٩٧٩

«جرت مظاهرة هذا اليوم دون حدث كبير، واقتربت جماعة من ٣٥٠٠ متظاهر من السفارة، وهتفت بشعارات وألصقت ملصقات على جدران أسوارها. وتوقفت المظاهرة بالكتلة الكبرى منها، تبعاً لأوامر منظميها، على بعد عدّة كيلو مترات من السفارة.. وكانت الجماعة التي تقدمت هادئة، منظمة وهادفة، ولم يسعَ أيّ واحد من أفرادها أن يقتحم مدخل السفارة، وكانت الحكومة الإيرانية قد عزّزت أعداد الشرطة الذين يحرسون المبنى، ولم يكن لدى القائم بأعمالنا علم، بأن هناك متظاهرين آخرين متوقعين في الآتي القريب».

يوميّة الأول من تشرين الثاني ١٩٧٩

كان يوم الأحد الواقع من تشرين الثاني ١٩٧٩، يوماً لن أنساه مطلقاً. فمع التباشير الأولى من الصباح، طلبني بريجنسكي ليبلغني أن ٣٠٠٠ متظاهراً يهاجمون سفارتنا، وبأنهم أخذوا ٥٠ أو ٦٠ أميركياً رهينة بين أيديهم. ولم ألبث، بعد ذلك، أن تحدثت إلى سايروس فانس، فعاد يذكّرني بالتدابير الاستثنائية التي اتخذت لحماية السفارة، وبالضمانات التي قدّمت إلينا من قبل الحكومة الإيرانية. ولم يكن قلقنا إلا قلقاً معتدلاً. فقد كنّا على اقتناع بأن البوليس أو الجيش الإيراني لن يلبث أن يطرد الدخلاء من السفارة ويطلق سراح مواطنينا. فإن بلادنا، وكذلك بلاداً أخرى غيرها، قد سبق وهوجمت بهذه الطريقة فيما مضى، لكنّه لم يحدث حسب علمنا، أن امتنعت أية حكومة على الإطلاق، عن تقديم العون للدبلوماسيين الموقوفين كرهائن. وهنا كان رئيس الوزراء ووزير الخارجية قد تعهدا شخصياً بضمان أمن هيئاتنا الدبلوماسية وتكفّلا بالمباني التابعة لنا. وفي خلال الأسبوعين الماضيين، تدخلت قوات الخميني هي بذاتها من أجل تفريق المتظاهرين المتجمعين حول أطراف السفارة.

وقد قام رئيس الوزراء بكل ما يستطيع من أجل الوفاء بكلامه، لكننا عندما تصرّمت عدّة ساعات ودون أن يتخذ أيّ إجراء، بدأت مشاعر القلق تُساورنا بشكل جدّي. فاتصلنا بكلّ الشخصيات الرسمية التي نعرفها في إيران، سواء منهم الأعضاء في حكومة بازركان أو الأعضاء في المجلس المدعو بإسم مجلس الثورة، حيث يأخذ الزعماء السياسيون والدينيون القرارات الأهم على صعيد مستقبل البلاد. لكنّ جهودنا ذهبت أدراج الرياح. وبين عشية وضحاها تحوّل حرّاس الثورة الذين استولوا على السفارة ليصبحوا أبطالاً. فلقد امتدح الخميني عملهم، ولم يعد باستطاعة أيّ رجل سياسي أن يتحمّل مواجهتهم. وقدّم بازركان استقالته، لكن مبادرته الشجاعة لم تردّ إلى الرهائن حريتهم.

لم يكن من السهل التنبوء بما يريده المحتجزون . كان شعوري هو أنهم في الأصل لم يكونوا ينوون البقاء في السفارة ، ولا احتجاز الرهائن لأكثر من بضع ساعات ، لكنهم صمموا على الاستمرار في ما هم فيه، بعد أن أيدهم الخميني ، وبعد أن علموا بأن مبادرتهم لاقت الاستحسان في كل أنحاء إيران بوصفها إنجازا باهراً لا ريب فيه. وهم لم يصوغوا أي مطلب محدّد، بل لقد اكتفوا بأن كرّروا ما كانوا يطالبون به منذ ما يقارب العام، وهو أن يعاد الشاه وثروته إلى إيران.

«أمضيت سحابة يومي مفكراً بما نستطيع أن نقوم به.. ولقد فكّرنا في المقام الأول بإجراءات انتقامية ضدّ إيران. لكن نحو ٥٧٠ أميركياً لا يزالون هناك. فطلبت أن ينقل الرجاء إلى الشركات التي يعمل فيها أولئك الأشخاص، كي نعمل على إجلائهم بأسرع ما يمكن. ثم رجونا كذلك، الجزائريين والسوريين والأتراك والباكستانيين والليبيين ومنظمة التحرير الفلسطينية أن تتدخل لدى الإيرانيين. فلقد كان مستحيلاً التفاوض مع معتوه (كالخميني)، ربما، إلّا إذا جرى اللعب له على عواطفه الدينية، بأن العالم الإسلامي قد يفقد اعتباره إذا أقدم متعصب على اغتيال ٦٠ بريئاً، بإسم الدين الإسلامي. وأنا أعتقد بأن هذا هو الأمل الوحيد الذي نخرج به منتصرين من هذه الورطة. وبديهي كلّ البداهة أننا لن نسلّم الشاه، كما كانوا يطلبون منّا أن نفعل».

يومية ٦ تشرين الثاني ١٩٧٩

ما أن انتشر في واشنطن خبر الاستيلاء على سفارتنا، حتى تألفت في وزارة الخارجية جماعة العمل حول إيران، وتولى مسؤوليتها هنري بريشن، مدير مكتب إيران. وكان على هذه الجماعة أن تعمل عملاً لا انقطاع فيه، مدّة أربع وعشرين ساعة في اليوم، حتى يمكن تخطّي الأزمة. ولم يكن أحدٌ منّا يتصور، بأنّ علينا الانتظار، لأكثر من أربعة عشر شهراً حتّى تُستجاب دعواتنا ويعود الرهائن إلى بيوتهم.

شتاء معتم

«كانت هذه الأيام الأخيرة التي مضت هي أشد أيّامي التي عشتها في البيت الأبيض معاناة».

يوميّة ٧ شباط ١٩٨٠

ظهرت في الأسبوع الأول من شهر تشرين الثاني، المعالم التي أشارت لابتداء المرحلة الأصعب من مراحل حياتي. فإن الوضع الدراماتيكي الذي عاش فيه الرهائن، سرعان ما أصبح شغلي الشاغل في كلّ لحظة، حتى عندما كان يتوجب عليّ الانصراف إلى مشكلات أخرى لا علاقة لها البتّة بإيران، كنت مع التباشير الأولى من النهار أنزل لأذرع حديقة البيت الأبيض جيئة وذهاباً، أو أمكث مستيقظاً في سريري، محاولاً عبثاً أن أعثر على وسيلة أستطيع بها أن أحرّر الرهائن دون أن أضحّي لا بشرف بلادي ولا بأمنها. وكنت أصغي إلى الاقتراحات من كلّ الأنواع، حتى الأشدّ منها جنوناً، من الاقتراح القاضي بتسليم الشاه إلى الإيرانيين إلى فكرة قائلة بإسقاط قنبلة ذرية على طهران.

كان الخميني لا مسؤولاً بالكلّية، لكننا فرضنا على أنفسنا أن نستمرّ في التفاوض معه كما لو أن لديه عقلاً، ناشرين القليل القليل عما كنّا نبذله من جهد. طلبت من البابا يوحنا ـ بولس الثاني أن يتدخل لديه (فيما بعد شتم آية الله الأب الأقدس في أحد خطاباته). ثم رجوت الجميع في هيئتي الإدارية، ومن أعضاء الكونغرس أن يمتنعوا عن استخدام أيّ نعت مهين، مما قد يستعمله حرّاس الثورة حُجّة يتذرعون بها من أجل أن يسيئوا معاملة الرهائن. ولقد أمرت تداركاً لكلّ احتمال، أن تُشرف أقمارنا الاصطناعية المراقبة، على الطيران الحربي والقوى المسلحة الإيرانية

وتلاحظها. لم أكن أرغب في شنّ عمل انتقامي، لكنني كنت أعلم أنني لا أستطيع أن أفعل غير ذلك إذا قُتل الرهائن أو خرجوا. ولم أكنْ أستطيع من جهة أخرى، أن أفكر في هجوم عسكري جبهوي، سوف ينتج عنه، ولا شك، من أولى نتائجه أن يؤدي إلى مجزرة للرهائن يرتكبها أنصار الخميني.

وفي السادس من تشرين الثاني، بعد يومين من الاستيلاء على السفارة، بدأنا نضع خطة عملية محتملة للإنقاذ. وأخذت الحلول المتعددة تستبعد، الواحد منها إثر الآخر، إما لأنها غير قابلة للتنفيذ، وإمّا لأنها قد تكون مكلفة جداً على صعيد الخسائر البشرية. وكانت الصعوبة الكبرى، التي تراءت لنا في البدء، على أنها لا يمكن تخطّيها، تمثلت في كون السفارة صعبة المنال من الناحية العملية. فهي عل مسافة تزيد عن التسعة آلاف كيلومتر من أقرب حاملة طائرات أميركية، وفي شارع مكتظ بالسكان في وسط طهران. وفوق هذا، فالبرغم من الرقابة التي كنا نمارسها فإننا كنّا نجهل في أي قسم من أقسام المبنى الرهائن محتجزون، وكانت كل التقارير التي نتلقاها تشير إلى أنّ الحراس على جانب كبير من اليقظة.

وفي التاسع من الشهر الجاري، ذهبت إلى الوزارة الخارجية للقاء عائلات الرهائن. وكان الشعور السائد عند أهالي المسجونين، هو شعور الحزن والقلق العميق، وهو ما كنّا نشاطرهم إيّاه كلّ المشاطرة. ولقد روينا لهم ما جرى، وشرحنا لهم ما الذي ننوي أن نفعله. وقد تأثرت بنوع خاص، عندما نشرت عائلات الرهائن عقب انتهاء اللقاء، بياناً، أيّدت فيه موقفي وتضرعت إلى الشعب الأميركي أن يحافظ على برودة أعصابه. وقد كانت هذه المقابلة، وهذا ما أعتزّ به كلّ الاعتزاز، بداية طبعت علاقاتنا بالصداقة التي لم تخيب الظنّ في أيّة مرّة حتّى انتهاء الأزمة.

وفي الأيام التالية، تابعت اتخاذ قرارات قصيرة الأجل، وكنت في الوقت نفسه أعدّ لأعمال طويلة الأجل كان كلّ رجائي ألاّ أضطر مطلقاً إلى إعطاء الأمر بتنفيذها.

«طلبت من فانس، الكيفية التي يتخيل بها العمل الانتقامي، واتجهت توصياتي في الاتجاه الذي سبق أن تصورناه نحن والعسكريون. كنّا نرغب في عملية تدخل سريعة، حاسمة لكأنها تكاد تكون عملية جراحية، ولا يدخل فيها أيّ بلد آخر، ولا تقود إلى أيّة خسارة في الجانب الأميركي وإلى أقل الخسائر الممكنة في الجانب الإيراني، ذات نجاح مضمون، على أن تكون، بالطبع، مما لا يمكن التنبوء به إطلاقاً. لا ينبغي لأحدٍ أن يعلم ما الذي قرّرناه... باستثناء فيرتز وبريجنسكي وهارولد ودافيد (جونز، رئيس الأركان العامة المشتركة بين الأسلحة».

يوميّة ١٠ تشرين الثاني ١٩٧٩

وفي العاشر من الشهر الجاري، عادت روزالين من رحلتها إلى تايلاند، حيث زارت مخيمات اللاجئين الكمبودين. فأوضحت لها ما الذي فعلناه حتى حينه في سبيل الرهائن. وكان تقديرها هو أن علينا أن نتوقف عن شراء البترول من إيران وأن نعلن هذا القرار بأسرع ما يمكن. «لأن الناس، في رأيها، قد يظنون أن الإيرانيين يضغطون علينا، وبأننا نتردد في التدخل العسكري أو في اتخاذ تدابير ثأرية لأننا نخشى من فقدان موردٍ من مواردنا البترولية». وفي خلال النهار قدّمت هذه الفكرة إلى عدد كبير من أعضاء الحكومة، فأعلنوا جميعهم عن تأييدهم لها.

وبعد مضي يومين، أعطيت الأمر بقطع مشترياتنا من البترول الإيراني. ولدى إعلاني ذلك على الملأ، أوضحت بأن هذا القرار اتخذ لمعاقبة سلطات طهران على سلوكها الإجرامي، ولم يتخذ بأيّ حال من الأحوال لنحثّ الأميركيين على خفض استهلاكهم. لكن وفي الوقت نفسه، وبما أن النقص في البترول على صعيد السوق العالمي كان يلهب الأسعار، فقد أعطيت الأمر إلى وزير الطاقة دونكان أن يعمل كلّ ما من شأنه أن يخفّض مستورداتنا واستهلاكنا من البترول، وبأن يقترح على حلفائنا اتخاذ التدابير التي تسير في هذا الاتجاه.

فكّرت أيضاً في الحجز على كلّ الممتلكات الإيرانية المودعة في البنوك الأميركية، وعلى الأخصّ منها الذهب والنقود. وقد منعني عن ذلك فكرة وردت بأن هذا التدبير قد يُصيب بالذعر المودعين الآخرين وقد يحثّهم على سحب أموالهم التي عهدوا بها إلى مؤسساتنا البنكية لوضعها في مؤسسات أخرى. فضلاً عن هذا، فإن عملي هذا يجب أن يكون شرعياً تماماً، لأنه ليس بإمكاننا المجازفة بالتعرّض للإدانة من المحاكم الفيدرالية. فطلب والحال هذه، من وزير المالية بيل ميلر ومن مستشاريّ الماليين أن يدرسوا القانون ليحددوا مدى السلطات التي أملكها في هذا المجال، وليعدّوا كلّ الوثائق الضرورية اللازمة في حال توجب اتخاذ قرار دون إمهال. وقد بحثت كذلك مع فانس، في احتمال قطع علاقاتنا الدبلوماسية مع إيران، لكننا رفضنا هذا الحلّ نهائياً، لأن علينا أن نحتفظ بكل إمكانيات التفاوض مع الإيرانيين، ونحن لا نريد أن نفقد الرهائن وضعهم الدبلوماسي، الوضع الذي نجهل إلى أي حدّ قد يحميهم، أو قد ينقذ لهم حياتهم.

كانت المشكلات المطلوب حلّها في غاية الكثرة وفي غاية التعقيد، وكانت المقترحات التي تقدّم تبلغ في بعض الأحيان حداً من التناقض، كان يدفعنا لاتخاذ بسرعة، ما يلزم من الإجراءات من أجل أن تنسّق الدوائر المعنيّة جهودها. وكان اجتماع واحد ينعقد مرّة في اليوم على الأقلّ، يجتمع فيه في البيت الأبيض، نائب الرئيس ووزير الدولة ووزير المال والدفاع والعدل ومستشار الأمن القومي، وأعضاء هيئة الأركان المشتركة والناطق باسم الرئاسة ومستشارها القانوني، ومدير الـ «سي، آي إي» وكذلك أيّ مسؤول أو أكثر قد يكون مرغوباً في حضوره. وفي حالة عدم اشتراكي في الاجتماع، فقد كان يرسل إليّ تقريرا مكتوبا عنه عقب انفضاضه. هذه الطريقة في العمل استبقيت سارية طيلة مدة الأزمة وقد سمحت لمختلف الجماعات بأن تعمل في تناسق، وفي جوّ من الثقة، دون شكوى من أيّ تهرب ذي بالٍ..

وفي الأسابيع الأولى، وعندما تفجر الشأن الإيراني بين أيدينا بالمعنى الحرفي للكلمة، توجب عليّ تركيز انتباهي بمجمله على ما يجري في طهران بغية أن أكون حاضراً للتحرك على الفور، فيما لو برزت إمكانية غير متوقعة وأتاحت لنا تحرير الرهائن. كانت لديّ مسؤوليات أخرى عديدة بالطبع، لكنني صممت على ألاّ أنتقل إلاّ إذا كان الانتقال لا بدّ منه، وأكرهني على مغادرة البيت الأبيض. ثم بعد ذلك، غدا البقاء على مقربة من واشنطن ضرورة لا بدّ منها؛ فما أن اتخذ القرار بإلغاء الرحلات التي لا نفع منها، حتى أصبحت العودة إلى الوراء مستحيلة بالنسبة إليّ، إلا إذا عنى ذلك ضمناً بأن مصير الرهائن لم يعد يشغل بالي، أو أنّنا فقدنا كلّ أملٍ بإنقاذهم.

وهذا القرار لم يمضِ دون أن يطرح عليّ بعض المشكلات، وخاصة أنه تطابق في وقته مع الافتتاح الرسمي لحملة الحزب الديمقراطي من أجل الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٨٠. فإن السيناتور إدوار كيندي والحاكم جيري براون أعلنا ترشيحهما في الأسبوع نفسه الذي هوجمت سفارتنا فيه. ورغم أنني أعلنت ترشيحي في ٤ كانون الأول، فقد قرّرت أن أبقى بعيداً عن المعركة إلى أن يتحرّر الرهائن، تاركاً لفيرتز وروزالين وغيرهما من المساعدين مهمة تسيير المعركة الانتخابية.

«طلبني بيل ميلر في الساعة الخامسة و ٤٥ دقيقة صباحاً ليبلغني بأن الإيرانيين قد طلبوا سحب ودائعهم. فقلت له أن يطبّق على الفور الخطة المستعجلة التي وضعنا نقاطها والقاضية باحتجاز الممتلكات الإيرانية... ثم استقبلت بعد ذلك زعيم الجمهوريين، ووقعت وثيقة تقضي بحجز الممتلكات الإيرانية، وكان ذلك بالضبط قبل المباشرة بتناول طعام الفطور».

يوميّة ١٤ تشرين الثاني ١٩٧٩

لقد لاقينا تأييداً واسعاً من الرأي العام العالمي، عندما أوقفنا مشترياتنا من البترول من إيران، لكن قرارنا بتجميد الإيداعات الإيرانية أثار عدداً من الاحتجاجات. بيد أنني كنت مقتنعاً من وجود الحق إلى جانبي. فلم يكنْ من المفروض أن نهمل أيّة تدابير ثأرية؛ اقتصادية أو سياسية، قد يكون من شأنها أن تقود السلطات في طهران على السعي وراء حسّ مشترك، وكنت أظنّ أن حرمانها من إثنى عشر مليار دولار العائدة لها كحق من حقوقها، هو وسيلة مثلى من أجل إكراهها على التفكير.

في السابع عشر من تشرين الثاني أعلن الخميني عن عزمه في تحرير النساء والزنوج المحتجزين كرهائن، لأنهم «ليسوا جواسيس أميركيين». وكنّا قد أشرنا بوضوح إلى أن أيّ تَعَدٍّ على المساجين سوف يقود حكماً إلى تدابير انتقامية، وهكذا استقبلنا هذا الخبر بشعور غير بالغ التأثير. كنّا بالطبع سعداء لإنقاذ ثلاثة عشرِ موطناً من مواطنينا، لكنّ تصريح الخميني، الذي أعطى من جهة أخرى، انطباعاً بأن الذين لم يطلق سراحهم هم جواسيس، أقلقنا غاية القلق. والخميني يعبّر فيه كما هي عادته، بأسلوب غامض لا يترك مجالاً، أيّ مجالٍ في النفاذ إلى نواياه الحقيقية.

«كان هناك نوع من الغموض في موضوع الحديث الذي نطق به الخميني: «إن الرهائن، في حال عدم عودة الشاه قد يقدّمون للمحاكمة» أو «سوف يحاكمون». لقد حاولنا الحصول على الحديث في نصّه الأصلي، بغية التحقّق من الترجمة.ثم ظهر لنا، فيما بعد، بأن الخميني لا يتحدّث الحديث نفسه مع كلّ جليس من جلسائه».

يوميّة ١٨ تشرين الثاني ١٩٧٩

حلّت في منطقة الخليج الفارسي بأكملها حالة من الغليان بتأثير الثورة الإيرانية. ففي العربية السعودية أغارت جماعة من المتطرفين على المسجد الحرام في مكة. كان هذا الاعتداء في

انتهاكه للمقدسات في نظر العشرات من ملايين المسلمين نوعاً من التحدّي الموجه ضدّهم. فبعد أن أذاعت إذاعة هندية خطأً أن هناك أميركيين مشتركين في هذا الهجوم، قامت جماهير غاضبة بإحراق سفارتنا في إسلام أباد. وفي خلال الهياج الشعبي قتل رقيب أميركي. وأرسل الرئيس الباكستاني ضياء الحق قوات عسكرية على الفور لحماية الدبلوماسيين، وطلبني ليعتذر مني شخصياً عن الإهانة التي لحقت بنا، وأكّد لي بأن حكومته سوف تدفع كل الخسائر.

وكان محتملاً لتهديدات الخميني ولانفجار العنف في العربية السعودية والباكستان أن ينتج عنها نتائج في غاية الخطورة. وطلبت من جديد أيضاً، العون من حلفائنا. وقد وعدت مارغريت تاتشر أن تدعمنا بكلّ الوسائل. وأبدى جيسكار لطفه فأعلن أن مجلس الوزراء سوف يدين إيران في أول اجتماع يعقده، أمّا شميدت وهو أبرد الثلاثة أعصاباً، فقد أجابني بأنه ليس في استطاعته أن يفعل شيئاً يضيفه إلى إعادة توكيده على تضامن حكومته معنا. وأما السادات فأكّد لي دعمه الكامل، ووصل به الأمر حدّ اقتراح تقديم عون عسكري في حال اتخاذي قراراً بعمل انتقامي ضدّ إيران. وتعهد السعوديون بأن يجمعوا ورائهم، أكبر عددٍ ممكن من الدول العربية في منظمة الأمم المتحدة أو في غيرها من الهيئات الدولية في سبيل إدانة إيران. أما رئيس الوزراء الياباني أوهيرا فقد سألني أن أقول له ما الذي يتوقعه منّي.

لم يلتزم البعض من أصحاب هذه الوعود بوعودهم؛ لكّننا كّنا مستعدين لاستعمال جميع الوسائل فاستقبلنا كل ما أعطيناه من وعود بكل عرفان ولقد ظهر سريعاً جداً، بأن شركائنا حتى أكثرهم قرباً لم يكونوا مستعدين على تحمل مخاطر المقاطعة البترولية أو القطيعة الدبلوماسية، من أجل إنقاذ حياة بعض الأميركيين، سواء في تصريحاتهم أو في أفعالهم، لكن الحكمة كانت سوف تحملهم بالضرورة على التضامن معنا، فإن التهديد برد فعل من قبل الولايات المتحدة هو وحده الذي سوف يقودهم، كما يقود الإيرانيين أنفسهم إلى تعديل موقفهم تعديلاً محسوساً.

وعقدت في ٢٣ تشرين الثاني نوعا من مؤتمر حرب في كامب دايفيد، شارك فيه الأساسيون من مساعدي وهم: مونديل وبراون وفانس وبريجنسكي وجونس وتورنر وجوردان وباويل. وكانت غايتي هي أن أفحص معهم مختلف مظاهر الأزمة، فحصاً يأخذ كل ما يحتاجه من الوقت، وينتهي اللقاء في ختامه بتحرير إعلان رسمي معد في أساسه ليفهم الجميع: أصدقاء وأعداء، بأننا سوف نتصرف بأقصى حالات الشدة إذا أصاب الرهائن أقل ضرر. فلقد قررنا في المقام الأول، أذا أحيل هؤلاء إلى المحاكم، أن نرد على ذلك بتنظيم حصار شامل لكل الشواطئ الإيرانية. وكانت الطريقة الأصلح، في رأيي، هي تلغيم مداخل كل المرافئ البحرية الإيرانية. وكنا قادرين على فعل ذلك على الفور، ودون عظيم خطر، ودون أن يتاح للإيرانيين أو لحلفائهم فرصة فتح أية ثغرة مهمة في تدابيرنا التي ننفذها. وقد كان ممكنا للتدخل من قبل سفننا أن يكون فعالاً، لكنه قد يفرض عليها مواجهة سفن العديد من البلدان الأخرى، مع وجود خطر دائم هو أن تجد نفسها مسوقة إلى تفتيش أو إغراق السفن التي قد تحاول انتهاك الحصار.

وكان علينا أن نواجه أيضاً احتمالاً أكثر دراماتيكية. ذلك أنني كنت مستعداً، إذا أسيئت معاملة الرهائن أو أعدموا، أن آمر بغزو عسكري تأديبي ضد إيران. فدرسنا بعناية الصور الملتقطة من الجو لمصافي البترول ولكل الأهداف الأخرى الممكنة، ثم ناقشنا الوسيلة الأفضل لإعلام الزعماء الإيرانيين بنوايانا. وبما أنه لم تكن لنا صلات مباشرة معهم، وبما أننا كنا نرغب فضلاً عن ذلك، بأن تقوم البلدان التي تخشى الحصار على الخليج الفارسي، بالضغط على الحكومة الإيرانية، فقد قررنا أن ينقل تحذيرنا إلى الخميني بواسطة حلفائنا وشركائنا التجاريين. وبهذه الطريقة يتبلغ العديد من رؤساء الدول بمدى استعداداتنا ويعملون بأن تهديداتنا ليست عابثة.

ويطالب المتطرفون في إيران الآن، بأن يسلم الشاه إليهم (وهذه بالطبع، من أجل أن يحاكم وينفذ فيه حكم الإعدام)، وبأن تُدفع ثروته إلى إيران، كما تدفع لها تعويضات مالية، وبأن تعترف الولايات المتحدة أمام الرأي العام العالمي بأنها ارتكبت «جرائم بحق الشعب الإيراني». ولم أكن أفكر بحال من الأحوال، في الإجابة بالموافقة على أي واحد من هذه الطلبات، التي لا يمكن أن نستجيب لها إلا بتضحيتنا بشرف بلادنا وسمعتها.

ومع ذلك، فإنني درست مع سايروس فانس، في اليوم الأول من ألأزمة، عدداً من المقترحات التي قد تسمح بتسوية الخلاف مع إيران، في الوقت الذي تصل فيه مشكلة الرهائن إلى حل، ولقد تناقشنا فيها مع السكرتير العام للأمم المتحدة كورت فالدهايم. فما أن يصل السجناء سالمين، فإننا سوف نأذن بتشكيل لجنة دولية ونسمح للإيرانيين أن يلاحقوا أفراد عائلة الشاه والمحيطين به أمام المحاكم الأميركية، وسوف يعاد الاعتبار الى كل المواثيق التشرعية الموقعة بين البلدين، وسوف تحل النزاعات الدبلوماسية بتطبيق العرف والقانون الدولي. وقد طلبنا من فالدهايم أن ينقل هذه المقترحات إلى الإيرانيين وألا يقبل أي تعديل فيها دون إذن صريح مني.

وقد رفعنا القضية أيضاً أمام مجلس الأمن الدولي، ثم رفعناها بعد ذلك أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي. فقد كان ضرورياً من أجل المستقبل، أن تلقى إدانتنا لإيران الموافقة من الجماعة الدولية وبأن يكون للتدابير المالية التي اتخذناها قاعدة شرعية صلبة. فوق هذا، فلم يكن من المستحيل، وإن يكن بعيد الاحتمال، أن يصمم الإيرانيون ذات يوم على رفع قضيتهم أمام واحدة أو أخرى من تلك المنظمات. ثم عملت على إجراء تحقيق حول الوثائق التي احتجزت لدى الاستيلاء على السفارة، فاكتشفنا بأن لا واحدة منها عرضة للشبهات أو خطرة.

وكان الوصول في إيران مشوباً بالغموض أيضاً. فإن وزير الخارجية التي اتهم بالدخول في اتصالات مع ممثلي الأمم المتحدة ليحاول حل أزمة الرهائن، أبعد عن منصبه بشكل سريع حاسم.

«لقد علمنا بأن وزير الخارجية، أبعد منذ وقت قريب عن وظائفه، وحل محله إنسان آخر (صادق) قطب زاده. ذلك إن أي عضو من أعضاء الحكومة الإيرانية في كل مرة يبتدى فيها عن مقدار ولو قليل من الإدراك والتمييز، يدخل في صراع مع الخميني ثم يطرد من منصبه على الفور».

يومية ٢٨ تشرين الثاني ١٩٧٩

في الخامس عشر من تشرين الثاني، طلبني دافيد روكفلر، ليقول لي بأن الشاه على وعي بالمشكلات التي يفرضها علينا، وبأنه يرغب في مغادرة الولايات المتحدة بأسرع ما يمكن، ذلك أنه يبل من مرضه ببطء، ودون تعقيدات ظاهرة، وهو يرغب في التداول مع سايروس فانس أو ليود كاتلر قبل أن يرحل. أجبت بأن لقاء كهذا مسألة غير مطروحة فإن البيت الأبيض إن كان مهتماً، ومهماً قل هذا الاهتمام، برحيل الشاه، فإن العالم بأكمله يعتقد بأننا رضخنا لابتزاز الإيرانيين، وأن الخسائر التي لحقت بنا لا يمكن تعوضها.

كان الشاه يستعد بالفعل للعودة الى المكسيك. ونحن لم نفرض عليه هذا القرار لكن القرار لم يكن ليزعجنا بالطبع، لأننا نأمل أن يجد الإيرانيون الفرصة مناسبة، من أجل تحرير الرهائن دون أن يظهر عليهم التراجع، بل وربما من أجل وقف الإضطرابات في بلادهم.

«في الساعة السادسة و ٣٠ دقيقة طلبني فانس، ليبلغني الخبر الجديد الذي لا يصدق. فإن المكسيكيين قد غيروا اتجاههم أثناء النهار وهم يرفضون الآن استقبال الشاه. ولم يكن لوبيز بورتيلو رجلاً صادق الوعد. فطلبت فيرتز وبريجنسكي أسألهما ما الذي يظنان أن بوسعنا أن نفعله؟ ولقد كانا هما أيضاً محتارين».

يومية ٢٩ تشرين الثاني ١٩٧٩

لقد كانت الصدمة عميقة الأثر عندي. فإن المكسيكيين ليس لهم هيئة دبلوماسية في طهران، ولا يوجد لهم أحد من رعاياهم في إيران، وليست لديهم حاجة إلى البترول الإيراني. وهم لم يكلفوا أنفسهم حتى مشقة التفكير في تحذيرنا قبل اتخاذ قرارهم، فكأنما رئيسهم ولسبب نجهله، قد غير فكره في الدقيقة الأخيرة، دون ان يفكر لحظة واحدة في النتائج المترتبة على عمله.

وعرض السادات على الفور أن يستقبل الشاه في مصر، وبما أنه يعيش في صعوبات خطيرة مع العالم العربي ومع بعض مواطنيه . بسبب موقفه تجاه إسرائيل . فإن مبادرته كانت تحمل من الشجاعة بمقدار ما تحمل من اللامبالاة. ولكننا ولهذا السبب بالذات كوننا لا نود أن نضيف إليه عبئاً على أعبائه، أحببنا أن نرفض له عرضه. استقبلت السفير المصري أشرف غربال لآخذ رأيه، فقال لي إن مستشاري السادات جميعهم يشجبون بقوة مبادرته تلك.

«إستدعيت فيرينتز، وأوضحت له أن أمامنا الاختيار بين ترك الشاه يذهب إلى مصر أو إيوائه في قاعدة من قواعدنا العسكرية إلى أن يتعافى وأن نعثر له على بلد يستقبله. وفضل فيرتز الحل الأول. ثم طلبت من هارولد براون أن ينقب عن مكان أفضل يستقبل فيه الشاه وأن يبلغني به بأقرب وقت ممكن».

«خلال هذا الوقت، اتصل غربال بمبارك نائب الرئيس... وجاءه القول بأن السادات لن يعود عن عرضه. كان الوضع واضحاً؛ فإنني راغب في ذهاب الشاه إلى مصر، لكنني لا أريد للسادات أن يعاني منه. والسادات من جهته يرغب في بقاء الشاه في الولايات المتحدة، لكنه لا يريدني أن أعاني منه. والقرار مطلوب مني. وقد هتف هارولد ليقترح فورت هوستون أو القاعدة الجوية في لاكلاند،

والقاعدتان كلتاهما قريبتان من سان انطونيو... وأعلمني فانس بأن وزارة الخارجية تتفاوض مع الأرجنتين ومع أفريقيا الجنوبية ومع النمسا، ولكن دون أمل كبير. فطلبت منه ألا يحدثني بعد عن هذا، وأن يتخذ الإجراءات الضرورية من أجل نقل الشاه منذ الغد إلى إحدى القواعد العسكرية».

يومية الأول من كانون ١٩٧٩

وفي صباح اليوم التالي، وصل الشاه إلى لاكلاند، وبعد مضي بضعة أيام، أبلغني فانس بأن زعماء كوستاريكا، وباراغواي وغواتيمالا وإيسلندا وتونغا وباهاماس وأفريقيا الجنوبية وباناما قد قبلوا استقباله. تفحصنا هذه العروض بعناية، وعندما استبعدنا منها ما لا يمكن القبول به، لم يبق لنا إلا أن نختار بين واحد من إثنين: أفريقيا الجنوبية وباناما.

ذهب هاميلتون جوردان إلى الجنرال توريخوز، الذي أكد له عرضه بإيواء الشاه إلى جزيرة بانامية صغيرة. وعندما استشار لويد كاتلر وهام، العاهل السابق وزوجته، علما منهما بأنهما مستعدان للذهاب إلى باناما. وكان الهم الأساسي عند الشاه هو أن تكون في حوزته وسائل الاتصال التي تسمح له بأن يجيب على الاتهامات التي يطلقها الخميني وأنصاره ضده.

وقبل أن تتاح للشاه فرصة الإستقرار في مقره الجديد، شرع وزير الخارجية الإيراني قطب زاده في الإعداد للذهاب إلى باناما بغية أن تسلمه مجرمه. لكن الجنرال توريخوز أكد لي بأن العاهل المنفي لن يسلم إلى إيران في أي حال من الأحوال.

بعد أن مضى يومان على عيد الميلاد، وفي الوقت الذي مضى فيه قريب من الشهرين على الرهائن في سجنهم، حصل حادث مأساوي آخر، حدث متعلق بشعب بأكمله في هذه المرة، وجاء ينوء بثقله بتهديد جديد على السلام. فقد كنا، منذ أيار ١٩٧٩ ، نلاحظ تزايداً ملموساً في الوجود السوفياتي في أفغانستان، ولم نكن نكف عن تحذير زعماء موسكو من محاولتهم التدخل المباشر في الشؤون الداخلية لبلد مجاور. وفي أيلول، أحصيت الوف عديدة من «المستشارين» السوفياتيين قرب كابول، وكان الاتحاد السوفياتي يبرر وجودهم موضحا بأنهم أرسلوا بناء على طلب الحكومة الأفغانية لمساعدتها في الحفاظ على النظام. وفي أيام العيد، اجتيزت خطوة حاسمة، وهبطت وحدات من الجيش الأحمر، بفضل جسر جوي عملاق، وخلال بضع ساعات في قلب إفغانستان ولقد عدت إلى واشنطن لدى سماعي الخبر الجديد.

«ولقد أخذ السوفياتيون ينقلون قواتهم المسلحة ليقلبوا الحكومة القائمة... كانت هناك ٢١٥ طلعة طيران في خلال الأربع والعشرين ساعة الماضية. فلقد جلبوا فيلقين ويتوجب أن يكون قد أصبح لديهم الآن ما بين ٨٠٠٠ و ١٠٠٠٠ رجل في أفغانستان، إذا أدخلنا فيهم «المستشارين» والجنود. وإننا نعتبر هذا الوضع في غاية الخطورة».

يومية ٢٧ كانون الأول ١٩٧٩

كان الزعماء السوفياتيون يواصلون الإدعاء بأنهم يتصرفون تمشياً مع اتفاق مع الحكومة الأفغانية، لكنه لا يتوجب للمرء أن يكون عالماً كبيراً ليفهم أن تدخلاً بهذا الحجم والكثافة ليس

مجرد عملية لحفظ النظام، وأنهم لم يترددوا في الماضي، في استخدام قواتهم المسلحة، للحفاظ على هيمنتهم على بلدان معاهدة وارسو، أو استخدموا القوات الفيتنامية أو الكوبية في مناطق أخرى من العالم. لكنها كانت المرة الاولى منذ شباط ١٩٤٨ عندما قبلوا الحكومة التشيكوسلوفاكية التي يستخدمون فيها قواتهم العسكرية مباشرة من أجل أن يدخلوا بلداً جديداً في منطقة نفوذهم.

كان غزو أفغانستان عدواناً عن سباق تصور وتصميم يرتكب ضدّ شعبٍ محب للحرية، شعب يكافح زعماؤه منذ سنوات من أجل الحفاظ على استقلالهم الذي يتزايد التهديد عليه صراحة من قبل جارهم القوي. أما الرئيس حفيظ الله أمين، الذي كان يُظنّ بأنه هو الذي استدعى السوفياتيين فقد قتل على الفور، وأُحِلّ محله رجل فاقد الشخصية هو أفغاني لاجئ إلى الاتحاد السوفياتي أعيد إلى بلاده في الشاحنات السوفياتية الغازية.

وكانت فظاظة هذه الهجمة العسكرية مثيرةً بحدّ ذاتها، لكنها كانت تضغط فوق هذا بثقلٍ جديد تهديدات خطيرة إلى إقليم من العالم تتوازن القوى فيه بهشاشة لا مزيد عليها. فإن السوفياتيين، بعد أن أصبحوا سادة على أفغانستان، دقّوا إسفيناً بين إيران وباكستان واقتربوا اقتراباً خطراً من حقول البترول ومن المياه الدولية في الخليج الفارسي، وهذه الحقول وتلك المياه يُدين لها عدد كبير من بلدان الغرب بالتبعية ـ وبالتالي الاستمرار في حالتها الحاضرة ـ في التزوّد بالطاقة.

وكانت رسالتي إلى بريجينيف واحدة من أكثر رسائلي فظاظة في فترة رئاستي. فقد أوضحت فيها بأن غزو أفغانستان هو «تهديد مباشر للسلام»، وأنّه «يمكن أن يقود إلى تغيير في علاقتنا في عمقها، وربما أدى إلى تغيير لا عودة منه». وأضفت: «إنكم إن لم تتخلوا عن سياستكم هذه، فإنها ستقود بما لا شكّ فيه إلى تدهور في العلاقات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة. وإنني أرجوكم بإلحاح، أن تأخذوا بأسرع ما يمكن التدابير اللازمة لسحب قواتكم وأن تكفّوا عن التدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان».

أجابني بريجينيف مؤكداً من جديد أن السوفياتيين لم يتدخّلوا إلّا بناءً على طلب من الأفغان، وذلك لمساعدتهم في حماية ترابهم الوطني من «الغزوات الخارجية المسلحة» ـ وهي لم توجد إلّا في الصحف السوفياتية .. ثم أوضح لدى حديثه عن المدّة التي قد يستغرقها الاحتلال، بأنه: «ما أن تتلاشى الأسباب التي دفعت بالأفغان إلى طلب العون منّا، فإننا نسحب كلّ قواتنا من أفغانستان».

ورغم هذا الوعد، فإن قوات الاحتلال السوفياتية لم تكفّ عن الازدياد، إلى أن بلغت في مجموعها إلى ٨٠ ألف رجل. وكان المناضلون في سبيل الحرية، المزودون بأسلحة خفيفة، وقد عفى عليها الزمن بمعظمها، يقاومونهم مقاومة شجاعة، وفعّالة بشكل مدهش. ثم لم يلبث أن اتضح سريعاً، بأنه إذا تابع الأفغان نضالهم وطوّروه، فإنّ السوفياتيين سوف يتطورون في حرب لا

نهاية لها، مكلفة ودامية إلى أقصى حدّ، ويكون من شأنها أن تضعهم في وضع صعب. وقد جاءتهم الإدانة على عدوانهم حتى الآن من عدد كبير من البلدان، بما فيها بعض البلدان من حلفائهم الأقرب.

لم يرتكب الاتحاد السوفياتي، على غرار ما فعلت إيران، فعلةً مستحقةً اللوم فحسب، بل إنه اقترف خطأً فادحاً، وكنت مصمماً كل التصميم على تدفيعه غالياً إلى أبعد حدّ ممكن ثمن خطأه هذا. من أجل ذلك كان علي أن أزن جهدي بعناية . إذا كان على أميركا ان تدلّ على طريق، فإن عليها أيضاً أن تستشير شركاءها وتتفاهم معهم على تحديد عمل مشترك . ومن أجل أن تكون العقوبات فعّالة، فإنّه ينبغي أن تطبّق، أو أن تلقى الموافقة على الأقل من قسم هام من الجماعة الدولية.

كان مجلس الأمن الدولي في حالة انعقاد دائم من الناحية العملية ومن أجل إفهام الرأي العام بوضوح مدى خطورة الوضع، فقد التقيت بزعماء الكونغرس، وعرضت وجهة نظرنا على الممثلين الأساسيين للصحافة. وقبل أن آخذ قراراً، استشرت حلفاءنا الأوروبيين، وزعماء البلاد العربية والرؤساء تيتو وشاوشيسكو وضياء الحق.

«لقد كانت الأزمة الدولية الأخطر، التي حدثت منذ انتخابي، وإذا لم يرعو السوفياتيون عن خطئهم، فإننا في المستقبل سوف نتجابه في حالات أخرى من حالات الغزو وقلب النّظُم».

يومية ٣ كانون الثاني ١٩٨٠

كان بإمكاننا أن نتصرّف على أصعدة ثلاثة: عسكري واقتصادي وسياسي، أما العمل العسكري فكان أمراً لا يمكن تصوره، لكننا تمسّكنا بمعظم الاقتراحات الأخرى التي طرحت في مجلس الأمن القومي: إدانة عالمية للعدوان، حملة تشهير سياسية، وعقوبات اقتصادية ضدّ الاتحاد السوفياتي، ومقاطعة للألعاب الأولمبية في موسكو، ومساعدة غير مباشرة للمقاومة الأفغانية. وكانت بعض هذه الأعمال تتطلب بالضرورة جهوداً كثيرة، كالحصول على قرار بالإدانة من الأمم المتحدة، أما الأعمال الأخرى، من قبيل العقوبات التجارية ومقاطعة الألعاب، فكانت تفرض تضحيات من جانب العديد من الأميركيين، لكننا لن نستسلم ونتوقف لا أمام الصعوبات ولا أمام الخوف من اتخاذ قرارات لا شعبيّة.

كان التدبير الأول الذي أفكّر فيه هو إيقاف تصدير الحبوب المنوي إرسالها إلى الاتحاد السوفياتي، والمسألة لم تكنْ مسألة بسيطة بالطبع. فإننا لم نكن نملك الإمكانية ولا النيّة في تطبيق عقوبات لكن حظر تصدير الحبوب هو العقوبة التي يمكن أن توجّه الضربة الأقسى للاقتصاد السوفياتي. فإن الاتحاد السوفياتي لا ينتج ما يكفيه من الحبوب وكانت البلدان التي تستطيع أن تبيعه إياه بكميات كافية هي الولايات المتحدة وكندا وأستراليا والأرجنتين وحدها فقط. ومن أجل أن يكون الحظر فعلياً لا ينبغي إذن أن يفرض على المزارع الأميركية وحدها فقط، بل علينا أن نحصل له على الدعم من المنتجين الأجانب.

وكانت هناك مسألة حسّاسة هي مسألة الألعاب الأولمبية.

«كانت لنا مناقشات طويلة في موضوع ألعاب ١٩٨٠. إننا سوف نعلن عن قريب بأن قضية مشاركتنا فيها هي قضية قيد الدرس، لكننا لن نأخذ قراراً بذلك في الوقت الراهن. إنها ولا شك العقوبة التي سوف تكلفني الكثير من الإزعاج، لكنها هي ولا شك التي سوف توجه الضربة الأشد صرامة إلى الاتحاد السوفياتي. وإنني لن استطيع يأن أدخلها في اعتباري إلا إذا صممت بلدان عديدة على تطبيقها».

يومية ٢ كانون الثاني ١٩٨٠

لم تكن الألعاب الأولمبية بالنسبة للسوفياتيين مجرد حدث رياضي، بل كانت أكبر من ذلك بكثير. لقد كان مفروضا فيها إن تثبت للعالم أفضلية الشيوعية وأن تبين لجميع الأمم أن الاتحاد السوفياتي، هو وحده، الذي به تتخلد تقاليد الأولمبيادات القديمة. ومنذ سنوات عديدة مضت، كانت دعاية الدولة تطرق هذا الموضوع، وتوقع عليه باستمرار، فإن في موسكو اشغالاً عملاقة أقيمت من أجل استقبال الألعاب. وفي أكثر من مائلة بلد، ومنها كان ألوف من الرياضيين وألوف من المحلات التجارية المهمة ومن الجرائد ومن شبكات التليفزيون معنية مباشرة بموضوع الألعاب ومجراها. وكان توجيه ضربة عنيفة توقف هذه الجهود والوسائل العملاقة الموظفة في هذا السياق، هو قرار يتطلب أن يوزن بعناية.

كانت هناك تدابير أخرى أكثر سهولة في اتخاذها: وهي تصعيد وجودنا العسكري في المحيط الهندي ومنطقة الخليج الفارسي، وإلغاء كافة لقاءاتنا مع السوفياتيين، منع سفن صيدهم من دخول مياهنا الإقليمية، عدم فتح أي حساب دولي لهم، إيقاف نقل التكنولوجيا المتقدمة إليهم، تعزيز علاقاتنا مع الدول بما من شأنه أن يخيف الاتحاد السوفياتي، وعلى الأخص من تلك الدول الصين.

وبما أن حظر الحبوب وبعض العقوبات الأخرى لن تأخذ مداها من الفعالية إلا إذا طبقتها الدول الأخرى تطبيقاً مماثلاً، فإننا عندما طلبنا التصويت على قرار في الأمم المتحدة، فإن رغبتنا كانت تتجه إلى تهيئة الظروف لظهور موقف مشترك في مواجهة العدوان. وانتهت جهودنا في هذا المجال إلى حمل ثمارها: فلقد حصلنا على إدانة للاتحاد السوفياتي شكلت إلى حد ما سابقة تاريخية، لأنها كانت تلك المرة الأولى التي تُدان فيها علناً سياسة قوة عظمى من قبل الجماعة الدولية.

ولقد درسنا في الطرف الآخر من سلسلة ردود الفعل الممكنة درساً في غاية السرية إمكانية تقديم العون المادي للمقاومة الأفغانية، وخاصة عندما نسلمها أسلحة من صنع سوفياتي (التي يمكن الإعلان عنها بأنها أسلحة منتزعة من جيش كابول النظامي).

والتدبير الوحيد من التدابير الاحترازية التي رفضت رفضاً مطلقاً اتخاذه، كان التخلي عن معاهدة سالت إثنين، لأن المعاهدة كانت ذات نفع للولايات المتحدة وجوهرية في الحفاظ على السلام في العالم. وبما أنه لم تكن لسوء الحظ هناك، أية مشكلة في إقرارها في مجلس الشيوخ، فكل ما فعلته هو إنني أجلت جلسة التصديق من ٣ كانون الثاني إلى تاريخ لاحق بعده....

وفي الرابع من كانون الثاني مساءً، عرضت خططي على الأمة. وكنت قد قدمتها بعد ظهر اليوم نفسه إلى هيئة الأركان العامة، وإلى الحكومة وإلى نائب الرئيس وإلى توم واطسون (سفيرنا في الاتحاد السوفياتي، الذي استدعيته إلى واشنطن لهذه المناسبة). كان فريتز معنياً عناية خاصة بالنتائج المؤسفة التي انتهى إليها الحظر على الحبوب. فأوضحت له بأن هناك إجراءات سوف تتخذ للحفاظ على الأسعار ولتعويض المنتجين إن أصابهم غبن، وهكذا تكون التضحيات قد طلبت بعدل من كل دافعي الضرائب. ذلك أن الحكومة الفيدرالية سوف تشتري احتياطي القمح المخصص للسوفياتيين، على أن تبيعه إثر ذلك في السوق الدولية وأن الثمانية ملايين طن التي التزمنا ببيعها لهم بعقد طويل الأجل لن تخضع للحظر، لكن الحظر سوف ينطبق فقط على الـ ١٧ مليون طن التي اشتراها السوفياتيون منا منذ وقت قريب جداً. لم تطمئن إيضاحاتي هذه فريتز، لكنه ظل يساندني بإخلاص، فإنه عندما كان يذرع ولايات الغرب الأوسط في سبيل مقتضيات المعركة الرئاسية، كان يدافع عن موقفي أمام مستمعيه من منتجي الحبوب القلقين بشأن مستقبلهم.

لم يكن سهلاً علينا الحفاظ على لحمة البلدان المصدرة، لكن الحظر ظل يطبق بنجاح حتى نهاية عام ١٩٨٠. فلقد وافقت كندا وأستراليا ألا تبيع أي شيء من الحبوب إلى الاتحاد السوفياتي. لكن الحال مع الأرجنتين كان مختلفاً، ذلك أن علاقاتنا بزعماء الأرجنتين كانت سيئة جداً، بسبب انتهاكات حقوق الانسان التي ارتكبت في بلادهم، ولم يكن هناك اية فرصة من الناحية العملية لضمهم إلى وجهة نظرنا. لكن ضغط الرأي العام العالمي كان لشهور عديدة قوياً إلى حد لم يجرؤوا معه على الوقوف في وجه الحظر. وفيما بعد، عندما بدأ موسم الحصاد، لم يصمدوا أمام إغراء الأسعار المرتفعة بشكل غير مألوف والتي عرضت عليهم، إلا أن فائض الحبوب المتبقي لديهم والذي كان بإمكانهم بيعه إلى الاتحاد السوفياتي كان قليل الأهمية نسبياً. وكانت البلدان الأوروبية المصدرة للمحاصيل الزراعية تطبق إجراءات الحظر، التي وافق الرئيس جيسكار ديستان عليها بهذه العبارات: «إن السوفياتيين لم يراعوا قواعد الانفراج. ولذا كانت أعمال الولايات المتحدة التي تقوم بها وبصفها قوة عظمى أعمالاً مبررة. ولن تقدم فرنسا بديلاً للمنتجات التي يشملها الحظر، ولن تبيع الحبوب».

وفي يوم الأحد في السادس من كانون الثاني، استقبلت كورت فالدهايم، الذي عاد لتوّه من مهمة مصالحة مع إيران. فلقد حاول أن يقدّم مقترحاتي إلى الإيرانيين، لكنه لم يجد في مواجهته، إلا التشوش وانعدام الثقة والكراهية. وقد استعرض لي في القسم الأول من مقابلتنا، الساعات العصبية التي عاشها في طهران، وكان مقتنعاً بأنه شارف على الموت ثلاث مرات على الأقل، وكان يعتبر أن استمرارهُ على قيد الحياة لم يكن إلّا بفضل الصدفة. لم يكن لدى إيران في رأيه، حكومة، أما القرارات فإن المتطرفين هم الذين يتخذونها جميعها، وهؤلاء مولعون بالسخرية من القوانين. وفي هذا السباق، لا يمكن لأيّة عقوبة تخطر في بالنا، أن تؤدّي إلى تحرير الرهائن.

فإن الإيرانيين يطلبون، في سبيل الموافقة على إطلاق سراحهم، أن تنعقد محكمة دولية، وأن يوضع في قفص الاتهام فيها الشاه والولايات المتحدة، وان يعاد إليهم كلّ ما يدّعون أنّه انتزع منهم . وهذه المطالب الثلاثة سبق لي أن أعلمتهم بوضوح أنها متعذرة القبول.

بعد بذل الكثير من الجهد، أحرزنا انتصاراً معنوياً كبيراً في مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة، بحصولنا منه على إدانة لإيران، لكن محاولاتي للحصول على إدانة مماثلة للاتحاد السوفياتي لم تتكلّل تماماً بالنجاح. وعندما أعيد انتخاب أنديرا غاندي رئيسة وزراء الهند، طلبتها لأهنّئها ولأطلب منها دعمها لنا في قضية الرهائن وفي مشكلة أفغانستان. فأجابتني بتهذيب وإنما بكثير من الجفاف. وبعد بضعة أيام فهمت سبب هروبها من أسئلتي؛ ذلك أنّ الهند أعلنت على لسان مندوبها في الأمم المتحدة، عن موافقتها على التدخل السوفياتي في أفغانستان، موافقة لم تجارِها فيها إلّا فيتنام وتشيكوسلوفاكيا.

إذا كان ردّ الفعل الهندي مفاجئاً لنا، فلقد اعترتنا مفاجئة أخرى مع كوبا. فإن كاسترو، كان رغم معارضتنا على وشك الحصول على مقعد لبلاده في مجلس الأمن. وعندما رفض إدانة العدوان السوفياتي، سحب مناصروه تأييدهم له، وفقد أيّ أمل بالفوز بذلك المقعد. وكان مفروضاً، أن ينعقد في الوقت نفسه، مؤتمر في كوبا للبلدان غير المنحازة. وكانت هذه الحركة، التي تشكّلت في منطلقها بمبادرة الهند ومصر ويوغسلافيا، قد ضمّت إلى صفوفها أُمماً ليس لعدم الإنحياز في حقيقة الأمر من معنى لديها. وبعد أن غدَت كوبا تابعاً يدور في الفلك السوفياتي، فإنها قد خانت بذلك مُثُل عدم الانحياز، لكنّ هناك دولاً لم تتخلّ عن هذه المثل، فأثار غضبها رفض كاسترو إدانة الإمبريالية السوفياتية، فألفى الدكتاتور الكوبي نفسه في وضع في غاية الحرج. وبعد أن اهتزّ في الظاهر من هذه الإهانة المزدوجة، بعث إليّ برسالة يقترح فيها إجراء مباحثة سرية حول إيران وأفغانستان. فلم ألبث أنْ أرسلت إثنين من مساعديّ إلى هافانا.

«نقل إلينا مبعوثانا بأن كاسترو، الذي تداولا معه لمدة اثنتي عشرة ساعة، عبّر أمامهما عن مكنونات نفسه بصراحة مدهشة. فلقد تحدّث لهما، بغاية الانفتاح، عن مشكلاته مع الاتحاد السوفياتي، وعن صعوباته التي يعانيها مع بلدان عدم الانحياز، وعن رغبته في وضع حدّ على الفور، للتدخل الكوبي في أثيوبيا، وللتدخل في أنغولا في وقتٍ لاحق، وللتعاون مع الحركات الثورية في أميركا الوسطى، بل عن نفوره من تقديم العون العسكري لها، وهكذا دواليك. لقد وجهت له مقاطعتنا له ضربة قاسية. إنّه يرغب في تحسين علاقاته معنا، لكنه لا يمكنه أن يقطع علاقاته مع أصدقائه السوفياتيين الذين دعموا ثورته دعماً مستمراً».

يوميّة ١٨ كانون الثاني ١٩٨٠

إنّ الأسباب التي حملت كاسترو على البوح بهذه الأسرار، لم تكن واضحة تماماً، لكنّه يُستنتج منها بوضوح بأن الكوبيين يزدادون مع الوقت ضيقاً من التطلّب المستمر بأن يكونوا الناطقين باسم الاتحاد السوفياتي في المحافل الدوليه. وإنّ هذا القلق الذي يشعرون به يكشف عن التراجع

الذي سجّلته مؤخراً موسكو، على صعيد الدول السائرة في طريق النمو. فإن سنوات من الدعاية التحريضية، اجتهد في خلالها الاتحاد السوفياتي ليظهر أنه أفضل مدافع عن السلام، إن لم يكنْ المدافع الوحيد عنه، استحالت كلّها عدماً في أيام قليلة. لم نكن نشك أبداً بأن العلاقات المتميّزة التي توحد بين كوبا وبين الاتحاد السوفياتي - والتي تقدّر بأكثر من ٨ ملايين دولار في اليوم - سوف تظلّ مستمرّة، لكننا كنّا ننوي بعزم أن نفعل كلّ شيء من أجل ألاّ تنسى أمم العالم الثالث الأخرى أفغانستان.

طوال فترة الأزمة الأفغانية، كان فريق العمل المختصّ بموضوع إيران يواصل اجتماعاته ويوافيني بتقاريره. ولم أكنْ، مهما بلغت أعبائي ومسؤولياتي، أكفّ عن التفكير بالرهائن وبوسائل تحريرهم.

«تلقيت رسالة من واحد من الرهائن، مكتوبةً في اليوم التالي لعيد الميلاد، ومرسلة بالبريد من إيران ولم تُراقب... (الرهائن) محبوسون في غرفة معتمة، لا تهوية فيها ولا شمس؛ وهم لا يتلقّون أيّة أخبار من الخارج؛ أياديهم مربوطة طوال أربع وعشرين ساعة في اليوم، وهم في الليل ممنوعون من النوم بالمصابيح المضادة وبالضجيج المتّصل، ولا يؤذن لهم بالكلام. وكاتب الرسالة، نام ثلاثا وثلاثين ليلة على الأرض، ولم يستطع في ثلاث وخمسين يوماً، أن يخرج إلا ثلاث مرّات ليجري بعض التمارين. أما بريده فهو محتجز، وهو يشكو من أنّ أيّ دبلوماسي لم يأتِ لرؤيته؛ وهو يجهل في ما يبدو، أننّا لا نستطيع أن نفعل له شيئاً، وفوق هذا فهو لم يرَ أيضاً أيّ دبلوماسي أجنبي. وقد جاء إليهم كاهن، بمناسبة عيد الميلاد، لكنه لم يستطع الانفراد بهم. والأمر لا يتعدّى أن يكون بكلّ تأكيد عملية دعاية يتولّى الإيرانيون إخراجها».

يوميّة ١٦ كانون الثاني ١٩٨٠

كنت مضطرباً، يعتريني التقزّز من فرط الدناءة والخوف من مقدار الضراوة الوحشية عند هؤلاء الناس الذين يدّعون زعامة أمة. في ١٤ كانون الثاني، عزم الإيرانيون على طرد جميع الصحفيين الأجانب. هذا الخبر بعث فيّ نوعاً من الاطمئنان. فإنّ مظاهرات التعصب التي كانت تنظّم كلّ يوم أمام السفارة من أجل تنوير الصحافة فقدت منذ ذلك الوقت غايتها، ثم أنّ عدم بث أخبارها سوف يسهم ولا شكّ في تهدئة الخواطر، إن في إيران وإنْ في الولايات المتحدة، لكنني، لم أستطعْ في الوقت نفسه إلا أن أكون قلقاً. فإنّ هذا التغيير المفاجئ قد يعني بأن الإيرانيين يستعدون لارتكاب آثام جديدة، لا يريدون، ولأسباب واضحة لسوء الحظ، أن ينشروها على نطاق واسع.

وكان يتوجّب عليّ أن آخذ قراراً في موضوع مقاطعة الألعاب في موسكو. وكانت هذه العقوبة هي بالتأكيد، الوحيدة من بين العقوبات الممكنة التي سوف تثير ولا شك أعنف المنازعات. وقبل أن أحزم أمري، درست القضية دراسة مطوّلة مع مستشاريّ واستشرت القادة الرياضيين الأميركيين والقادة الآخرين في الدولة. كنت على وعي، بأنني موشك أن ألحق الأذى بالحركة الأولمبية، لكنّه

بدا لي من غير المعقول أن نحلّ ضيوفاً على الاتحاد السوفياتي في حين أن جيوشه تخوض حرب إبادة في أفغانستان. كنت قد أملت بأن تَلقى هذه الورطة حلاً لها بواسطة تعهد ثابت يصدر عن الزعماء السوفياتيين ويؤكدون فيه على سحب قواتهم الغازية. لكن كلّ الرسائل التي كانت تصلُني من السفير السوفياتي دوبرينين كانت تعيد سرد الحجج نفسها دون تغيير وتكرّر الوعود المموّهة نفسها.

أعلنت قراري في ٢٠ كانون الثاني، في جلسة متلفزة مع رجال الصحافة. وفيه توجّهنا إلى اللجنة الأولمبية الدولية وإلى حكومات البلدان المدعوة إلى موسكو في إعلان مبدئي، مؤكدين فيه على أنه إذا لم تنسحب القوات السوفياتية في مهلة شهر من تاريخه من أفغانستان، فإن رياضيينا سوف لا يشاركون في الألعاب. ولقد تعهّدنا في الوقت نفسه، بأن نسعى للعثور على مدينة أخرى تستقبل الرياضيين وبأن نموّلَ، إنْ لزم الأمر، جزءاً من المصاريف التي قد يتطلبها نقل الألعاب. وأوضحت ردّاً على سؤالٍ لأحد الصحافيين، بأننا سوف نبقى على موقفنا، حتى لو لم تلتزم به أيّة أمة أخرى معنا، وبأنّ أياً من رياضيينا لنْ يذهبَ إلى موسكو طالما ظلّ الشعب الأفغاني يعيش مرغماً تحت الوطأة السوفياتية. كنت أعلم، أنّ الإعلان عن هذه العقوبة بهذا الشكل، سوف يحرمها من إجماع الآراء حولها، لكنه لم يكنْ لديّ أيّة فكرة عن الصعوبات التي قد يتوجب علينا مواجهتها من أجل جعلها توضع موضع التطبيق أو من أجل إقناع غيرنا من البلدان باتخاذها.

وفي اليوم التالي، في ٢١ كانون الثاني، كانت المجابهة الأولى الرسمية في الحملة الرئاسية، في مؤتمر الحزب لاختيار مرشحه في ولاية إيوا Iowa وكان السيناتور كيندي، عندما احتلت السفارة، قد نال قَصْبَ السبق بأغلبية ساحقة. لكنّ أداءه المقيت المتلفز في ٤ تشرين الثاني، وإداناته المتكرّرة للشاه، ومعارضته للعقوبات الموجّهة ضدّ الاتحاد السوفياتي، قد خفّفت منذ ذلك الوقت من شعبيّته بشكلٍ خطير. وكان فيريتز وروزالين من جهتهما قد قادا مع أنصاري حملة ناجحة غاية النجاح في الإيضاح والتفسير. وجاءت النتائج مناسبة مع جهودهم: فقد فزت عليه في ٩٨ من ٩٩ مقاطعة انتخابية من الولاية، بأغلبية في منتهى الحسم أغلبية ٢ إلى ١.

بقي عليّ أن أعمل عملين اثنين لإكمال الإجراءات المخصّصة للردّ على العدوان السوفياتي. كان العمل الأول متعلقاً بالشباب في سن خدمة العَلم. لم تكن القضية قضية تعديل القانون المتعلق بالتجنيد، لكنه كان من الضروري ضرورة مطلقة أن نعمد إلى إجراء إحصاء نتمكن به من أن نحشد بصورة أسرع قوانا المسلحة إذا اضطررنا إلى ذلك. كان معظم مساعديّ ومعظم أعضاء الحكومة يوافقون على هذه المبادرة، لكن فريتز مونديل وستوايزينستان وقفا في وجهها بكل قوّتهما. فقد كانا يعتبران بأنني أضفي على الوضع مسحة دراماتيكية لا نفع فيها، وبأن الإحصاء سوف تكون له نتائجه السلبية على معركتي الانتخابية. كان قد سبق لهما انتقاد الحظر، لكن معارضتهما هذه المرّة كانت أكبر حجماً بكثير، كنت أصغي إلى حججهما دون أن أقتنع بها، وأعود فأُؤكد قراري.

وكان يتوجّب عليّ في المقام الثاني، أن أؤكّد لحلفائنا ولخصومنا على المعنى الحيوي الذي تتضمنه اللعبة التي تُلعب في الخليج الفارسي، بالنسبة لمستقبل العالم. وفي ٢٣ كانون الثاني، وبمناسبة الخطاب الذي ألقيته حول حالة الاتحاد، توجّهت إلى السوفياتيين بتحذير رسمي:

«موقفنا هو الموقف الأكثر وضوحاً: فإن أية محاولة، من أيّة دولة كانت، في أن تضمن لنفسها السيطرة على منطقة الخليج الفارسي؛ سوف نعتبرها بمثابة تهديد للمصالح الحيوية للولايات المتحدة، وسوف نردّ على ذلك التهديد باستخدام كل الوسائل الضرورية، بما فيها القوات المسلّحة».

دعا بعض الصحفيين هذا الموقف باسم «مذهب كارتر»، وتحوّلوا إلى الهزء به، لافتين الأنظار إلى أنّ التهديد الذي ينطوي عليه هو تهديد لا طائل تحته، ذلك أنه لن يكون لدينا الإمكانية لمنع السوفياتيين من غزو إيران إذا صمّموا على فعل ذلك. والحقيقة هي أن كلامي كان مسؤولاً تماماً، وكنت أفكّر بجدّية لا يصل إليها أحد في هذا العالم، بأن يُردّ بالقوّة على أيّ عدوان جديد، وإنما من غير أن نحصر الردّ بالضرورة في المنطقة المغزوَة أو نقبل بمبارزة السوفياتيين في الأرض وحسب التكتيك الذي يختارونه. وكان مدار الأمر، هو أنّه لا يمكننا إطلاقاً أن نسمح لهم بمدّ هيمنتهم إلى جزء من العالم على هذا المقدار من الأهمية بالنسبة لنا ولحلفائنا، ألا وهو منطقة الخليج الفارسي.

في الوقت الذي اقتُحِمَتْ فيه سفارتنا في طهران، تمكّن ستةٌ من الدبلوماسيين الأميركيين من العثور على ملجأ لهم في سفارة كندا. وكانت عدة وكالات صحفية على علم بالأمر، لكننا توصلنا إلى اتفاق معها على عدم نشر الخبر. وعندما طرد الإيرانيون الصحفيون الأجانب، سادَ نوع من الهدوء النسبيّ في شوارع طهران، فرأينا أن الوقت قد حان من أجل أن نحاول إعادة الرجال الستّة إلى موطنهم. وكانت مغامرتهم كما هي مغامرة المأمورين الذين أرسلوا إلى طهران لمساعدتهم، رواية حقيقية من روايات الفروسية. فقد كان على الدبلوماسيين والمأمورين، أن يستخدموا من أجل إقناع رجال الجمارك والبوليس الإيرانيين، بأنهم رجال أعمال شرفاء، أوراقاً مزورة وأثواباً تنكرية وأسماء مستعارة وأن يقتربوا بذلك كله من الواقعية قدر المستطاع علماً بأنّه لم يكن لديهم إلا بضعة أيّام بل وحتّى بضعة ساعات من أجل إعداده. وفي الخامس والعشرين من كانون الثاني كانت استعدادتهم قد اكتملت. ثم مضت بعد ذلك ثلاثة أيام، وأصبح أبو الحسّن بني صدر رئيساً جديداً لإيران، وجاءني علم بأن الدبلوماسيين قد نجحوا في التسلل. وبما أن بعضاً من الكنديين ومن مأمورينا كانوا لا يزالون في إيران، فقد توجب علينا الانتظار حتى ٣١ الشهر الجاري للإعلان عن الخبز. وعندما شاع الخبر، أصبح السفير، كنيت تايلور ومساعدوه وفي ساعات قليلة أبطالاً حقيقيين، ورحّب بهم بحماس الملايين من الأميركيين.

ولم تكن هذه الحالة هي الحالة الوحيدة التي استعنّا فيها بعملاء سرّيين. فقد كانت معظم اتصالاتنا مع الزعماء الإيرانيين يتمّ تأمينها بواسطة السفارة السويسرية في طهران، لكننا كنّا

نستعين أيضاً بوسيطين غير رسميّيْن، وهما هكتور فيلالون وهو رجل أعمالٍ أرجنتيني، وكريستيان بورغيه، وهو رجل قانون فرنسي، وكانت نشاطاتهما تقتضيهما التردّد بانتظام إلى إيران. وقد أمّن لنا أولى اتصالاتنا بهما البانامیون، وذلك منذ شهر كانون الأول الماضي، ثم كان لنا الحقّ كل الحقّ أن نهنّئ أنفسنا على هذا الكشف.

كان الإيرانيون والباناميّون يفضلون التعامل مع هاميلتون جوردان، وكان مقرّباً منّي ولم يكن ينتسب إلى وزارة الخارجية (التي كان الإيرانيون يتهمونها بالعمل بالأجر لصالح دافيد روكفيلر) وكان قد أجرى المفاوضات شراً من أجل ترحيل الشاه إلى باناما. وكان فيلالون وبورغيه يلتقيان به مراراً عديدة في أوروبا وفي الولايات المتحدة، وبصحبته هارولد شناودرز، وكانت المفاوضات سرّية للغاية إلى حدّ أن هام كان يستخدم لها إسماً رمزياً، عندما كان يطلبني في البيت الأبيض ليعلمني بما يتوصلون إليه من تقدّم. لم ألتقِ بورغيه إلا مرّة واحدة، كان على أبواب الأربعينات من عمره، وكانت له لحية كثّة، وهو لو وضع في جوقة بوب ديلان لكان في موضعه تماماً، وهو في موضعه أيضاً عندما يشاهد مرافعاً بالمجان في جلسة محاكمة في دعوى من دعاوي الحقوق المدنية. أما فيلالون الذي لم أتعرّف عليه إلا في عام ١٩٨١، فقد كانت له هيئة وكياسة رجل أعمالٍ دولي، لم يعرف التنقل بين لاعبي البوكر على ظهر مركب كان يذرع نهر المسيسبي في أواخر القرن المنصرم. لم أكن أعرف شيئاً زيادة عن ذلك عن هذين الرجلين، اللّهمّ إلا معرفتي بأنهما خاطرا بحياتهما مراراً عديدة من أجل مساعدتنا، ولذا كان لدى الشعب الأميركي ولديّ أنا شخصياً شعور باستحقاق دين لهما في أعناقنا لا يمكن إيفاؤه أبداً.

كانا في كلّ مرّة يمرّان فيها في طهران يلتقيان قطب زادة وبني صدر وأعضاء آخرين مؤثرين من أعضاء مجلس الثورة. وكانوا يستخدمون أسلوباً بسيطاً وضعاه بأنفسهما، فإنهما كانا يطلبان إثر اللقاء هاملتون ليطلعَاه على ما أحرزاه من تقدّم أو ليستفهما منه عن هذه النقطة أو تلك من نقاط سياستنا. كنت في بادئ الأمر أعرب بصراحة متناهية عن تحفظي على قيمة المعلومات التي يرسلانها، لكنني اطمأنيت لهما كلّ الاطمئنان عندما جاءت رسالة موقعة من بني صدر وقطب زادة لتشير إليهما بوصفهما ممثلين لإيران في المحادثات الجارية حول تحرير الرهائن. وفي خلال الأشهر الأولى من عام ١٩٨٠، كانت ثقتنا بهما تزداد اتساعاً، وذلك سببه من الناحية الأساسية التقدّم الذي استطعنا أن نحرز شيئاً منه بفضل عملهما السرّي.

«استقبلت فانس ودافيد أهرون وهاميلتون لتركيز الوضع. فإن بني صدر حريص في الظاهر على إعلامنا بأنّه عازم بإصرار على حلّ مشكلة الرهائن. لكنّه كان يفضل الانتظار حتى استلام حكومته لصلاحياتها، في ٢٦ شباط. (وقد أوضح أنه ينوي التخلص من قطب زادة). وهو لم يكن يريد منّا أن نظهره كصديق للولايات المتحدة، ولا أن نظهره شخصاً معتدلاً، فإنه يرغب أن يحتفظ بصورة الثوريّ الذي يدافع عن مصالح بلاده في وجه مكائد القوّتين الأعظم. أما نحن فكنّا مصمّمين على الحفاظ على صلاتنا الحالية مع الإيرانيين، دون أن نميّز فيها بين واحد وآخر».

يوميّة ٤ شباط ١٩٨٠

كانت رسالة بني صدر أول بريق من أمل لنا منذ الاستيلاء على السفارة. فإن الخميني قد منع بشكلٍ قاطع على الزعماء الإيرانيين أن يعقدوا أيّة صلة معنا مهما ضَؤُلت، وها هو رئيس الجمهورية يتوجّه لي بنفسه محاولاً أن يتفاوض على تحرير الرهائن! أما وزير الخارجية فبالرغم من انتمائه إلى الفريق المنافس لكنه هو أيضاً داخلٌ في ما يدبّر. وتمثلت في هذين الرجلين فرصتنا الفضلى للنجاح، وكنّا نزداد اطمئناناً في كلّ مرّة يظهر على أيّ منهما أنه عزّز سلطته.

«تلقى هامُ مخابرة من مفاوضيه في طهران. فإنهما منذ وصولهما إلى هناك، قابلا قطب زادة بانتظام، وأظن بأنهما قابلاه أربع مرّات. وهما قد قابلا أيضاً بني صدر مرّتين ويقولان بأن قضيتنا تبدو جيدة نسبيّاً باستثناء بعض الفروقات القليلة التي قد تتكشف أهميتها لدى الوصول إلى المباحثات النهائية. وهما يؤكدان بأنهما لم يناما منذ ثلاثة أو أربعة أيام، وأنهما مُستمرّان على ذلك لأن مجلس الثورة في حالة انعقاد. وفي ختام جلسته أعلن المجلس بأنه عهد برئاسته إلى بني صدر».

يوميّة ٥ شباط ١٩٨٠

في اليوم التالي، شرع بني صدر يلقي خطابات يرمي من ورائها إلى عزل المتطرفين وإلى التشكيك بالبطولات المزعومة لحرّاس الثورة. أما نحن فقد تابعنا مداخلاته تلك بكثير من الاهتمام، متأملين أن تحتوي في معناه أيضاً على تحرير قريب للرهائن. ولسوء الحظ، فإن طبيعة جهودنا بحدّ ذاتها كانت تفرض علينا الاحتفاظ بها سرّية. ولذا، أخذ الشعب الأميركي، الذي لم يكنْ مطلعاً على ما أحرزناه من تقدّم، يجدُ الانتظار الطويل هذا يزداد صعوبة وعدم قابلية للاحتمال، ولم يفهم السبب الذي يمنعنا من اتخاذ مبادرات أكثر.

كانت لدينا أيضاً صعوبات كبيرة في الحفاظ على اللحمة بين حلفائنا. وكان البعض منهم، شأن بريطانيا وكندا وأستراليا ومصر وباناما وفيّاً لتعهداته وحاضراً لمساعدتنا في كلّ الظروف. لكن هلمت شميث كان ينتقد الدعم الذي تقدّمه لنا بريطانيا، وكان يعارض أيّة فكرة تقول بفرض عقوبات على إيران والاتحاد السوفياتي، وبدت الحكومة الفرنسية كأنها عاجزة عن اتخاذ موقف. وبغية تحديد خطّ للعمل المشترك، فإننا حاولنا جمع وزراء الخارجية الذين كان من عادتهم الاجتماع عند انعقاد مؤتمرات القمة الاقتصادية لكننا لم ننجح في ذلك.

«اشتغلت يوم السبت بأكمله. فإنني ومع استيقاظي في الصباح الباكر، درست الوضع الدولي مع فانس، والمشكلات التي يطرحها الفرنسيون علينا بانسحابهم من مؤتمر بون وبتأرجح سياستهم في قضية أفغانستان. وقد كانت لهم فيه، على الأقل، خمسة مواقف مختلفة: فلقد قالوا في البدء بأن الغزو السوفياتي لا يشكّل تهديداً لأوروبا الغربية؛ ثم... أدان فاليري السوفياتيين وأعلن بأن الانفراج الدولي قد أحاق به الخطر؛ وفي الهند، وقّع مع السيدة غاندي بياناً محايداً كلّ الحياد؛

ثم نشر إثر ذلك مع هملت، بياناً في غاية الشدّة (وفيه دعم لقضيتنا)، ثم أخيراً، أحاطنا الفرنسيون علماً بأنهم لا يستطيعون في أيّ حال من الأحوال أن يشاركوا في الاجتماع ما لم يكن مستهدفاً تعزيز الصداقة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. إنني فعلاً، لا أفهم ما الذي يجري في فرنسا».

يوميّة ٩ شباط ١٩٨٠

وكان علينا أن نحزم أمرنا بالاعتماد على أنفسنا فقط، دون أن نظلّ نأمّل بعمل موحد مع حلفائنا الغربيين، وهذا لا يترك لنا خياراً آخر، غير الاستفادة من الإمكانيات التي يقدّمها لنا فيلالون وبورغيه. وقد اقترحت بغية إعطاء طابع رسمي للترتيبات التي تفاوضنا عليها سراً مع بني صدر، أن تناقش وتحدّد في طهران بواسطة موفد من قبل الأمم المتحدة. وسافر فانس إلى نيويورك ليعرض وجهة نظرنا هذه مع كورت فالدهايم، في حين كان ممثلانا في إيران يشرحان معنى مسيرتنا للإيرانيين.

كان مشروع الاتفاق الذي يفاوض عليه مبعوث الأمم المتحدة يشترط أن تذهب إلى إيران بعثة مؤلفة من خمسة أشخاص (من بينهم زعيم من زعماء العالم الثالث يوافق عليه بني صدر وأوافق عليه أنا شخصياً). وتباشر هذه البعثة التحقيق هناك، لكنّها لا تستجوب الرهائن الذي تستوجب حالتهم نقلهم إلى المستشفى. ثم تقدّم البعثة تقريرها إلى الأمم المتحدة، ويصار إلى تحرير الرهائن، وينشر التقرير على الملأ، ثم يدلي بني صدر وأدلي أنا شخصياً، بتصريح رسمي كلّ من جانبه، بعد التفاهم على المصطلحات المستخدمة.

لم يعد الإيرانيون يطلبون عودة الشاه، ومصادرة ممتلكاته ومعاقبة الرهائن أو وضع الولايات المتحدة في موضع الاتهام أمام محكمة دولية. هذه التنازلات أراحتني من عبءٍ كبير. ومن جهة أخرى، فقد بدت لي التسوية التي قبلنا بها فاقدة المعنى: فإننا لا نتخلّى عن أيّ مبدأ كان، بإعطاء الإيرانيين حقّ إجراء تحقيق قبل تحرير الرهائن، شرط ألاّ تنشر نتائج التحقيق إلا بعد تحريرهم.

نحن الآن على عجلة من أمرنا لإنهاء القضيّة، وكذلك الإيرانيون لا يقلّون عنّا نفاذ صبر. فلقد قبلوا بأن تلتقي البعثة الدولية بالرهائن جميعهم. وقد صرّح بني صدر بأنّ الرهائن يمكن إطلاق سراحهم في غضون أربع وعشرين ساعة من الوصول إلى اتفاق نهائي. والشيء الأكثر تطميناً لنا، هو أنّ بني صدر جزم بأن الخميني موافق على خطتنا في خطوطها العريضة. كنت على استعداد لإظهار تساهل نسبي حول التفاصيل لو إنني حصلت على وعد منهم باحتجاز الرهائن في مكان بعيدٍ عن متناول حرّاس الثورة. لكنّ أسئلة عديدة ظلّت دون جواب، في ما يتعلق بالطريقة التي سيؤذن بها للرهائن بمغادرة إيران. وقد أرسل زعيم إيراني، رغب في عدم ذكر إسمه، يعلمنا بواسطة بورغيه، بأنّه يرغب في لقاء هامْ في باريس على انفراد، بغية أن يركّز معه الاتفاق في شكلياته الأخيرة.

«عادَ هامُ في الساعة السابعة والنصف، وأطلعنا على مجريات لقائه مع الزعيم الإيراني) في باريس وأبدى بعض الرضى عن ذلك اللقاء. فإن (الزعيم) قد انتقد بكثير من القسوة «زعيماً آخر» وأعرب عن شيء من الشك حول تحرير الرهائن تحريراً سريعاً. ولقد داعب غروره في الظاهر، انتقال هام لمقابلته... ويبدو أنه كان معادياً جداً للاتحاد السوفياتي. وقد طلب من هام، لو أننا نقوم باغتيال الشاه. وقد قدّم نفسه بوصفه واحداً من المقرّبين من الخميني وأعلن بأنه استقبل أسوأ استقبال في جميع أنحاء أوروبا بسبب قضية الرهائن».

يوميّة ١٧ شباط ١٩٨٠

كان تقرير هام غير دقيق وغير كافٍ في العديد من نقاطه، لكنني لم أستسلم للإحباط. فإنّ الأمور، ولأول مرّة منذ ابتداء هذا الشتاء المعتم لم تعد تمضي من سيّيءً إلى أسوأ، فإن لنا صلات مع طهران وهناك خطة لحلّ الأزمة وإرادة مشتركة تعتزم الوصول إلى النجاح. لقد بدأت آمل أن يرى الربيع القادم نهاية لمحنتنا. لكن تفاؤلنا كان قصير الأجل.

كادوا يتحرّرون

«قال السادات بأنّ الهياج الذي يعتري العالم العربي لا ينبغي حمله على محمل الجد.. ونصح لنا بألا نهتمّ إلّا بالعربية السعودية، مؤكداً بأن الانتقادات التي تصدر عن العرب الآخرين لا يمكن لها أن تغيّر التاريخ الذي كتبنا سطوره نحن؛ هو وبيغن وأنا، ثم أضاف: «هذا الرجل (بيغن) قد تغيّر نحو الأفضل».

يومية ٢٤ نيسان ١٩٧٩

كانت الثورة الإيرانية وغزو أفغانستان والتهديدات التي ترمي بثقلها على الخليج الفارسي، تضطرني إلى تركيز انتباهي على هذا الجزء من العالم، الذي سبق أن قدّم لي ولا يزال يقدّم موضوعات مثيرة للقلق. لقد كانت اتفاقات كامب دايفيد ومعاهدة السلام الإسرائيلية المصرية موضوع نزاع عنيف، إنْ في داخل البلدان المعنية وإنْ في خارجها، وكان عليّ أنْ أساعد الموقعين عليها في الدفاع عنها وفي الحفاظ على ما أحرزته من مكتبات. وكانت فترة قصيرة من الفرح قد أعقبت التوقيع على معاهدة السلام، لكنها سرعان ما انتهت، واستؤنفت الهجمات والانتقادات على السادات من جهة الزعماء العرب الآخرين، وضدّ بيغن في داخل إسرائيل نفسها. كانت الأمم المتحدة في قراراتها التي تصدر قراراً تلو قرار تصرّ بعناد على دحض اتفاقات كامب دايفيد في روحها وفي نصّها، ذلك أنها كانت جميعها تقريباً تدين إسرائيل. ولم يكنّ نادراً، في تلك الفترة، أن يُفرض علينا أن ندافع في الوقت نفسه عن الإسرائيليين وعن أعدائهم الأبديين الفلسطينيين. في هذا الجوّ من الأزمة، بدا لي من المرغوب فيه البقاء في خلفيّة الصورة، وتخليص وزارة الخارجية من المسؤولية، وهكذا فإنني قررت أن أعهد بتتمة المفاوضات إلى مبعوث خاص، هو روبرت شتراوس (الذي حلّ محله بعد مضي عدّة أشهر سول لينويتز).

«الشعور العام هو أنّ حكومة إسرائيل مشرفة على السقوط خلال الشهرين القادمين، والسبب عائد في جزء منه إلى المشكلة الاقتصادية في إسرائيل، والجزء الآخر من السبب هو ولا شك ناجم عن سوء صحة رئيس الوزراء. ونحن لا نظنّ أن ذلك سوف يعود بالخير على قضيّة السلام.. وأعتقد بأن الأفضل هو ترك شتراوس يفاوض الإسرائيليين، وترك اليهود الأميركيين يفاوضون العرب. وقال لي فانس بأنه يفضّل أن يستقيل إذا كان عليه أن يحلّ في منصة الشرف دون أن يسند إليه أيّ دور عملي، لكنني أظنّ أنّه هدأ إثر ذلك. وكان واضحاً بالنسبة لي، أنّه لا مصلحة لنا سواء في ذلك أنا أو هو في وضع أنفسنا في المقدمة. فإن بإمكاننا أن نحدّد سياستنا وأن نعهد بعد ذلك إلى شتراوس بأمر تطبيقها الذي لن يعاني ما أعانيه إذا أحاق به فشل محتمل».

يوميّة ٣ آب ١٩٧٩

أن تتحدث عن الشيء أسهل بكثير بالطبع من أن تفعل ذلك الشيء. وهذا ما كانت عليه الحال منذ بداية ولايتي. فكأن قضايا الشرق الأوسط ما وجدت إلّا لتعلق بجلدي. كانت قد مضت عشرة أيّام فحسب على محادثتي مع فانس، عندما استقبل آندريه يونغ سفيرنا إلى الأمم المتحدة، ورئيس مجلس الأمن في ذلك الوقت، في شقته التي يقيم فيها، مُمثل منظمة التحرير الفلسطينية. وقد أبلغ الإسرائيليين بهذا اللقاء، ولم يلبث الخبر أن انتشر، فانطلقت بانتشاره زوبعة حقيقية. فقد آخذت وزارة الخارجية يونغ لأنه أخفى نواياه عنها، واعتقدت الجالية اليهودية الأميركية بأننا نستعد للاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ودعم زعماء الزنوج يونغ، بحجة أنّه لم يفعل أكثر من واجبه كرئيسٍ لمجلس الأمن. ولذا فالتهجم عليه ظلم وجور. استقال يونغ، فعيّنت في مكانه مساعده دونالد ماك هنري. **لم يخالف** يونغ ما تعهدت به الولايات المتحدة من عدم الاعتراف بمنظمة التحرير، لكنه بدا مهملاً في عدم إخطاره وزارة الخارجية مسبقاً. لقد أقام خصومهُ من الحبّة قُبّة، وفي هذا برهان آخر لمن يحتاج بعد إلى برهان، بأن كلّ ما يمسّ بالشرق الأوسط له طابع متفجّر ولا يجب التصدّي له إلّا بأكبر مقدارٍ من الحذر.

في الأولّ من كانون الثاني، طلبت من بيغن والسادات لأنقل لهما تمنياتي، وأبلغهما رجائي بأن تتحقق أمنياتهما في مؤتمر أسوان، الذي ينبغي أن يفتتح في مستقبل قريب. لكنه رغم كل مجهوداتنا، فإن المؤتمر والمحادثات التي أعقبته لم يؤدِ إلى أيّ تقدّم جوهري حول القضايا المتنازع فيها أكثر من سواها، وهي حقوق الفلسطينيين والانتخابات في القطاع الشرقي من القدس، والوضع النهائي للضفة الغربية، وكانت الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية قد تلقّت بانتظام شكاوى ضدّ مضاعفة المستعمرات الاستيطانية في الأراضي المحتلّة وضدّ الغارات الانتقامية التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي على جنوبي لبنان. وفي الأيام الأخيرة من شهر شباط، قمنا بعمل حول مسألة أورشليم . وهي المسألة الأكثر حساسية من دون نقاش . وكان عملاً أخوقاً كلفنا غالياً جداً.

كنّا نعارض سياسة الاستيطان الإسرائيلية، ولقد أدنّاها مراراً وتكراراً فيما مضى، وليس لنا أيّ حقٍّ بالكفّ عن ذلك. وعلى موازاة هذا كنّا قد التزمنا في كامب دايفيد بألّا نقف بعد ذلك طرفاً في قضية أورشليم، على أنها ذات وضع يجب تحديده بواسطة المفاوضات. وعندما كان يطرح قرار حول أورشليم للتصويت في الأمم المتحدة، كنّا نمتنع عن الإدلاء بصوتنا، أو نستخدم حق الفيتو. وعندما كان يرد قرارٌ حول المستعمرات الاستيطانية فيه ذكر لأورشليم كنا أيضاً نرفض أن نتبنّاه.

«لقد صادقت على مشروعنا بالامتناع عن التصويت على قرار الأمم المتحدة حول المستعمرات الاستيطانية الإسرائيلية، لأنّه يتضمّن فقرة عن القدس».

يومية ٢٩ شباط ١٩٨٠

كانت المسألة هنا متعلّقة بقرار روتيني، اتخذ خلال تناول طعام الفطور المخصّص لـ«القضايا الخارجية» من صباح كلّ يوم جمعة، القرار اتخذ بناء على اقتراح وزير الخارجية. وما كان ينبغي أن يطرح أيّ مشكلة لكن الحال لم تكنْ كذلك لسوء الحظ.

«طلبني فانس ليقول لي، بأنّ الإشارات إلى أورشليم قد سحبت من نصّ قرار الأمم المتحدة، وبأن تعديلاتنا قد قبلت. وهو يودّ في هذه الظروف أن نصوّت عليه بـ «نعم». فأعطيته موافقتي».

يوميّة الأول من آذار ١٩٨٠

كانت ردّة فعلي طبيعية تماماً. لقد كانت قرارات الأمم المتحدة متعدّدة، وكانت تقبل التعديل في معظم الأحيان، حتّى لحظة التصويت، وكنت أترك للآخرين أمرَ قراءة القرارات في تفصيلاتها، مكتفياً بالموافقة أو بالرفض لهذه النقطة أو تلك من النقاط التي تطرح إشكالاً. لكنّ طريقتنا في العمل لم تنجُ من الخطأ في هذه المرّة.

«فقال لي فريتز وهام بأن الإسرائيليين واليهود والأميركيين ساخطون كلّ السخط لأننا صوّتنا على قرار للأمم المتحدة متعلق بأورشليم وبالمستعمرات الاستيطانية. فأجبتهما بأن الإشارة إلى أورشليم قد سحبت، فأبديا لي نسخة عن القرار كما تمّ إقراره، وفيه إشارة إلى «أورشليم» متكررة ست مرات. فلم أصدّق ما تراه عيناي. فطلبت وارن كريستوفر، فقال لي بأنّه يعتقد بأن «أورشليم» قد حذفت. ثمّ طلبت فانس في شيكاغو، فقال لي بأنّه يعتقد بأن «أورشليم» قد حذفت. وبعد أن ترددنا طيلة فترة بعد الظهر وبعد أن التقينا إبي (السفير الإسرائيلي إفراييم إفرون)، توصلنا في نهاية المطاف إلى إعلان بيان أوضحنا فيه أن تصويتنا كان نتيجة خطأ في الاتصال وقعنا فيه مع مندوبنا إلى الأمم المتحدة. كان النقص آتياً من ناحية وزارة الخارجية. وأظنّ أنّ ماك هنري لم يتلقّ المعلومات الضرورية.

«... لا يجب التصدّي، بمقتضى نصوص الاتفاق الحاصل بيني وبين بيغن إلى مسألتيّ أورشليم وإزالة المستوطنات القائمة، إلا في إطار مفاوضات السلام. ولهذا كان الخطأ الذي وقعنا فيه فظيعاً. لكنني مقتنع، حتى ولو كان من المزعج على الدوام الاعتراف بالخطأ بأننا انسحبنا انسحاباً جيداً من هذا الموقف الصعب».

يوميّة ٣ آذار ١٩٨٠

لم يكنْ موقفي المتفائل مبرّراً لسوء الحظ، فإن البيان الذي أعلنته يسمح لي بالحفاظ جزئياً على مصداقيتي كوسيط في نزاعات الشرق الأوسط، لكن هذا الاختلال الذي حدث، سبّبَ لي أذى لا يمكن إصلاحه، إنْ على صعيد التصويت نفسه وإنْ على صعيد الانطباع الذي أعطيناه في تلك المناسبة عن عدم التماسك وانعدام الكفاءة. وكان هذا الحادث المؤسف فيما بعد سبباً مباشراً لأولى هزائمي في اتصالاتي الانتخابية في نيويورك، فقد أفقدني دعم قسم مهم من جماعة الناخبين من اليهود ومن أنصار إسرائيل.

ومن أجل تعويض الخسائر التي حدثت ومن أجل إعادة إطلاق المفاوضات التي عادت من جديد إلى نقطة الجمود . أو قريباً من الجمود . اتخذت قراراً بدعوة السادات وبيغن ليأتيا ليناقشا معي في واشنطن المشكلات التي لا تزال تعترضهما.

«لقد أوضحت لسول لينويتز، الذاهب غداً إلى إسرائيل ومصر، ما هي الغاية من مهمته بالضبط. ولقد اخترت المقاربة التكتيكية ذاتها التي مارستها في كامب دايفيد، وهي أن أطرح سلسلة من المقترحات الممكن قبولها لديّ أنا ولدى السادات ولدى الشعب الإسرائيلي... ثم محاولة حمل بيغن على الموافقة عليها مثلنا... فهم سول هذا التكتيك ووافق عليه. وإنه سوف يلتقي هذا الأسبوع بعشرة زعماء أو إثني عشر زعيماً إسرائيلياً في عطلة نهاية هذا الأسبوع وسوف يحاول إفهامهم وجهة نظرنا».

يوميّة ٢٠ آذار ١٩٨٠

كانت الصعوبة الأساسية المتوقعة هي صعوبة إقناع رئيس الوزراء الإسرائيلي بوضع الاتفاقات المتعلقة بالإدارة الذاتية للفلسطينيين في الضفة الغربية وغزّة موضع التطبيق. لقد عرف كيف يحتقر الضغوط التي مورست عليه عندما فرض بعض القرارات المتخذة في كامب دايفيد، لكنه في هذه المشكلة على وجه الخصوص، يبدو ملتحقاً بخصومه وهو يخاف خوفاً لا يقلّ عن خوفهم من وضع ما وقّع عليه موضع التطبيق. عندما جاء دايان لرؤيتي، أفشى إليّ أنّه لا يمكن تصوّر إحراز أيّ تقدم ما دام بيغن موجوداً على رأس الحكومة، لأنه مصمم بعزم، ورغم تعهداته السابقة ألاّ يقدّم أيّ تنازل على صعيد الضفة الغربية. هذا الرأي، كان يتأكد باستمرار بالزيارات التي قام بها العديد من الزعماء الإسرائيليين إلى واشنطن في تلك الحقبة. وكان رأي دايان، أن هذه المشكلة لن تلقى حلّها إلا بوسيلة وحيدة، هي القيام بسحب القوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة بطريقة حذرة، مع إعطاء السكّان في الوقت نفسه وعلى التدريج إدارة ذاتية تزداد من إلى آخر اتساعاً. وكان يقترح في حال الإبقاء على المستوطنات الإسرائيلية، أن يؤذن لـ ٥٠ أو ١٠٠ ألف فلسطيني لدى عودتهم من المنفى بالإقامة في الضفة الغربية، وهو قد سبق وعرض هذا الاقتراح على الكنيست ولن ييأس من السعي لإنجاحه. هذه التعليقات منه وهذه الاقتراحات كانت مشجعة بالنسبة لي، لكنني كنت أعلم بزوال حظوته في أورشليم، بسبب من موقفه البعيد النظر، كما كنت أعلم أن نفوذه قد تلاشى من الناحية العملية مذ ذاك فأصبح صفراً.

وصل السادات إلى واشنطن في الثامن من نيسان وأبدى الكثير من روح التعاون. وكان ينبغي للمفاوضات أن تتوقف، تبعاً لاتفاق موقّع بينه وبين بيغن، في شهر أيار مهما كانت النتيجة، لكن السادات يرفض الآن هذا الحدّ، ويقول بأنّه مستعد أن يناقش طوال الوقت الذي أحكم أنا، بأنه ضروري. فقد قال لي بأن الموعد الوحيد الذي يتوقّف عنده، هو موعد الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة، وبأن أعزّ أمانيه هو أن أُعادَ إلى مهامي الرئاسية لمدّة أربع سنوات أخرى. وكان لا يزال على اهتمامه القليل بعداوة الزعماء العرب الآخرين نحوه، لكنّه مع ذلك، وعدني نزولاً عند إلحاحي، بتعزيز صلاته مع العربية السعودية. وقد عرض على الإسرائيليين أن يقوم بإرواء صحراء النقب، وأكّد لي بأنه لو كان انتخاب حكومة متمتعة بالحكم الذاتي في الأراضي المحتلّة مستحيلاً في المدى المباشر، فإنّ تشكيل لجنة من المخاتير المنتخبين في الضفة الغربية وقطاع غزّة معتبرٌ عنده بمثابة برهان كافٍ على حسن نوايا الإسرائيليين. وكان يرغب أن يعلن على الملأ بأنه غير راغب في إيجاد دولة فلسطينية مستقلة، وهو يرى أن وجهة النظر هذه مشتركة بينه وبين السعوديين والعرب المعتدلين، حتى لو كان هؤلاء يرفضون الإعراب عنها رسمياً.

كانت مقابلتي مع بيغن، بعد مضي أسبوع على مقابلتي مع السادات لكنّها كانت أقلّ منها إثماراً بشكل واضح. وكأنما كانت اتفاقات كامب دايفيد قد غدت بالنسبة لنا نوعاً من التوراة. فقد كنّا كلّما حاولنا أن نقتنع بشيء، نقلّب صفحاتها للعثور على الكلمة أو الفقرة التي تُثبت أقوالنا. وكانت المشكلة في أن العبارات المفاتيح شأن «إدارة ذاتية»و «أمن» و«حقوق الفلسطينيين» بل وحتى «الضفة الغربية»، ليست لها نفس الدلالة عنده وعندي. ولقد حاولت، بإصرار، لكن دون نجاح، أن أقنعه بأنّ عليه أن يوقف الاستيطان، في الأراضي المحتلّة، أو أن يضع له على الأقلّ حدّاً ثابتاً. وكلما كنّا نسير في محادثتنا، كلما كنت أزداد قلقاً من قلّة الاهتمام التي كان يبديها تجاه ردود الفعل المعادية لإسرائيل والتي تولدها سياسته في الولايات المتحدة وفي بقية أنحاء العالم.

بعد اللقاءات التي عقدتها مع الزعيمين، بدا لي الوضع في الشرق الأوسط أكثر وضوحاً. فإنهما كليهما كانا يعتبران أنفسهما مرتبطيْن بمعاهدة السلام، ولم يكونا ينويان عدم تطبيقها. وكانا يحاولان كذلك، أن يراعيا التزاماتهما الأخرى في كامب دايفيد، لكنهما لم يكونا يؤوّلا بنفس الطريقة. فإن السادات كان يريد أن يعطي الفلسطينيون الحد الأقصى من الإدارة الذاتية في الضفة الغربية، في حين أن بيغن لم يكن ينوي أن يتنازل لهم إلا عن الحدّ الأدنى منها. أمّا الموقف الأميركي فقد ظلّ ثابتاً دون تغيير، وهو أن أيّ سلام في الشرق الأوسط لا يمكن تصوره، إذا لم توجد الإدارة الذاتية بمعناها التام المحدّد في كامب دايفيد.

كانت مهمة لينويتز أن يُبقي الحوار مستمراً وأن يسعى إلى تسويات جديدة، لكنني لم أكن أحيط نفسي بالأوهام، فإنّ الطرفين كانا يرغبان، في أفضل الحالات، في انتظار نتائج الانتخابات الرئاسية من أجل تعديل مواقفهما. ومن أجل الوصول إلى هناك، كان علينا أن نستمر في إجراء مفاوضات لا نهاية لها، مُخيّبة للآمال في معظم الأحيان، عاصفة في أحيانٍ أخرى، لكن شيئاً واحداً كان مؤكداً، وهو أن علاقاتنا المتأرجحة مع المصريين والإسرائيليين، لم تكن بالنظر إلى المناقشات التي كنّا نُجريها مع الإيرانيين إلا قصيدة غزلية حقيقية.

كانت خطة تحرير الرهائن التي وضع بنودها بورغيه وفيلالون ووافق عليها بني صدر، تعطي وصفاً تفصيلياً لما يستوجب على كلّ المنفذين الثلاثة . وهم لجنة الأمم المتحدة، والإيرانيون والأميركيون . أن يقوله ويفعله في كل مرحلة من مراحل تنفيذها . والعملية إذا بسّطناها، يجب أن تجري وفق الطريقة التالية:

١ . بناء على طلب مجلس الثورة، يُصار إلى تأليف لجنة من الأمم المتحدة، على أن يوافق على كلّ فرد من أفرادها بني صدر وأنا شخصياً.

٢ . يكون دور هذه اللجنة دور تسجيل الوقائع، لا دور المُلاحق لدعوى. فهي تتلقى في جلسات مغلقة الشكاوى من الطرفين وتذهب إلى إيران لتجمع الإثباتات.

٣ . يلتقي أعضاء اللجنة بالرهائن، وغايتهم من ذلك هي الاطمئنان إلى حالتهم الجسدية والمعنوية، وليس لاستجوابهم في أيّ حال.

٤ . يصار إلى إدخال الرهائن بعد ذلك إلى أحد المستشفيات، وتُرفع عنهم حرامته المتطرفين، ويوضعون تحت مسؤولية الحكومة الإيرانية.

٥ . عندما تُسلّم اللجنة تقريرها إلى السكرتير العام للأمم المتحدة، يغادر الرهائن في الوقت نفسه إيران.

٦ . ويصار فيما بعد، إلى النظر في نقاط الاختلاف الأخرى بين الولايات المتحدة وإيران، بواسطة لجنة مختلطة تتشكل من الحكومتين معاً.

لقد خطونا خطوة كبيرة إلى الأمام، ليس لأن الإيرانيين قد تخلّوا عن مطالبهم الأولى، وإنما أيضاً، لأن شخصيتين مهمتين من شخصيات النظام قد التزمتا الآن رسمياً بتحرير الرهائن، وهما الرئيس ووزير الخارجية. ورغم هذا، ومع كلّ الجهود التي بذلها فيلالون وبورغيه، فإنهما كانا لا يزالان بعيدين عن كسب الجولة. فإن سلطة بني صدر كان يقوم النزاع عليها ويزداد من حين لآخر، وكان بني صدر وقطب زادة يعيشان في جو من العداوة الشديدة، وكان المتطرفون يعارضون أيّة مفاوضات مع الولايات المتحدة، وكان بإمكان آية الله الخميني، الذي وافق على المباحثات الأولى، أن يرتدّ إلى الاتجاه المعاكس في أيّة لحظة ويدين المباحثات إدانة لا رجوع عنها.

بعد أن اجتمعت لجنة الأمم المتحدة في جنيف فإنها ذهبت إلى طهران حيث وصلتها في الثالث والعشرين من شهر شباط. وكانت الزيارة قد نظّمت في جميع تفاصيلها بكلّ عناية، وكانت فرص النجاح تبدو أمامها عالية نسبياً. لكنّ الأحداث مضت سريعة أكثر منها. فقد أعلن الخميني بأن قرار تحرير الرهائن لا يمكن أن يتخذه أحدٌ غير البرلمان الإيراني الجديد، وهو لن يجتمع قبل منتصف شهر نيسان. أما حرّاس الثورة فإنهم من جهتهم، رفضوا إطاعة أوامر بني صدر والمجلس وبأن يسمحوا للوفد الدولي بلقاء الرهائن. وكانوا يجزمون بأنهم بانتظار أمر من الخميني، لكن هذا الأخير انسحب إلى قُمّ، ولاذَ بصمت المحترس الرافض أن يلتزم بشيءٍ قبل أن يعرف الجهة التي سوف تهبّ منها الريح. لم تكنْ هذه المرّة هي المناسبة الأولى التي يتصرّف

فيها على هذا النحو؛ وهو ليست شعبية، فقد كانت تلك وسيلة في الحكم. أما في هذه المرّة فإن الرئيس وأعضاء عديدين من المجلس كانوا يهدّدون بالاستقالة إنْ لم يوافقْ على مدّ يدِ العون لهم. ثم انتهى إلى التنازل، فقد أعلن ابنه أحمد الخميني، بأن زيارة الرهائن ممكنة. وأرسل قطب زادة يعلمنا بواسطة فيلالون وبورغيه، بأن آية الله يرغب بأن يُسلّم الرهائن إلى السلطات الرسمية في طهران.

«في فترة بعد الظهر، اتضحت إمكانية أن يُعهد هذا المساء بالرهائن إلى مجلس الثورة، وبأن اللجنة قد تستطيع رؤيتهم في نهاية الأسبوع.. وعندها يفحصون بواسطة الأطباء وقد يقبلون في أحد المستشفيات. ولقد تُرك أمامنا مجال للأمل، حتّى بإمكان أن يحصل تحريرهم في فترة قريبة جداً».

يوميّة ٦ آذار ١٩٨٠

سجّلت رسالة اتجهت فيها إلى الرهائن، استجابةً لاقتراح من اللجنة الدولية، وقد طمأنتهم فيها إلى دعمنا الشامل، وطلبت منهم عدم الاستسلام لليأس. لكنّ كل شيء، أعيد في اليوم التالي، ليطرحَ مجدّداً للنقاش، وذلك بعد أن عاد الخميني وأنكر ما قيل، معلناً معارضته لأيّ ترحيلٍ للرهائن المساجين.

«أمر الخميني مجلس الثورة بألا يأذن للجنة بالتقاء الرهائن طالما لم يصدر عنها إدانة للشاه والولايات المتحدة. وإن «الجواسيس الأميركيين» ـ بعض الرهائن ـ تمكن زيارتهم فيما بعد. وكان هذا شيئاً لا يمكن قبوله مُطلقاً. كان واضحاً أن اللجنة يجب أن تعود. وكان في مثل هذا الوضوح، أن السلطة الوحيدة الموجودة في طهران هي سلطة المتطرفين.

«... إننا لن نحاول قطع علاقاتنا الدبلوماسية، لكننا سوف نأخذ عقوبات اقتصادية ما أنْ تغادر اللجنة إيران.. ونحن سوف ندرس إمكانية مصادر الممتلكات الإيرانية.. وسوف لن نهاجم لا بني صدر ولا قطب زادة، ذلك أنهما حاولا محاولة حقيقية أن يفكّا أسر الرهائن.

«... اتصل بي فانس أثناء تناول الطعام، ليبلغني أن بني صدر طلب من اللجنة البقاء حتى مساء الغد لتلتقي بمجلس الثورة. والاقتراح المطروح هو أن تصدر اللجنة بياناً يدين الشاه والولايات المتحدة، ويصار إلى الإعلان عن تصريح من المجلس في الوقت نفسه، يعطي اللجنة الإذن برؤية الرهائن جميعهم. أجبت فانس بأن: «المسألة ليست هنا!».. فنحن لا نستطيع أن نثق بالزعماء الإيرانيين لأن هؤلاء لا يستطيعون الالتزام بتعهداتهم».

يوميّة ١٠ آذار ١٩٨٠

ظللنا على اقتناع بأن أعضاء الحكومة الإيرانية الذين تداولوا معنا، قد سعوا في الحقيقية إلى وضع حدّ إلى تجربة القوّة التي تضع إيران في مواجهة الولايات المتحدة، غامرة تلك البلاد في بحر من الفوضى الاقتصادية والسياسية. لكن آية الله ولسببٍ؛ لا يمكن لأيّ إنسان عاقل أن يفهمه، عاد ليهين السلطات الشرعية من جديد، وليمنع الوصول إلى حلّ للأزمة. لقد كان هذا الفشل

الذي أتى فجأة حين اقتربنا غاية القرب من الهدف إخفاقاً فظيعاً. لقد فقدنا فرصة حقيقية لإنقاذ الرهائن، ولا شيء يشير، فيما يبدو، أنه سوف تكون لدينا فرصة أخرى قبل مضيّ زمن طويل.

التقيت بزعماء الكونغرس لأوضح لهم ما الذي حدث، طالباً منهم عدم كشف إسم المسؤول الإيراني الذي دخل إسمه في هذه القضية، إلى أحد، لكيلا يتعرّض للاضطهاد من قبل المتطرفين. ولقد أوصوني جميعهم بأن أكون صبوراً، وبألا أعمد إلى أيّة مبادرة قد تضع حياة الرهائن في خطر، وبأن أثق بلجنة الأمم المتحدة وبأن أتخلّى عن أية فكرة فيها انتقام عسكري من إيران.

ذهب فانس إلى نيويورك للقاء أعضاء اللجنة. وكانوا جميعهم على اقتناع بأن مهمتهم لم تنته بعد، وأبدوا جميعهم الاستعداد للعودة من جديد إلى إيران ما أن تسلم الرهائن إلى السلطات، لكنهم لم يكونوا جميعهم على رأي واحد حول ما يجري في طهران. فإن البعض منهم كان يعتقد بأن بني صدر هو الرجل القوي في النظام، وبأنّه يلقى كامل الدعم من الخميني، وكان الآخرون يجزمون على العكس بأنّه لا يتمتع بأيّة بسطة في النفوذ، وبأنّه مختبئ منذ أسبوعين ليتجنّب أن يطلب منه مواجهة مسؤولياته. أمّا الشعور الذي كان مشتركاً بينهم فهو أن حماسة الأشهر الأولى من الثورة قد خفّت وأن خيبة الأمل هي خيبة عامة حتى بين المناضلين.

كنت أنا شخصياً على اقتناع بأن بني صدر لا يمتلك خامة الرئاسة، بما جعله يترك، عن عمد، قطب زادة، يتحمّل الخطر الأكبر. أما الخميني فكان قد تصرّف بالطريقة نفسها، متنازلاً في البدء أمام ضغط الحكومة، ثم تنازل بعد ذلك أمام الضغط الأقوى، ضغط المتطرفين. وهو بوقوفه إلى جانب هؤلاء الآخرين، ضدّ السلطات المنتخبة، كان يتنكر للبناء الخاص به الذي بناه أي الجمهورية الإسلامية، وكان عليه أن يخاف من أن يؤدي موقفه اللامسؤول هذا إلى مدّ نطاق الفوضى التي غمر إيران فيها منذ عودته من المنفى.

في أوروبا وفي غيرها، كانت قضية دعم سياستنا القاضية بفرض عقوبات ضدّ إيران والاتحاد السوفياتي، تناقش باستمرار نقاشاً حاداً. ففي ألمانيا الاتحادية، التي تقف على أعتاب الانتخابات، تنازل المستشار شميدت أمام ضغط اليسار، الذي كان يقف في وجه أيّة إدانة لغزو أفغانستان. وقد أنحيت عليه باللائمة عندما استقبلته في واشنطن.

«وفي مداولتي الطويلة مع شميدت، ألجأته إلى الدفاع بسؤالي إيّاه مرات متكررة عما تنوي ألمانية الاتحادية فعله من أجل مساعدتنا.. وما هي الوسيلة التي استعملتها حتى الآن للضغط على الاتحاد السوفياتي. في ظاهر الأمر، لم يكن الجواب على هذين السؤالين، شيئاً يذكر؛ فلقد كرّر في كلتا الحالتين... بأنه هو وجيسكار يساهمان في مقاطعة الألعاب الأولمبية. وكان معي في متناول يدي، استطلاع للرأي، يُفيد في فحواه بأن ٧٥% من الألمان يؤيدون المقاطعة شرط أن تطبّقها تطبيقاً مماثلاً الولايات المتحدة والبلدان الغربية».

يوميّة ٥ آذار ١٩٨٠

بعد مضي عدّة أيام، كانت لي مداولة أخرى مغايرة في محتواها مع زعيم ألماني غربي آخر.

«لقد قام فرانز جوزيف شتراوس بزيارة لي. وإنه سوف يكون الخصم الرئيسي لشميدت في الانتخابات القريبة المقبلة. وهو رجل صلب وقويّ ومؤثّر، ولعله مسرفٌ بعض الشيء في صراحته وانفتاحه. وكانت أفكاره حول الدفاع عن العرب وقناعته بوجوب استمرار الغربيين متّحدين وموافقته بدون تحفظ على العقوبات المفروضة على الاتحاد السوفياتي، واحتقاره لسياسة الفرنسيين المتذبذبة، تجعل مواقفه منسجمة تمام الانسجام مع مواقفنا..

«وقد حدثني عن أنه عندما تباحث مع الفرنسيين في مسألة غزو أفغانستان، فإنهم أجابوه، بأنهم يفسرون ذلك العدوان على أنّه دليل على ضعف الاتحاد السوفياتي وليس على قوّته. فسألهم عند ذلك: «كم دليل من أدلة الضعف تلزم في رأيكم، من أجل أن يصبح الجيش الأحمر في باريس؟».

«ولقد قدّرته كثيراً، لكنني لم أفهمْ السبب، الذي يجعله يفضل، في خضم معركة الانتخابات الجارية، ترك هيلموت كول يتحدث.. وهو قد يخيف الكثير من الناس».

يوميّة ١٣ آذار ١٩٨٠

في الثاني والعشرين من آذار، عندما ظهر جلياً أن حملتنا الدبلوماسية قد فشلت بشكلٍ قاطع، تفحّصت مع فانس ومونديل الخطة الأخيرة للإنقاذ العسكري التي وضع نقاطها إخصائيون في الدفاع. كانت متميّزة بوضوح بأنها أكثر قابلية للتحقيق من تلك الخطط التي سبق وقدّمت في تشرين الثاني وكانون الأول، لكنها لا تزال تطلب تمحيصاً. لم أكن متيقّناً بعد من أنها قد تصبح ذات نفعٍ لنا، لكنني كنت ملتزماً بمواجهة كافة الإمكانيات.

كانت المنطقة الممكنة الاستعمال لدى فريق الإغاثة الذي شكّلناه، هي إقليم صحراوي منعزل كائن على بعد حوالي المئة كيلومتر إلى الجنوب من طهران. وكانت الصور الملتقطة لها من الجوّ تشير إلى إمكانية هبوط الطائرات فيها ليلاً، لكنّه لا يمكننا الاطمئنان إلى ذلك قبل إعداد الخطط الخاصة. ولقد قبلت بالتالي، أن تحلّق طائرة استطلاع فوق المنطقة على علوٍ منخفض عندما تسمح الظروف الجّوية بذلك. هذا القرار لم يكن يعني أنني اخترت الحلّ العسكري، لكنه كان مكمّلاً فقط للإجراءات الاحترازية، شأنه شأن عمليات التدريب ودراسة الخطط التي اتخذناها منذ ابتداء الأزمة.

في الرابع والعشرين من آذار، غادر الشاه باناما متجهاً إلى مصر. فاتهمت صحف باناما والولايات المتحدة كيسنجر وروكفيلر بأنهما تآمرا على هذا الرحيل مع الشاه نفسه. وكنت أنا شخصياً أعارض بحزم إقامة الشاه في مصر، مفكّراً بالنتائج السيئة التي قد تنتج عنها بالنسبة للسادات، لكن هذا الاعتبار لم يؤثر في قرار الشاه، الذي كان يشكو، وإنّما بسوء نيّة واضحة، من أنه لا يعيش في أمان في باناما.

وكما كان بإمكاننا أن نتوقع، فإن الإيرانيين جعلونا مسؤولية عن هذه المناورة، التي قرّبت عدوّهم من إيران وجعلت تسليمه لهم مستحيلاً بشكل نهائي. (لقد كانوا يعتقدون، أو إنهم تظاهروا بالاعتقاد، بأن البانامييين سوف ينتهون إلى القبول بطرده). وها هم يتحدّثون من جديد عن محاكمة الرهائن وعن معاقبتهم، وها هو مجلس الثورة يقترح إرجاء الانتخابات البرلمانية الجارية إلى تاريخ غير محدّد، وكنّا نأمل أن تُسفر عن برلمان قد يستطيع التقرير بشأن الرهائن، فإمّا أن يحرّرهم وإمّا أن ينقلهم على الأقلّ إلى مكان أكثر أمناً.

كان من الطبيعي، ألا يكون هناك إلا ردّ فعل واحد ممكن، وهو زيادة الضغوط على إيران. ولقد ضاعفنا من جهودنا لدى حلفائنا لحملهم على التدخل لدى حكومة طهران وعلى إعلام بني صدر بأننا ننوي توجيه عقوبات قاسية. مُحتمل منها محاصرة المرافئ البحرية الإيرانية. في حال عدم إطلاق الرهائن قبل الأول من نيسان. طلب الفرنسيين والبريطانيين والألمان وأرسلت رسائل للآخرين، لأوضح لهم بأن صبرنا أوشك على النفاذ وبأن مبادرة حسن النيّة من الإيرانيين هي وحدها إنْ أشارت إلى قرب فكّ أسرِ المساجين، التي تبعد خطر تفاقم الأزمة في المدى القريب.

وأعطَت هذه الجهود ثمارها. فإنني شعرت لأول مرة بأن شركاءنا فعلوا كلّ ما في وسعهم من أجل مساعدتنا. ومع اقتراب الموعد المحدّد الأول من نيسان، تلقيت رسالة مشجعة من طهران.

«في حوالي الساعة الواحدة و ٤٥ دقيقة، أفاد فانس بأن قطب زادة أعلمه بأن بني صدر سوف يدلي بتصريح ظهر الغد، بتوقيت طهران (الرابعة والنصف صباحاً في واشنطون)، يعلن فيه بأن مجلس الثورة، بموافقة الخميني، قد قرّر تسليم الرهائن يوم الثلاثاء إلى الحكومة الإيرانية. وكان عدد من أعضاء المجلس قد أعلنوا عن هذا بصفة شبه رسمية، وهم يطلبون من الولايات المتحدة أن تقرّ علناً، بأنهم قاموا بمبادرة، وأن تقرّهم على قرارهم بتسليم البرلمان الإيراني مهمة تسوية مشكلة الرهائن بأسرع ما يمكن. إنَ هذا الكلام إنْ صحّ، لكان دون شك أفضل خبر يرد إلينا من إيران منذ وقت طويل».

يوميّة ٣٠ آذار ١٩٨٠

كان علي في نطاق هذا الاحتمال، أن أستعد لأجيب بني صدر على الفور، وأن أحرص على ألا يسمح للجانب الإيراني، أن يسند إلى رسالتي التي سوف تردهم عبر الصحافة، أيّ إبهام أو غموض.

والحال، فإن الصحافيين الأميركيين غير الداخلين في مجرى التطورات الأخيرة التي طرأت على الوضع، قد يلتبس عليهم معناها، ويسيئون نقلها أو يشوشونه على الأقل، وهذا سيكون ولا شك مصدراً لأنواع جديدة من سوء الفهم.

«عند عصر النهار، عَزَمْتُ على استدعاء بعض من الصحفيين المهمّين.. وقد قلت لهم بصراحة ما الذي نفكر فيه، وطلبت منهم أن يبدوا مسؤولين. فإن تكذيباً ينفي نسبة الرسالة المزعومة إلى الخميني، أو إدانة تصدر بحق قطب زادة، قد تؤدي بمجلس الثورة إلى العودة عن قراره بنقل الرهائن».

يوميّة ٣٠ آذار ١٩٨٠

كان قطب زادة في سبيل تخفيض عداء الإيرانيين نحو الولايات المتحدة قد جعلهم يعتقدون بأنني أرسلت رسالة إلى الخميني. وفي سياق الاضطراب الذي تلا ذلك، عاد واعترف بأن الرسالة لم توجد أبداً، لكنّ عدداً من الصحافيين الأجانب لم يقبلوا شروحاته.

وفي صباح اليوم التالي، انتظرنا على غير طائل تصريح بني صدر. وقد أعلمنا قطب زادة بأن التصريح استوجب التأجيل لبضع ساعات. واستمعنا طيلة النهار إلى الإذاعة الإيرانية دون أن نسمع كلاماً عن خطاب الرئيس، الخطاب المفترض فيه أن يحتوي على فقرة تفاهمنا عليها مسبقاً نحن وإيّاه. كان اليأس قد بدأ يتسرب إلى نفوسنا عندما أعلنت الـ سي. بي إس. C. B. S. في بيان لها أن المجلس قد صوّت على نقل الرهائن؛ وعلى موازاة هذا، فإن فانس قد تلقّى تأكيداً من السويسريين ومن مصادر أخرى مختلفة بأنّ بني صدر لم يَعدلْ عن الكلام.

لم ألبثْ أن دعوت مجلس الأمن القومي لعقد جلسة بكامل هيئته، لمناقشة نقل الرهائن القريب الحدوث، ولمناقشة الوعد الذي قطعه الإيرانيون بأن يعطوا البرلمان الجديد كامل السلطة بخصوص حلّ الأزمة، وللتداول كذلك في العقوبات التي يمكن أن نضطر إلى اتخاذها إذا لم يحصل أيّ عامل جديد قبل انتهاء فترة الإنذار الذي وجهته. كان مفترضاً، أن يُدلي بني صدر بتصريحه، حسب المعلومات الأخيرة التي جاءتنا، يوم الثلاثاء وفي الأول من نيسان، في فترة ما قبل الظهر بتوقيت طهران. ولقد أعطيت موعداً لمستشاريّ الأساسيين، للالتقاء في المكتب البيضاوي في الساعة الخامسة صباحاً، وهي الساعة الأولى التي بإمكاننا أن نأمل فيها بالإستماع إلى ترجمة انكليزية للخطاب.

في الساعة الموعودة، تلقينا الترجمة الأولى للتصريح، وسجّلنا بارتياح بأنه جاء مطابقاً لما اتفق عليه. فإن الإيرانيين يتعهدون بنقل الرهائن إذا اعترفنا لهم نحن بطيب نيتهم، وتخلينا تبعاً لذلك عن اتخاذ عقوبات جديدة ضدّ إيران. وكان جوابي فورياً، في الواقع. فإنني كرّرت ثلاث مّرات على الأقل الجواب الذي أعددته مقدّماً للصحافيين المجتمعين في المكتب البيضاوي. وقد علمنا بواسطة وزارة الخارجية، بأن الإسرائيليين يطرحون تسوية مشكلة الرهائن بواسطة برلمانهم الجديد، ما أن يتشكّل ذلك البرلمان.

«استدعيت في حوالي الساعة السابعة والربع رجال الصحافة، وأبلغتهم بما حصل، وقلت لهم... إذا احترمَ بني صدر تعهداته، فإنني لا أرى أيّ سبب يدفع لاتخاذ عقوبات تضاف إلى تلك التي سبق اتخاذها والتي سوف تستمر».

«... ثم أعلن بني صدر فيما بعد في أثناء النهار، بأن الشروط التي وضعت من أجل نقل الرهائن لم تستوفَ.. فقررت أنْ أحزم أمري وأن أدعو مجلس الأمن القومي إلى الاجتماع... من أجل تطبيق العقوبات... دون مزيد من الانتظار».

يوميّة الأول من نيسان ١٩٨٠

بعد مضي عدّة ساعات، تلقينا رسالة أخرى، ربما كانت مرسلة من قبل قطب زادة، وهي تقول بأن الولايات المتحدة قد لبّت طلبات الإيرانيين، بامتناعها عن اتخاذ عقوبات جديدة. قرّرنا إفساح المجال لجلاء الوضع خلال يوم أو يومين، إلى حين الحصول على تقرير واضح من السويسريين أو من فيلالون الموجود في طهران. وبعد وقتٍ أعلن بني صدر بأنّ جوابنا قد كان وافياً. كان هذا الإنسان كرئيس، وبصورة مدهشة، قليل الثقة من نفسه ومن آرائه. لقد كان هنالك تناقض صارخ بين موقفه وموقف وزير الخارجية قطب زادة الذي لم يكن يتردّد في ركوب كلّ المخاطر ليحاول حلّ الأزمة.

تلقيت في الثاني من نيسان تقريراً من الطيّار الذي كُلّفَ بتنفيذ عملية الطيران الاستطلاعية فوق الصحراء الإيرانية. وكانت العملية قد جرت دون حوادث. والموضع المعين ملائمٌ تمام الملائمة لهبوط الطائرات عليه ليلاً. فهو موجود في موقع مجانب لكل المحاور الكبرى، على محاذاة طريق ريفية نادرة الاستعمال. وبالاتفاق مع مستشاريّ، قرّرت العمل على إكمال الاستعدادات لمهمة الإنقاذ. إلا إنني، ومن منظور المترقّب لنقل الرهائن الوشيك الحدوث، واصلت الاعتقاد بأننا قد لا نحتاج إلى اللجوء إلى حلٍ بهذه الجذرية.

التقى يوم الخميس في الثالث من نيسان، أعضاءٌ من مجلس الشورى مع المتطرفين الذين يحرسون الرهائن، وأبرم في الظاهر بينهم اتفاق يقضي بأن يسلّم هؤلاء الأخيرون الرهائن إلى الحكومة يوم السب في الخامس من نيسان. بدأ بني صدر تصريحه بالتأكيد على أن نقل الرهائن سوف يتمّ، ثم أضاف بأن المجلس لن يفعل شيئاً دون موافقة الخميني، وأكمل تصريحه إلى الـ (A. B. C) موضحاً: «لا تقلقوا، إن الرهائن سوف ينقلون». كان بودّنا أن نستطيع التصديق، لكن ثقتنا كانت قد تصدّعت بشكل خطير، وكانت أحداث يوم الجمعة في الرابع من نيسان، قد برهنت إن كان ثمة حاجة للبرهان، بأن لنا الحقّ بأن نشكّ بكلامه.

«بقينا النهار بطوله على اتصال مع الإيرانيين، بواسطة مبعوثنا بورغيه وفيلالون والسفير السويسري (أريك) لانغ..

«صوّت مجلس الثورة على نقل الرهائن بإجماع الأصوات، ثم صوّت بالموافقة مع معارضة صوتين وامتناع ثلاثة (من أصل ٢٥ صوتاً). كانت اللعبة لعبة أغرار مخدوعين، فإن بني صدر، في نهاية الأمر وبحجّة انعدام الإجماع في المجلس، رفع القضية إلى الخميني، الذي وقف في وجه النقل.

«... نصحنا بورغيه وفيلالون ولانغ بألّا نعطي شروحات أخرى ولا تطمينات أخرى (إلى الإيرانيين). إنّنا باقون في مواقعنا إذن. لقد حصلت المعركة الوحيدة في هذا اليوم في داخل المجلس، حيث قدّم بني صدر من جديد البرهان على انعدام التماسك عنده عندما ترك شخصين إثنين فحسب يقيمان في وجهه حاجزاً تعذّر عليه اجتيازه من أجل إنجاز خطته».

يوميّة ٤ نيسان ١٩٨٠

ظهر لي مذ ذاك وصاعداً، أن من المسلّم به، بأن مجلس الثورة لن يأخذ قراراً بنقل الرهائن، وبأن الزعماء الإيرانيين، رغم كلّ جهودهم، لن يتمكنوا من التمسّك بوعودهم. وهكذا صمّمت على التدابير الثأرية: عقوبات اقتصادية جديدة وحظر على البضائع المتجهة إلى إيران (باستثناء الأدوية والأغذية)، وقطع للعلاقات الدبلوماسية، وإبعاد كل الدبلوماسيين الإيرانيين وزيادة الضغوط المالية. ومن جديد طلبنا إلى حلفائنا وإلى البلدان الأخرى أن يأخذوا تدابير مماثلة، بما فيها قطع علاقاتهم الدبلوماسية مع إيران، في حال عدم إطلاق الرهائن سريعاً. وقد التقى فانس عشرين دبلوماسياً في مركز في واشنطن، وأعطاهم جميعاً التوضيحات نفسها وقدّم إليهم نفس المطالب. ولقد أثرت أنا مع مستشاريّ الأقربين إمكان التدخل العسكري.

وفي اليوم التالي، استدعى هنري بريشت، السفير الإيراني ليشير إليه بأن على جميع الدبلوماسيين الإيرانيين أن يغادروا الولايات المتحدة فوراً. وقد طمأنه السفير بأن الرهائن يعاملون معاملة جيّدة، وبأن السلطات في طهران تسهر على حمايتهم. فنظر بريشت، وقد كان داخلاً تماماً في مجريات الوضع، في عينيّ محدثه وأجابه «حماقة وهراء!». فاشتكى السفير لدى خروجه من المبنى ، إلى الصحف الأميركية «بأنه عومل بفظاظة وأُهين».

«وكتبت إلى هنري، قائلاً بأن الكلام الدبلوماسي الجيد، يجب أن يكون واضحاً ودقيقاً ومختصراً، وبأن جوابه إلى الإيرانيين يثبت أنه سيّد في هذا الميدان».

يوميّة ٨ نيسان ١٩٨٠

بعد ظهر يوم التاسع من نيسان، أبلغني الرئيس جيسكار ديستان بأن عدة وزراء خارجية أوروبيين سوف يلتقون في ليشبونه وسوف يطلبون إلى الإيرانيين إطلاق سراح الرهائن... وفي حال تلقّيهم جواباً سلبياً أو جواباً غير مُرضٍ، فإنهم سوف يقرّرون بصفة مشتركة التدابير التي سوف يتخذونها. فنصحته بألا يقبل بأيِ تأجيل، لأن التأجيل فيما يبدو هو التكتيك المفضل لدى الإيرانيين. فأكد لي بأنّ الأوروبيين لن يتركوا أنفسهم يسقطون في هذا الفخ. فعدت لتذكيره بأنه لم يتبقّ من الوقت إلا القليل قبل أن نصبح ملزمين بتنفيذ تدابير قمعية جديدة، بل قد نتدخل عسكرياً، وبأن تصرفاً متفقاً عليه مع شركائنا قد يشكل الحدّ الفاصل بين تلطيف الأزمة أو زيادة مفاقمتها.

وفضلاً عن هذا فقد كان هذا الأخير قد علم لتوّه بحدوث تطور مفاجئ مع التهديد المفاجئ الذي أطلقه الجيش العراقي، بغزو إيران. ونحن لم يكن لنا أيّ دور في التحضير لهذا الحدث، ولم نكن على علم مسبق به، لكن ذلك لم يمنع الإيرانيين من اتهامنا بأننا نحن المحرّضون عليه.

«كان الإرهابيون الإيرانيون يصرخون بكلّ أنواع التهديد، معلنين بأنهم سوف يقتلون الرهائن إنْ غزا العراق إيران، مؤكّدين بأن النظام الحاكم فيه منبطح عند أقدام الأميركيين».

يوميّة ١٠ نيسان ١٩٨٠

لم يعد بإمكاننا في مثل هذه الظروف، أن ننتظر حلاً دبلوماسياً. فقد صار علينا أن نتحرّك دون إبطاء. فجمعت في الحادي عشر من نيسان فريتز مونديل وهارولد براون وزبغنيو بريجنسكي ووُرن كريستوفر (الذي حلّ محلّ سايروس فانس المتغيب في عطلة لبضعة أيّام) وستانسفيلد تورنر (مدير الـ سي. آي. إي) والجنرال دافيد جونز وهامْ وجودي في قاعة العمليات، بغية أن أتدارس معهم الخطة التي أضحت الآن في الطليعة في مهمة الإنقاذ. وكنت عندما أمرت بوضعها موضع الدرس، قد هيأت سلسلة من الأسئلة التي رحت إثر ذلك أطرحها بانتظام، وكانت الأجوبة التي تردني عليها تغدو شافية أكثر فأكثر كلما تقدّمنا في الدراسة. هذا وقد أعلنت للحاضرين جميعاً بأن الوقت قد حان لنحرّر الرهائن بأنفسنا، وبأن سلامتهم وشرف الولايات المتحدة موضوعان في الميزان. فأبلَغَنا الجنرال جونز بأن العملية لا يمكن أن تشنّ قبل ٢٤ نيسان. وعندما انفضّ الاجتماع كان الجميع قد فهموا بأن ما قيل ينبغي ألا يباح به مهما تكن الأسباب، وذلك ليس لأن نجاح المهمة مرتبط بسرّيتها، بل لأن حرّاس الثورة كانوا قد أعلنوا «بأنهم سوف يعدمون الرهائن فوراً» لو شعروا أقلّ شعور بأية محاولة تجري من أجل انتزاعهم منهم. ولكيلا أكتب شيئاً كاشفاً للسرّ، حتّى ولو في يوميتّي الخاصة، فإنني سجّلت الخلاصة التالية:

«في اجتماع مجلس الأمن القومي، تفحصنا كلّ الأعمال الممكنة. كانت هناك بعض العقوبات الاقتصادية التي يمكن اتخاذها مع الوصول إلى التدابير ذات الطابع العسكري. وهي تتضمن خيارات عديدة، من قبيل منع مرور الطائرات فوق طهران والتشويش على الاتصالات اللاسلكية، بما فيه التشويش على نشرات الأخبار. وفي خلال الاجتماع، أعددنا سلّم أولويات لكل واحد من خياراتنا هذه».

يوميّة ١١ نيسان ١٩٨٠

عندما عاد سايروس فانس إلى واشنطن، انتقد قراري انتقاداً عنيفاً، معتبراً أننا نعرّض بذلك الرهائن إلى خطر كبير، وأحبّ أن يعرض وجهة نظره إلى الجماعة التي صادقت على هذا القرار. فعدنا إلى الاجتماع في ١٥ نيسان، لكن ذرائع فانس لم تقنع أحداً.

لقد اتخذنا كلّ الاحتياطات اللازمة لئلا تثير المرحلة التمهيدية انتباه أحد، تاركين مجال الاعتقاد لبعض الأشخاص المطلعين على حركات الطائرات وطائرات الهيلوكبتر، بأننا نعدّ العدّة لتلغيم المياه الإقليمية الإيرانية. وفي مساء السادس عشر من نيسان التقينا من جديد في قاعة العمليات في اجتماع تنسيقي عاجل. وجرت الجلسة التي استغرقت ساعتين ونصف الساعة بحضور الجنرالات فيليب ج. غاست وجيمس ب. فوت والكولونيل شارل بكويت، وهم الذين سيكونون المسؤولين عن تنفيذ المهمة، بالتعاون مع هيئة الأركان المشتركة ووزارة الدفاع، في الوقت الذي أعطيت فيه أنا بنفسي الأمر بالتنفيذ.

كانوا لدى إعطائهم وصفاً تفصيلياً لكل مراحل العملية، يردّون على أسئلتي بطريقة اعتبرتها طريقة شافية. وقلت لهم بأنني أمحضهم كلّ ثقتي ولهم دعمي بكامله، وبأن البيت الأبيض لن

يتدخل خلال تنفيذ المهمة، لكنني سوف أحرص على تبلّغ مسرى تقدمها تبلّغاً مستمراً. وهكذا، شكّلنا منذ ذاك الحين فريق عمل، بمهمات ومسؤوليات متنوعة لكلّ منّا، وصار بين يدي كلّ واحد بالوظيفة التي أسندت إليه أمانة يحملها هي حياة وسلامة الرهائن وكذلك شرف بلدنا وقواتنا المسلّحة.

كنت واعياً بأننا نحمل على عاتقنا مجازفة عظمى، وعالماً بأننا قد نفشل، لكنني كنت مقتنعاً، بالنظر لتلك الظروف، بأن قراري كان ملائماً كلّ الملائمة. ولم يخامرني أيّ شك، لكنني كنت فقط، نافذ الصبر، في انتظار النهاية. كانت الخطّة جاهزة والتدريب تاماً، وكانت الطائرات وطائرات الهيلوكبتر في قد التحقت بمراكز انطلاقها على مقربة من الخليج الفارسي. ولم نكن قد كشفنا عن نوايانا لزعماء البلاد التي استقبلتها، من مثال مصر وسلطنة عمان، مُفسحين المجال للمراقبين المحتملين أن يعتقدوا بأن طائراتنا قد تجمّعت هناك لتسارع إلى مساعدة المقاومة الأفغانية أو لتستعد لتلغين الموانئ الإيرانية.

كانت لدينا بالطبع خريطة للسفارة، ولقد استجوبنا طويلاً الزنوج والنساء الذين أطلق سراحهم قبل عيد الميلاد، لكنهم لم يستطيعوا أن يقولوا لنا كبير شيء عن المكان الذي يحتجز فيه شركاؤهم في حظّهم العاثر. ولحسن الحظ، أنّ رجلاً من بينهم كان على معرفة تامة بالمكان (وما زلت حتى اليوم، غير قادر على الكشف عن إسمه) قد أطلعنا على مكان احتجاز كلّ واحد من الرهائن، وعلى تنظيم الحراسة في الليل، وعلى توزيع الأوقات اليوميّة للأسرى وللسّجانين.

وكان عملاؤنا، ممن يمتلكون «أغطية» تسمح لهم بالتجوّل جيئة وذهاباً بحرّية في طهران، قد راقبوا بعناية سلوك الحرس، وتثبّتوا من أن الاحتياطات حول السفارة قد تراخت باطراد. وكان أيّ تغيّر مهم في عادات المتطرفين وفي تركيبة الحرس لا يفلتُ منّا، وذلك بفضل الصور التي ترد عن طريق الأقمار الاصطناعية، فقد كنّا نستطيع على سبيل المثال أن نحدّد هوية السيارات الخاصة والشاحنات التي كانت تدخل في كلّ يوم إلى حرم السفارة.

وبعد الحمى التي اعترت الأسابيع الأولى، كانت يقظة حرّاس الثورة قد خفّت بشكل ملحوظ، وسادَ جوّهم نوع من الروتين ممّا أوجد الظروف المثالية لضربة خاطفة يقوم بها رجال جيّدو التدريب والتجهيز، مزودين بأسلحة وبمعدّات تعمل بالأشعة ما تحت الحمراء يستطيعون بها القتال في الظلام وأن يميّزوا بين الأسرى وبين جلاديهم.

كانت العاصمة الإيرانية بعيدة جداً عن قواعد انطلاقنا وعن حاملات طائراتنا، إلى حدّ لا تستطيع معه طائرات الهيلوكبتر أن تقطع المسافة بطلعة واحدة. كان على طائراتنا (وكان مفترضاً أن يكون عددها سبعة في الخطة الأساسية، لكن طائرة ثامنة أضيفت إليها فيما بعد من أجل مضاعفة هامش الأمان) أن تقلعَ من حاملات طائرات راسية في خليج عمان، وأن تحطّ في المنطقة الصحراوية التي تمت معاينتها مسبقاً، وهي المنطقة التي أعطيناها إسماً رمزياً هو إسم الصحراء الأولى. لم يكن هناك إلا فرصٌ ضئيلة في وجود شهود يشهدون وصول الطائرات، لكنّ

الرجال الذين على متنها كانوا مهيئين لمثل هذا الاحتمال، فلقد كان عليهم احتجاز المارّة المحتملين، بأن يخفوا لهم عرباتهم، إلى وقت يكونون فيه قد تأخروا كثيراً، فلا يستطيعون إطلاق التحذير. لقد كانت تعليماتي صارمة جداً بهذا الخصوص: يجب ألا يصاب أيّ بريء بجرح، ويجب عمل كلّ شيء من أجل اجتناب إهراق الدم.

كان مفترضاً في طائرات الهيلوكبتر أن تقلع يوم الخميس في الرابع والعشرين من نيسان، مع غياب شمس ذلك النهار (في الساعة العاشرة والنصف صباحاً بتوقيت واشنطن)، وأن تحطّ بعد ذلك بحوالي الست ساعات، في الساعة الحادية عشرة مساءً بتوقيت طهران. وإن طيرانها مسافة تسع مائة كيلومترا من خليج عمان إلى الصحراء الأولى، سوف يستنفذ لها زادها من الوقود. وهناك عند نقطة وصولها سوف تلتحق بها ست طائرات من طراز سي ١٣٠ C) وعلى متنها ٩٠ رجلاً من رجال الكوماندوس دلتا Delta، وذخائر ووقود وأطعمة. وبعد أن تفرغ تلك الطائرات عنابرها تعود إلى قاعدتها، أما طائرات الهيلوكبتر فإنها بعد أن أعادت ملء خزاناتها، تنقل الجنود إلى منطقة جبلية صحراوية واقعة إلى الجنوب الشرقي من طهران . الصحراء الثانية . حيث يحتمل أن تصل بهم حوالي الساعة الرابعة من صباح اليوم التالي، ويظلّون مختبئين هناك طيلة ذلك النهار. وبفضل الأقمار الصناعية وأجهزة الاتصال الأخرى، يظلّ البنتاغون على اتصال مستمر برجال الكوماندوس. وهارولد براون ودافيد جونس يبقياني على إطلاع على مجريات الوضع بواسطة التلفون.

وفي مساء الغد، إن سارت الأمور سيراً حسناً، وإنْ أعطيت الضوء الأخضر للمسؤولين عن العملية، فإن الشاحنات التي اشتراها عملاؤنا سوف تغادر مستودعها في ضواحي طهران وتأتي لتأخذ الجنود من جوار قريب لمخبأهم إلى حيث يباشرون علمهم. وفي الساعة المحدّدة مسبقاً، يحاصر رجالنا وفي وقت واحدٍ السفارة ومبنى الشؤون الخارجية (حيث يحتجز هناك بروس لينجن وإثنان من مساعديه)، ويُقعدون الحراس عن العمل ويحرّرون الرهائن. ثم تصل طائرات الهيلوكبتر، مع انتهاء الهجوم، مقودة بواسطة الراديو، فتجلي الجميع لتصل بهم إلى حقلٍ يصلح لهبوط الطائرات في ضاحية طهران، حيث تقلّ طائرتان من طراز س . ١٤١ (١٤١ – C) الرهائن والجنود وطواقم طائرات الهيلوكبتر لتطير بهم في اتجاه العربية السعودية (أما طائرات الهيلوكبتر فمفروض أن تدمّر وتترك في ذلك المكان).

كنّا جميعاً على اتفاق في المضيّ قدماً، باستثناء فانس، الذي ظلّ على اعتقاده بأنّنا نعرّض بذلك حياة الرهائن لخطر كبير. لقد كنت أفهم وجهة نظره، لكنني كنت مقتنعاً بأنّ الخطر الأكبر الذي يمكن أن يتعرّضوا له هو خطر بقائهم في أيدي المتطرفين.

«طلبت فانس لأعرض عليه أن نتناقش بجديّة، وها هو يقول لي للمرّة الثالثة أو الرابعة منذ أن شكّلنا فريق العمل بأنه يفكّر في الاستقالة.. ثم انتهى بأن صرّح لي بأنه باقٍ، وإنما مع احتفاظه بالإعلان فيما بعد على أنه لم يوافق على كل قراراتي المتعلقة بإيران».

يوميّة ١٧ نيسان ١٩٨٠

في الثامن عشر من نيسان وقفنا من جديد، تعارض بعضنا بعضاً، وكان الموضوع هذه المرة هو موضوع أعضاء الكونغرس المتوجب وضعهم في سياق خطتنا. لقد كان فريتز يعتقد بأن المعلومات يجب ألا تخرج من الفريق الصغير الذي يتكوّن منّا. وكان فانس يعتبر بأنه يتوجب علينا إبلاغ المعلومات إلى الزعماء الديمقراطيين والجمهوريين في مجلسي النواب والشيوخ. كنت متفقاً في الرأي مع فريتز. وكنت أنوي استشارة واحد أو إثنين من رؤساء اللجان لدى البدء في تنفيذ العملية، وبألا أخطر بها زعماء مجلسيْ النواب والشيوخ إلا عند وصولها إلى نقطة اللاعودة. وكنت أرى أيضاً إبلاغ عُمان ومصر والعربية السعودية، لكن ليس قبل انتهاء كلّ شيء. إننا لا نستطيع أن نتعرّض لأيّ خطر. وقد يؤدي أقلّ تسرب في المعلومات إلى نتائج مأساوية، إنْ بالنسبة إلى الرهائن وإنْ بالنسبة إلى الرجال الذين سوف يخاطرون بحياتهم من أجل تخليصهم.

وبالرغم من بلوغنا هذه النقطة، فقد استمرّينا نراقب عن كثب ردود فعل الإيرانيين، لئلا نوقظ فيهم شكوكهم ولكي نوقف على الفور عمليتنا إذا أبدوا أية نية في تحرير الرهائن. وفي نطاق هذا الاحتمال المزدوج، قرّرت أن أوافق على طلب الإيراني «المغفَل الاسم»، الذي كان يُلحّ على الالتقاء مجدّداً بهاميلتون جوردان. حصلت المقابلة قبل الفجر، في شقة خاصة في ناحية ما من نواحي أوروبا. لقد كانت غاية الرجل الوحيدة من رحلته هي إبلاغنا بأن الرهائن لا يمكن إطلاق سراحهم في أيّ حالٍ من الأحوال قبل اجتماع البرلمان الإيراني الجديد، الذي يحتمل ألا يستلم صلاحياته قبل حلول النصف الثاني من شهر حزيران. وقد نصح لنا بشدّة أن نواجه مصيبتنا بالصبر وبألا نحاول التدخل العسكري، الذي قد تكون نتيجته الوحيدة إلقاء إيران في أحضان الاتحاد السوفياتي.

حاول هاميلتون أن يعطيه الانطباع بأننا فاقدو الصبر، لكننا سنواصل التفاوض طالما ظلّ لدينا أمل بأن البرلمان الإيراني سوف يتسلّم مع بدء تكوينه كافة سلطاته بخصوص حلّ الأزمة. ختم هاملتون تقريره الذي قدّمه لدى عودته إلى واشنطن، بهذه الكلمات: «لا أرى، على أساس التحليل الذي عرضه عليّ، أمام الرهائن فرصة لتحريرهم قبل شهرين ونصف الشهر إلى ثلاثة أشهر، وقد تمتد هذه المهلة في الاحتمال الأقوى، إلى خمسة أو ستة أشهر. هذه الواقعة تكفي مبرّراً لوحدها لاتخاذ القرار الذي سبق لك اتخاذه». وفي اليوم نفسه، وصلني من بروس لانجن، رسالة من طهران جاءتني بواسطة السفير أريك لانغ، وهو يحثّني فيها على القيام بعملية ضدّ إيران.

هذان التقريران، الصادرُ الواحد منهما عن أحد أعضاء الحكومة الإيرانية، والآخر الصادر عن رئيس بعثتنا الدبلوماسية في طهران أوصلاني إلى اقتناع كامل بأن الحلّ الوحيد المتبقي أمامنا هو المهمة الإنقاذية. وكان همّي الأكبر هو إبقاءها طيّ الكتمان. ولقد اتخذنا في سبيل ذلك الحدّ الأقصى من الاحتياطات، لكنّ حادثاً عرضياً أجبرني مع ذلك على أن أطلع عليها، ضدّ رغبتي رئيس دولة آخر.

ذلك أن ضابطاً بريطانياً عاملاً لدى سلطان عُمان، قد أشار إلى حكومته بان طائرات أميركية محملة بالأسلحة والعتاد، المخصّص في رأيه للمقاومة الأفغانية، قد وصلت إلى عمان. وعندما بدأت سلطات لندن وعُمان تقلق، كنت ملزماً بأن أرسل وورن كريستوفر إلى بريطانيا لطمأنة رئيس الوزراء ووزير الخارجية عن طريق الكشف لهم عن المهمة الدقيقة لطائراتنا. ولقد حرص ألا يطلب منهما رأيهما، واكتفى بأن عرض عليهما المعلومات دون تعليق.

ولقد مرَرْنا كذلك في حالة حرجة أخرى: فإننا ونحن ننصت إلى الإذاعات الإيرانية، التقطنا إعلاناً يشير إلى إمكان حصول هجوم عسكري منطلق من الحدود العراقية. وقد تبين بعد التحقّق بأن القصة لا علاقة لها البتة بما نعدّ له نحن، فالأمر متعلق فقط بقصة من القصص الخيالية السياسية كان الإيرانيون قد قرأوها في الواشنطن ستار.

وفي يوم الاثنين، وقبل المباشرة بالمهمة، حضر إلى عندي سايروس فانس، وكما كنت أخشى قدّم لي استقالته.

«تسير خطّتنا كما هو مقرّر لها. فلقد استقبلت فانس وبريجنسكي وبراون، لأتحادث معهم في قضية الكونغرس وما سوف نفعله بعد الانتهاء من العملية».

«أقرّ الميثوديون(*) Les methodistes في مؤتمرهم في إنديانابوليس قراراً (متعلقاً بإيران) فيه مزيد من الإرباك، يتحدّث عن الإمبريالية الغربية.. ويرغب الأسقف كانون وبرووكس وآخرون في الالتقاء بنا هذا الأسبوع ليطلبوا منّا أن نتخلّى عن أي عمل عسكري. قُلت لفانس إنني أريده أن يستقبلهم، فأجابني بأن ذلك مستحيل عليه.

«نهضت واقفاً، وانصرف الرجال الثلاثة مغادرين الغرفة».

يوميّة ٢١ نيسان ١٩٨٠

لم تلفظ بعد ذلك أيّة كلمة أخرى. ورغم أن الحادث مدوّن بهذا الجفاف في يوميّتي، لكنه كان قد هزّني من الأعماق. فلقد كانت تلك أول مرّة منذ وجودي في البيت الأبيض، التي يرفض فيها شخصٌ ما أن يطيع أمراً من الرئيس. عادَ فانس بعد الظهر لرؤيتي وليسلمني رسالة استقالته. قلت له إنني سوف أحتفظ بها، وتفاهمنا على إرجاء الحديث فيها إلى وقت آخر، لكنني أوضحت له إنني لا أحاول أن أغيّر له رأيه. فلقد كنّا نعلم كلانا بأن قراره لا يمكن العودة عنه، فلم يكن لديه في الواقع خيارٌ آخر.

في يوم الأربعاء في الثالث والعشرين، تلقيت تقريراً حاوياً كلّ المعلومات المتجمعة حول إيران من مختلف المصادر التي بحوزتنا. وفيه يؤكد مبلغونا أكثر تقديرات هام تشاؤماً، وهي أن الرهائن لن يطلقَ سراحهم قبل خمسة أو ستة أشهر، ويحكمون بأن الوقت مناسبٌ لاستعمال القوّة. وكان عملاؤنا في طهران متفائلون تفاؤلاً لم يسبق له مثيل.

(*) هم أتباع نظرية كنسية، هي الميتودية، وهي حركة إصلاحية قادها في أوكسفورد عام ١٧٢٩ تشارلز وجون ويزلي محاولين فيها إحياء كنيسة إنكلترة.

يوم الغد هو يوم من أخطر أيّام حياتي. كنت أودّ لو أتابع مجريات العملية ساعة ساعة بل وحتى دقيقة دقيقة، لكنني كنت ملزماً بالقيام بمهامي اليومية كما هو مألوف، والتصرف كما لو أنّه لا شيء هناك. طلبت من بريجنسكي أن يأخُذ لي الملاحظات، في حين انني كنت أحاول الظهور بمظهر البشاشة في استقبال زوّاري، وهم مجموعة من النوّاب، ثم زعيم المعارضة الإسرائيلية شيمون بيرز، وزعماءٌ من الجالية الإسبانية ـ الأميركية.

وتلك كانت بعضٌ من ملاحظات بريجنسكي. وهي بتوقيت واشنطن. وبغية جعلها أكثر وضوحاً، فإنني أضفت إليها، بين هلالين، تعليقات خاصة منّي:

«في العاشرة و ٣٥ دقيقة، أبلغ الرئيس بواسطة زبغنيو بريجنسكي (ز. ب)، بالتقرير الأخير، إقلاع الطائرات كما هو مقرّر.

«في الثانية عشرة، غداء، اجتمع فيه، الرئيس ونائب الرئيس وفانس وبراون وبريجنسكي وجوردان وباويل. إشارة أولى إلى أن طائرتين من طائرات الهيلوكبتر قد تتعرضان للمتاعب قبل وصولهما. (رغم أن التنبؤات الجوية كانت جيدة، فإن طائرتيّ الهيلوكبتر ضربتهما العاصفة الرملية، مما اضطر إحداهما للعودة، من حيث أتت واستلزم ترك الطائرة الأخرى في الصحراء).

«في الخامسة عشر و ١٥ دقيقة، تاكيد على النقص في طائرتين مروحيّتين إثنتين. ولا تزال الستة الباقية في الطريق. وقد تُبلِّغ بوصولها إلى الصحراء الأولى خلال وقت قريب قد يصل إلى النصف ساعة. لم يصدرْ أيّ إنذار من الدرك (كانت لدى الإيرانيين مراكز للدرك في المدن والقرى في الإقليم. وقد نجحت طائراتنا في اجتنابها. وهكذا، لم يصدر عنها أيّ إنذار خلال أداء الطائرات لمهمتها).

« خطّت طائرات الـ س ـ ١٣٠ (C – ١٣٠). المشكلة الأولى: ثلاث عربات (سيارات إيرانية) في الجوار. اختفت واحدة منها، ثم اختفت أخرى، عربة فيها ٤٠ (٤٤) شخصاً، قد يحتجزون. يعتبر براون وبريجنسكي أن هذا السبب كافٍ لإلغاء (المهمة وينتظران معلومات إضافية قبل أن يطلب ز. ب الرئيس ليأخذ منه القرار اللأزم (كان سوء الحظ في الواقع حليفنا، فقد راقبنا الإقليم خلال أسابيع عديدة، وثبت لنا أن حركة السير معدومة من الناحية العملية فيه، فقد مرّت بعد الهبوط مباشرة ثلاث عربات يقودها جماعة من المهرّبين، الذين اعتقدوا أنهم يواجهون البوليس الإيراني، فانطلقوا هاربين مخلّفين وراءهم إحدى عرباتهم. هؤلاء المهربون لا خوف من إنذار منهم يشي إلى وجودنا، لكنّ مرور السيارة طرح مشكلة خطيرة. لقد وافقت على نقل المهربين في إحدى طائرات الـ س ـ ١٣٠ والسير بهم إلى مصر لحفظهم هناك حتى انتهاء العملية).

«في الساعة السادسة عشرة و ٢١ دقيقة، أبلغ الجنرال فوت (من مركز قيادته في مصر) الجنرال جونس، بأنّ كلّ شيء على ما يرام في الصحراء الأولى. لا قتلى ولا جرحى (بين ركّاب السيارة). والشاحنة الهاربة تسير في الاتجاه الجنوبي الغربي نحو مدينة قائمة على بعد عشرين كيلومتراً، وهي مدينة يغلق فيها مركز الدرك في الليل. في الساعة السادسة عشرة كانت أربع طائرات

هيلوكبتر قد ملأت خزاناتها بالوقود، وكانت الطائرتان الباقيتان تكملان ملأ خزانيهما. وقد انضمت واحدة من الطائرتين اللتين لم تصلا إلى حاملة الطائرات. وقدّر فوت أنّ كلّ شيء سوف ينتهي في غضون أربعين دقيقة. منطقة الهبوط «واضحة» والنقل مؤمّن».

«الساعة السادسة عشرة و٤٥ دقيقة، من براون إلى بريجنسكي: «أنا أعتقد بأن علينا إلغاء العملية. إن إحدى طائرات الهيلوكبتر تعاني من مشكلات هيدروليكية وبالتالي سوف يقلّ ما لدينا من الطائرات عن الستة». (الحد الأدنى المطلوب لحمل الكوموندوس والرهائن). إن طائرات الـ س . ١٣٠ تستطيع إخلاء الجميع. ألا نطلب من الرئيس اتخاذ القرار المناسب في الدقائق القادمة، (وذلك بسبب الضرورة المطلقة بتنفيذ عملية النقل قبل شروق الشمس).

«في السادسة عشرة و ٥٠ دقيقة، بعد تقرير بريجنسكي، الرئيس يطلب معلومات كاملة بواسطة براون وجونس وخاصة الضباط المكلفين بالمهمة، (مع تمسك الإثنين بيكويت في إيران وفوت في مصر، بالخطة كما وضعت في أساسها، فإنهما أوصيا بالإلغاء).

«وفي السادسة عشرة و ٥٧ دقيقة، من الرئيس إلى براون: «لنتبع توصيتهما»، «المهمة ملغاة».

التحق بي عند ذلك مونديل وكريستوفر وباويل وجوردان ثم فانس في مكتبي الصغير، حيث كنت هناك مع بريجنسكي الذي بقي معي بعد أن قدّم لي تقريره. كنا جميعنا متأسفين بالطبع وبعمق لعدم انتهاء العملية إلى نتيجة أفضل وأسعد، لكننا كنا في الوقت نفسه فرحين لأننا استطعنا الحفاظ على سيطرتنا على الوضع. على أنّ خططنا كانت وجود الكوماندوس قبل المرحلة النهائية. كنت خائر العزم، لكنني شكرت الربّ لأنه لم يقتل أحدٌ ولم يجرح أحد. وقد التحق بنا براون بعد بضعة دقائق.

«في الساعة السابقة عشرة و ١٨ دقيقة براون يبلغ الرئيس بأننا لا نعرف مكان وجود إحدى طائرتي الهيلوكبتر التي عانت من صعوبات في طريق الذهاب ولا نعرف مصير طاقمها.

«وفي الساعة السابعة عشرة و ٣٢ دقيقة، الرئيس يطلب جونس على الخطّ المباشر، ويعلم منه بأن أطقم الطائرات لم تقدم جميعها تقاريرها. فطلب تجنب أي عمل عسكري لا جدوى منه، وطلب تغطية جوّية إن لزم الأمر من أجل إستعادة من تبقّى، لكن دون اشتباك في نطاق الممكن، وإظهار قوّتنا قبل فتح النار على الطائرات الإيرانية. (كان الأمر متعلقاً بطاقم الهيلوكبتر الذي توجب عليه الهبوط في الصحراء. كنت على استعداد أن أستخدم طيران قوانا البحرية التكتيكية لحمايته. وكانت أجهزة التنصت التابعة لنا قد أكّدت بأنها التقطت إشارة مرسلة من الطائرة).

«نقاش حول ما يتوجب علينا قوله للإيرانيين وللشعب الأميركي (فإن الإيرانيين سوف يكتشفون عاجلاً أو آجلاً حطام طائرات الهيلوكبتر، ويجب أن أقدم لهم إيضاحاً. وقد كنت أنوي أن أقول لهم الحقيقة، آملاً منهم أن يصدقوا أقوالي).

«في الساعة السابعة عشرة و٥٨ دقيقة، جونس يبلغ الرئيس على الخطّ المباشر بأن طائرة هيلوكبتر وإحدى طائرات الـ س . ١٣٠ اصطدمتا ببعضهما بعنف. وهناك خسائر، وربما كانت

جسيمة. هذا وقد نُقل الناجون إلى طائرة سي ـ ١٣٠ أخرى. (وصل بي القلق حدّ المرض، واستطالت الثواني عندي حتى أصبحت ساعات، فيما نحن جلوس في الانتظار، إنتظار أخبار أكثر تحديداً. كنت أصلّي).

«في الساعة الثامنة عشرة و ٢١ دقيقة جونس يبلغ الرئيس بأن الاصطدام قد تسبّب بموت عدد من الأشخاص منهم قبطان الـ سي ١٣٠ وطاقم الهيلوكبتر، وجنود (من الكوماندوس). أما طائرات الـ سي ـ ١٣٠ الأخرى فقد حلّقت في الجو. (لقد أثارت طائرات الهيلوكبتر، حين إقلاعها، لتبتعد عن الطائرات، غيمة من الغبار، وفي حال انعدام الرؤية هذه صدمت إحدى المروحيات أنف طائرة سي ـ ١٣٠ كانت تستعدّ للإقلاع. وقد اندلعت النيران على الفور في الطائرتين، ولم يعدْ ممكناً استعادة جثث الضحايا. أما الناجون فقد نقلوا إلى طائرات الـ سي ـ ١٣٠ الأخرى، وهذه حلقت بهم متجهة نحو مصيرها، وهي جزيرة صغيرة واقعة في عرض البحر المواجه لشواطئ عمان.

«في الساعة التاسعة عشرة و ٥ دقائق، جونس يؤكد: هناك في الظاهر ستة قتلى. والطائرات سوف تصل (إلى مصيرة) في حوالي الساعة الثانية والعشرين.

«في الساعة التاسعة عشرة و ٤٥ دقيقة، اجتمع فريق العمل من دون حضور الرئيس في قاعة مجلس الوزراء من أجل الإعداد للتصريحات المطلوبة والآراء التي سوف تذاع. (بقيت وحدي في المكتب الصغير، وكنت أعدّ لائحة بكلّ ما يتوجب عليّ فعله لمنع ما قد يلحق من إساءة بالرهاءن. ولحماية عملائنا في طهران، ولإخطار حكومات البلدان المجاورة لإيران، ولإبلاغ الزعماء الأميركيين وإبلاغ الرأي العام بعد ذلك).

«في الساعة العشرين و ٥ دقائق التحق بنا الرئيس في قاعة مجلس الوزراء. (كنت قد طلب ستان تورنر من الـ سي آي .إي، لكي يقدّر لي الوقت اللازم لعملائنا المشاركين في المهمة في طهران من أجل أن يغادروا طهران؛ أو يتدبّروا لأنفسهم ملجأ).

«في الساعة الحادية والعشرين و٥ دقائق التحق بنا ترونر وكانت مناقشة للوضع في إيران وللإعلان الرسمي (عن إخفاق المهمة). (يجب أن نحسب بدقة للوقت الذي يذاع فيه كلامي: انتظار مغادرة جميع الأفراد المكلفين بالمهمة طهران، لكنه يجب ألا يترك للإيرانيين الفرصة ليتكلموا أولاً، بحيث لا يتمكنون من التشهير بحملتنا وجعلها محاولة غزو، مما قد يعرّض حياة الرهائن للخطر. ويلزمنا بعض الوقت أيضاً من أجل إخطار عملائنا في طهران، لإتاحة الفرصة لهم من أجل التخلّص مما لديهم من أعتدة، ولكي يجدوا لأنفسهم مكاناً آمناً قبل أن يبدأ الإيرانيون بالتحرّك).

«في الساعة الثالثة والعشرين و ٥ دقائق يقدّم براون جردةً عن الوضع (طائرات الـ سي ـ ١٣٠ بلغت جزيرة مصيرة): طاقم الهيلوكبتر الذي كان قد اختفى، هو في الحقيقة قد عاد مع العائدين (لقد غفلوا عن الإشارة لنا عن ذلك)؛ لدينا ثمانية قتلى وثلاثة جرحى (بسبب الاصطدام). (لقد كلّفت بروان ومونويل بإبلاغ عائلاتهم لدى ورود أسمائهم إلينا).

«في الساعة الثالثة والعشرين و ٥٥ دقيقة، الرئيس يقرّر أن يكون الإعلان في الساعة الثانية، ثم يقدّمه إلى الساعة الواحدة، لذلك يجب البدء بتوجيه المخابرات إلى أعضاء الكونغرس على الفور. (لقد التقطنا بضعة رسائل من الدرك الإيراني، لكن أي إنذار لم يعط حتى الآن، وذلك بعد مضي ثلاث ساعات على مغادرة طائراتنا للأجواء الإيرانية)».

ما زالت حتى الآن، تتسلّط عليّ ذكرى ذلك اليوم الرهيب، حماستنا التي كانت في الساعات الأولى، وسوء الحظ اللامعقول الذي لازمنا بعد ذلك، والشعور بالألم لذلك الإخفاق لا سيّما لتلك الميتات المأساوية في الصحراء. وفي حديثي القصير الذي أذعته مع إطلاله ذلك الصباح، حمّلت نفسي كامل المسؤولية عمّا حدث، وأوضحت للشعب الأميركي الأسباب التي حملتني على التصرّف بذلك الشكل، وذكّرت أيضاً، بأننا كنّا في مواجهة جماعة من المجرمين، الذين لا يزال الرهائن منّا بين أيديهم، وحيّيت المتطوعين الذي قدّموا حياتهم في محاولة تخليصهم.

سوف أظلّ ممتناً على الدوام لجميع من دعموني في الحداد ذاك. كان أول من طلبني هو هنري كيسنجر، مؤيداً محاولتي وعارضاً عليّ مساندته. وقد وفق بناءً على طلبي، أن يدلي بتصريح إلى الصحافة على الفور. وقد عرض عليّ السادات المساعدة أيضاً، كما عرضها علي رئيس الوزراء أوهيرا ومعظم حلفائنا الأوروبيين. أما في الولايات المتحدة فقد اصطفّ الشعب الأميركي خلفي بالإجماع تقريباً، حاملاً إليّ التعزية الحقيقية والتشجيع.

قررت أن ألتقي بأعضاء الكنونغرس فور عودتهم إلى الولايات المتحدة. وفي يوم الأحد في السابع والعشرين من نيسان، ودون أن أخطر الصحف طرت إلى قاعدتهم، التي احتفظت بسرية موقعها. وقد استقبلني لدى نزولي من طائرة الهيلوكبتر الكولونيل بيكويث، وهو واحد من العسكريين النخبة متحدّرٌ من جورجيا، ممن وهبوا حياتهم للدفاع عن بلادنا. كانت ذقنه ترتجف والدموع تنحدر على خديه. فتحت له ذراعاي وتعانقنا ونحن نبكي. ثم قال لي: «سيدي الرئيس إنني آسف لأنني لم أخدمكم خدمة أفضل مما فعلت». وعندما أعربت له عن اعترافي بما قدّمه هو شخصياً وبما قدّمه رجاله، سألني: «أفلا تتركنا نحاول من جديد؟» فأجبته، بأننا نحن جميعاً داخلون في نفس المعركة، وبأنني سوف أفعل كل ما بوسعي من أجل الحصول على . أو من أجل انتزاع . الحرية لمواطنينا. كنت مستعداً أن أستدعي من جديد رجال الكوماندوس **دلتا** في ما لو كان استدعاؤهم مفيداً، لكنني كنت أعلم حقّ المعلم، ولا أستطيع الكشف عن ذلك إلى بيكويث، بأنه ليس هناك أيّة فرصة من الناحية العملية بأن يحدث هذا. ذلك أن الإيرانيين سوف يراقبون من الآن فصاعداً مجالهم الجوّي، وسوف يبدأون في تفريق الرهائن في أنحاء متباعدة. وفوق هذا فإننا لم نكنْ قد توصلنا إلى وضع نقاط خطة إنقاذية مختلفة جذرياً عن الخطة الأولى، أما معاودة السيناريو نفسه مرة ثانية فإنه انتحارٌ بكل معنى الكلمة.

أعلن لي بيكويث بأنه، عندما تعطلت طائرة الهيلوكبتر في الصحراء الأولى، لم يتردّد لحظة في التوصية بإلغاء المهمة مضيفاً بأنه كان بالتأكيد محقاً فسألته لمَ لَمْ تُدمر طائرات الهيلوكبتر المهجورة، فأوضح لي بأنها كانت محملة بالذخيرة، وبأن إحراقها أو تفجيرها قد يكون خطيراً على طائرات الـ سي ١٣٠.

توجهت بالشكر إلى خمسة إيرانيين كانوا قد ساعدونا . وهم يعرضون أنفسهم أيضاً للعودة من جديد . ثم وجّهت التحية الشخصية إلى كل واحد من رجال الكوماندوس بمفرده. كانوا رجالاً رائعين. وكان بإمكاني أن أعهد لهم بحياتي دون أن أخشى أقل خشية تذكر.

أما وإن العملية قد انتهت الآن، فقد كان عليّ أن أختار مجدّداً وزير خارجية آخر ليخلف سايروس فانس. ومع عودتي إلى واشنطن جمعت مستشاريّ لأعلن لهم نبأ استقالته ولأطلب منهم رأيهم، وأبلغهم بأن بريجنسكي رفض المنصب على الفور، وبأن الشخصين الذين أنظر في تعيين واحد منهما هما إدموند موسكي وورن كريتوفر وإني ذكرتهما حسب أفضليتهما عندي، فوافقوا بالإجماع على خياري. وفي اليوم التالي، وبعد استشارة أعوانه، وافق موسكي على عرضي.

«رأيي.. هو أن إدموند سوف يكون رجل دولة جيداً، وناطقاً ممتازاً بإسم الولايات المتحدة في الخارج. وإنّه سوف يقلّص إلى أدنى حد دوره فيجعله في داخل وزارة الخارجية في المفاوضات وفي القضايا البروتوكولية، وهي مسؤوليات ثلاث لم يستطعْ فانس أن يتخلّص منها، مع نفوره فضلاً عن هذا، من فرض نفسه كناطق رسمي، وذلك دون شك بسبب التواضع الطبيعي في خلقه».

يوميّة ٣ أيّار ١٩٨٠

كان لإدموند موسكي أفضل علاقات مع فانس وبريجنسكي والأعضاء الآخرين في هيئة قيادتي. وهو وإن كان أقلّ تآلفاً مع ما هو دبلوماسي من سلفه. فقد كان أفضل فهماً لمشكلات بلادنا التي أتيحت له فرصة دراستها بوصفه شيخاً وحاكماً وزعيماً للحزب الديمقراطي ومرشحاً للرئاسة. ولهذا فسوف يكون عليه، أن يزيد من اعتماده بأوسع مما كان يفعل فانس على السكرتير المساعد وورن كريستوفر. لكن ثقتي كانت ثقة كاملة في كريستوفر، الذي كنت أعتبره أنا شخصياً خادماً للدولة من أكثر خدّامها نموذجية ممن أتيحت لي فرصة الالتقاء بهم.

في التاسع من أيّار، حضرت في المقبرة الوطنية في أرلنغتون القدّاس الجنائزي الذي أقيم على شرف جنودنا الثمانية الذين فقدوا حياتهم على أرض إيران. كنت أودّ تقديم تعازيّ إلى عائلاتهم، لكنني خشيت أن يُساء استقبالي، ذلك أن هؤلاء الرجال قد لاقوا حتفهم وهم يطيعون أوامري. وعندما كنّا ندخل ردهة الاستقبال أنا وروزالين، رأينا زوجاتهم وأبناءهم وأهلهم مجتمعين، وكانوا ينظرون إلينا ونحن نقترب منهم دون أن ينبسوا بنت شفة. ثم تقدّمت أرملة شابة خطوة إلى الأمام مادّة إليّ بيدها، ثم تعانقنا. اقترب الأولاد بدورهم، وتعلّق الصغار منهم بفخذيّ، قلت كلمة لكلّ واحدٍ من الحضور. لقد كانوا جميعهم فخورين جداً، لأن أزواجهن وأباءَهم وأبناءهم قدّموا حياتهم لإنقاذ حياة أميركيين آخرين ودفاعاً عن شرف أمتنا. وبدوا كأنّما هم يعلقون أهميّة أكبر على حزني أنا أكثر مما يعلّقون على آلامهم هم. وقد غمرني شعور من العرفان والشكر إلى أولئك الذين ضحّوا بأنفسهم، وإلى أولئك الذين وافقوا على أن يضحّي أقرباؤهم موافقة اقترنت بمثل هذه الشجاعة وبمثل هذا النكران للذات. وذهب تفكيري مع كثير من التأثر نحو كلّ الرجال وكلّ النساء الذين يخدمون في قواتنا المسلحة، والذين هم كذلك مستعدون أن يهبوا حياتهم من أجل الحفاظ على حرّيتنا.

ضمن الحصار

«علي أن أقف في وجه عددٍ متصاعد من المشكلات، لكن الغريب في الأمر، هو إنني كدت أشعر بنفسي من حسيٍ إلى أحسن كلّما ازدادت تلك المشكلات تراكماً. كان همي الأكبر هو أن أدعم معنويات أولئك الذين يحيطون بي. (وهؤلاء يحتمل أن تكون لديهم عن الوضع رؤية أكثر دقة من رؤيتي)».

يوميّة ٣١ تموز ١٩٨٠

كان ردّ الفعل عند الإيرانيين بعد إخفاق العملية الإنقاذية محكوماً بالقسم الأكبر منه بالضرورات الدعائية. فلقد أصابهم في بادئ الأمر قلقٌ شديدٌ من انكشاف مدى تعاظم وجودنا العسكري في بلادهم، ثم ابتهجت حكومتهم، ابتهاجاً يتناقض مع كلّ حقائق الأمر، لأنها استطاعت أنْ تصدّ هجومنا. لكنها توجب عليها أن تسلّم بعد وقت قليل، بأنها لم تعلمْ شيئاً عن محاولتنا إلى أنْ أعلنّا نحن بأنفسنا عن إخفاقها، مما تسبّب في تسوية حسابات جديدة بين مختلف الفئات التي كانت تتنازع السلطة في طهران. وفي نهاية الأمر، ادّعت إيران بأنّها أحرزت انتصاراً كبيراً على الولايات المتحدة، وقدّمت دليلاً عليه، دليلاً كان مزعجاً بالطبع بالنسبة لنا، وهو الصور التي أُخذَتْ لبقايا طائراتنا.

هذا التوكيد السّخريّ لم يُثِرْ لي لديّ مطلقاً الرغبة في الضحك، لكنني كنت على الأقل آمل بأن الإيرانيين بإلحاحهم بهذا الشكل على إخفاقنا، يخفّ ميلهم إلى الانتقام من الرهائن. وقد أبلغني، العديد من الرهائن فيما بعد، بأن حملتنا قد كان لها من نتائجها عليهم أن حسّنَتْ لهم ظروف سجنهم، وهذا سببه دون شك، الفزع الذي أصابَ حرّاسهم. ولكي ينزع الإيرانيون من نفوسنا أيّ تفكير في محاولة جديدة فإنهم وزّعوا الرهائن في مخابئ عديدة، مخابئ عُزِّزَت حراستها بشكل شديد، ثم أصبح من عادتهم تنقيلهم من مكان إلى آخر، بحيث يضيعون علينا كل أثر.. وقد نجحوا في ذلك كل النجاح، ذلك أننا بالرغم من كلّ المصادر التي كانت في حوزتنا، لم نستطعْ من ذلك الوقت وصاعداً أن نحدّد مكانهم.

وكانت إيران قد دخلت في المرحلة الناشطة من الحملة الانتخابية لاختيار أعضاء المجلس (البرلمان). أما وإنّ الإيرانيين لم يكونوا معتادين على الديمقراطية، فإنهم ضاعوا في خضم الإجراءات التي تكاثرت فيها المجابهات والتجارب التي يتوجب لها أنْ تُفضي إلى تشكيل هيئة المجلس وإلى انتخاب رئيس له، وإلى تعيين وزير أول مكلّف بتشكيل الحكومة. وبما أنّ بني صدر والخميني كانا كلاهما قد أكّد بأن أعضاء البرلمان هم الذين سيفصحون عن المصير المعدّ للرهائن، فإنني كنت أنتظر بفارغ الصبر انتهاء هذه الكوميدية السياسية اللامتناهية، والتي مهما كانت مشاهدها غير متوقعة فإنها لم تمنعني من الحزن والقلق.

منذ ابتداء الأزمة الإيرانية، كنت ملتزماً بشدّة بقراري الذي اتخذته بعدم الابتعاد عن واشنطن. وفي الثلاثين من نيسان أعلنت، ردّاً على سؤال وجهه إليّ أحدُ زوّار البيت الأبيض، بأن الوقت قد

حان لأستعيد شيئاً من الجاهزية والحركية الأكثر توافقاً مع مهماتي الرئاسية ومع وضعي كمرشح للانتخابات. وأوضحت بأن المسؤوليات التي كانت تحتجزني في العاصمة الفيدرالية قد أصبحت اليوم أقلّ ثقلاً على كاهلي، وبأنني لا أستطيع شيئاً في الأمد المباشر أساعد به الرهائن. وقد اختتمت جوابي بهذه الكلمات: «إنّ أياً من مشكلاتنا لم تحلّ حلاً نهائياً، لكنني مقتنع بأنها بلغت الآن عتبةً يمكن القبول بها، عتبةً تسمح لي أن أعزم على الخروج من واشنطن والتنقل».

وكما هي العادة فإن بعض الصحفيين حرّفوا كلامي وكتبوا، بأنني أعتقد بأن وضع الرهائن كان يمكن القبول به. ومع هذا، فإنه إذا كان هناك واحدٌ يعلم حق العلم إلى أيّ حدّ هو صعب القبول بوضع الرهائن، فذلك الواحد هو أنا بالضبط.

كان التنقل الذي أعلنت عنه ليس كبيراً في مداه في الحقيقة، لكنني كنت أشعر براحة حقيقية عندما أدرك بأنني أصبحت حرّاً في تحركاتي من جديد. وكنت قد درست مع مستشاريّ في شؤون الأمن التدابير العاجلة التي يمكن بواسطتها، حتى في حال غيابي، مواجهة كلّ التغيّرات في الوضع في إيران، التغيرات التي كان بإمكاننا التنبّوء بها. كما كنت آمل، مع ذلك، بأن يساعد تصريحي المعلن في ٣٠ نيسان على تبديد التوتر «ويدفع البرلمان على التصويت لصالح تحرير الرهائن، وعلى كل حال، فإنني كنت بحاجة إلى العودة للاتصال بمواطنيّ اتصالاً أكثر مباشرة. وبذلك أكون قادراً على الإجابة عن أسئلتهم التي يطرحونها وتلقّي اقتراحاتهم، أو على الأقل كما كنت آمل، أن أعطيهم الفرصة ليبيّنوا لي أنهم موافقون على سياستي.

وعلى الرغم من التخفيف الملموس في حدّة المعركة الكلامية، إنْ في إيران وإنْ في الولايات المتحدة، فإنني لم أرجعْ عن أيّة واحدة من العقوبات الاقتصادية والسياسية التي اتخذتها. فأنا لم أستدعِ أسطولنا الذي يجول في البحر مقابل الشواطئ الإيرانية، وأبقيت على الحظر وأعلمت زعماء طهران بأنني مستعد أن أجيب بالقوّة على كلّ تحدٍ جديد، وذلك بضرب الحصار على التجارة البحرية الإيرانية إذا ما أُحيل الرهائن إلى المحاكمة، أو بالتدخل العسكري إذا قتلوا أو جرحوا.

ولم أنسَ أيضاً العقوبات ضدّ الاتحاد السوفياتي. فقد كنّا نسعى منذ بداية العام، أنا والكونغرس، لإقناع اللجنة الأولمبية الأميركية واللجان الأولمبية في بلدان عديدة أخرى بألا تشترك في ألعاب موسكو، وكانت هذه المهمة تتطلب نفساً طويلاً، فهي ذات حساسية لا مثيل لها، ذلك أنّ معظم اللجان كانت تنظيمات مستقلة تمام الاستقلال عن السلطات السياسية، وكان أعضاؤها يرفضون من حيث المبدأ أن يتحالفوا مع الحكومات القائمة. ولقد نسجت على منوال الزعماء الوطنيين الآخرين. فضاعفت خطاباتي، والمقابلات التليفزيونية، والنداءات، شارحاً دون كلل، أن المشاركة في الألعاب في عاصمة بلدٍ هو في سياق قتل شعب، هي مما يتناقض مع كلّ المبادئ الأولمبية.

وفي ختام جلسة حامية الوطيس قرّرت اللجنة الأولمبية الأميركية في ٢٢ نيسان، وبأغلبية ساحقة، عدم ذهاب أيّ رياضي أميركي إلى موسكو. وفي نهاية المطاف، أعلن خمسة وخمسون بلداً وقوفهم إلى جانب المقاطعة. وقرّرت بعض البلدان الأخرى أن ترسل بعثات شكلية وحسب أو أن تأذن لرياضيها بأن يشاركوا في الألعاب بصفة فردية.

في خلال الأشهر الأولى من عام ١٩٨٠، كان التضخم المالي هو المشكلة الداخلية الأخر في أميركا. ومع الارتفاع المفاجئ في أسعار البترول في أعقاب الثورة الإيرانية، فإن نسبة التضخم قد بلغت من الارتفاع حداً لم يسبق له مثيل في البلدان الصناعية. ففي الفصل الأول، ارتفع مؤشر الأسعار مسرعاً بأكثر من ٢٥ % في إيطاليا وبريطانيا واليابان، وبأكثر من ١٣ % في ألمانيا الاتحادية حيث كان النضال ضدّ التضخم ومنذ عدة عقود من السنين الشغل الأساسي للحكومة. أما نحن، بالنسبة التي بلغت عند الـ ٢٠%، فإننا بالكاد أقلّ تعاسة حظٍ من معظم حلفائنا، لكننا بوجودنا جميعنا في نفس العنوان، لم يكن لنا أن ننتظر أي عون كان. لقد كان علينا أن نوقف التضخم أو أنْ نستعدّ لحملِ نتائجه.

في بداية شهر آذار، خطوت أولى خطواتي في الاتجاه الأفضل، وذلك بأن طلبت من الكونغرس أن يصحّح الميزانية الاتحادية التي تقدّمتُ له بها في شهر كانون الثاني. لقد كنت منذ وصولي إلى البيت الأبيض أواصل الصراع من أجل تطهير الميزانية، ومما لا ريب فيه أن جهودي قد أعطت ثمارها. فإنني بعد وراثتي في عام ١٩٧٦، عجزاً في الميزانية يبلغ الـ ٦٦ مليار دولار، أي ما يعادل الـ ٤% من منتوجنا القومي الإجمالي، قدّمت إلى الكونغرس ميزانية لعام ١٩٨١، لا يتعدى العجز فيها الـ ٠،٥% من إجمالي المنتوج القومي. وطموحي الآن هو أن أصل بهذا العجز إلى الصفر. فإذا توصلت إلى ذلك بمساعدة الكونغرس، فإننا نحرز به نصراً كبيراً، ونظهر للرأي العام وللأوساط الاقتصادية الأميركية بأننا قادرون على اتخاذ تدابير حازمة ضدّ التضخم، حتّى في هذه الأشهر القليلة التي تسبق الاستفتاء الانتخابي الحاسم.

كان الجمهوريون يدعموننا باحتراس. فإنهم كانوا من حيث المبدأ يؤيّدون تخفيض الميزانية، لكنهم لا يريدون مطلقاً أن يشتركوا في الإعداد لسياسة سوف تكون لها ولا شك بعض الأوجه اللاشعبية. ولقد قام تعاون وثيق بيني وبين الزعماء الديمقراطيين واللجان المالية في الكونغرس وأعواني في البيت الأبيض، ومكتب إدارة الميزانية، وأعضاء الحكومة ورئيس هيئة الإدخار الفيدرالية. كنّا نعمل بلا انقطاع، عملاً يزيد بما لا يقاس عمّا سبق وعملناه في إعداد الميزانية الماضية، وتوصلنا إلى الاتفاق على عدد من التدابير التي قد تسمح لنا بالوصول إلى غايتنا.

وقد طلب مني زعماء الكونغرس، ليظهروا لي حسن نيتهم، أن أستخدم سلطتي الرئاسية لفرض ضريبة على وارداتنا من البترول، لأن من شأنها أن تقلّص مشترياتنا من الخارج وتزيد من عائداتنا. استقبلت الاقتراح بالتأييد، مع عدم تجاهلي بأنّه سوف ينتج عنه زيادة محسوسة في أسعار البنزين.

في الرابع عشر من آذار، أعلنت على الملأ نتائج أعمالنا، ثم بدأنا في كتابة النسخة الثانية في الميزانية. كنت راضياً جداً عمّا قُمنا بإنجازه. ولي أيضاً أنْ أفخر كلّ الفخر بأعضاء الكونغرس الذين يذهبوا عن شجاعة كبيرة في اقتراحهم في أوج السنة الانتخابية خفضاً على المصارف الاتحادية مقدار ١٣ مليار دولار. أما المال الذي يتوجب أن يتأتى من الضريبة على البترول فلم يؤخذ بعين الاعتبار لدى بحث عملية التوازن في الميزانية، لكنه مفترض أن يُستخدم اعتماداً إحتياطياً للحالات التي قد يتكشّف فيها خطأ في تنبؤاتنا.

في الحادي والثلاثين من آذار وقّعت ميزانية قدّمتها دون عجز إلى الكونغرس، عن العام المالي ١٩٨٢.

«هذا التوازن في ميزانيتنا لم يحصل بسبب زيادتنا للعائدات ولا للضرائب، وإنما حصل بسبب خفض المصاريف، وسوف تكون المرّة الأولى في إثنيْ عشر عاماً، والمرّة الثانية منذ عشرين عاماً، التي تكون لبلادنا فيها ميزانية ليست عاجزة.. وفي انتظارنا معركة قاسية. ونحن لا نستطيع الجزم بأننا منتصرون فيها، لكنني مصمم بعزم أنْ أفعل كلّ شيء من أجل حصول ذلك. فإنني قد أستخدم، إذا لزم الأمر، كلّ سلطتي كرئيس، وقد أرفع الفيتو في وجه أيّ مشروع قانون، قد يبدو فيه اتجاهٌ معاكس للهدف الذي نبتغيه».

تصريح أعلن في الاحتفال بالتوقيع على

الميزانية في ٣١ آذار ١٩٨٠

لم تتأخر ردود الفعل من الأسواق المالية ومن الجمهور، فأظهرت لنا بأن الأوساط الاقتصادية والرأي العام الأميركي يتفهمان ما نبذله من جهد. فلقد بدأت نسب الفائدة بالانخفاض، بمعدل يقارب الـ ١% في الأسبوع. ويتنبأ مستشاريّ للشئون الاقتصادية، بأنّ نسبة التضخم، إنْ استمرّ هذا النزوع، سوف تتدنّى إلى الـ ٦% في نهاية الصيف وبداية الخريف.

وقد انخفض الاستهلاك أيضاً بصورة سريعة وسريعة جداً. فإننا لم نفرضْ قيوداً طفيفة على استخدام بطاقات التسليف، لكنّ كثيراً من المستهلكين اعتبروا أنّ شراء البضائع لأجلٍ هو عمل مخالف للوطنية من ذلك الحين وصاعداً. لهذا السبب ولبعض الأسباب الأخرى، عرفت بلادنا ركوداً لأمدٍ قصير، وتوجب على موظفي المالية والنظام الفيدرالي أن يوضحوا للشعب بأنّه لا بدّ له من استئناف عاداته الشرائية..

وقد أدّى الانخفاض في معدل الفائدة ومعدل التضخم إلى استئناف أعمال البناء واستئناف صناعات أخرى، لكن هذه النتائج المؤاتية وهذه الميول إلى الانحسار أنهت الاستنفار في الرأي العام، واستطاع الكونغرس أن يشعر بالراحة من ضغطه الذي كان بوجهه ضدّه لإكراهه على القبول بتدابيرنا القاسية.

لكنه عاد لسوء الحظ، يتعرّض لضغوط أخرى كانت أقلّ نفعاً. ذلك أن اليمين، الذي يقف في واجهته الحاكم رونالد ريغان كناطق رسمي أساسي، كان يطالب بتخفيف في الضرائب لم يسبقْ له

مثيل في تاريخنا، وبزيادة جوهرية في المصاريف العسكرية. أما اليسار الذي يفصح عن نفسه بصوت السيناتور إدوارد كينيدي بصورة أساسية، فإنه كان يطالب باعتماد سلسلة جديدة، باهظة التكاليف جداً، من البرامج الحكومية لتحسين الاستخدام والسكن والصحة والتربية، أو بشكلٍ عام تحسين كلّ ما يستفيد من عون فيدرالي.

وهكذا بعد أن انحصر الأعضاء الأكثر اعتدالاً في الكونغرس، بين نارين، وجدوا الدفاع عن برنامجنا أصعب مما اعتقدوا في بداية الأمر، فتحوّلوا عنه جهاراً، بل إن البعض منهم حاول منازعتي الحقّ في فرض ضريبة على المستوردات من البترول. كنّا قد توافقنا على حصر المصاريف إلى أقصى حدٍ ممكن وعلى تنمية الدخل بتحسين نظام جباية الضرائب، لكن الكونغرس يرفض إقرار القوانين التي تسمح لنا ببلوغ هاتين الغايتين. وتواصلت المعركة حتى انتهاء الدورة، وأسهمت في تعميق الفجوة بين مختلف الميول في الحزب الديمقراطي وأقنعت الناخبين شيئاً فشيئاً أننا نحن عاجزون حكماً عن توحيد كلمتنا في سبيل محاربة الإسراف والتضخم.

كانت معركة الضريبة على البترول امتحاناً حاسماً. وكما كنت أتوقّع، فقد احتشد ضدّها جماعات الضغط من الصناعة البترولية، وحشدوا معهم قطاعاً كبيراً من الرأي العام. لكنني لم أكنْ أتوقّع من زعماء الكونغرس أن يتنكّروا لتعهداتهم، بل وأن يستسلموا قبل الشروع في القتال. وذلك ما حدث في الرابع من حزيران، عندما أقرّ في مجلس الشيوخ قانون يتضمن مادة تنصّ على سحب كل سلطة على مستوردات البترول منّي، بأغلبية ٧٣ صوتاً ضدّ ١٦ وأُقرّ في مجلس النواب بأغلبية ٣٧٦ صوتاً ضد ٣٠.

وأَلفَيْتُ نفسي أمام خَيارٍ صعب كان بإمكاني أن أواجه هذا القانون بالفيتو من عندي، لكنّ ذلك سيكون إكراهاً لا ريب، إذا لم أحصلْ له على دعمٍ يوازي ثلثي الأعضاء في كلٍ من المجلسين على الأقل. هذا من جهة، أما من الجهة الأخرى، فقد كان حيوياً لبلادنا ألا يتشوّه برنامجنا في الوقوف ضدّ التضخم وتحذف مقاطع منه بواسطة المتشرّعين. وفي الخامس من حزيران، رفعت الفيتو في وجه القانون الذي أُقِرّ عشية أمس، وطلب من إدارة الحزب الديمقراطي دعمي. لم تكن لديّ أية أوهام حول ردّ الفعل في مجلس النواب، لكنني كنت أقدر إنني واجد فرصةً للفوز في مجلس الشيوخ، حيث العداوة ضدّ سياستي الاقتصادية أقلّ قوّة نسبياً. ولما كان الخوف من الإسهام في زيادة سعر البنزين التي قد تنتج من تطبيق الضريبة هو الذي حكم القرار. ففي السادس من حزيران كان الفيتو الذي عارضت به، قد هُزِم.

هذا الإخفاق أحدثَ ثغرةً جديدة في الجهد الذي بدأناه معاً من أجل محاربة التضخم وخفض الدين العام. فلقد كانت نتيجة التصويت، الذي جرى في ٦ حزيران، تأكيداً على الصعيد السياسي للانقسام الذي تنامى في داخل حزبنا، وهي المشكلة التي سوف يظهر إثر هذا بأنها أكثر خطراً مما اعتقدنا حتى ذلك الحين.

ولقد ازداد الانقسام في الحزب الديمقراطي ولا ريب، حدّةً بفعل الحملة الانتخابية. كان جيري براون قد انسحب من المنافسة في بداية شهر نيسان، لكن إدوارد كيندي استمر في المعركة، فقد كان عدد من الديمقراطيين من الذين لم يكونوا موافقين على سياستي المحافظة في موضوع الضرائب والميزانية أو من الذين كانوا يعتبرون أنني قد استنفذت فرصتي في مزاولة السلطة، قد صمّموا على دعم ترشيحه.

ورغم إنني صُدمت منذ وقتٍ قريب في عدد من الولايات المتحدة، فإنني لم أكنْ أشكّ لحظةً بالنصر، الذي تبدّى واضحاً بجلاء من النتائج المؤيدة التي حصلت عليها في عددٍ كبير من الانتخابات الأوّلية وفي المؤتمرات الحزبية في الولايات (Caucus). وكانت دراستنا للرأي العام تشير بوضوح إلى أن الشعب الأميركي لا يرغب في أن يتولى قيادته إدوارد كيندي. لقد فقد هذا المرشح المؤهل لأن يكون مرشحاً (بعد اجتياز الانتخابات الحزبية) كلّ فرصة أمامه، حتى بين أنصاره، ما إن بدأت مسألة إرساله للبيت الأبيض تطرح، حيث ليس لأحد رغبة في أن يراه هناك.

والغريب في الأمر، أن انعدام الفرص أمام منافسي هو بذاته الذي طرح عليّ أكبر عدد من المشكلات. ذلك أنّ عدداً كبيراً من الناس عندما يعلمون أن الأمر نافد لا محالة، ينتهزون فرصة الانتخابات الأوليّة لكي يحتجوا على هذا الوجه أو ذاك من أوجه سياستي التي يعارضونها، مما يُفسد النتائج ويؤخّر حصول انتصاري الذي لا بدّ من حصوله. وهناك ناخبون آخرون، وهم أيضاً واثقون تمام الثقة من النتيجة النهائية، يصوّتون لمصلحة الخاسر لسبب وحيد هو جعل المواجهة تستغرق أطول فترة ممكنة (وإنني أذكر الآن بعواطف هادئة أيامي الخوالي حيث استفدت أنا شخصياً من هذا النوع من التصويت، على حساب مرشحين كانت لهم أوضاع أفضل). وهذا يقود إلى القول، بأنني لم أطبع الانتخابات بطابع السوء هذا، إلاّ لأنني كنت فيها مرجّحاً نجاحي دون نزاع.

كان يلزمني عدّة أشهر من أجل إعادة اللحمة إلى الحزب الديمقراطي ومن أجل إعداد حملتي كمرشح له، مع الاحتفاظ في غضون ذلك، «بعطلات انتخابية» كنت أتفرغ فيها لمهام الرئاسة فقط. لكنّ آمالي بالارتفاع فوق النزاعات القائمة سرعان ما تبخرت. وذلك عندما غدا مؤكّدا بأنّني لكي يقع الاختيار عليّ، كان مطلوباً منّي أن أحشد خلفي عدداً منّ المندوبين أكبر بكثير مما كان يتطلبه الأمر، مما جعل كيندي وأصدقاء يغيّرون أسلوبهم.

ففي خلال الأسبوع الأوّل من أيّار، بدأوا يخوضون معركة من أجل «مؤتمرات حزبية مفتوحة»، حيث لا يكون المندوبون، خلافاً لما كان يجري تقليدياً، ملزمين بمراعاة تعهداتهم التي أخذوها أمام ناخبيهم، ويكون بإمكانهم التصويت للمرشح الذي يختارونه كما هو متوقع، فإن الصحف وهواة المنازعات القوية لم يلبثوا أن أمتطوا ظهر هذا الحصان الحربي: وقد تبدو «المؤتمرات الحزبية المفتوحة» لأول وهلة، أكثر ديمقراطية، لأنها تترك للمندوبين كامل حريتهم وهم من الواقع، لا يكونون أحراراً إلا في خيانة ناخبيهم لمصلحة من يقدّم لهم الإغراءات الأفضل، أو من يحسن مساومتهم . هذا لكي لا نقول من يحسن التدليس . على أصواتهم في الممرات والمماشي، فتصبح المؤتمرات الحزبية نقياً مطلقاً للديمقراطية دون قيد أو شرط.

كانت هذه المحاولة لتعديل قواعد حزبنا، في الدقائق الأخيرة، عملية تافهة وبائسة في الوقت نفسه. لقد حارب كينيدي بكلّ الطرق ولم يكن لديه أملٌ في صعود المرتقى. وهو لم يكن يفعل، بتعلّقه بأمل كان قد ذاب وتلاشى من بين يديه، شيئاً اللّهمّ إلا أن يضعف حزبنا ويقلّل فرصه في الفوز في الانتخابات في تشرين الثاني المقبل. وكان من نتائج ضراوة هذه الحملة، أنها تطلبت مني ومن فيرتز بذل مجهودات كبيرة، بعد المؤتمر الحزبي، من أجل استرجاع الناخبين الديمقراطيين الذين أغوتهم التصريحات الديماغوجية التي أطلقها منافسي. فإنه كان يؤكّد على سبيل المثال، بأنني أكثر قرباً إلى رونالد ريغان منّي إلى الديمقراطيين، وبأن الأشخاص المسنّين ليس لهم ما يعلّلون النفس بهم إلا «الرتابة في حياتهم والروتين» إذا تمّ انتخابي، ذلك أنني لست مكترثاً بمصيرهم.

بين نهاية الانتخابات الأولية وبين المؤتمر، دعوت كنيدي إلى البيت الأبيض، في محاولة لإقناعه بأن واجبه هو دعم المرشح الذي يقع اختيار الحزب عليه حتى النهاية. وبعد تردّد طويل، توصل إلى القبول بلقائي.

«لقد استلزم منه الأمر حوالي الساعة، حتى توصل إلى القول بأن هناك فروقات تباعد بيننا، وبأنّه يرغب في أن نعرضها في جلسة متلفزة. وقد أوضح مع ذلك، بأنه لن يدعمني حتّى بعد هذه الجلسة».

«... قلت له بأن أنصاره سوف يتحولون إلى الوجهة الصحيحة في المؤتمر، وبأنني واثق من الحصول على الأغلبية وبأن الوسيلة الفضلى لتسوية ما يباعد بيننا من فروقات هي في مناقشتها خلال كتابة البرنامج، ومناقشتها كذلك في الهيئة العامة قبل أن يصوّت المندوبون. وقد رفض هذا الاقتراح على الفور، وبدأ كما لو أنّه موسوس بمواجهة متلفزة».

يوميّة ٥ حزيران ١٩٨٠

إذا كان الحزب يزداد من وقت إلى وقتٍ إنقساماً، فإن الرأي العام من جهته، كان يتحول شيئاً فشيئاً إلى النّقمة على سياستي. فإنه كان في بداية الأزمة الايرانية قد تفهّم جهودي ودعمها، ثم ومع مرور الزمن الذي لم يحصل فيه شيء، أخذ التعب يدبّ إليه رويداً رويداً وراح يلومني الآن لأنني لم أنجح في إطلاق سراح الرهائن. فلقد شرعت منذ أسابيع عديدة حصتي من الشعبية في الانخفاض بأطّراد، فدلّت دراسة للرأي بأن ٢٠٪ من الناس فقط هم الراضون عن فترة رئاستي، رغم أن هذا الأمر لم يكن ليعجبني بالطبع، لكنني كنت أفهم تمام الفهم ردّة الفعل هذه عند الأميركيين، ذلك أن خيبة أملي وغضبي ليسا أقلّ مطلقاً من خيبة أملهم وغضبهم.

ولم يعدْ وضعي كرئيس ولا وضعي كمرشح للرئاسة وضعاً متألّقاً. فلم ترد أيّة إشارة مشجعة من إيران، وكان الشرق الأوسط دائم التأرجح بين الحرب والسلم، وكانت القوّات السوفياتية المستخدمة في أفغانستان تزداد أعدادها أكثر فأكثر، وكان حلفاؤنا يزدادون مع الوقت انقساماً حول المساعدة التي يمكن أن يقدموها لنا، أما الكونغرس فكان في وضع من البلبلة لا مزيد عليه، ومن أجل تتويج كلّ هذا. وذلك ما كنت جاهلاً له حتى حينه. فإن الصحف راحت تبدي مزيداً من الاهتمام بالعلاقات التي يعقدها أخي بيلي مع ليبيا.

ولم أسمح لنفسي بأن تهن عزيمتي في هذه الظروف الصعبة. فإننا كنّا جميعنا في البيت الأبيض وفي إدراة الحملة الانتخابية، نبذل أقصى جهدنا، وكنت مقتنعاً بأن الشعب الأميركي سوف يصل في نهاية الأمر إلى وقتٍ يعتبر فيه أن الخيارات التي اخترتها، وفي كلّ القضايا المتنازع عليها كانت وبشكل قطعي أكثر الخيارات حصافة. وكنّا أنا وروزالين نؤمن نوعاً من الإيمان الأعمى بقدرتنا على تخطي كل المحن السياسية ومهما بلغت صعوبتها، كما سبق وفعلنا في الماضي.

كانت قضية الرهائن قد أصبحت حقيقة يومية من الناحية العملية، وكأنما كنّا محكومين بأن نرى الأزمة تَطردُ الأزمة، أو تأتي بالأحرى لتنضاف إليها، لأن الأولى لم تكن قد انحلت بل وحتى لم تصبح بعد أقل خطراً. فإنني خلال الربيع والصيف، ألفَيْتُ نفسي في مواجهة مع مشلكة جديدة، وتلك كانت مشكلة اللاجئين الكوبيين المخالفين للقانون الذين كانوا يدخلون الولايات المتحدة وتزداد أعدادهم شيئاً فشيئاً. لقد استقبلناهم بحفاوة عندما كان عددهم ضئيلاً، لكنهم تحوّلوا إلى تيّار والتيار صار عاصفة والعاصفة صارت إعصاراً، وهنا أصبح عليّ أن أستنفر كلّ وسائلنا الشرعية لتضع في وجهة سدّاً. وهنا أيضاً كان مستحيلاً علينا أن نوقفهم جميعاً، تماماً مثلما لم نستطع أن نمنع مئات الألوف من المكسيكيين الذين يقطعون حدودنا في كلّ عام.

وحسب تقديراتنان، فإن نحواً من ١٠٪ من الشعب الكوبي كان يحاول أن يهرب من نظام فيديل كاسترو، ولم يكن لدى جميع طالبي سمات الهجرة تقريباً، إلّا حلمٌ وحيد، هو حلم الوصول إلى الولايات المتحدة حيث يجدون أقرباء لهم هناك مقيمين منذ سنوات عديدة مستعدين لاستقبالهم بعد أن يدفعوا عنهم تكاليف سفرهم.

أما حكومة هافانا التي كانت تواجه صعوبات تزداد كبراً من وقت إلى آخر، فإنها أخذت تشجّع هذا النزيف. كان معظم الوافدين إلينا أشخاصاً في حالةٍ حسنة، لكنّنا لم نلبث أن اكتشفنا من بينهم مرضى عقليين ومجرمين. ولقد كنا ننجح أحياناً في توجيه بعض الجماعات نحو كولومبيا أو كوستاريكا، لكننا لم نكن نستطيع منع غالبية الهاربين من كوبا من الوصول إلى شواطئ فلوريدا.

كنت أضمر الودّ لهم، لكن دخولهم إلى الولايات المتحدة لم يكن شرعياً، وكان من واجبي تطبيق القانون، رغم أن القانون لم يكن يضع في يدي إلّا القليل من الوسائل. فلقد كانت بلادنا على الدوام أرضاً مُستقبلة، تشريعاتنا لا تزال تحمل آثار ذلك. وكنت أستطيع فقط أن أمنح الملجأ لعددٍ ضئيل منهم، وأن أحيلَ الآخرين إلى المحاكم. لقد كنّا نعاملهم جميعهم بالانسانية، لكن التدابير التي كنّا مضطرين إلى اتخاذها ضدّهم كانت تسيء إلى حظوتنا لدى الشعب.

كلّ هذه المشاكل القومية والعالمية لم تجعلني أنسى واحداً من أهدافي الجوهرية في سياستي الخارجية، الهدف الذي غطّى عليه لسوء الحظ العدوان السوفياتي على أفغانستان: ألا وهو ضبط التسلّح النووي وخفضه. وكنت أرغب، ضمن النطاق الذي يتيحه لي التوتر الدولي، في أن أصون منجزات سالت إثنين ٢ salt وفي أن أرسي للمستقبل قواعد ضبط فعّال للأسلحة التكتيكية المنشورة في أوروبا.

وكان السوفياتيون، في حزيران ١٩٧٩، وبعد أن رفضوا اقتراحي الداعي إلى التخلّي عن نشر الصواريخ الجديدة وعن إنتاجها قد سرّعوا عملية نصب صواريخ إس، إس ٢٠ التي تهدّد أوروبا الغربية تهديداً مباشراً. ومن أجل إعادة التوازن إلى القوى، قرّرنا أنا وقادة بلدان حلف الأطلسي، في شهر كانون الأول، أن ننصب في أوروبا في عام ١٩٨٣ عدداً من صواريخ بيرشينغ ٢ وعدداً من الصواريخ الاعتراضية التي تُنصب في البر. وكما سبق وأوضحت، فإنني كنت مقتنعاً على الدوام بضرورة هذا الإجراء، لكنني كنت قد اصطدمت طيلة عدة أشهر بالمعارضة الصلبة لدى الحكومات الأوروبية. وعندما اتّضح التهديد، كانت بلجيكا وهولندا لا تزالان متردّدتان، لكنّ بلدان الحلف الأطلسي الأخرى كانت قد بدأت دون مواربة في استقبال صواريخنا.

وعلى الصعيد السياسي، فإن القضية لم تمّر دون أن تحدث هيجاناً. فإنّ بعض السكان في البلدان المعنية كانوا على استعداد لأن يعيشوا تحت التهديد السوفياتي، مفضّلين رهن وجود العالم الحرّ بطيب نوايا زعماء موسكو على أن يكون ذلك بفضّل قوانا الرادعة. هذا الموقف الساذج كان في غاية الخطورة، لأنه كان يعطي السوفياتي حجماً ممتازة لعدم التفاوض، ويجعل من المستحيل خفض أعداد الأسلحة النووية ذات المدى المتوسط، وهو الخفض الذي قد ينتج عن اتفاق بين الشرق والغرب.

ومع اقتراب القمة الاقتصادية في البندقية، التي يفترض انعقادها في ٢٢ حزيران، برزت مشكلة خطيرة بين المستشار الألماني ـ الغربي وبيني أنا شخصياً. فإنه أدلى في شهر نيسان بتصريح غامض حول القضية الملتهبة قضية تعزيز الطاقة النووية الأوروبية، قال فيه: «إن ذلك قد يخدم قضية السلام إذا تخلّى الفريقان في غضون الثلاث سنوات القادمة عن أيّ نشرٍ آخر للأسلحة، وشرعا سريعاً في مفاوضات تستهدف الخفض المتبادل لها».

هذه الجملة أوّلها بعض حلفائنا وبعض الصحف بأنها نقصٌ للاتفاق المعقود في داخل الحلف الأطلسي في كانون الأول ١٩٧٩. بعد أن أطلع شميث على ما يقال، طلبني وقال لي بأن الصحف الأوروبية شوّهت أقواله، وبأنّه لم يعلن موقفاً ضد نشر صواريخ بيرشنغ، وبأنه إنما اقترح أن باستطاعتنا نحن والسوفياتيين أن نتفاوض دون أن ننتظر بالضرورة حلول عام ١٩٨٣. وكان هذا بالفعل تأويلاً ممكناً لتصريحه، لكنّ التصريح يمكن أن يفهم أيضاً، بوصفه اقتراحاً بتأجيل نصب الصواريخ الجديدة. ومن أجل تهدئة العاصفة التي أثارها شميت بغفلته، فإنه تعهد بأن يتصل بجميع الزعماء من سياسيين وعسكريين في البلدان الأخرى من بلدان حلف الأطلسي وبأن يعلمهم بأنه لم يعدّل من موقفه شيئاً.

وكنت قد نسيت الحادث عندما علمت بواسطة الصحف وبواسطة تقارير دبلوماسيينا بأن المستشار يواصل الإدلاء بأحاديث، قد تكون بالنسبة إليه واضحة، لكنها كانت في المناخ السياسي الهائج في ألمانيا تُبقي على الأقل على التباس الخطر وترعاه.

بعد أن أطلعنا كثير من الزعماء على استيائهم العميق، كتب موسكي وبراون وبريجنسكي رسالةً عبّرت عن قلقنا تجاه هذا الغموض المتولّد عن تصريحات شميت. ولقد صادقت أنا شخصياً على ما جاء فيها، ثم أرسِلَتْ إلى بون. مرّ وقتٌ ولم نسجّل في البداية أيّ ردّ فعلٍ سلبي، لكنّ شميت لامنا فيما بعد، عندما بدأ ينتشر محتوى رسالتنا الرسمية على الملأ، لأننا وضعناه في وضع مُربك. أعدت قراءة الرسالة بعناية، ظنّاً منّي أننا ربما صغناها في صيغة خاطئة، لكنني لم أجد فيها ما يبّرر غضب شميت. ونحن لم نتهمه بأيّ وجه من الوجوه، فإننا تحدثنا ببساطة عن «معرفتنا بالصحف المتعارضة المتناقضة» التي «شوّهت له أقواله»، بل إني أضفت إلى نهاية الفقرة الأخيرة منها الجملة التالية: «لقد أشرت، وأنا أجيب على أسئلة الصحف هذا الأسبوع، إلى أنك واحدٌ من المحرّكين الأوائل للقرار المشترك القاضي بالوقوف في وجه التهديد الذي تمثّله صواريخ الـ: إس. إس. ٢٠، بعمل مشترك على المسرح الأوروبي، وبأنك لم تغيّر موقفك مذ ذاك».

وقبيل وقتٍ من انعقاد المؤتمر الاقتصادي، أبلغتُ بأن المستشار ازداد مع الوقت سُخطاً عليّ. وبما إنني كنت أنوي أن أسوّي بأسرع وقتٍ ممكن ما كنت أظنّه لا يزيد عن كونه سوء تفاهم، فقد هيّأتُ نفسي لملاقاته ما أنْ أصل إلى البندقية. وقد حضر المقابلة موسكي وبريجنسكي ووزير الخارجية هانس ديتريش غينشر.

«بعد قليل من وصولي، كانت لي مقابلة مع هيلموت شميت، وكانت مجرياتها مستبعدة الوقوع بكلّ ما في الكلمة من معنى.. فإنه كان يشكو من إرسالي له رسالة مهينة، وبأنّني أتهمته فيها بالتنكّر لتعهداته. فقلت له بأنه لم يتنكر لموقفه، وبأنّ رسالتي لم تكن مهينة على الإطلاق. (ثم بعد ذلك أسهب في الكلام في خطبة مشوّة، منتقداً بعض بنود سالت . إثنين، موجّهاً إلينا اللوم لأننا لم نساعدْ باكستان مساعدةً كافية، ومؤكداً بأن ألمانيا ليست الولاية الأميركية الحادية والخمسين، ومعلناً بأن سايروس فانس لم يلتزم بوعده بتعديل قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢، وبأن كريستوفر وبريجنسكي قد خدعاه في موضوع الألعاب الأولمبية، وهكذا دواليك. وقد كنت أحاول دون جدوى أن أهدئه وأن أجيبه على كلّ اتهامٍ من اتهاماته، وفي نهاية الأمر إسترخى إلى حد استطاع معه أن يستمع إلى ما عندي).

«... اشترك موسكي معي في إيضاحي له بأن علينا جميعاً أن نتفاهم حول المسرح النووي الأوروبي، وليس أن نزرعَ الغموض حول هذا الموضوع. وعندها أعلن شميت بأنّه مستعدّ أن يرسل رسالة في غاية الشدّة والوضوح إلى زعماء موسكو، وسألني إن كان بإمكاني أن أدلي بتصريح إلى الصحف أقول فيه بأنني أعطيه كلّ ثقتي وبأننا نحن متفقان حول المسرح النووي الأوروبي، فأجبته بأن ذلك يسعدني. خرجنا، وأدليت بالتصريح، وصادق على أقوالي، ثم انصرف... بعد ذلك عندما التقيت بغينشر، قال لي بأنه معترف لي بالفضل للطريقة التي استطعت بها السيطرة على الوضع».

يوميّة ٢١ حزيران ١٩٨٠

كان شميت يعكس في تناقضاته القوى السياسية المتناقضة التي كانت تضطرب فيها ألمانيا، ودون أن يبزّها في ذلك. لقد كان في اللقاءات المنفردة، قاسياً جداً مع الاتحاد السوفياتي وغالباً ما يكون أوّل الداعين لفرض العقوبات عليه. لكنّه في الجلسات العامة في ألمانيا، كان يرفض أن يفعل أو يقول شيئاً مما يمكن أن يفسّر بأنه عدائيّ للسوفياتيين. ولم تكنْ هذه اللغة، بالطبع، تسهل علاقاتنا معه، وهو لم يكن يجد غضاضةً في الوقت نفسه من انتقادي علناً، أو من شنّ الحملات على فانس أو موسكي أو بريجنسكي، (وعليّ أن أعترف بشيء لصالحه، لكنّ ذلك لا يبسّط المسألة في الحقيقة، وهو أن شميت كان يأخذ بالضرورة موقف الدفاع عنّا في كلّ مرّة يتجرأ فيها زعيم ألماني آخر على الحكم علينا بحكم سلبي) وكانت المشادّة التي حصلت في ما بيننا في البندقية، ودون أدنى شك، أبشع لقاء مع رئيس حكومة أجنبي التقيت به طيلة مدّة رئاستي. لكنها سرعان ما نُسيَت. ففي صباح اليوم التالي وعند تناول طعام الفطور التي اجتمع فيه سبعة من رؤساء الوفود إلى المؤتمر، أبدى لي شميت أقصى مقدار ممكن من المودّة، بتصرفه معي تماماً وبالضبط كما لو أن حادث البارحة لم يحدث على الإطلاق.

وبما أننا كنّا مجتمعين في قمّة اقتصادية فإن محادثاتنا الأولى انصبّت على الطاقة والتضخّم والبطالة والتبادلات والتوظيفات والانتاجية، وكذلك على وسائل التنسيق بين طرائق التصدّي الخاصة لهذه المشكلات وبين الطريقة العامة المشتركة. وقد أعطينا أنفسنا أيضاً الوقت لمناقشة القضايا السياسية والدبلوماسية. ولقد توقفت عند ثلاثة أهداف كبرى: أن نلتزم بأن نفعل كلّ ما في وسعنا من أجل خفض استهلاك الطاقة إلى مستوى من الإنتاجية محدّد، وأن نعمل بحيث يواصل شركاؤنا دعم جهودنا من أجل تحرير الرهائن، وأن نحصل على إدانة إجماعية للسوفياتيين مترافقة مع طلب مستعجل بانسحاب قواتهم بأكملها من أفغانستان.

كان البريطانيون واليابانيون مستعدين أن يعطوا كل مساعدة أطلبها. وكان الكنديون والإيطاليون يدّعون بأنهم نسبياً غير معنيين كثيراً بمسألة الاتحاد السوفياتي لكنهم كانوا كذلك مستعدين للتعاون. ولقد كان أشدّ من يقلقني هم الألمان والفرنسيون، ذلك أنّه كان يتوجّب على جيسكار وشميت أن يقفا كلاهما في وجه معارضة يسارية قوية كانت تدفع بهما إلى موقف معتدل تجاه موسكو، كان المستشار متمسكاً بوعده بأن الألمان إلى حركة مقاطعة الألعاب الأولمبية، لكنّ اللجنة الفرنسية، وقد طلبت منها حكومتها أن تقاطع وإنما من دون واقعة ذهاب الرئيس جيسكار إلى بولونيا، بعد غزو أفغانستان من أجل «لقاء ودّي» مع بريجنيف، الذي طلب منه سرّاً مبادرة مثيرة للنزاع بشكلٍ واضح، الأمر الذي اعتبره الفرنسيون أنفسهم جارحاً للإحساس بعمق.

ليس من صعوبة مطلقاً، في الوصول إلى إجماعي ظاهري، في اجتماعات القمة عندما يستحيل الوصول إلى اتفاق حقيقي، فإن بالإمكان العثور على تسويات دوماً أو استخدام لغة فيها من الغموض ما يكفي لإرضاء الجميع دون إيذاء أحد أو محاباة أحد. ولم يكن البيان النهائي في حالتنا هذه، مسألة شكلية دبلوماسية. فقد التزمنا بخفض استهلاك الطاقة وتفاهمنا على عمل

مشترك طويل الأمد نحاول به الانعطاف عن التهديد بالابتزاز الذي تُثقل به منظمة التحرير الفلسطينية على اقتصادياتنا، وظهرت أمارات اتفاقنا على الصعيد السياسي أيضاً، لا سيّما عندما وجهنا الإدانة بحزم وبإجماع للتدخل السوفياتي في أفغانستان.

عدت إلى واشنطن في ٢٦ حزيران. وكان مفترضاً في مؤتمر الحزب الديمقراطي أن يتعقد بعد مضي أقلّ من شهرين. وإن أمامي حتى ذلك الوقت عدداً من الأهداف مطلوب مني بلوغها، إذا أردت الشروع في حملتي الانتخابية الرسمية في ظروف جيدة، وهي إعادة توحيد الحزب الديمقراطي، وإقامة الدليل على أنني أستطيع بدعم من الكونغرس أن أجعل اقتصادنا مستقراً وأن أوقف التضخم، وفوق هذا كلّه بكلّ تأكيد، أن أنجح في تحرير الرهائن. لم أكنْ أنطلق منذ البداية مدحوراً، بل كنت أبعد من أن أوصف بذلك، لكنّ الوضع لم يكنْ يبعث بأيّ حالٍ من الأحوال على التفاؤل.

كنت قبل أن أطير إلى البندقية قد التقيت بقادة من مؤسسات مالية أساسية في وول ستريت. وقد أبدوا بمجملهم موافقتهم على ميزانيتنا، إذْ لم يطلبوا أي خفضٍ ضريبي للعام ١٩٨٠، واقترحوا خفضاً محدوداً من ٢٠ إلى ٣٠ مليار دولار للعام ١٩٨١ شرط أن يظلّ برنامجنا المضاد للتضخم مؤتياً لثماره.

ومع عودتي من أوروبا، تحقّقت من أن الوضع قد تدهور من جديد في غيابي، وكان الكونغرس ينظر حينذاك في إقرار خفض ضريبي كبير للعام ١٩٨٠، وإنّه إنْ توصل إلى تمرير هذا التدبير بالإضافة إلى رفضه فرض ضريبة على البترول، سوف يعرّض برنامجنا لخطر جسيم، ويضعف الحظوظ الانتخابية لحزبنا إضعافاً كبيراً. وإنّ مجرّد البحث في إمكانية كهذه هو أمر خطيرٌ بالنسبة لنا، ذلك أنه يترك مجالاً للافتراض بأن الحزب الديمقراطي عاجزٌ عن الإمساك بسياسة اقتصادية متماسكة في خلال عام الانتخابات.

وكان الحاكم ريغان، الذي يحظى بكلّ الفرص ليكون مرشح حزبه في المؤتمر الجمهوري، يواصل المطالبة بخفض ضريبي ضخم وبزيادة جوهرية على مصاريفنا العسكرية. وكان يشرح ذلك في برنامجه الاقتصادي، بالقول إن الخفض المحسوس على الضرائب سوف يشجع في البدء المشاريع والرساميل الكبيرة لأنه سوف يترك لها نصيباً أكبر من المال لإيجاد وظائف جديدة وهذا بدوره سوف ينمّي دخل الدولة التي تستطيع بذلك أن تنتج مزيداً من الأسلحة. هذه النظرية الغريبة الشكل، (المعروفة بإسم برنامج كيمب ـ روث) كانت قد مزّقت أشلاء في عام ١٩٧٨ بواسطة الجمهوريين والديمقراطيين في آن معاً، وذلك عندما حاول بعض المرشحين إلى الكونغرس أن يلجأوا إليها. لكنّ ريغان بخلاف جميع من سبقوه إلى الخطأ، استطاع تسويق إنتاجه. فقد كان لا يتردد، وبثقة شامخة، أن يجزم بأنّه بتطبيق هذه التدابير يستطيع جعل الميزانية متوازية في وقتٍ سريع لا نستطيعه نحن، وبشكل قاطع!. ورغم ما في موقفه من تحدّ للحسّ السليم، فإنّ استطلاعات الرأي كانت تشير إلى أن عدداً من الأميركيين كانوا يتركون لأنفسهم بحال الانخداع

بوعوده. لكنّ شعّبيته المتنامية لم تكنْ هي أكثر ما يثير قلقي في ذلك الحين، فلقد كانت لديّ مشكلات مع الكونغرس أكثر خطورة، ذلك أن أعضاءه بدأوا يضطربون مع اقتراب الانتخابات..

وكان المرشحون الذين لا ترجح أصواتهم، في العديد من المقاطعات يحاولون عموماً، أن يزيدوها عدداً بإعلاء المزاد على قضية الدفاع الوطني، وكانت نتيجة ذلك تُستشعر، بشكل لا محيد عنه في الكونغرس عندما تطرح ميزانية قواتنا المسلحة للنقاش. ورغم أن المصاريف العسكرية قد زيدت بنسبة ٥% في ميزانيتنا التي قدّمناها في كانون الثاني، فإن الكونغرس ينظر الآن في إقرار إضافة عليها بمقدار ٧ مليارات دولار. بل وأنه كان يقترح أن تُعاد إلى الخدمة حاملات طائرات قديمة وسفن حربية سبق أن حوّلت لأغراض أخرى!. لكن الأخطر لم يكن هنا: فإن السيناتور بيرد، خلال وجودي في البندقية، أعلن مع زعماء ديمقراطيين آخرين بأنهم يؤيدون الفكرة الداعية إلى خفض ضريبي كبير بتوازن جزئياً مع اقتراح ريغان. أما وقد تلاشت ثقة الرأي العام بموقفنا في الحفاظ على النظام الحزبي وعلى الدقة والصرامة في الموازنة، فإن نسبة التضخم ونسبة الفائدة عادتا إلى الارتفاع ارتفاعاً خطيراً.

كانت مهمتنا الأكثر استعجالاً هي العثور على وسيلة نجابه بها التفجر الحاصل في إدارة الحزب الديمقراطي دون التخلّي عن سياستنا. وهي لم تكن مهمة سهلة بالطبع. فإن أعضاء الكونغرس بدخولهم في المرحلة الانتخابية، كانوا يتعرضون لأكثر الدواعي إلزاماً واستعجالاً . وهي دواعي إرضاء ناخبيهم . وفي هذا السياق تذوب القرارات الفضلى كما تذوب قطعة من الثلج في الشمس ويحصل ذلك عند التصدّي لإمكانية تخفيف الضرائب. ولقد صمّمنا أنا وفريتز بأن نبدي أقصى الشدّة في هذا الموضوع وذلك لاقتناعنا بأن السياسة المسؤولة في الأجل المتوسط (قبل الانتخابات) سوف تكون رابحة أكثر من الموقف المجامل. لكن مستشاريّ حتى أكثرهم قرباً لم ينجوا على الدوام من العدوى السارية.

وكان عدد من الليبراليين، لعلمهم بأن كيندي ليس لديه أيّة فرصة في النجاح، قد طلبوا منّي تبنّي برنامجه الضريبي وبرنامجه في المساعدة الاجتماعية، وبما أنني رفضت طلبهم فقد اختاروا أن يدعموا جون أندرسون، من ولاية إيلينوا، وهو الذي صمّم أن يتقدّم كمرشح مستقلٍ بعد أن اندحر في الانتخابات الأوليّة في الحزب الجمهوري. وكنت أنظر إلى أندرسون نظرتي إلى حرباء متقلبة الألوان، وإلى طامح مستعدٍ للدفاع عن أيّ موقفٍ إنْ كان فيه ما يحمل إليه أصواتاً وما يجعل اسمه مشهوراً. وقد عاملته الصحافة بشكل ملفتٍ للنظر، معاملةٍ حسنةٍ، واعتبرته من بين المرشحين ذوي المدى الوطني، هذا في حين لم يكن لديه أيّ حزب وراءه، ولم يمرّ في أيّ مؤتمر حزبي ولم يجتز أيّة انتخابات أوليّة ولم تسمّه أية انتخابات حزبية. وكان الدعم السياسي الذي يلقاه ترشيحه يزيد زيادة جدّية في فرص ريغان وينقص من فُرصي نقصاناً مماثلاً.

جرى المؤتمر الحزبي الجمهوري دون مفاجأة كبرى، إذا استثنينا الاقتراح الذي قدّمه ريغان إلى جيرالد فورد بأن يأخذه نائباً له في الرئاسة واعداً إيّاه أن يقاسمه عملياً مقاسمة متساوية

المسؤوليات الحكومية. هذا التدبير هو استثناء لم يسبقْ له مثيل في تاريخنا، لو ظلّ صاحباه ملتزمين به، ذلك أنهما تخلّيا عنه عندما تحقّق معاونوهما من صعوبة هذا إذا لم يُقل استحالة أن يفوّض الرئيس سلطاته إلى شخصٍ آخر.

كنت راضياً تمام الرضى عن تسمية ريغان مرشحاً، لأن الآفاق مع خصم من هذا النوع في مواجهتي تصبح واضحة المعالم وضوحاً لا مزيد عليه. وكان معاونيّ فرحين أيضاً، لأنهم اعتبروا أن الجمهوريين قد اختاروا من بين مرشحيهم أقلّهم حظاً في الفوز. وقد كان المسؤولون عن حملتي الانتخابية قد درسوا بعناية التصريحات التي أدلى بها بمناسبة الانتخابات الأوليّة، وبدا لهم من غير المعقول أن تصطفّ غالبية الناخبين الأميركيين خلف رجل كان ينادي بخفض الضرائب عن الأغنياء وبأن يصرف عدداً كبيراً من الموظفين من برامج المساعدات الاجتماعية، وبأن يعطي مساعدة فيدرالية للمدارس الخاصة، وبأن يُنَمّي فوق ما هو لازم مصاريفنا العسكرية، وبأن يرفض معاهدات سالت SALT، وبأن يتخلّى عن منع انتشار الأسلحة النووية وتكاثرها، ويحتمل أن يُدين اتفاقات كامب دايفيد. لم نكن قد تحققنا حينذاك من أن ما يلعب الدور لصالح ريغان، هو بالضبط، كون الصحافة والرأي العام لم يأخذا تعهداته مأخذ الجدّ. وقد فعلنا كلّ ما في وسعنا من أجل إبراز أن برنامجه يمثّل قطيعة جذرية، ليس قطيعة مع ما أنجزناه نحن أنفسنا، وإنما هو قطيعة كذلك مع كلّ ما فعله أسلافي الجمهوريون.

لقد كنت أرغب في توسيع هذه الطروحات وأن أُظهر بوضوح الفروقات التي تباعد بيننا في سلسلة من الجلسات التليفزيونية، التي قد يأتي موعد أوائلها بُعيد اختتام مؤتمر الحزب الديمقراطي.

«لقد طلبت ريغان هذا الصباح، في حوالي الساعة التاسعة، لأوجّه له تهانيّ. وقد قلت له بأنني أودّ أن أعقد جلسات ضدّه في نواحٍ مختلفة من البلاد. استقبل فكرتي بالترحاب، ثم اقترح فريتز الشيء نفسه على جورج بوش (المرشح الجمهوري لنيابة الرئاسة)».

يوميّة ١٧ تموز ١٩٨٠

كان معاونيّ يعتقدون بأن الصيغة الفضلى هي سلسلة من المواجهات الفردية بيني وبينه، لأن مواجهتي له في جلسة قد تدور بشكل لا محيد عنه لمصلحته، لأنه سوف يبدو بالضرورة في أدائه كممثل قديم أكثر إقناعاً منّي. لكنني أستطيع خلال لقاءاتٍ عديدة موزّعة على أوقات متباعدة، أن أفرض عليه نقاشاً سياسياً حقيقياً، حيث قد تعطيني قَصْبَ السبق عليه معلوماتي المحيطة بالمشكلات الداخلية والخارجية في الولايات المتحدة. فضلاً عن ذلك فإن جون أندرسون لم يكنْ بيني شعبيّته إلا على حسابي، وكان الأفضل في نظرنا إبعاده وتركيز انتباه الناس على مرشحيّ الحزبين الكبيرين، لأن ذلك خيرٌ من إبقاء حصان سبق خاسر لا يستفيد من نجاحاته أحد غير خصمي.

والمزعج هو أن الجمهوريين كان لهم نفس تحليلنا بالضبط. والنتيجة هي أنهم راحوا يطلبون مشاركة أندرسون في الجلسات، أو أن هذه الجلسات تصبح محدودة العدد جداً ولا يأتي موعدها إلا في أبعد وقت ممكن على مشارف انتهاء الحملة الانتخابية.

ومع اقتراب موعد مؤتمر الحزب الديمقراطي، لم تتوقّف شعبيتي عن الانخفاض. أحد الأسباب الرئيسية في ذلك، هو أن خياراتي السياسية في ذلك الحين، مع كل المبرّرات التي لها، كانت جميعها من دون حظوة شعبية تقريباً. فإن سياستي، بدءاً من الحظر على الحبوب إلى رفض المؤتمر الحزبي «المفتوح» مروراً بمقاطعة الألعاب الأولمبية وبالبرنامج المقاوم للتضخم وبالتشريع حول الطاقة وبالقرار القاضي بانتظار اجتماع البرلمان الإيراني من أجل التفاوض على إطلاق سراح الرهائن، بكل مظاهرها، سواء الخارجية منها والداخلية، كانت مهيأة للتعرض للانتقادات الديماغوجية من قبل خصومي. ونظراً لاقتناعي بصحة قراراتي، فإنني كنت آمل بأن يصل الرأي العام إلى العلم بأنني محقّ، أو يحصل حدث سعيد . كأن يحصل تحسّنٌ ملموس في الوضع الاقتصادي أو يتحرّر الرهائن . على أن يأتي في وقت يمكن فيه أن يبرهن على أحقيتي قبل أن يصبح ذلك متأخراً جداً.

الشيء الوحيد الذي نجوت منه حتى ذلك الحين كان، إذا استثنينا قضية برت لانس الفضيحة. وكنت أجهل أن لديّ واحدة منها واقفة على بابي. فإنني عندما ذهبت إلى كامب دايفيد في ٢٥ تموز، كانت علاقات أخي بيلي بليبيا بارزة في العناوين الكبيرة من الصحف جميعها.

في نهاية حملتي الانتخابية في عام ١٩٧٦، عندما نزل مئات من الصحفيين إلى مدينتنا الصغيرة، كان بيلي قد أصبح في غضون أسابيع قليلة نوعاً من تميمة جلاّبة للحظ في نظر الصحف، فإنها أعطت عنه صورة مزارع أميركي نموذجي، ذكي ومحتال ميّال للهزل بروح انبساطية وهو بكلامه الصريح مستعدٌ دوماً أن يجيب بمزحة على أيّ سؤال مهما بلغت جدّيته. ولقد أحبّ بيلي هذا الكاريكاتور، وأعجبه الاهتمام الذي يحيط به كما أعجبته شعبيّته النامية، فازداد من كلّ ذلك، وسُرّ من دوره دور «مهرج الملك»، وضاعف من تصريحاته الكثيرة الجلبة، التي كانت فوق هذا نمطٍ هزلي في معظمها من قبيل قوله:

«إن أمي التحقت بهيئة المتطوعين من أجل السلام وهي في سنّ السبعين، وأختي غلوريا تجري سباقات للدراجات البخارية، وأختي روث تلقي المواعظ وتبشّر بالدين، وأخي يعتقد بأنه سوف ينتخب رئيساً للولايات المتحدة! وهكذا فإنكم ترون بأنني الشخص الوحيد السليم العقل في هذه الأسرة!».

وقد أصبح، وهذا طبيعي جداً، فاتناً جداً لوسائل الإعلام جميعها، وراحت تعرض عليه أجور مرتفعة جداً ليظهر على الملأ أو على شاشات التليفزيون. فإن حضوره كان ضمانة لنجاح البرنامج التليفزيوني أو أيّ عرضٍ يستهدف لفت أنظار الناس. لقد كان يربح الكثير من المال، لكنّ هذا النمط من الحماة الذي كان يحياه كان يدمّره معنوياً وجسدياً. كان يهجر أسرته ويزداد مع الوقت

إفراطاً في الشراب، وأخذ يظهر المزيد من المرارة والتقزّز في أغلب الأحيان، إن في مشاهده العلنية وإنْ في علاقاته الشخصية، وكان يفكّر في بعض الأحيان في التخلّي عن علاقاتنا الأسروية لينصرف إلى العلاقات الاجتماعية العامّة.

وفي عام ١٩٧٨، قام برحلة رسمية إلى ليبيا بصحبة عدد من رجال الأعمال وعدد من أعضاء الهيئة التشريعية في جورجيا. ثم جاء مع بداية العام الذي تلاه وفدٌ ليبيّ إلى بلادنا ليقيم فيها بعثة تجارية دائمة. وكتب الصحف بأن بيلي استقبل الليبيين في أطلنطا Atlanta. لم يفرحني الخبر بشيء، لكنّه لم يكن يتضمّن أيّ شيء غير عادي. فإن لنا علاقات طبيعية مع ليبيا ولنا فيها العديد من المصالح وإنها تقدّم لنا ١٠٪ من مستورداتنا من البترول. وفوق هذا، فإن حاكم جورجيا ورئيس مؤسسة التكنولوجيا فيها وعدد آخر من شخصياتها كانوا ضيوفاً على ليبيا مع بيلي في الوقت نفسه.

لكنّ عدداً من جيرانه ومن أصدقائه أخذوا ينتقدونه، ذلك أن بعضاً من زواره الليبيين كانوا زنوجاً. وعندما استجوبه صحفي وسأله عمّا يقوله في أن العلاقات الوثيقة التي يقيمها مع الليبيين قد تزعج اليهود الأميركيين، ارتكب الخطأ التالي بأن أجابه بالقول: «إنّ هناك من العرب أكثر بكثير من اليهود». وقد أخذ هذا التصريح بحرفيّته، حتى في ما وراء حروفه، كدليل على عدائه للسامية. ولم نلبث أنا شخصياً وجودي بويل أن حوصرنا بالصحفيين. حاول بيلي أن يبرّر كلامه، بالتأكيد على خطأ اتهامه بهذه التهمة، لكنّ الشرّ كان قد وقع. وفي غضون ليلة واحدة كانت علاقاته جميعها تقريباً قد صُفِّيَتْ، وكشفت الصحف عن أنّه مدمن للكحول، واستعادت كُلّ تصريحاته السابقة، التي كانت تجدها مسلّية غايةً في التسلية في حينها، لتثبت من خلالها الآن بأنه ليس شخصاً «طبيعياً».

ورغم أنّ بيلي قد أصيب بجرحٍ عميق، لكنّه أثبت الكثير من الشجاعة. فقد سلّم بأنّه كان قد أصبح مدمناً على الكحول وبأنّه سوف يتابع علاجه في لونغ بيتش، في كاليفورنيا، ليعود منها وقد شفي بشكل نهائي.

لكنّ محنته لم تكن بعد إلا في بدايتها. فقد أصبح معدماً بانقطاع عقوده، وعجز عن سداد ديونه، وتخلّى عنه معظم أصدقائه، وألفى نفسه في وقت قليل في وضعٍ ماليّ مأساوي. وعرض عليه الليبيون حينذاك أن يساعدوه بتكليفه بأن يبيع لهم بترولهم إلى المشترين الأميركيين، ودفعوا إليه دفعةٍ أولى على الحساب لتخليصه من ورطته. لكنّه وحتّى قبل أن يبدأ بدرس السوق، فوجئ بالصحافة وبالقضاء وبالكونغرس يلقون عليه المسؤولية متّهمينه بانتهاك القانون لأنه لم يسجّل اسمه رسمياً على أنّه ممثل لبلد أجنبي، هذا في حين كان محاموه في ذلك الوقت بالضبط يتفاوضون في الأمر مع الوكالات الفيدرالية صاحبة الشأن.

بيلي هو شقيق الرئيس، أي أنه بعبارة أخرى طريدة ممتازة. فقد ضايقته المحاكم ولم يترك له الكونغرس أيّ مجال للراحة، وثارت عليه الصحف متّهمة إيّاه بكلّ مساوىء الدنيا إن لم يكن أكثر.

وقد وددت عندها أن أهبّ إلى مساعدته، لكن محامييّه ومحاميّ أنا، اعتبروا أنه لا ينبغي أن نعقد أيّ اتصالٍ مباشر بيني وبينه، ولا أن نتبادل أيّة رسالة مما يمكن أن يستخدم فيها بعد ضدّي. وفي نهاية الأمر، استطاع بيلي أن يبرأ نفسه أمام لجنة من أعضاء مجلس الشيوخ، وقد فعل ذلك بكثير من رباطة الجأش، معترفاً بأنه اقترف أخطاءً وتصرّفَ بخفّة، ثم داحضاً الاهتمامات الخيالية الموجّهة ضدّه واحدةً إثر أخرى.

كانت بعض من الاتّهامات موجهة ضدّي مباشرة؛ مفادها أن بيلي قد عمل كوسيط، منتفع بالطبع، في صفقة مبيع طائرات إلى ليبيا؛ وبأنني مارست ضغطاً على وزارة العدل وانتهكت عن عمد سرّ التحقيق لأتيح له أن يُعدّ دفاعه إعداداً أفضل؛ وبأنني تلقيتُ المال الليبي، الخ... هذه الاتهامات أطلقت ولم تستند إلى أيّ برهان، لكنّما لزمني أسابيع عديدة لكي أعدّ للكونغرس تقريراً يؤكد بأن لا أحد في البيت الأبيض أو في الحكومة، قد ارتكب أيّ عمل لا شرعي أو أيّ عمل يمكن أن يفتح باباً للنزاع.

ومع اقتراب موعد المؤتمر الحزبي، لم يكن قد تبقى لديّ إلا القليل جداً من الوقت لأعيد إلى الحزب حدّاً أدنى من التماسك وأن أبدّد النزاع القائم بيني وبين الكونغرس، في حين تَوَجّبَ عليّ أن أضيّع وقتي في تبرأة إدارتي من الشكوك المثيرة للسخرية، التي لا تستند إلى أيّ أساس! كان الموقف سخرياً، لكننا لم نصل إلى مخرج منه، وقد أخذ بعضٌ من مستشاريّ يفقدون شجاعتهم.

وفي الثامن والعشرين من تموز اقترح عليّ هؤلاء المستشارون، أن أتقدّم الجميع بأن أعرض المجيء شخصياً للإدلاء بشهادتي أمام الكونغرس. ولقد عارضت بحزم هذه الفكرة، وكانت حُجّتي الأساسية هي أنه قد لا نحصل على أيّة ضمانة تضمن لنا نوايا اللجنة التي سوف تستمع إليّ ولا موقفها ولا جدول أعمالها، ولقد نجحت بإقناعهم بأن هذه الوسيلة لا يمكن إلا أن تُضرّ بنا.

قُمت بإعلام زعماء الكونغرس، بأنني قد أعددت تقريراً كاملاً حول القضية، وبأنه ليس لدينا مطلقاً شيئاً يتطلّب الإخفاء، وبأنني قد أعطيت تعليماتي إلى مساعديّ جميعاً بأن يظهروا الوقائع جميعها للمحققين، لكنّ هذا لم يمنع الصحف من متابعة حملتها في التشهير. ونحن لا نستطيع على وجه التحديد شيئاً للتخفيف منها. وانهمرت الاتهامات علينا من جميع الجهات، ولم توفّر أحداً، ولم يكنْ أمامنا للردّ عليها إلا أن ندافع عن إدارتنا جملةً، الأمر الذي لن يكون له أيّ معنى وقد يكون فاقد الفاعلية بالمرّة. وهكذا فإنني وقبيل بضعة أيام من مؤتمر الحزب، كنت متّهماً بأنني أوصلت إلى بيلي رسائل دبلوماسية سرّية متعلقة بليبيا. وكنت فعلاً قد أوصلت إليه، بعد عودته من طرابلس، نسخة عن رسالة من سفيرنا، ليست مصنّفة، وكانت تشير ببساطة إلى أنّ مهمة فريقه لاقت نجاحاً كاملاً. وكانت الرسالة قد نشرت في حينها في إحدى الصحف، دون أن يجد عليها أحدٌ مطعناً في شيء، لكنّ الصحف تجعل منها الآن شأناً من شؤون الدولة الحقيقية. ولقد استوجب منّا الأمر عدّة أيام للتثّبت من أن أحداً لم يقترف خطيئة إفشاء أشياء خطيرة، وعندما ظهر توضيحنا لهذا الأمر، فإنه لم يلقَ بالطبع، واحداً بالمائة من الدعاية والإعلان التي لاقتها الاتهامات الكاذبة التي سيقت ضدّنا في الأيام السابقة.

عندما انتهيت من إعداد خطابي إلى مؤتمر الحزب، وكنت قد أعددت على موازاته دحضاً لكلّ الاتهامات الموجهّة ضدّ بيلي، شعرت بارتياح مؤكّد. لقد كنت مقتنعاً بأن الأزمة سوف تنتهي في عدة أيّام وأنّني بُعيد الانتهاء من المؤتمر سوف أحظى أخيراً بإمكانية التفرّغ تفرّغاً كاملاً لحملتي الانتخابية، مع تَوفّر الحظوظ جميعها للفوز فيها.

«عندما كنت أعمل في تدبيج خطابي بالموافقة، كان يظهر لي بمزيد من الوضوح بأن ريغان وأنا شخصياً لدينا من وجهات النظر المتعارضة جذرياً بأكثر مما تعارضت وجهات النظر لدى المرشحين الذين تقدّموا إلى الانتخابات الرئاسية منذ أن أبصرت عيناي النور، وبأن سياسته ليست بأي حالٍ من الأحوال متّصلة بسياسات فورد ونيكسون. وكنت على اقتناع مماثل، بأننا نحن المحقّون في موقفنا من القضايا (الاجتماعية) الأكثر أهمية ـ المزارع، النساء، العمّال، المدرّسون، المسنّون، وكلّ الأقليّات ـ وبأننا إنْ استطعنا إسماع وجهة نظرنا إلى الشعب الأميركي بوضوح، فإننا سوف نكون أصحاب اليد العليا في تشرين الثاني المقبل».

يوميّة ٣١ تموز ١٩٨٠

كان مؤتمري الصحفيّ المتلفز في الرابع من آب، موجهاً بأكمله تقريباً من أجل إيضاح العلاقات التي يدّعي زوراً أنها مضطربة، والتي يُفترض أنها كانت موجودة بين ليبيا وبين شقيقي والبيت الأبيض. ولما لم يكن عندي شيء أخفيه، فإنني لم أخفِ شيئاً. وبقي للصحف أن تفعل ما تشاء بتصريحاتي، لكننا كنّا مذ ذاك قد دحضنا بشكلٍ رسمي كل الاتهامات، وعرّينا إذا صحّ القول جميع أولئك الذين يدّعون أنهم يتحدثون عن فضيحة. كنّا جميعنا في الحقيقة مرتاحين. أما وإننا قد تجاوزنا القضيّة وجعلناها وراءنا، فإننا نقيس الآن ونحن مندهشين مقدار الجهد الذي توجب علينا بذله لا لشيء إلا لنطلع الرأي العام على الحقيقة، وكنّا مرعوبين حقاً. عندما تبينّ لنا بأيّة سهولة أدارت الصحافة ظهرها للواقع السياسي الحقيقي لتُخَصّصَ بعد ذلك عناوينها الكبيرة إلى حدثٍ مختلفٍ اختلافاً لا يستحقّ منها حتّى مجرد مقالٍ صغير.

افتتح مؤتمر الحزب الديمقراطي في نيويورك في يوم الاثنين في الحادي عشر من آب، ولم يكن مفترضاً ذهابي إليه إلا في اليوم الثالث، بعد إقرار الإجراءات وبعد اعتماد غالبية بنود البرنامج. وهكذا فإنني أمضيت عطلة نهاية الأسبوع في كامب دايفيد مع روزالين، لكنّنا لم نحصل مطلقاً على وقت فراغ نرتاح فيه. فلقد حملنا لائحة بأسماء المندوبين الذين كنّا ننوي الاتصال بهم قبل التصويت على الإجراءات، وهم الذين يتوجّب أن يقرّروا جعلَ المؤتمر مفتوحاً، كما يطلب كيندي وأنصاره، أو إلزام المندوبين، كما هي العادة الجارية، بالتصويت لمصلحة المرشح الذي يختاره ناخبوه. وأخذنا، وفي حوزتنا بطاقات مسجّل عليها ملاحظات عن سيَر حياتهم، وعن مضمون توكيلهم، وتحت تصرفنا هاتفين اثنين من هواتف كامب دايفيد، نتصل بالمندوبين، ونتبادل الأخبار جيدّها ورديئها كيفما وقعت، بكلّ المندوبين الذين لم يلتزموا بعد إلتزاماً ثابتاً، وكذلك بالمندوبين الذين يستطيعون بنفوذهم أن يفيدونا في إقناع المترددين، وكنّا نتعاقب بين

إرجاء الوعود ورفع سيف التهديد، موضحين دون كلل أن التصويت لمصلحة المؤتمر المفتوح سوف نفسّره بأنّه تصويت ضدّ فريتز وضدّي أنا شخصياً. لقد كان الذين اتصلنا بهم رجالاً ونساءً منزعجين من جماعة كيندي، كما أزعجناهم نحن، لكننا مع ذلك حصلنا وبصورة سريعة على نتائج ممتازة بعد بضعة ساعات من العمل الدؤوب، ولم يعدْ لدينا شكّ بانتصارنا.

لقد طرحت القضية المفتاح في المؤتمر. وهي مماثلة في أهميتها للترشيح. في ليل الاثنين الثلاثاء. وقد رفض الاقتراح الداعي إلى جعل المؤتمر مفتوحاً بأغلبية واضحة جداً من المندوبين.

«لقد ربحنا التصويت على الإجراءات في حوالي الساعة التاسعة، بتقدّم قوي بلغ الـ ٥٥٠ صوتاً، وهذا معناه أن معركة كينيدي قد انتهت. وقد اتّصل بي بعد قليل ليقول لي بأنه منسحب. فسألته إن كان ينوي أن يوافق على (البرنامج) وأن يكون معي في يوم الخميس على المنبر. فأجابني بأن الأمر متعلّق بما يمكننا أن نتفاوض عليه. فلفتّ نظره إلى أن هناك فروقات. عديدة تباعد بيننا، وأن هذا هو بالضبط ما جعله يخوض حملة ضدّي، وأنه ليس له أن يتوقع بالتالي، أن نتقارب بأكثر مما فعلناه من قبل. وافقني على ما قلته وأبدى شيئاً من الرضى النسبي».

يوميّة ١١ آب ١٩٨٠

مساء الثلاثاء، وفي خلال جلسة النقاش حول البرنامج، ألقى كيندي خطاباً بارزاً ملهماً، جرى إثره إقرار بعض القضايا بالتصويت. وكانت النتيجة أن عدداً كبيراً من البنود التي أقرّتها الوفود كانت أكثر ليبرالية مماّ توخاه مجلس النوّاب أو توخيته أنا شخصياً.

في يوم الأربعاء، ذهبنا إلى نيويورك من أجل الترشيح، لنتابع مجرياته من الفندق. كنّا واثقين من النصر، لكننا مع ذلك كنّا شديدي التأثر عندما أُعلنت النتيجة النهائية، وذلك ولا شك بسبب أن المعركة جاءت أقصى مما كنّا نتصورها في بدء انطلاقها.

وفي يوم الخميس وافقت على الخطوط العريضة للبرنامج أمام المؤتمر، موضحاً الأسباب التي دعتني إلى رفض الموافقة على بعض البنود الواردة فيه. وفي المساء ذهبت إلى ماديسون سكوار غاردن Madison Squre Garden حيث قبلت رسميّاً، وللمرّة الثانية أن أمثّل الحزب الديمقراطي في انتخابات الرئاسة. وفيما كنت أُصغي إلى خطاب فريتز، كنت أفكّر بالسنوات الأربع التي تصرّمت منذ ترشيحنا لأوّل مرّة، فشعرت بنفسي أكثر نضجاً، وأكثر تجربةً، وشعرت بثقلٍ في مسؤولياتي أكثر إرهاقاً بما لا يقاس.

وعندما تحدثت الصحف عن ظهور السيناتور كيندي على المنبر، الذي أعقب إلقائي لخطابي، عزت نقص الحماسة عنده إلى أنّ الجروح التي مزّقت حزبنا لم تكنْ بعد قد التأمت. هذه الملاحظة، كانت صحيحة لسوء الحظ، وهذا الجرح سوف يلقي بثقله الفادح علينا طوال الحملة، لأنه كان يلتئم ببطءٍ ميؤوس منه متناسبٍ مع مقدار الصدع الذي انفتح في صفوفنا.

«إن ريغان مختلف عنّي عملياً في كلّ الوجوه، في ما تعهد به وفي تجربته وفي وعوده التي قطعها للشعب الأميركي، أما الحزب الجمهوري فهو مختلف اليوم جداً عن الحزب الديمقراطي. حتّى انه بإمكاني أن أضيف أنه لا يشبه بشيء ما كان عليه زمن جيرالد فورد، أو ما كان عليه زمن الرؤساء الجمهوريين الآخرين منذ أيزنهاور».

من خطاب في ذكرى حرب الاستقلال

٢ أيلول ١٩٨٠

بعد مؤتمر الحزب الديمقراطي أخذت شعبيّتي في التصاعد. فقد علمنا في ١٨ آب أن تقدّم ريغان في استطلاعات الرأي قد انخفض من ٢٥ نقطة إلى ٧ نقاط. ورغم هذه النتيجة المشجعة، ورغم أنني لم أفكّر مطلقاً تفكيراً جدياً بعدم ترشيح نفسي، فإنني أخذت أفهم فهماً أفضل مع الوقت لماذا اختار ليندون جونسون في عام ١٩٦٨ هذا الطريق. فلقد كان مما لا نزاع فيه، أنّ بإمكاني أن أعمل عملاً أفضل في المكتب البيضاوي لو لم أكن مرشحاً ورئيساً في الوقت نفسه، ليس لعدم امتلاكي لما يكفي من الوقت فحسب، بل لأنني أستطيع أن أتصرّف بحريّة أكبر، دون أن يتخيّل أصدقائي أو خصومي أنهم يستشفّون خطأً سياسياً، يكاد يكون غير موجود إطلاقاً، وراء أيّ قرار من قراراتي.

في الرابع والعشرين من آب، جمعت مستشاريّ السياسيين لأتفحّص معهم نتائج استطلاعات الرأي الأخيرة، ولأحدّد الخطوط العريضة لحملتي. ورغم بعض وجوه التباين بيننا فإننا أقتنعنا بأن أفضل تكتيك نتّبعه في الشهرين القادمين هو أن نسعى بصورة منهجية لنواجه ريغان مواجهة مباشرة مع تجاهلنا التام المنهجي أيضاً لجون أندرسون.

وكان الوضع في نطاق أمكنة نفوذ الحزب الديمقراطي لا يزال بعد مضطرباً. وكان هاميلتون جوردان يشير إلى أننا نحرز تقدماً باتجاه النقابات التي دعمت كيندي، لكن الليبراليين من داخل الحزب كانوا في الوقت نفسه يتخذون موقفاً يزداد مع الوقت انفتاحاً لمصلحة أندرسون. وبغية تحسين علاقاتنا مع الزعماء الآخرين، واجتذاب بعض الليبراليين وتطمين أنصارنا الذين كانوا قلقين، ومعهم الحق في أن يقلقوا عند معرفتهم بمدى انقسامنا، فإننا صغنا برنامجاً معتدلاً، مقدّراً له أن يوجد وظائف جديدة، لكنه يستبعد أيّة فكرة تقول بخفض ضريبي لعام ١٩٨٠.

وفي الأول من أيلول، اخترنا لدى افتتاح حملتنا الانتخابية مدينة توسكمبيا في ولاية ألاباما. وإقليم توسكمبيا شأنه شأن ألاباما كلّها والمسيسيبي وتنيسيّ، تعيش فيه جماعة من الناخبين المحافظين من «البحارة» والمزارعين، الذين يمكن أن تجتذبهم بصورة طبيعية طروحات ريغان كما يمكن أن تجتذبهم طروحاتي. وعندما كرّست لهم أول خطبة طويلة لي، التي رغبت لها أن تتميّز بوضوح تام عن خطب منافسي، كنت أريد أن أظهر على الفور بأننا حاضرون للردّ على كلّ التحديات، وكنت أريد كذلك أن أذكّر بالمنبت الذي تحدّرت منه وأن أشير إلى تعلقي بالناس الجنوبيين، الذين جعلوني بأمانتهم وصدقهم أفوز في انتخابات ١٩٧٦.

وفي الطريق من المطار، ثم وسط الجماهير المحتشدة التي فاقت الخمسين ألف إنسان جاؤوا لمساندتي، لمحت بضعة عشرات من رجال كوكلاكس كلان(*)، بثيابهم البيضاء يلوحون بلافتات مكتوب عليها: «ريغان الرئيس». وقد كانت تلك المرّة هي الأولى التي أتصلُ فيها بأفراد الكلان منذ أن تقاطروا أمام الكابيتول في أطلنطا أيام كنت حاكماً. وقد بدا لي من المهم أن أذكر في خطابي أن هؤلاء العنصريين الخشني الطباع لا يمثّلون الجنوب. وقد أعددت بصورة سريعة، بالتعاون مع جودي باويل، فقرة أدنت فيها الكلان، وكانت الجزء الذي لاقى أكثر من التصفيق من خطابي:

«إن إقليمنا، إقليم الجنوب قد مرّ بأعظم المحن وبكبار التغيرات، لكنّنا عرفنا كيف نتخطى كلّ الصعوبات لأننا كنا مصمّمين بثبات أن نمضي قدماً وأن نَحلّ مشكلاتنا مجتمعين. إلا أنّه ما زال هناك أناس في الجنوب . وقد سمعت كلام البعض منهم اليوم . يرتكبون الدنايا لخدمة الرعب والكراهية. لقد سبق أن رأيتهم يتظاهرون في أطلنطا عندما كنت حاكماً. وكانوا يقولون بأننا، يجب أن نخاف بعضنا من بعض وبأنّ على البيض أن يحتقروا السود ويخشونهم، وبأنّ على السود أن يكرهوا البيض ويفزعوا منهم. وإنهم كذلك يطالبون باضطهاد من ليسوا على دينهم. وإنني بوصفي رجلاً من الجنوب، لا أستطيع أن أراهم يلوّحون بعلم الاتحاد إلا وأَغضب.. وعندما يرفعون الصليب، أتذكر أن من رُفعَ على الصليب علّمنا الوفاء والأمل والمحبة ولم يعلّمْنا كراهية جارنا.

«وإنني بوصفي أوّل رجل من الجنوب ينتخبُ رئيساً لهذه البلاد منذ ما يقارب المائة والأربعين عاماً، أقول بأن هؤلاء الناس في كاغولياتهم(*) البيضاء لا يفهمون إقليمنا، لا يفهمون بلادنا، لا يفهمون بأن الجنوب وبأن أميركا بأكملها يجب أن تمضي قدماً بكل عزم وتصميم».

كانت حملتنا جيدة التنظيم، وكانت مموّلة جزئياً من خزينة الدولة (تطبيقاً لقانون الانتخاب الصادر عام ١٩٧٤)، وكان يقودها فريق مجرّب يعرف تماماً ما عليه أن يفعله لكي يقدّم ترشيحي وترشيح فريتز إلى الناخبين بأفضل طريقة ممكنة. كانت استراتيجيتنا معدّة، وكنّا جميعنا مستعدّين للعمل إلى الحدّ الذي تنتهي قوّتنا عنده. كان لنا في ذلك أحسن ضمانات النجاح، لكنّني كنت أعلم أنّها لن تعدّل كفّة الميزان إذا لم أصل على موازاتها، إلى حلّ المشكلات التي تواجهها بلادنا.

كانت أكثر تلك المشكلات حسماً هي مشكلة الرهائن بلا نزاع، وهؤلاء كان قد مضى على احتجازهم الآن أكثر من عشرة أشهر. بعد وفاة الشاه، التي حصلت في ٢٧ تموز، كان الإيرانيون، وهم لم يتخذوا أيّ تدبير جديد منذ تفريق سجنائهم بُعيد إخفاقنا في عمليتنا الإنقاذية، فيما يبدو عازمين الآن على الخروج عن صمتهم وأن يتقدّموا خطوة إلى الأمام، وذلك سببه دون شك أن عقوباتنا الاقتصادية والسياسية قد بدأت تؤتي ثمارها، وفي العاشر من أيلول، أعلمنا ممثل عن

(*) Ku – Klux – Klan جماعة سياسية ودينية من أميركيي الجنوب، أنشئَتْ عام ١٨٦٦، وهي موجَهة في أساسها ضدّ السود. (المعرّب).

(*) جبّة بدون كُمّين وبغطاء للرأس لا يبرز منه إلا العينان.

الخميني في ألمانيا الاتحادية، بواسطة وزير خارجيتها غينشر، بأنه يرغب في لقاء واحد من الرسميين الأميركيين من مستوى عالٍ ليبحث وإيّاه عن حل لمشكلة الرهائن. كنّا لا نعرف في الحقيقة أنّه أُعطي سلطة التفاوض، لكنّ مسيرته كانت تشير إلى انعطاف مهم في علاقاتنا مع إيران، ذلك لأنها كانت المرّة الأولى منذ الثورة يؤذن فيها لشخصٍ إيراني أن يعقد صلةً مع حكومتنا.

كان إسم الرجل صادق الطباطبائي. ولم يكن مشروع التفاوض الذي كُلّفَ بحمله، يحتوي من الناحية العملية أيّاً من المطالب المتعذرة القبول التي سبق أن رفضناها مرّات عديدة في غضون الأشهر السابقة. وقد أعلمنا بأن مهمته يجب أن يصادق عليها الخميني بتصريحٍ علني، يؤكّد فيه كلّ ركنٍ من أركان القضية التي كُلّفَ بمهمة التفاوض فيها.

«استمرت الأخبار الجيدة تردُ إلينا من إيران.. فلقد تطرق الخميني في خطاب له إلى الاقتراح الذي أوصله إلينا الألمان. ولقد أكّد المتطرفون على أقواله، فإنه لم يكنْ يطلب إلا إعادة أملاك الإيرانيين، وإعادة ممتلكات الشاه وتعهداً (من الولايات المتحدة) بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لإيران».

يوميّة ١٢ أيلول ١٩٨٠

كانت خيبات الأمل تحدق بنا في اغلب الأحيان، إلى حدّ أننا استقبلنا الخبر في بداية الأمر بمزيد من التشاؤم، لكننا لم نستطع منع أنفسنا من التفكير بأن هذا التغير المفاجئ الكبير في الوضع ربما كان هو الحدث الحاسم الذي كنّا في انتظاره منذ أشهر. كانت مقترحات الإيرانيين مقبولةً بشكلٍ عام، ويحتمل أنها لم تُقدّم إلا لهذا السبب. وإننا ما أن أخذنا بعين الاعتبار التعويضات التي قد نُطالَبُ بها، فقد رأينا أننا على استعداد لأن نفكّ الحصار عن أملاك الإيرانيين، ونحن لسنا المالكين لثروة الشاه، وهذا قد يسوّي مشكلة إعادتها إلى إيران، أما بخصوص التدخل في الشؤون الإيرانية، فهذا آخر شيء على وجه الأرض كنت أرغب في الخوض فيه. وهكذا فإننا أعددنا مقترحاتنا المقابلة في غاية السرّية، مع الحرص على أن نبدو متساهلين إلى أقصى حدّ ممكن دون انتهاكٍ لأيّ مبدأ من المبادىء التي وجّهت خطانا منذ ابتداء الأزمة.

كان السوفياتيون في هذه الفترة يحشدون قواتهم على طول الجبهة الإيرانية. وكنا نرغب في إيصال المعلومات التي حصلنا عليها حول هذا الموضوع، إلى حلفائنا الأوروبيين. وهكذا فإن وورن كريستوفر ذهب إلى أوروبا بمهمة رسمية هي البحث مع حلفائنا عن أفضل وسيلة نوّجه بها تحذيراً رسمياً إلى الاتحاد السوفياتي، مع إنذاره بأن يبقى بعيداً عن إيران. وكان القليل منّا يعرفون بأن كريستوفر خلال إقامته في بون، يتعينّ عليه كذلك أن يلتقي مع الطباطبائي.

وكانت لقاءاتهما الأولى مشجّعة تماماً. فإن الإيراني، عندما اعترف بأن مقترحاتنا هي مقترحات معقولة، أخذ عنها ملخصاً معتني به، واستعدّ للعودة، بعد أن أعلن لكريستوفر بأنه سوف ينقلها، مع إبداء رأيه المؤيد لها، إلى الخميني وإلى الزعماء الإيرانيين الآخرين.

لكن القدر كان معاكساً لنا، ذلك أن العراقيين اختاروا اليوم الذي يفترض أن يصل الطباطبائي فيه، يوم ٢٢ أيلول، من أجل أن يُغيروا من جديد على إيران ويضربوا مطار طهران بالقنابل. وبغياب المنطق، وهو فيما يبدو السمة الغالبة في طباع الإيرانيين، فإنهم اتهموني بأنني المحرّك وراء هذا الهجوم. وعندما استطاع الطباطبائي أن يصل في نهاية الأمر إلى طهران، بتأخير أسبوع، كان الزعماء الثوريون قد نسوا تماماً الرهائن، ولم يعودوا يفكّرون إلا في تنظيم الدفاع عن بلادهم.

هذه الأحداث المأساوية جعلتني أخاف على حياة الرهائن، ورحت أتمنى بحرارة أن يصار إلى وقفٍ لإطلاق النار بأسرع ما يمكن، لانني اعتقدت أن المعارك إنْ توقّفت بصفة مؤقّتة، دون أن يختفي التهديد، فإن الإيرانيين يفهمون عندها بأن من مصلحتهم إطلاق الرهائن فوراً من أجل زيادة الفرص أمام بلادهم، بما يضع حداً لعزلتها الدولية ويخلّصهم. من المقاطعة الاقتصادية ويعيد إليهم مليارات الدولارات التي ضربنا لهم حصاراً عليها. ولقد كان الجيش الإيراني أقوى جيوش المنطقة في أيّام الشاه، لكن حالات الفوضى الناجمة عن الثورة والتطهير الذي أصيبت به قيادته، أضعفته بشكلٍ محسوس. ذلك أن العراقيين تقدّموا منذ بدء المعارك الأولى من أربعين إلى ستين كيلومتراً في داخل الأراضي الإيرانية.

وكان الإيرانيون، بسبب الشكوك التي تحدّثهم بأن جيرانهم جميعهم يتآمرون ضدّهم، يهدّدون بالإغارة على العربية السعودية وسلطنة عُمان. ومن أجل حصر الأزمة ومنع امتدادها إلى الخليج الفارسي بأكمله، فإننا ثَنَيْنَا عاهلَيّ ذينك البلدين عن السماح للعراقيين بالانطلاق في هجماتهم ضدّ إيران عبر أراضيهما. وبعد استشارة السعوديين، صمّمت أن أرسل بعضاً من طائرات الرقابة أواكس لتعزيز الدفاع عن شبه جزيرة العرب. وكنت على استعداد في حال امتداد الحرب، أن أسلّمهم أيضاً المقاتلات إف ـ ١٥ لتقف في وجه الـ إف ـ ٤ الإيرانية.

لم تتوقّف الحرب، لكنّها لم تمتد، ولم يلبث الطباطبائي أنْ عاد إلى بون حاملاً تفويضاً حسب الأصول بمتابعة المفاوضات مستخدماً من جديد أيضاً الوساطة الألمانية.

«خلال إقامتي في ونستون ـ سالم طلبني كريستوفر ليطلعني على تعليق مشجّع صادر عن الطباطبائي، الذي صرّح بـ : «إن الاقتراح الأميركي وقع على تربةٍ خصبة». إننا سوف نفعل أقصى ما نستطيع من أجل التوصل إلى اتفاق في مدةٍ أقصاها الأسبوع المقبل».

يوميّة ٩ تشرين الأول ١٩٨٠

لقد علمنا بأنّ الرهائن قد أعيدوا إلى السفارة، وبأنهم في حالة صحيّة جيدة، ويبدو أن الإذن بإطلاق سراحهم قد صدر عن الحكومة الإيرانية. وقد بدأت سلطات طهران تفكّر في المطالب التي يمكن أن تطرحها بعد الوصول إلى حلّ الأزمة، وبعضها على سبيل المثال يتعلّق بصيانة وإصلاح الأعتدة العسكرية التي كنّا قد بعناها لإيران. وكانوا يقترحون أن يطلق سراح الرهائن في أربع مجموعات، على أن تسير كل مرحلة بالتوافق مع تلبيتنا لواحدٍ من مطالبِهِم. هذه الطريقة كانت

مغرية، لكنّ القبول بها معناه الاعتراف بالفروقات في «الحالة الجرمية» بين الرهائن، وهي بذلك تضعنا في الموضع الذي يريده خاطفوهم، ولهذا كان جوابنا لا لبس فيه: «إننا نريدهم جميعهم».

عندما جاء رئيس الوزراء محمد علي رجائي إلى نيويورك، في تشرين الأول، من أجل المرافعة في قضية بلاده أمام هيئة الأمم المتحدة، اقترحنا أن يلتقي مع موسكي أو مع وورن كريستوفر. رفض ذلك، فرفض ممثلو عشرات عديدة من الدول الاستماع إلى شكواه في الأمم المتحدة. عاد إلى طهران حاملاً معه رسالة ضمنية لكنها واضحة جداً مؤدّاها أن: إيران سوف تستمرّ معاقَبةً وتَظلّ مبعدةً عن الجماعة الدولية طالما لم يتحرّر الرهائن الأميركيون.

لم تسر الحملة الانتخابية في الولايات المتحدة في المسرى الذي كنّا نتوخاه. كانت الحملة في شهر أيلول، قد بلغت أوج احتدامها، لكنّ الشعب الأميركي لم يكن فيما يبدو مستعجلاً بالمرّة ليحسم اختياره. أما وإن استطلاعات الرأي لم تعطني الحظوة، فقد عانيت شقاءً في جمع الأموال الخاصة التي يأذن لي القانون باستخدامها بالإضافة إلى العون الفيدرالي. لم نكن نخسر ولم نكن نربح أيّ موقع، ولم يكن أمامنا في انتظار نجاحات اقتصادية أو دبلوماسية قد تعدّل الميزان لمصلحتنا، أيّة إمكانية متوفّرة غير العودة مرّة أخرى وباستمرار ودون كلل، إلى واقع كوننا أنا وريغان نطرح خيارين مختلفين جذريين أمام أميركا، وأن نأمل من الناخبين أن يختاروا في الأيام الآتية الخيار الأكثر معقولية.

كانت تذهلنا في أحيانٍ كثيرة التصريحات التي يدلي بها ريغان حول هذه المشكلة أو تلك من المشكلات المهمة، لكنّ الصحف بدت في معظمها عاجزة عن تصور نتائج ما يقترحه، أو أنها تتصنع الاعتقاد بأنه لم يرد أن يقول ما قاله. إن هذا كان يضعنا في موقف حرج، فقد كنّا ملزمين أن نشرح نحن بأنفسنا سياسة خصمنا. طلبت من الزعماء الديمقراطيين أن يتكلفوا بهذه المهمة، مهمة التحذير، لكن الصحفيين والجمهور كانوا يتجاهلون تحذيراتهم، فتبادلنا بالتالي المهمّات، وصمّمنا أنا وفريتز مونديل أن نتولى تلك المهمة بأنفسنا. كنّا نعتقد أن اعتماد خط متصلّب في معركة انتخابية، كانت قد أخذت تظهر كما يجب لها أن تكون، معركة ضارية، سوف يفهم بأنّه ردّ فعلٍ شرعي من جهتنا لكنني لم ألبث أن تعلّمت، على حسابي، بأن هامش الانتقاد الذي كنت أمتلكه هو هامش شديد الضيق. فلقد عمدت الصحف مرّات عديدة إلى انتزاع فقرات من كلماتي من سياقها الذي استخدمتها فيه من أجل وصف مواقف خصمي، وقدّمتها بوصفها هجومات شخصية على ريغان. والحال، إن الهجوم على ريغان هو آخر شيء كنت أطلبه، وليس ذلك مراعاةً له، وإنما لأنه لا مصلحة لي، أو له، في ذلك.

في بداية شهر تشرين الأول، وفي الوقت الذي كانت استطلاعات الرأي تأتي لمصلحة ريغان باستمرار، فإن الحاكم ريغان استمرّ يتوارى، وظلّ يحرص إلى أقصى حدّ ممكن على الابتعاد عن الصحف وعلى اجتناب كافة الأسئلة المحرجة اجتناباً حذراً. وظلّ أيضاً ملتزماً بعدم مساجلتي ما لم يكن أندرسون مدعواً إلى ذلك السجال. وقبل أقلّ من شهر على موعد الانتخابات لم تكن الجرائد قد تحدّثت بعد عن أيّ مشكلة حقيقية، بل كانت تخصص عناوينها الكبيرة لـ «السجال على السجال» و«لزلات لسان» ريغان، وإلى انعدام «اللعب الشريف» عندي.

لم يكن تهرّب خصمي هو مشكلتي الوحيدة. فلقد كان عليّ أيضاً أن أواجه أيضاً الهجمات الضارية من قبل الجماعات المحافظة الدينية والسياسية التي كانت تعصف ضدّي بعنف أقوى بكثير مما فعلته في عام ١٩٧٦. فلقد كنت متهماً بخيانة أميركا بـ «تصفية وضع قناة «باناما» وبتخريب التعليم بإنشائي لسكرتارية للتعليم، وبتشجيع الإجهاض والشذوذ الجنسي، وبالسعي لتدمير الأسرة بدعم تعديل القانون باتجاه المساواة في الحقوق، وبكوني «مجاملاً للشيوعية» ولأنني «جرّدت بلادنا من السلاح» بتوقيعي على معاهدة سالت . إثنين. وكان أكثر المنتقصين مني تزمتاً هو المحترم جيري فالويل، من جماعة «التأهيل الخلقي» الذي كان له حظوة واسعة نسبياً، والذي كان عنده احترام للحقيقة نسبيته شديدة جداً.

«إدّعى فالويل في ألاسكا (وعادَ إلى تكرار ذلك مراراً عديدة) بأنني استقبلته في المكتب البيضاوي وأنني أطلعته على نيّتي في إدخال بعض الشاذين جنسياً بين معاونيّ، لأن للأميركيين الشاذين جنسياً الحقّ في أن يتمثّلوا في البيت الأبيض. إنني لم أتحدث على انفراد مطلقاً إلى هذا الرجل، وإنني لم أستقبله، وإنني لم يكن لي معه هذا الحديث الذي يدّعيه لي، على الإطلاق».
يوميّة ٧ آب ١٩٨٠

تبينّ بعد التحقّق بأنني التقيت فالويل في الوقت نفسه الذي التقيت فيه حوالي العشرة من المسؤولين الدينيين الآخرين، وتكشّف من الاستماع لتسجيل الحديث الذي دار في حينه بأنه لا أنا ولا أيّ واحدٍ من ضيوفي قد تطرّق في أي لحظة لقضية الشذوذ الجنسي. وقد سلّم فالويل، بعد مجابهته بالحقيقة بأنه كان يكذب، لكن هذا لم يكن كافياً لإسكات الشائعة، فإنّ بقعةً من الضوء «دينية» مسلطة عليّ في ذلك الحين بمناسبة الحملة الانتخابية كانت تُظهر أمّاً قلقة توضح لابنها بأنّني رجل شرير لأنني أشجّع على الشذوذ الجنسي.

الاتهامات الموجهة ضدّي في التليفزيون من الوعّاظ ومن التنظيمات المحافظة كانت في معظم الأحيان مضحكة إلى أقصى حدّ، لكنه كان ها مع ذلك تأثيرها الشمولي. فهي مع التكرار المستمرّ تصبح إن لم نقلْ معقولة أو مستساغة، مألوفة على الأقلّ لدى الملايين من الأميركيين. كان القانون يحدّد للحزبين ميزانية انتخابية، وذلك كي تظل الفرص أمامهما متساوية، لكنّ من المسلّم به أن المصاريف الكبيرة التي تتكلفها تلك الجماعات في سبيل محاربتي لم تكن تظهر بأيّ حال في مصاريف الحزب الجمهوري.

رغم كل مجهوداتنا، فإن ريغان نجح حتى في اجتذاب قسمٍ من الطائفة اليهودية، التي ظلّت تأخذ علينا علاقات بيلي مع ليبيا، وزلات لسان أندرو جاكسون، قرارنا المشؤوم في الأمم المتحدة، فإنه كان يعدها بعدم غير مشروط لإسرائيل في مفاوضات الشرق الأوسط، في حين أننا تعهدنا فقط، بالسعي من أجل السلام، دون أحكام مسبقة بالتنازلات، فهذه يجب أن تقدّم من هذا الفريق كما تقدّم من ذلك.

مع كلّ هذه الصعوبات التي أوردتها أعلاه، فإن مقدار شعبيتي كان يعلو ببطءٍ في كافة أنحاء البلاد. فإن استطلاعات الرأي، التي أجراها فريقي، قبيل ثلاثة أسابيع في الانتخابات، كانت تشير إلي لحاقي عملياً بريغان. وكان بات كادل يعتبر مواقف الأميركيين مواقف ذات دلالة ومشجعة، لأنهم في تلك المواقف الأسس من المشكلات الكبرى (في مقابل المواقف السياسية الظرفية) كانوا يعلنون أنهم أكثر قرباً إليّ من خصمي. وكانت تصريحات ريغان الداعية للحرب في حديثه عن الأسلحة النووية وعن احتمال استخدامها، قد أحدثت اضطرابات خطيرة أجبرته على ارتجال كلمة متلفزة ليوضح بأنه لا ينوي أن يجرّ الولايات المتحدة إلى الحرب.

وكنت في الوقت نفسه قد سجّلت في البيت الأبيض بعض النجاحات التي أتت في وقتها لتزيد من شعبيتي. فقد تمكنت، وبعد ثلاث سنوات من المفاوضات الشاقة، أن أعلن عن الوصول إلى اتفاق بين اليونان وتركيا من أجل عودة اليونان إلى الحلف الأطلسي. وعلى الصعيد الاقتصادي كانت الأخبار جيدة كذلك؛ فإننا كنّا نخرج من الركود الاقتصادي، ورغم أن ارتفاع النّسب كان لا يزال مثيراً للقلق، فإن نسبة التضخم كانت قد ثبتت عند معدل الـ ٧% منذ ثلاثة أشهر. وعندما كنت أجوب في البلاد، علمت بأن حظوتي قد ازدادت بشكلٍ ملحوظ. ومع اقتراب ساعة الحسم، كان الأفق ينفسح أمامنا وكنّا نغدو على ثقةٍ من النصر لم يسبق لها مثيل.

كان الجوّ قد ازداد انفراجاً، وكنّا نلهو ببعض الأحداث الهزلية في الحملة، إلا أنّها كانت فوق هذا أحداثاً ملفتةً للنظر بشكلٍ خطير.

«ذهبت إلى ولاية كراند رابيدر ميتشيغان، وقد انتبهت متأخراً بأنّي لم أميز بينها وبين سيدار رابيدز. وقد أعلن جيرالد فورد أمام كاميرا التليفزيون، وهو يريد التنديد بخطئي، قائلاً بأنني جاهل حتّى بأن ميتشيغان هي إحدى ولاياتنا الثماني والأربعين».

يوميّة ٢٥ تشرين الأوّل ١٩٨٠

على إثر هذا التصريح، توجب للرئيس فورد عدّة أيام لإقناع الصحفيين بأنه يعرف، مثلما يعرف الناس جميعاً، بأن بلادنا تتألف من خمسين ولاية.

كان همّي الأكثر ثباتاً، إنْ كرئيس وإنْ كمرشح، هو مصير الرهائن. فقد كان مقرّراً أن يعقد البرلمان الإيراني جلسةً مهمة حول هذه القضية في الأسبوع الأخير من تشرين الأول، وكنّا نعلم من الطبطبائي ومن مصادر أخرى أنّ الخميني وحرّاس الثورة عازمون الآن على حلّ الأزمة في أسرع وقتٍ ممكن. وقد وضعت لمستشاريّ في الأمن، تصميماً للمراحل الأخيرة من المفاوضات، لكي أستطيع أن أجيب دون تأخير على طروحات الإيرانيين. وقد اتفقنا بالإجماع على إسناد إدارة العمليات إلى سايروس فانس، بحيث لا يعطي لانتصارنا طابع التحزّب الشديد.

أعطى البرلمان الإيراني موافقته على المفاوضات بـ١٠٠ صوت مقابل ٨٠ صوتاً معارضاً، لكنّ أنصار الخط المتصلّب، رفضوا حضور الجلسة، عاصين بذلك أوامر الخميني المستعجلة، من أجل منع هيئة المجلس من إكمال نصابها إلى الثلثين وهي النسبة التي تسمح باتخاذ قرار. كنّا

في جميع تصريحاتنا، نقلّل بشكل منهجي إلى أقصى الحدود فرص النجاح أمامنا، وذلك كي لا يتولد أمل كبير، وأن نتجنب استعجال الرأي العام لنا، والذي قد لا يسمح معنا إن تَسبّبْنا له بخيبة جديدة. لكنّ بالغاً ما بلغت جهودنا، فإن مشكلة الرهائن ظلّت في صدر الصفحة الأولى من كلّ الجرائد، وكانت الغالبية العظمى من الأميركيين مقتنعة بأن تحريرهم وشيك الوقوع.

وفي النهاية حلّ الأسبوع الأخير من الحملة الأنتخابية، وظل الجمهوريون جتى النهاية يطبّقون تكتيكهم الدفاعي، فإنهم رفضوا سلسلة المواجهات المنفردة التي اقترحناها، ولم يقبلوا إلّا بجلسة وحيدة تليفيزيونية بين ريغان وبيني، وهي يجب أن تعقد في كليفلاند قبل الانتخابات بسبعة أيام فقط، وهو وقت متأخر جداً، فإن جماعة كبرى من الناخبين فات أوان التأثير فيها.

كان ريغان متفوقاً عليّ كونه «رجل اتصال» ولم يكن لديّ أيّ حظ في مغالبته في هذا الحقل. لذلك اخترت نقطة أخرى للإغارة عليه منها فقد عزمت على التوجّه بالحديث إلى الأقلّيات وإلى الفئات الإجتماعية التي يحدق بها خطر العذاب أكثر من غيرها إن انتخب.

«تحدثت عن الجلسة مع أمي بالهاتف. فإنني من المحتمل ألّا أراها خلال أسبوع. لقد قالت لي إن أهمّ شيء هو القنبلة الذرّية، ثم تحادثنا عن أنواعها، ذات الكيلوات من الأطنان وذات الميغاوات من الأطنان. إنّ بإمكانها الحديث عن الوضع الدولي، بما فيه مشكلة الرهائن، حديثاً لا يقلّ جودة من الناحية العملية عن حديث الراشد».

يومية ٢٦ تشرين الأوّل ١٩٨٠

خلال الجلسة، تحدثت عمّا يشغل بال أميّ، وقد انعطف الحاكم ريغان والصحفيون بتعليقي نحو الهزل، مما جعل من أميّ في خلال ليلة واحدة فقط محاميّة قضية المعادين للتسلّح النووي، المحاميّة الأشهر في الولايات المتحدة. كان هذا الفصل، على كل حالن مستكرهاً إلى حدّ ما، وقد اعتبر مستشاريّ أنني ارتكبت خطأً فيه. إنني بالطبع قد أسأت التعبير عمّا في نفسي، لكنني كنت أعتقد أنني بإيضاحي أن الفتاة حتى البالغة الثانية عشرة من عمرها تخاف من القنبلة الذرّية، أُفهِمُ الناس بصورة أفضل إلى أيّ حدّ كان الخوف من الحرب النووية حاضراً في كلّ الأذهان، وإلى أي حد هو مُلحّ ومستعجلٌ تجنّبُ هذا الخطر.

وفي الليلة التي تلت الجلسة، وقبل الانتخابات بستة أيّام سجلت في مفكرتي ما يلي:

«يصعب عليّ أن أجزم بشيء حول الطريقة التي نظر الناس إلينا بها. ريغان كان «طبيعياً» جداً. «يا للعجب، أو ترون؟ إنني أنا أيضاً جد، و.. إنني أحبّ السلام». إنه قد تلقّن كلماته عن ظهر قلب، وهي تخرج من فمه عندما يضغط على الزرّ. إنني أظنّ أنه أعطى على وجه الإجمال انطباعاً أفضل مني، لكنني (قلت) سلسلة من الأشياء نعتقد أنها سوف تجد طريقها إلى رؤوس الناخبين وقد يكون لها اعتبارها عندما يذهب هؤلاء إلى صناديق الاقتراع ليختاروا قائداً لهم لمدّة أربع سنوات. في نهاية الجلسة كان الجميع راضين.

«... لقد وصل هو إلى مبتغاه، ووصلت أنا إلى ما أبتغي، وسوف نعلم أيّهما الاستراتيجية الأفضل عندما يصدر الحكم، الثلاثاء القادم».

يومية ٢٨ تشرين الأول ١٩٨٠

لم يلبث أن ربحَ بعض النقاط بعد الجلسة، لكن استطلاع الرأي الذي أجراه بات كادّيل أشار إلى ارتفاع مهم في شعبيتي لغاية نهاية الأسبوع. وفي خلال عطلة الأسبوع، كان تقدير بات بأننا قد صرنا على قدم المساواة، في حين أن استطلاعات للرأي أخرى كانت تعطيني بعض التأخر. ضاعفت اجتماعاتي، وطرت في البلاد من طرفٍ إلى آخر، منسّقاً تنقلاتي مع تنقلات روزالين وفريتز وغيرهم من باعثي الحركة في حملتي. كان التوتر يزداد، وكانت الجماهير التي تستقبلني تبدي حماسةً كانت بالنسبة لي أفضل ما يشجعني.

«كان في الجو كثير من الكهرباء. وكان في النفوس هيجان كبير. فإن ظاهر يديّ قد تسلّخ، لأنّ الناس لا يستطيعون ضبط أنفسهم. بكى منهم كثيرون. إن الجماهير تصرخ بشكوى حادّة جداً الآن. إنني واثقٌ بأنه مع اقتراب يوم الانتخاب، يحدث الشيء نفسه مع جميع المرشحين، لكنّ العاطفة والاهتمام يتجلّيان الآن أكثر بكثير مما تجلّيا في الأسابيع الماضية».

يوميّة ٣١ تشرين الأوّل ١٩٨٠

في صباح الأحد وقبل يومين من البدء بالتصويت، وصلت أخيراً هيئة مجلس الشورى الإيراني إلى النصاب، وناقشت مقترحات الخميني ما بين ساعتين إلى ثلاث ساعات وأعلنت موافقتها عليها. كنت في شيكاغو عندما طلبني وورن كريستوفر في الساعة الثالثة و ٤٥ دقيقة صباحاً ليبلغني بأن البرلمان الإيراني قد وافق موافقة إجمالية على النقاط الأساسية التي ناقشناها مع الطباطبائي في بون. كانت هناك بعض النقاط لا تزال غير مقبولة في القرار الذي صُوّت عليه، وهي متعلقة على وجه الخصوص بإعادة أملاك الإيرانيين وثروة الشاه، لكنّ الموقف الذي اعتمد بمجمله كان موقفاً منسجماً معنا.

عزمت على إلغاء كلّ اجتماعاتي لذلك اليوم وأن أعود على الفور إلى واشنطن. أبلغت فريتز وروزالين وطلبت إلى موسكي أن يُخطر زعماء الكونغرس والمرشحين الآخرين. وفيما أنا أهتمّ بمغادرة شيكاغو، علمت بأن البرلمانيين الإيرانيين قد أذنوا لرئيس الوزراء رجائي وللرئيس بني صدر بأن يتراضيا معنا على التفاصيل العملية المتعلّقة بوضع الاتفاق موضع التنفيذ.

إنني لن أنسى مطلقاً هذه المرحلة التي عدت فيها من شيكاغو إلى واشنطن. لقد أمضيت الوقت في حجرة الطيّار في طائرة الرئاسة أُثرثر مع الطاقم وأتأمل معجباً أجمل شروق للشمس شاهدته منذ أن رأت عيناي النور. وكنت آمل من كلّ قلبي أن تكون نهاية الكابوس الإيراني قد اقتربت وأن تكون محاكماتي وقراراتي التي اتخذتها صحيحة. والغريب في الأمر أن الشعور المسيطر في ذهني لم يكن شعور الخوف وإنما كان شعوراً بالراحة. إن ما هو على وشك الحصول الآن ليس تابعاً لإرادتي. وإن مستقبلي السياسي موضوع الآن في أيدي حفنة من الناس

اللامنطقيين الذين يعيشون في المنقلب الآخر من العالم والذين ليس لي عليهم أيّ تأثير. فإنّ تحرّرَ الرهائن في خلال الساعات المقبلة، تكون إعادة انتخابي مضمونة، وإن خاب أمل الشعب الأميركي مرّة جديدة أيضاً، فإنه لا يعود أمامي أيّة فرصة عملية في الفوز.

لم ألبث بُعيد وصولي إلى البيت الأبيض أن قرأت بسرعة نصّ القرار، وتأكّد لي أن الفروقات التي لا تزال تباعد بين موقفنا وبين موقف المجلس الإيراني هي أكبر ممّا سبق أن ظننت. إلاّ أن الطروحات الإيرانية لا تستحق مع ذلك أن ترفض. فكتبت بالتالي جواباً مشجعاً، ونقلته إلى سفير ألمانيا في طهران، وهذا أكّد لي بأنه سوف يفعل كلّ ما في وسعه من أجل إبلاغه دون تأخير إلى رئيس الوزراء السيد رجائي.

ثم أدليت أيضاً بتصريح على الملأ، أعلنت فيه أن قرار البرلمان الإيراني يُمثّل تقدّماً حقيقياً، وبأننا نأمل منه نتائج إيجابية في مستقبل قريب جداً، مع الإيضاح إلى أنّ عملي الرسمي لن يتأثر بأيّ حال بنشاطاتي كمرشح. ثم ذكرت بأن تحرير الرهائن هو أمنيتي الأغلى على قلبي، لكنني لم أستطيع في أي حال القبول بأيّ شرط ينتقص من شرف بلادي.

استيقظت صباح اليوم التالي مبكراً جداً لأعرف آخر ما ورد من أخبار من إيران. لقد كان رجائي قد استقبل السفير جيرهاد ريتزل. أما الخميني فكان قد أَعلَم حرّاسَ الثورة بوجوب تسليم الرهائن إلى السلطات الشرعية، بحيث يتمكن الطلاب من الالتحاق بالجبهة. والحكومة أعلنت بأن الجزائريين سوف يكونون «مسؤولين» عن الرهائن. كنّا نجهل ما المقصود بهذا التصريح، لكننا علمنا بأن هناك أوتوكارين لم يكونا موجودين يوم أمس، هما الآن متوقفان أمام مبنى السفارة، ثم مضى ما تبقى من اليوم دون أن يردنا شيءٌ من طهران.

في الوقت الذي شرعت فيه بالقيام بجولة لمدّة ست وثلاثين ساعة في أرجاء البلاد، كنت أعتقد أن الفرص متساوية تقريباً بيني وبين خصمي. ولكي أكون على ثقةٍ من الفوز، فإنه يتوجب لي أن أتمكن من الاعتماد على جمع أصوات جديدة أو انتقال أصواتٍ من الطرف الآخر، في الساعة الأخيرة، لكنّ غالبية الناخبين لم يعودوا يُصغون إلى المرشحين. كان انتباه الناس بأكمله مشدوداً إلى مشكلة الرهائن. وكان يوم الاقتراع هو يوم الذكرى السنوية الأولى للإستيلاء على السفارة، واستغلّت الصحف وشبكات التليفزيون هذه المصادفة لتذكّر بمسيرة الآلام التي سارها الرهائن ولتراجعَ باختصار كلّ الإخفاقات التي سجّلناها خلال الاثنين والخمسين أسبوعاً التي تصرّمت منذ احتجازهم. وعندما بدأ الشعب يتحقّق من أن تحرير الرهائن ليس بعد إلا إمكانية مبهمة، فإن موجة من الشعور بالخيبة حطّت بثقلها على البلاد. كُنّا في كلّ يوم نُجري أُلوفاً من الاتصالات التلفونية، وهي اتصالات كانت تمثل نوعاً من استطلاع للرأي على الواقع المحسوس، وكانت الإجابات التي تلقيناها في يوم الاثنين تشير إلى انحداء حاد في مقدار شعبيتي. لقد مرّ أنصارنا في أوقات بالغة السوء، وهم يستمعون إلى الناخبين الذين كانوا يعربون لهم وبألفاظ حادّة غالباً، عن رأيهم في انعدام كفاءتنا وفي مواعيدنا الكاذبة. وبَدت، مذ ذاك وصاعداً كلّ جهودنا الرامية إلى عكس هذا الاتجاه، جهوداً باطلة. لكننا ثابرنا عليها مع ذلك لنكمل معركتنا بكلّ ما لدينا من طاقة ومن اقتناع.

خاطبت الناخبين الذين ينتخبون لصالح الحزب الديمقراطي في العادة مذكّراً إيّاهم ببعض الدروس الكبرى من تاريخنا السياسي. إن حزبنا هو حزب الطبقات المتوسطة والطبقات الكادحة في بلادنا. ولقد كان هو الأصل في الإصلاحات الأكثر أهمية التي عرفها مجتمعنا، وهو كذلك الأصل في وضع المساعدات الاجتماعية وإخضاعها لقوانين الحقوق المدنية الحديثة، ولجميع المكتسبات على الرغم من معارضة الجمهوريين. وحزبنا، أظهر في الوقت نفسه أنّه أكثر فعالية من الجمهوريين في النضال ضدّ التضخم وفي النضال من أجل توسيع الاستخدام وفي خفض العجز الفيدرالي وفي تحسين دفاعنا. وفي كلّ أربع سنوات يدخل مرشح جمهوري الحلبة ويبذل كلّ ما في وسعه من أجل دفع الناخبين إلى نسيان هذه الحقائق في بضعة أسابيع حاسمة. وإنهم وإن كانوا يتوصلون إلى الرئاسة، باسم حزب أقلّي، فما ذلك إلا لأنّ الناخبين الديمقراطيين يستسلمون للإغراء وينتخبون ضدّ مصالحهم الحقيقية. لا شك في أنّ ندائي هذا قد لاقى آذاناً صاغية وخاصة خلال الليلة الأخيرة، لكنني تحقّقت مع ذلك بأنني لم أعد أستطيع أن أعيد الأمور إلى مجاريها. كان التسليم بالهزيمة شاقاً عليّ للغاية، ولهذا رفضت أن أراها طيلة ما كان ذلك مستطاعاً.

«أبلغنا بات عن استطلاعات للرأي مقلقة للغاية، إن الناس ينصرفون عنّا بمقدار ما يتبيّنون أن الرهائن لن يطلق سراحهم في المدى المباشر. ولم تكن الجرائد تتحدّث بالفعل إلا عن واقع دخولهم في سنتهم الثانية من الاحتجاز.. هذا الاثنين، كانت هناك أقلّية (أظن أن بات قال إنها ١٩%) لا تزال تعتقد بإمكان عودتهم عما قريب. هذا الوعي الذي كونته الأغلبية لنفسها، ترجمته هي اتهام شامل لنا في كفاءتنا، فإننا نتهم بخليط من الإخفاقات والصعوبات التي لا يمكن أن نعتبر أنفسنا بكلّ منطق وصواب أننا مسؤولون عنها . ومنها ارتفاع أسعار البترول الذي قرّرتْه منظمة الدول المصدرة للنفط، ونتائج ذلك على اقتصادنا، والاستيلاء على سفارتنا، وغزو أفغانستان، وتدفق اللاجئين الكوبيين.

«تحوّل المتردّدون جميعهم نحو ريغان. والغريب في الأمر أن صورتي تحسّنت. فقد أخذ يزداد عدد الذين يعتقدون بأنني تصرّفَت التصرّفَ الصحيح في الأزمة الإيرانية، أقل مما تصرّفت في سبيل غايات حزبيّة.. لكنّ فريقي كان يتقهقر بشكلٍ عام. في مساء يوم الإثنين وحين كنا جميعنا في أُورِغون، علمنا بأننا مدحورون».

يوميّة ٣ تشرين الثاني ١٩٨٠

تحدّثت في بلانس إلى روزالين عن الاستطلاعات الأخيرة للرأي. فأسفنا لأن السياسة الاقتصادية المحافظة جداً التي كنت مضطراً لاعتمادها وأدّت إلى انقسام عميق في الحزب الديمقراطي، ولأن المشكلات التي أوليتها من أجل حلّها عناية خاصة جداً، هما الأمران اللذان أفقداني أكبر قدرٍ من الأصوات. وحتى إنْ كنت أواجه الهزيمة فإنني كنت لا أزال مقتنعاً بأن كلّ الخيارات المهمة التي اعتمدتها كانت صحيحة.

«كلّ القضايا الصعبة والمثيرة للنزاع التي تصدّينا لها كلفتنا أصواتاً. وهي اتفاقات كامب دايفيد، وسياستنا الأفريقية، واللاجئون الكوبيون، واتفاقات قناة باناما، وتسوية العلاقات مع الصين، والتشريع للطاقة، وإلى هذا يجب أن يضاف غزو أفغانستان وعلى الأخصّ أزمة الرهائن. ومعركة كيندي التي استغرقت ثمانية أشهر كانت هي أيضاً شؤماً علينا. فلقد أمضيت الجانب الأكبر من وقتي في محاولة استرجاع الناخبين الذين كان يتوجب في مطلق الأحوال أن يدعمونا منذ البداية: اليهود والأميركيون الإسبان، والزنوج والفقراء والعمّال وهكذا دواليك..».

يوميّة ٤ تشرين الثاني ١٩٨٠

في الساعة ١٩ والدقيقة ٣٠، أعلن التليفزيون فوز ريغان. وكان واضحاً لدى الجميع بأننا تلقينا هزيمة ساحقة. في الساعة ٢١ والدقيقة ٣٠ ذهبت إلى فندق **شيراتيون** وألقيت خطاباً موجزاً. ولقد لاقى قراري بالكلام بهذا الوقت المبكر إثر ذلك انتقاداً قاسياً، لأن صناديق الاقتراع لم تكن قد أقفلت بعد على الشاطىء الغربي، وكلامي هذا يمكن أن يعود بالضرر على بعض المرشحين الديمقراطيين. ويحتمل أن هذا خطأ، لكنني تصرفت بهذا الشكل لكيلا أظهر بمظهر الخاسر الرديء، الذي ينتظر النتيجة الأخيرة إلى ساعة متقدّمة من الليل، لتثبت له حقيقة كانت جلية منذ بداية المساء.

لدى عودتنا إلى البيت الأبيض، تحدّثنا لبعض الوقت مع كيربو والأولاد ثم ذهبنا لننام بهدوء. لقد بذلنا أقصى جهدنا، ولقد خسرنا بحزن وإنما دون مرارة أو غضب.

بعد اختتام الحملة، في ليل الاثنين الثلاثاء، لم أكنْ، خلافاً للمألوف، مندهشاً ولا متأثراً بالنتائج السلبية التي أتَت بها استطلاعات بات. لقد أحزنتني، لكنني كنت قد هيّأت نفسي للهزيمة. إلا إنني كنت أبعد من أن أتصورها أنّها قد تأتي ساحقة بهذا الشكل. فإن الحزب الديمقراطي لم يخسرْ الرئاسة فحسب وإنما اندحر في جميع الولايات باستثناء ستٍ منها، وأصبح أقليّاً في مجلس الشيوخ. لقد كانت نتيجة قاسية بالفعل.

كان عزائي الوحيد أن المعركة انتهت أخيراً، وأنّ أمامي شهرين ونصف الشهر لبلوغ نهاية مهمّتي، المهمة التي سأتمكن من ممارستها من جديد بوصفي رئيس، رئيس لا يلبس ثياب المرشح الضيّقة. ذلك كان قليلاً، لكنه مع قلّته كان وميض ضياءٍ في سماءٍ مدلهمّة السواد.

مرحلة الانتقال

«لن أدّخر شيئاً من جهدي في سبيل أن يكون الانتقال من عهدي إلى عهد الرئيس الجديد انتقالاً مشرّفاً ولمصلحة الشعب الأميركي. وإنني سوف أواصل الصلاة والعمل، شأني منذ أربعة عشر شهراً، من أجل سلامة وأمن الرهائن الأميركيين المحتجزين في إيران. إنني لا أستطيع أن أتكهن بما سوف يحصل، لكنني آمل أن تنضموا أنتم إليّ في صلواتي التي أستمرّ في رفعها، في سبيل تحرير الرهائن».

خطاب الوداع إلى الشعب الأميركي

في الخامس من تشرين الثاني، استيقظت بشعورٍ يملأني بأن حياتي دخلت مرحلة تغيّر ورحت أفكّر بقرارات عديدة على صعيدي الشخصي، عليّ أن أتخذها عمّا قريب. لهذا كنت محتاجاً قبل كلّ شيء للتشاور مع شارل كيربو ومع روزالين، فتناولنا نحن الثلاثة مجتمعين طعام فطورنا في البيت الأبيض وتحادثنا حول وضعنا المالي في داخل الأسرة.

ولم يلبث إثر ذلك أن انضم إليّ موسكي وبريجنسكي وورن كريستوفر في المكتب البيضاوي من أجل القيام بجولة أفق في موضوع الرهائن. وفي نطاق ما كانت الكراهية الإيرانية منصبّة في جوهرها عليّ أنا، فقد رحنا نأمل بأن تعطيهم هزيمتي فرصة أن يحلّوا الأزمة دون فقدانهم لمكانتهم. لكن وبما أننا لم نكن نستطيع أن نحصل على أيّ يقين، فقد عدنا نحلّل من جديد المعلومات المتناقضة مع بعضها في بعض الأحيان التي كنّا قد تلقّيناها منذ أيامٍ ثلاث. ولقد كان يستنتج منها بوضوح بأن الجزائر مدعوّة للعب دور الوسيط بين الولايات المتحدة وإيران. وبعد أن مَحّصنا الجواب الذي بعثتُ به نهار الأحد، ركّزنا اقتراحنا بصيغته النهائية، وطلبت إلى موسكي وإلى كريستوفر أن يحرّراه ويعرضاه عليّ للمصادقة.

«استقبلت مندوبي الصحف ما بين النصف ساعة إلى ثلاثة أرباع الساعة. كان الاجتماع للإعلان، ولأعلمهم بأنني في أفضل حال وبأنني لا أعاني لا حقداً ولا مرارة، وبأنّ عملية الانتقال سوف تسير على أفضل ما يكون، وبأنني أنوي التعاون مع ريغان إذا تحسّنت مواقفه حول النقاط التي تملك عليّ قلبي، مثل التضخم والاستخدام واتفاقات سالت. إثنين، ألخ.. وكذلك لأذكّر الأمة بأنني باقٍ في الرئاسة حتى العشرين من كانون الثاني».

يوميّة ٥ تشرين الثاني ١٩٨٠

ذهبت بعد الظهر أنا وروزالين إلى كامب دايفيد، حيث كنّا ننوي أن نأخذ قسطاً من الراحة وأن نناقش أمور مستقبلنا. عدنا إلى البيت الأبيض بعد ظهر يوم الاثنين. لقد بدت روزالين لأول مرّة منذ هزيمتنا كئيبة بشكل واضح، وهكذا كلّمتها من جديد عن مشاريعنا. فإننا لم نكن ننوي أن ننطلق من جديد في ميدان التجارة أو الأعمال إلا إذا كانت أسرتنا تحتاج ذلك، وبذلك نستطيع أن نخصّص وقتنا للنشاطات الاجتماعية والسياسية. ولقد كان عليّ بالإضافة إلى نشاطاتي شبه الرسمية كرئيس سابق، أن أعتني بما يقارب الخمسة وعشرين مليون من الوثائق المتنوعة التي صدرت عن إدارتي، والتي يجعل منّي القانون الفيدرالي مالكاً لها. وكنت أتحسّبُ لتدبير المال اللازم لبناء مكتبة لها، حيث يمكن أن يرجع إليها الطلاب والمؤرخون، على أن أوصي بها إلى الحكومة بُعيد وضع قائمة فيها، بحيث يكون أخصائيو الأرشيف الرسميون قد أنهوا تصنيفها في الوقت الذي تكون فيه الأمكنة جاهزة لها.

وكنت بوصفي واحداً من أصغر رؤساء الجمهورية في الولايات المتحدة سنّاً، أمل بأن أتابع عملي لسنوات طويلة، واضعاً نفوذي. وحرّيتي في العمل. في خدمة المثل التي دافعت عنها خلال مدة رئاستي. وربما أمكنني فيما بعد، دون محاولة مني لتمثيل بلادي رسمياً، أن أجد المنبر الدولي

الذي قد أستطيع انطلاقاً منه أن ألعب دوراً في الدفاع عن حقوق الانسان وحماية البيئة والسعي في سبيل السلام، أو بالأولى أيضاً السعي لخفض التسلّح النووي لدى جميع الأمم . وهي معركة آمل أن أخوضها بنجاح إلى جانب بريجنيف وذلك بالتقدّم بمقترحات لا يمكن أن تستقبل إلا بالترحاب من قبل جميع الناس ذوي الحسّ السليم . إن هذه الآفاق هي ولا شك آفاق غامضة، لكنّها على الأقل كانت تعطينا هدفاً نسعى إليه في السنوات القادمة، وليس إلا علينا نحن أن نجدَ تحدّيات أخرى لمواجهتها .

ولكن قبل أن أحلم بالمستقبل، كان عليّ أن أفكّر بالحاضر، وكان لا يزال أمامي الكثير لأفعله من الآن وحتى نهاية ولايتي. وفي الثالث عشر من تشرين الثاني، استقبلت رئيس الوزراء بيغن وأجرينا مراجعة معه على المشكلات التي لا تزال مطروحة في الشرق الأوسط. لم يكن مرتاحاً في الدقائق الأولى، فلم يكن يعرف ما الذي يقوله عن هزيمتي، لكنني عندما طمأنته على نواياي وعلى حالتي النفسية التحقنا بمستشارينا وبدأنا محادثاتنا .

هذا اللقاء مع بيغن أشعرني للمرّة الأولى بالشيء الذي سيزداد مع الوقت وضوحاً في الأسابيع القادمة: وهو أن الرئيس المدحور مهما فعل ومهما نوى، وحتى لو كان الحقّ بيده، فلن يستطيع التأثير على الأحداث تأثير الرئيس الممارس لصلاحياته. فقد ظلت محادثتي مع رئيس الوزراء الإسرائيلي رغم كلّ الجهود التي بذلتها، عديمة الجدوى بصورةٍ كليّة. أما السادات فكان قد أعلمنا قبل الانتخابات بأنه لن يأخذ أيّ قرار في المدى المباشر، ويبدو واضحاً أن الجميع يفضلون إنْ في القدس وإنْ في القاهرة، انتظار استسلام خليفتي لصلاحياته من أجل استئناف مفاوضات القمّة. وأفضل ما كان مطلوباً منّي فعله في هذه الظروف هو أن أسلّم كامل المسؤولية إلى ريغان.

كانت لي في اليوم التالي محادثة طويلة مع نائب الرئيس، فإن فريتز الذي أعادت له هدوءه الأيّام القليلة التي قضاها في عطلة في بورتوريكو، كان يرى نفسه في حالة نفسية قريبة جداً من حالتي، كان آسفاً لخسارتنا، مقتنعاً بأننا بذلنا كلّ جهدنا، واثقاً من مستقبله السياسي. وكان قد عزم على التقدّم إلى انتخابات ١٩٨٤، لكن ذلك لم يكن بعد إلا فكرة، لأنه كان واضحاً جداً أن الوقت ما زال مبكراً جداً من أجل إعداد خطة محدّدة.

لقد حدّدنا لأنفسنا أهدافاً تشريعية لها من الطموح ما لا يقلّ بشيء عما كان مقدراً لو أعيد انتخابي. فقد كنت بشكلٍ خاص أريد إكمال تشريعاتنا حول الطاقة، وضمان حماية الأراضي الطبيعية في ألاسكا، وتنظيم إزالة النفايات الصناعية السامة، والقضاء على عدم الانضباط في الصناعات الضخمة. وبعد التشاور مع الرئيس ومع مستشاريّ في حقل الاقتصاد، قرّرت أنْ أُعدّ الموازنة المقبلة إعداداً معتنىً به مماثلاً للسنوات السابقة، مقترحاً فيها زيادة متزنة على الاعتمادات العسكرية، وخفضاً ضريبياً معقولاً، والإبقاء على التدابير المتخذة من أجل حصر النفقات الفيدرالية، وكنّا نأمل بتصرفنا بهذه الطريقة أن نترك للجمهوريين وضعاً بكرههم على التخلّي عن بعض الوعود الخطرة التي قطعوها أثناء المعركة الانتخابية والتي كنّا قلقين من سماعنا إيّاهم يكرّرونها بعد النصر.

«كان شارلي شولتز قلقاً جداً من تصريحات ريغان الأخيرة حول التخفيضات الكبيرة جداً في الضرائب والزيادة التي لا حدّ لها في النفقات العسكرية.. هناك في الظاهر (في صفوف الجمهوريين) صراع بين أنصار السياسة المحافظة التقليدية وبين أنصار برنامج كيمب ـ روث. ويبدو أن ريغان يصغي في الوقت الراهن للفريق الثاني، لكنه سوف يكون على الأرجح ملزماً بتعديل موقفه».

يوميّة ١٧ تشرين الثاني ١٩٨٠

ومن أجل تسهيل عملية الانتقال، فإنني دعوت، وفقاً لما تعهّدت به، الرئيس المنتخب كي يجيء ليناقش معي المواضيع الأكثر حساسية التي لا يمكن البحث فيها بأيّ من الأحوال ولا الوصول إلى حلّ لها إلا في المكتب البيضاوي. كان البحث في غاية الأهمية، ولقد راعيت أن أكتب، كي لا أنسى شيئاً، كلّ المواضيع المختلفة التي أرغب في التصدّي لها على بطاقات كرتونية.

كان ريغان يصغي إليّ صامتاً فيما كنت أعرض ما عندي. كانت بعض القضايا التي توسعت فيها قضايا جوهرية بالإضافة إلى كونها على جانب من التعقيد النسبيّ، من مثل كيفية المباشرة في هجومنا النووي المضاد، أو الاتفاقيات الدفاعية الفائقة السرّية التي تربطنا مع حلفائنا. وقد حَثَثْت جليسي على دراستها قبل أن يبدأ في تأدية أعماله بحيث يستطيع أن يتحمّل على الفور كلّ المسؤوليات الملقاة على عاتقه. ولّما رأيت أنّه لا يأخذ ملاحظات مكتوبة، وعلى اعتبار أنّه لا يستطيع، بحكم العقل، أن يذكر كلّ التفاصيل، عرضت عليه أن يكتب ما يلزم، لكنّه أجابني بأنّه يثق بذاكرته.

تابعت جولة الأفق التي كنت أقوم بها، فسألني ريغان، مغتنماً فرصة توقّفي عن الكلام، إنْ كان يستطيع أخذ نسخة عن البطاقات التي معي. ولقد كانت هذه البطاقات غاية في الايجاز، إلى حدّ يتعذّر استعمالها كما أرى، لكنني لم ألبث أن تدبّرت الأمر بعد قليل مع سكرتيرتي من أجل تسليمه نسخة عنها.

حدثته عن الصين وعن قضية تايوان الشائكة (دون أن أكشفَ له أن بعضَ تصريحاته الانتخابية المتعلقة بهذا الموضوع لا تكفّ عن إثارة قلقي) وحثّته أيضاً عن عملية تحسين دفاعنا (عن التخلّي عن الطائرة القاذفة ب ـ ١ لمصلحة الصواريخ الاعتراضية) وعن منفعة معاهدة سالت ـ إثنين، وعن عدم تزايد القوى النووية، وعن التطورات الأخيرة في الوضع في إيران وفي أفغانستان. وقد تصديت لمشكلات الموازنة، وتحدثت عن قراري بمنع كل تزايد في عدد الموظفين الفيدراليين، وعن الصعوبة القائمة في حمل الكونغرس على القبول ببرنامج المساعدة للخارج. وتوسّعت كذلك في عرض وجهة نظري حول الدفاع عن أوروبا وعن الفروقات التي تباعد بيننا وبين حلفائنا، وضرورة السير بعزم وتصميم في سياسة سلمية في الشرق الأوسط وبولونيا ونيكارغوا، وكذلك ضرورة بيع طائرات إف ـ ١٥ إلى العربية السعودية.

كان طيلة الوقت يصغي إليّ دون أن يتفوّه بكلمة، إلى أن فرغت من كلامي، فرجاني ببساطة أنْ أقبل بترتيب كلّ مشكلات الدفاع والسياسة الخارجية مع مستشاره ريتشارد آلن، المفترض فيه أن يتولى هذه القضايا حتى تشكيل حكومة جديدة.

ثم عرّجنا إثر ذلك إلى الحديث عما نستطيع فعله من أجل إنقاذ حياة الزعيم الكوري الجنوبي كيم دايونغ الذي كان محكوماً بالإعدام من قبل نظام سيؤول. وقد شكرت ريغان لإرساله برقية طلب العفو فيها عن الزعيم المذكور من الرئيس شان دو هوان. وقد أدلى عندها بتعليقه الشخصي الوحيد منذ بدء المحادثة، إذ عبّر عن إعجابه بالطريقة التي قمع بها الرئيس السابق بارك شونغ هي، ثورة طلابية، بإغلاقه للجامعات جميعها، وبإصداره مرسوماً يدخل به المتظاهرون في الجيش على الفور.

هذا اللقاء مع خليفتي والذي استغرق قريباً من ساعة، كان لقاءً لطيفاً بمجمله، لكنني لم أحصلْ على انطباعٍ لحظةَ افترقنا أننا تقدّمنا كثيراً عمّا كنّا فيه من قبل.

أعلمني الحاكم ريغان فيما بعد، بأنه يرغب بأن يجري نقاشا لمشروع بيع الأسلحة للعربية السعودية مع مستشاره. فطلبت على الأثر من موسكي وبراون وبريجنسكي أن يعلّقوا المفاوضات الجارية التي تدور حول المقاتلات إف ـ ١٥، وطائرات المراقبة أواكس، وصواريخ جوّ ـ جوّ، وطائرات التموين وكذلك حول الأعتدة المقرّر لها أن تزيد من قوة نيران المقاتلات ومن مدى عملها. لقد كان مستحيلاً بسبب قانون مبيعات السلاح والروزنامة. التي سبق للكونغرس أن فرضها، أن تجري أية صفقة قبل ٢٠ كانون الثاني ١٩٨١، دون ضمانة من الرئيس الجديد. وهكذا نقلنا الملف إلى ريتشارد آلن وانتظرنا جواب ريغان على مقترحاتنا. كانت القضية على جانب من الحساسية لا مثيل له ـ بسبب ردود الفعل المتوقّعة من إسرائيل ومن قسم مهم من الكونغرس ـ وكنت قد أحببت أن آخذ المسؤولية بكاملها على عاتقي أو على الأقلّ أن أتقاسمها مع خليفتي بقبول ما يختاره، ذلك لأنه هو الذي سوف تكون له في نهاية الأمر سلطة إقرارها أو إلغائها. كانت إدارتي قد وعدت السعوديين بجواب، ونحن نعتبر أننا ارتبطنا بكلامنا، وبأنّ مقتضيات الشرف تطلب إعطائهم جواباً منّا قبل أن نمضي.

كانت المشكلة التي أتمسّك أشدّ التمسّك بحلّها قبل ذهابي هي بالطبع مشكلة الرهائن. وفي نهاية شهر تشرين الثاني في الوقت الذي كنت أنتظر فيه بين يوم وآخر زيادة وفد جزائري عائدٍ من طهران، ذهبت لأمضي عطلة نهاية الأسبوع في كامب دايفيد بصحبة أسرتي. لقد درست دراسة طويلة القوانين والتنظيمات المالية الفيدرالية والدولية وذلك خلال إقامتي في كامب دايفيد، وقد نشب نزاع بيني وبين مستشاريّ القانونيين في موضوع بند كانوا ينوون إدخاله في جوابنا إلى إيران هو يضمّن بأنه لا يحقّ لأيّ مواطنٍ أميركي، بعد تحرير الرهائن أن يطالب بتعويض من الحكومة الإيرانية. لقد كنت معارضاً بثبات لكلّ تنازل من هذا القبيل، وانتهت وجهة نظري إلى الرجحان. وقد صمّمت أن أترك للإيرانيين طريقتهم التي يختارونها ـ دعوى أمام محكمة لاهاي، أو أمام

الغرفة الدولية للتجارة، أو ترتيبات ثنائية بوساطة الجزائريين . وكان هؤلاء الأخيرون يفعلون كل ما في وسعهم من أجل تسهيل المفاوضات، لكنني لم أكن أنا شخصياً كما لم يكنْ أحدٌ من مستشاري متشائماً.

«علينا أن نتذكّر بأن رئيس الوزراء الإيراني رجائي كان يكنّ عداءً عميقاً لأميركا وقليل الميل إلى اللطافة، وشكّاكاً إلى أقصى حدّ، وليس مستعجلاً على الإطلاق لتحرير الرهائن. فضلاً عن ذلك، فإننا لم نعد نعرف ما هو وضعهم بالضبط. ذلك أن المتطرفين كانوا يطالبون بتسليمهم إلى الحكومة، وكانت الحكومة ترفض توكيد الخبر.. أما نحن فلم يكنْ لدينا أيّة وسيلة لمعرفة ماذا عندهم».

يوميّة ٢٩ تشرين الثاني ١٩٨٠

كان من المؤكد أن الزعماء الإيرانيين، أيّاً كانوا، سوف يتعرّضون عند اتخاذهم القرار النهائي بتحرير الرهائن إلى الإدانة بعنف من قبل خصومهم. وعلى الرغم من الفوضى الاقتصادية والاجتماعية التي انغمرت إيران فيها من جرّاء تدابيرنا الثأرية، فقد كان هناك زعماء سياسيون من ذوي التأثير يرغبون في الإبقاء على الرهائن محتجزين. وبعد أن حاول بني صدر أن يساعدنا، أخذ ينتقد الآن، من مكانه بالقرب من الجبهة، وبعنفٍ المابحثات الجارية، وكأنما كان المعارضون في البرلمان، الذين رفضوا الاجتماع في أواخر شهر تشرين الأول، رغم أوامر الخميني يشيرون إلى أن الحكومة الإيرانية الجديدة ليست موثوقة أكثر من الحكومة السابقة في قدرتها على السيطرة على المتطرفين.

عندما عدت إلى واشنطن، في يوم الاثنين، كان وارن كريستوفر قد قدّم مقترحاتنا إلى الوفد الجزائري الذي رآها مقترحات معقولة. وكنّا عازمين على إبلاغ الإيرانيين بأن هذا العرض هو عرضنا الأخير، وبأنهم إنْ رفضوه توجب عليهم أن يستأنفوا المفاوضات من نقطة الصفر مع الرئيس ريغان. واتّخذت قراري أيضاً بإرسال كريستوفر إلى الجزائر، من أجل أن ينقل إنذارنا إلى وزير الخارجية الجزائري محمد بن يحيى وإلى الرسميين الجزائريين الآخرين الذين لهم علاقة مع طهران.

كان ختام دورة الكونغرس الذي انتهت ولايته، ختاماً مثمراً بشكلٍ مدهش. ذلك أن الديمقراطيين لم يكنْ لديهم ما يخشونه من أيّ تصويت يصوّتونه، وأن الجمهوريين كانوا فاقدي الصبر يريدون أن يمرّروا مشاريع القوانين الأكثر إثارة للنزاع لكيلا يكون على الإدارة الجديدة أن تعود مع الكونغرس الجديد لتراجعَ مرّة ثانية كلّ العمل الذي أُنجزَ منذ عامين. هذا وقد استكملت تشريعات الطاقة بأكملها باستثناء قانون واحد، وأُقِرّ معها في الوقت نفسه قانون تاريخي حول طرح النفايات الصناعية والقانون المتعلّق بحماية أراضي ألاسكا الذي حاولتُ عبثاً الحصول على المصادقة عليه منذ بداية ولايتي.

كان القانون المتعلق بالنفايات ينصّ على إنشاء «صندوق . إضافي» يتغذّى من أقساط الضمان التي تدفعها الصناعة الكيميائية وتستخدم موجوداته في تغطية نفقات عمليات طرح النفايات السامّة. وهذا القانون شأنه شأن عدد آخر من المنجزات التي حقّقتها إدارتي هو قانون جوهري وهو يضمن مستقبل البلاد. فإن مشكلة تراكم المواد الخطرة التي تهدّد صحتنا وأمننا، لن تسوّى في السنوات القادمة، وسوف يظلّ من يحاولون حلّها يصطدمون بمقاومة عنيفة، يستدل عليها من الأزمة الراهنة التي تضع في موضع التعارض مع المصلحة العامة المصالح الشخصية لبعض جماعات الضغط.

أما التشريع الذي يؤمّن حماية أكثر من مائة وخمسين مليون آكر من الأراضي في ألاسكا، فقد كان بلا نزاع واحداً من أعلى النجاحات التي تحقّقت في رئاستي. لقد ناضلنا خطوة خطوة طيلة أربع سنوات، وخضنا معركة لا هوادة فيها معركة كانت تبدو لنا في ظاهرها لا رجاء فيها، من أجل الوصول إلى هذه النتيجة. وإنه قانون في غاية التعقيد، وعلى وضوح نموذجي، ذلك أنه ينظّم من الناحية العملية أمور الحياة في مساحة شاسعة من الأراضي الطبيعية وتتفوق على كاليفورنيا في اتساعها، فيتناول مسألة صيد البر والبحر مع دليل أو بدون دليل، وعملية استثمار الثروة الحرشية، وتخطيط الطرق والدروب والملاحة والأبحاث الجيولوجية والامتيازات المعطاة للهنود وللأسكيمو، والمسؤوليات القانونية التي تضطلع بها الحكومة الفيدرالية، وتلك التي تضطلع بها حكومة ألاسكا. ولقد قمت أنا بنفسي بدراسة الخرائط لساعات عديدة محاولاً العثور على الترتيبات الأكثر عدالة والتي هي في الوقت نفسه أكثر صموداً لتجربة الزمن. (كنت في نهاية ولايتي أعرف في الواقع أربع خرائط عن ظهر قلب، هي خريطة ألاسكا وخريطة سيناء وخريطة إيران، وخريطة منطقة القناة في باناما).

ولقد كان مستحيلاً عليّ، حتى لو أردت ذلك، أنْ أُخَفّفَ من ثقل مسؤولياتي. فالسوفياتيون كانوا يقومون بتحرّكاتٍ مقلقة لقوّاتهم على مقربة من الحدود البولونية، ومصير الرهائن ظلّ يسوده الغموض باستمرار، وكان معاونيّ يجدون مشقة كبيرة في التعاون مع معاوني الرئيس المنتخب، وكانت تَشغل بالي بعض الخيارات التي حدّدها خليفتي، إن على الصعيد القومي وإنْ على الصعيد الدولي.

كنّا في الأيام الأولى من شهر كانون الأول، وعلى مدى من الزمن لا يكاد يبعد عاماً عن غزو أفغانستان، على يقين من أن السوفياتيين يعدّون غزواً جديداً، موجهاً ضدّ بولونيا هذه المرة. فلقد كانت منظمة «التضامن» تنتزع بدعم من الجزء الأعظم من الشعب وبإسناد من الكنيسة، التنازل وراء التنازل من الحكومة البولونية ولم يكنْ يبدو أن هناك شيء يستطيع أن يوقف هذه المسيرة نحو الحرّية، المسيرة التي كانت تبدو متعارضة مع الوقت تعارضاً لا ينفكّ في ازدياد إلى حدّ التنافي مع الديكتاتورية. فإنّ واحداً من الخصمين يجب أن يُخليّ الساحة، لا محالة. ولهذا ألفى السوفياتيون أنفسَهم أمام خيار في غاية الصعوبة. فإن القيام بغزو جديدٍ مجازفةٌ مكلفةٌ لهم أكثر

مما كلفهم غزوهم لأفغانستان، لكنّه يستحيل عليهم من الناحية الأخرى أن يتركوا بولونيا تتابع تطورها السلمي نحو الديمقراطية. وقد كنّا نتابع عن كثب استعداداتهم العسكرية. لقد كانت هناك عشرون إلى ثلاثين فرقة مستعدّة للتدخل، ولأوّل مرّة، كانت القوات السوفياتية والتشيكوسلوفاكية تجري مناورات ليلية معاً، وكانت جميع الطرق التي قد يسير فيها الغزو مراقبة بدقّة، وعلى موازاة ذلك كلّه كان هناك نظام للاتصالات يغطي البلاد بأكملها، وكانت طلعات الطيران منظّمة بحيث تنطلق كلّ يومٍ من تشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية، وكانت قوات الجيوش السوفياتية موضوعة في حالةِ استنفار.

ولقد عزمنا على إبلاغ كلّ الحكومات التي تستطيع بنفوذها وسياستها ثنيَ السوفياتيين عما هم بصدده. أرسلت رسالة مباشرة إلى بريجنيف، أبلغته فيها بالنتائج البالغة الخطورة التي قد تترتّب على غزوٍ جديد، وأعلمته بطريقة لا مباشرة، بأنّنا نفكّر في تزويد الصين بأسلحة فائقة ـ الحداثة. وقد طلبت من السيدة غاندي أن تمارس ضغطاً عليه (وكان يتأهب للسفر إلى نيودلهي) وأخطرت قادة «التضامن» لكيلا يؤخَذوا على حين غرّة. وفي الوقت نفسه، ضاعفنا أنا وأعضاء الحكومة من تصريحاتنا العلنية لجذب انتباه الرأي العالمي إلى ما يجري في أوروبا الشرقية.

«واصلنا جهودنا لإبلاغ الجميع بالتهديدات التي يوجهها السوفياتيون إلى بولونيا في الوقت الحاضر.. لم يكذب السوفياتيون تصريحاتنا، ولم يُجبني على رسالتي، وكانت تلك هي المرّة التي يحصل فيها ذلك».

يوميّة ٨ كانون الأوّل ١٩٨٠

كنت حينذاك (وما زلت) مقتنعاً بأن السوفياتيين ما كانوا ليتردّدوا لحظة واحدة في سحق بولونيا لو لم تكن قواتهم متورطة في أفغانستان، ولو لم يكونوا يخشون إدانة جديدة توجّه إليهم من قبل الجماعة الدولية.

وفي الوقت نفسه الذي توجّب علينا أن ننظر فيه بعين الاعتبار إلى تفاقم التوتر في أوروبا، كان علينا أن ننظر بالعين نفسها إلى التدهور المستمرّ في الوضع في أميركا الوسطى، لقد حاولنا أن نُبقي على علاقاتنا مع نيكارغوا، لكي نجنبها الوقوف إلى جانب كوبا والاتحاد السوفياتي، ولقد فعلنا كلّ ما في وسعنا من أجل مساعدة شعب السلفادور، الذي كان ضحية لحرب أهلية، ولقمع مريع. وبعد اغتيال أربعة رجال دين أميركيين، الجريمة التي يحتمل أن الجنود السلفادوريين قد اقترفوها، صمّمت أن أبعثَ بمراقبين يحقّقون في الجريمة حيث وقعت.. ولدى عودتهم إلى واشنطن، قدّموا إليّ شخصياً تقريرهم.

«لقد ذهبوا إلى المكان الذي اغتيل فيه رجال الدين. وتحادثوا مطوّلاً مع (جوزيه نابليون) دويارت (الذي قد يستدعي للحلول محلّ اللجنة الحاكمة حالياً) ومع (جيم آبدول) غويّرر، الذي يتوجّب أن يتولّى قيادة كلّ القوّات المسلحة... كان النظام ولا شك في حالة أكثر استقراراً، لكنّ في مقابل حمّام حقيقي من الدّم. فإن حوالي الـ ٩٠٠٠ إنسان قتلوا ودُفنوا على عجل. وذَكَرَ مبعوثيّ في

تقريرهم أن بالإمكان سماع الطلقات النارية، من أسلحة أتوماتيكية، في كلّ ليلة، وسماع انفجارات القنابل. لم يكن في السجون أحداً، فإنهم لم يعودوا يسجنون. لقد كانت تلك هي طريقتهم الخاصة في فرض النظام، أو في فرض ما يدعونه كذلك».

يوميّة ١١ كانون الأول ١٩٨٠

الححت على الزعماء السلفادوريين بأن يُحالَ قتلةُ رجال الدين إلى المحاكم، وبأن تنظّم انتخابات حرّة، وبأن تُتخذ تدابير لإحقاق العدالة الاجتماعية، وبأن يطبّق الإصلاح الزراعي الموعود بعد انتظار. وحاولت إقناعهم بأن القمع العنيف هو العائق الأساسي الذي يقف في وجه النهوض السياسي والاقتصادي ببلدهم. وكان جوابهم هو طلب المزيد والاستمرار في الطلب على السلاح، لكنّنا رفضنا أن نعدّل سياستنا قبل أن يعدّلوا هم سياستهم.

لم يكن بإمكاننا مغادرة البيت الأبيض من دون أن نلتقي كلّ الذين آزرونا خلال السنوات الأربع المنصرمة ونُوجّه الشكر لهم. وكانت جماعات عديدة تطلب مواعيد، لتناقش ما تمّ وما تبقى مطلوباً إتمامه، أو لتطلب منّا إذا كان ممكناً التعاون مع الإدارة الجديدة. كان البعض منهم مستمرين على وفائهم، وكان الآخرون، شأن الليبراليين، قد وقفوا خلف كيندي وأسهموا بطريقة لا مباشرة في هزيمتي.

«التقيت اللجنة الاستشارية حول حقوق المرأة.. وقد سرني التعرّف على قادتها، اللواتي تحدث البعض منهن مع كثير من الانفعال عما حاولنا إنجازه والنتائج التي حصلنا عليها. لو كنّ هنّ، وكان الزنوج والإسبان والمستهلكون وأنصار البيئة وآخرون على هذا الموقف منذ عام، لأعيدَ انتخابي دون أدنى صعوبة».

يوميّة ١٦ كانون الأول ١٩٨٠

بين واجباتي الرئاسية واستعدادتنا للرحيل، كنت مرهقاً بالعمل كلّ الإرهاق. فقد كنت عوضاً عن الذهاب إلى شقتي في كلّ مساء، استقبل الزائرين، ثم أنزوي لنفسي في المكتب البيضاوي لساعات طويلة. وكان أحد الأهداف ذات الأولوية التي حَدّدتها لنفسي بالاتفاق مع أعواني هي أن أقدّم إلى الفريق القيادي الجديد جردةً كاملةً عن عملنا في ميدان السياسة الخارجية والدفاع الوطني وكذلك عن اقتراحاتنا حول الطريقة التي تجري بموجبها متابعة هذا العمل. والملاحظات التالية أخذت خلال اجتماع لمجلس الأمن القومي الذي خصّص لهذه الجردة:

«إن منطقة الخليج الفارسي هي منطقة حيوية للولايات المتحدة ولحلفائها. وإذا علمنا أننا لن يكون وارداً عندنا الوقوف في وجه الغزو السوفياتي لإيران بالأسلحة التقليدية، فإن علينا أن نفهمهم بوضوح بأنّ أيّ عدوانٍ سوف يقود إلى ردّ من جهتنا، وهو ردّ لن تحدّه بالضرورة حدود الخليج الفارسي. لا أحدٌ يمكنه الجزم بأن الفريقين، إذا دخلت الأزمة نطاقاً عالمياً سوف يقتصران على استعمال الأسلحة التقليدية. وقد سبق أن شدّدت على هذه النقطة في خطابي إلى الأمة حول حالة الاتحاد، في بداية العام. وإن من الضروري للجميع أن يفهموا بأن المسألة ليست مسألة تهديد فارغ المعنى.

«إن علينا أيضاً أن نُقنع حلفائنا الأوروبيين بأن يحسّنوا دفاعاتهم سريعاً، وإنّ الميل لخيار الحياد، الذي يتجلّى قوياً خصوصاً في ألمانيا الغربية، يلقى تهديداً ثقيلاً في غاية الخطورة على التحالف الغربيّ. فإذا هوجم الخليج الفارسي أو إذا أصبح الوضع فيه مثيراً للقلق، فإننا سوف نكون مكرهين على الانصراف مؤقتاً عن أوروبا، وعلى الأوروبيين أن يعرفوا هذا وأن يستعدّوا له. فإذا بقي هذا الميل مستمراً، فإن الرأي العام الأميركي سوف يتخلّى عن إيمانه بمنفعة التحالف مع أوروبا، وعندها يتوجب تعديل التزاماتنا العسكرية. وهذا لن يكون حسناً لا بالنسبة لنا، ولا بالنسبة لأوروبا. وإنّ لدينا أسباباً وجيهة للخوف من عدم التزام بعض الحكومات الأوروبية بوعودها التي قطعتها في ما يتعلق بميزانياتها العسكرية، وبتحسين دفاعاتها وتعاونها مع الولايات المتحدة. وبغية إقناعهم بالبقاء إلى جانبنا، فإن علينا أن نستشيرهم في أغلب الأحيان الممكنة، ليسيروا أمامنا أو معنا في أعمالنا لصالح السلام وحقوق الانسان وضبط الأسلحة النووية.

«ولقد لفتّ نظر أعضاء المجلس إلى أن ميزانية الدفاع، إذا نحن نفّذنا كلّ الطلبات المتزايدة التي تصلُ إلينا، تصبح بئراً دون قعر ولن يكون لنا أيّ أملٍ بَملئه. وأن واحدة من أكثر المشكلات خطورة، والتي شدّدت عليها مراراً عديدة للمجلس، هي أن مسؤولينا العسكريين . إنْ في قيادة الأركان المشتركة وإنْ القادة المدنيين. يسعون باستمرار إلى الحصول على اعتماد جديدة منتقدين على الدوام ما نفعله قادحين بقوّة بلدنا بشكلٍ منهجيّ. هذا الموقف خطير، بمعنى أنّه يفوّض ثقتنا بأنفسنا، وثقة حلفائنا بنا، وقد يقود الزعماء السوفياتيين إلى ارتكاب خطأ في الحكم، انتحاري إذا آمنوا بالشكاوى التي يطلقها البنتاغون وبالتصريحات التي يطلقها صناعيو الأسلحة حول ضعف قوى جيوشنا.

«إننا متوافقون جميعاً على القول بأنّه من الضروري ضرورة مطلقة أن نتابع جهودنا من أجل ضبط الأسلحة، ليس من أجلنا ومن أجل سمعة بلادنا فحسب، بل أيضاً من أجل علاقاتنا مع الاتحاد السوفياتي. ففي الأعوام القادمة سوف تقف ميزانيتنا العامّة عند حدود قاسية أيّاً يكن الرئيس.

«وكان أحد المواضيع المقلقة لي وأكثرها حدّة هي انعدام قدرة الحاكم ريغان على فهم الأهمّية القصوى لصداقتنا مع الصين. كنّا مصممين بعزم على العمل مع مستشاريه جميعاً، بمن فيهم نائب ـ الرئيس المنتخب، بغية إقناعه بوجوب التخلّي عن مشروعه الذي تحدّث عنه مزاراً متكررة، والذي يريد به إعادة تجديد العلاقات المميّزة مع تايوان.

«ونحن على ثقة أننا لو استطعنا أن نضمن على الأقلّ خمس سنوات أو ستاً من الانفراج، حتى ولو كان رجراجاً، مع السوفياتيين، فإننا نستطيع استعادة التفوّق، شرط أن يتابع الرئيس الجديد سياسة أسلافه. فإنّ تنميتنا لصلات الصداقة مع العالم الثالث، ونضالنا في سبيل السلام وحقوق الإنسان وضبط الأسلحة هي كذلك أوراق رابحة في بدنا في المنافسة السلمية، المنافسة التي لا يستطيع الاتحاد السوفياتي أن يفعل ضدّها شيئاً. وإن علينا كذلك أن نركّز استراتيجية متماسكة

لحرب اقتصادية ضد الاتحاد السوفياتي نحتفظ بها احتياطياً من أجل الحالة التي يُظهر فيها مجدّداً نواياه العدوانية، فنفرض عليه عقوبات قاسية مثل حظر الحبوب، الذي قد يكون فعّالاً مع بقائه موقفاً أدنى من الحرب. وينبغي في المطلق أن يكون حلفاؤنا طرفاً مشاركاً في هذه الاستراتيجية، وأن يتعهّدوا تَعَهداً قاطعاً بأن يتصرّفوا معنا، وبأن يعي الزعماء السوفيات وعياً تاماً النتائج المفجعة التي تترتب عليهم إن قاموا بعدوان جديد.

«إن علينا أن ننمي قوانا في منطقة الكاريبي نمواً محسوساً، وأن نعيدَ التوكيد بهدوء على أنّنا حاضرون للدفاع عن مصالحنا إنْ هُدِّدت. وبأن من المهم أن نواصل الدفاع عن حقوق الإنسان وبأن نقنعَ كلّ من يناضلون ضدّ الظلم بأن كوبا والاتحاد السوفياتي ليسا صديقيهم الوحيدين.

«ونحن نأمل في النهاية بأن تواصل إدارة ريغان لعب دور حاسم في تطبيق اتفاقات كامب دايفيد، لأننا نعلم أنه بدون ضغط قوي من ناحية الولايات المتحدة، لكان محتملاً ألا يحرز السادات وبيغن أيّ تقدّم حقيقي».

أدخلنا هذه الاعتبارات واعتبارات أخرى أكثر سرّية في الجردة الرسمية التي سلّمناها للإدارة الجديدة، لإبلاغها بها، أو على الأقل، ولنأمل بذلك، لنعطيها إطاراً للتفكير. وهي كما وردت، فإنّها تمثّل بطريقة موجزة وإنما دقيقة بما كنّا سوف نسعى إليه، لو قدّر لنا البقاء في البيت الأبيض.

ورغم أن المعركة انتهت منذ أكثر من شهر، فإن الجمهوريين ما زالوا يواصلون الجدال لا سيّما حول القضايا الاقتصادية ربّما لتهيئة الرأي العام والكونغرس لقبول الإجراءات المتطرفة حول قضايا الضرائب، وبرنامج المساعدة الاجتماعية والنفقات العسكرية التي يتأهبون لاعتمادها في عام ١٩٨١.

ومما جاء يرضينا أشدّ الرضا أنّ النضال الطويل النفس الذي كان علينا خوضه من أجل فرض التشريعات المتعلقة بالطاقة، بدأ يؤتي ثماره. فإن مستورداتنا من البترول بدأت تنخفض بسرعة رغم النموّ الاقتصادي، وتلك المستوردات كانت لا تزال ضخمة جداً، لكننا كنّا نأمل الحصول على أفضل ميزان تجاري سنوي منذ أكثر من خمس سنوات وعلى واحدٍ من أفضل ميزانين اثنين أو ثلاثة من الموازين الفصلية في تاريخنا.

قبيل عيد الميلاد بقليل تلقينا جواباً من الإيرانيين على مقترحاتنا. فعلى الرغم من كلّ الجهود التي بذلها الجزائريون كانت طلبات طهران لا تزال غريبة ولا يمكن قبولها على الإطلاق. لقد كانت الحكومة الإيرانية تطالب بأن ندفع للجزائريين، بمثابة ضمان ضدّ كلّ عملٍ لاحق، مبلغاً غير معقول هو ٢٥ مليار دولار، أو ما يوازي ضعفي قيمة الممتلكات الإيرانية التي جمدّناها. وبعد شهر من انتقال السلطة، كان الوضع لا يزال ميؤوساً منه. فلقد كان مفترضاً بالزعماء الإيرانيين أن يكذّبوا بعضهم بعضاً على رؤوس الأشهاد قبل أن نستطيع أن نبدأ بنقاش جدّي حول البنود الأخرى من الاتفاق. وكان الخبر الجيّد الوحيد هو الخبر المتعلّق بالرهائن أنفسهم. فقد استطاع الجزائريون أن بزوروهم وقد بدوا لهم جميعاً في صحة جيّدة.

«وكان الوفد الجزائري قد أتى مع كريستوفر ولويد وموسكي يزورني لإطلاعي على مجريات زيارته للرهائن. فإن السفير الجزائري في إيران، عبد الكريم غريب، قد رآهم جميعهم الـ ٥٢ رهينة، وهو يظنّ أن ٤٩ رهينة منهم مسجونون على مسافة من عشرة إلى عشرين دقيقة من السفارة، في مكانين منفصلين، فُندقين أو شقتين. وقد بدوا له في أحسن حال. و(الجزائريون) تحادثوا معهم. والبعض منهم رفض أن تؤخذ له صور، وقد كتب ٤٢ منهم رسائل إلى ذويهم. فلقد أبدى الإيرانيون التساهل، وأذنوا للجزائريين بأن ينقلوا لهم البريد في الاتجاهين. أما الجزائريون فقد قالوا بأنهم حاضرون لعمل كل ما يستطيعون من أجل مساعدتنا».

يوميّة ٢٨ كانون ١٩٨٠

وكان الجزائريون مع إعطائهم البرهان على حسن نواياهم، يرغبون في تأمين خلفّيتهم، بحيث لا يتهمون فيما بعد في حال فشل المفاوضات أو في حال عدم احترام واحد من الفريقين لتعهداته. وقد أعددنا خطتنا لمواجهة كلّ الاحتمالات وتشاورنا مع معاوني ريغان بغية أن نستوثق منهم بأنهم سوف يلتزمون بالكلام الذي قد نعطيه إذا توصلنا لاتفاق.

«طلبت هذا الأسبوع من معاونيّ أن يتهيأوا لقطع المفاوضات وربما لإحالة الرهائن على المحاكمة. وإنني قد أعلن حالة الحرب وقد أطلب من الكونغرس إعلان الحرب على إيران. وإننا سوف نجمّد بصورةٍ نهائية الممتلكات الإيرانية وندعو لجلسةٍ لمجلس الأمن وسوف نطلب فرض عقوبات على إيران. وإنني آمل بألا أكون مكرهاً على الوصول إلى هذا، لكنّما هو أمر نفكّر فيه منذ أربعة عشر شهراً. فالأعمال العسكرية، كالمحاصرة والتلغيم، محتمل أن تجيء بعد التدابير الدبلوماسية والتجارية.

«رفض (ألكسندر) هيغ وألن عرضنا بأن نبلغهما عن الوضع. وجاء المدعوّ فْريد إيكل موفداً للاستماع إلى تقريرنا. وليست لنا أيّة صلة مع مستشاري ريغان في شؤون الدّفاع. بل إنّ كَسْبار وَاينبرغر لم يحضر إلى البنتاغون بعد ولم يُعيّنْ أيّ مساعدٍ له. ورغم أن هيغ كان قد عُينّ (وزيراً للخارجية) ورغم عَقْدِهِ لبعض الصلات السطحية مع موسكي وكريستوفر، فإنه هو أيضاً لم يخترْ مساعده.. وما زلنا ننتظر ولم نحصلْ على أيّ جواب بعد لا من هيغ ولا من ريغان حول صفقة طائرات الـ إف ـ ١٥ مع العربية السعودية.. من المفترض أن نجتمع يوم الثلاثاء... وعندها سوف أقرّر الكيفية التي أشرح بها الوضع للسعوديين».

يوميّة ٢ كانون الثاني ١٩٨١

نحن نفترض بأن الزعماء الجمهوريين لم يتفقوا في ما بينهم بعد تماماً وبأنهم يفضّلون اجتناب البحث في القمة في المشكلات الأكثر حساسية بغية أن يتركوا لنا كاملَ المسؤولية في أعمالنا. ولو كان هذا ما يريدون، فإنّه لا يمكن إلا أن يبهجني، ذلك أنّه يتيح لي إكمال مهمّتي حتّى نهايتها دون أن يكون مطلوباً مني أنْ أفسّر كلّ قرارٍ من قراراتي. لقد تأخّر ريغان كثيراً في تشكيل حكومته وفي تعيين مستشاريه، وأعتقد بأنه مشغول إلى حدّ لم يستطعْ معه التفكير بهذا الأمر.

بيد أننا كنّا نفضّل أن يحصل الانتقال من إدارة إلى أخرى وأن تكون الاصطدامات أقلّ، وذلك عبر محادثات أكثر تواتراً، أي أننا كنّا نفضّل أن يكون انتقالاً وليس قطعاً عنيفاً. فلقد كانت تصريحات بعض المسؤولين الجمهوريين في جلسات الكونغرس تخلق لنا صعوبات خطيرة. فإنّ كَسْبَار واينبرغر على سبيل المثال، قد جزم بأن سياستنا الدفاعية في الخليج الفارسي هي سياسة مغلوطة أعظم الغلط، وهذا من شأنه أن يضعفَ إلى حدّ بعيد موقفنا من الاتحاد السوفياتي، ويُخشى معه أن يولّد شعوراً بأننا لسنا ملتزمين مطلقاً باحترام تعهداتنا التي اتخذناها في إطار الحلف الأطلسي، مما يسمح لحلفائنا أن يتخلّوا هم من جانبهم عن الهدف المشترك الذي حدّدناه لأنفسنا نحن وإياهم بأن نزيد ميزانيات دفاعنا بنسبة ٣% سنوياً.

وأخيراً أعلمنا الجمهوريون بأنهم يفضلون الانتظار حتى ٢٠ كانون الثاني من أجل اتخاذ قرار في موضوع مبيعات السلاح إلى العربية السعودية. وقد كتب هارولد براون جواباً، صادقتْ عليه وقُدّم إلى هيغ ليقرأه قبل إرساله إلى السعوديين.

منذ أن رفضنا المقترحات الإيرانية الأخيرة، كنّا نتابع عن كثب كلّ ما يجري في طهران. وقد علمت من مصادر متعدّدة بأن هناك مشادّة عنيفة تدور رحاها بين أعضاء الحكومة حول ما يتوجب عمله وما لا يتوجب عمله من أجل تحرير الرهائن. وقد علمت أيضاً بأن بريس لينجن ومرافقَيه قد غادرا مبنى الشؤون الخارجية، وذلك ربّما من أجل سَجْنهم مع الرهائن التسعة والأربعين الباقين. هذا الخبر أقلقني نسبياً، فإن هؤلاء الرجال الثلاثة قد عوملوا حتى ذلك الحين بوصفهم دبلوماسيين يقيمون تحت المراقبة أكثر ممّا هم رهائن مساجين.

بعد مضيّ يومين اثنين تلقّيت أخباراً ممتازة.

«كانت فترة بعد الظهر مخصّصة لردّ الجواب إلى الإيرانيين. وهو جواب أشبه بأن يكون قبولاً. وقد بقيت علينا بعدُ مشكلةُ الملاحقات القانيونية التي قد تُتّخذ إجراءات لها بعد ذلك.. وفي المساء صادقت على الجواب الذي سوف نرسله إلى الجزائريين ليسلّموه إلى الإيرانيين».

يوميّة ٦ كانون الثاني ١٩٨١

بما إننا لم نكن قد بلغنا، طيلة وقتنا، حدود ما يمكن اقتراحه بمقتضى العقل، فإن جوابنا لم يحملْ أيّ عاملٍ أساسي جديد. وعندما عرف به بن يحيى، أعرب عن خيبة أمله، فقرّرت أن أرسل وورن كريستوفر إلى الجزائر ليوضحَ له أنّ موقفنا هو أكثر المواقف التي نستطيع اتخاذها تقدّماً، وإلا فإنّنا ننتهك قوانيننا الخاصة وقد نصل إلى ما يناقض مصالحنا القومية. وكان مفترضاً ألا أراه من جديد إلا بعد مغادرتي المكتب البيضاوي.

طلبت الحكومة الإيرانية من البرلمان الاجتماع ليأذنَ بافتتاح المفاوضات بوساطة الجزائريين، وهي المفاوضات النهائية المفترض فيها أن تفضي إلى تحرير الرهائن. لقد سبق أنْ لُدغْنا مرّات متعددة في غضون الأشهر الماضية، لكننا أخذنا مع ذلك كلّ التدابير الضرورية من أجل التمكّن من وضع الاتفاق موضع التنفيذ في الساعات التالية للوصول إليه. وقد باشر لويد كاتلر مفاوضات

مع البنوك الخاصة التي تحتجز قسماً من الممتلكات الإيرانية، وأعددنا كلّ الوثائق الرسمية التي تبيح تحويل الذهب والأموال، ثم استغرقت من جديد في دراسة القوانين والتنظيمات الدولية البالغة التعقيد التي يتوجب علينا مراعاتها ودفع الإيرانيين إلى مراعاتها.

يوماً إثر يوم من أيام الأسبوع الأخير قبل رحيلنا عن البيت الأبيض كنّا نقسم المآدب، وإلى المأدبة الأخيرة، دعونا زعماء النقابات وشخصيات عامّة أخرى ممن تعاونوا معنا تعاوناً وثيقاً خلال السنوات التي أمضيتها في الرئاسة. ولقد كانت أمسية حميمة وودّية لم تتخلّلها مداخلات ولا خطابات معدّة سلفاً. ووجّه الشكر إلينا عددٌ من ضيوفنا لإنجازنا مهمتنا في قيادة بلادنا. وكان أجمل ثناء تلقّيناه. من واحدٍ من ضيوف الشرف عندنا، وكان عازف فيولونسيل شهيراً هرب من وقت قريب من بلاده ليستأنف حياة أخرى أكثر جدّية في الولايات المتحدة وليغدو واحداً من أصدقائنا.

«ألقت سالفا روستروبوفيتش خطاباً قيّماً على مائدتنا، قالت فيه، إن الجماهير غالباً ما تغيب عنها الأشياء الأكثر أهميّة، وهي العلاقات التي تتنامى بين الزعماء وبين الممثلين والفنّانين، ألخ... وكانت تذكّر كيف كنّا بالنسبة لها ولأسرتها لدى وصولهم من الاتحاد السوفياتي، وأوضحت بأن الجماهير كانت على خطأ في الرابع من تشرين الثاني، شأنها في ذلك عندما أخطأت ورفضت السمفونية التاسعة لبيتهوفن والتراثياتا لفيردي، أو عندما منعت رفع الستار عند تأدية التوسكا لبوكيني عن الفصل الثالث منها. ثم أضافت بأن التاريخ سوف يعود وينصف إدارتي، كما سبق وأنصف كلاً من فيردي وبوكيني وبيتهوفن، ولقد كان ذلك رائعاً».

يوميّة ١٣ كانون الثاني ١٩٨١

وقّعت في اليوم التالي حوالي المئة رسالة موجهة إلى رؤساء الدول والحكومات. كان البعض منها رسائل شخصية وطويلة نسبياً، وكان البعض الآخر مجرّد رسائل مجاملة وتمنّيات طيّبة. ووجّهنا روزالين وأنا الشكر إلى ما يقارب الخمسين ألف أميركي، متذكّرين بتأثر بعض الصداقات التي عقدناها خلال ولايتي. ولقد أمضيت كذلك ساعات طويلة في إعداد خطبتي الوداعية، التي أردت أن أورد فيها، دون أن أظهر بمظهر الناقد لريغان، علماً أنه لن يكون محامياً عنّي، بعضاً من القضايا الكبيرة التي ألهمت أعمالي، من مثل السعي في سبيل السلام والدفاع عن حقوق الإنسان وضبط الأسلحة النووية، وحماية البيئة.

كان تحرير الرهائن قد أصبح بالنسبة إليّ هماً حقيقياً مقيماً، وكانت بالطبع، حياتهم وأمنهم وحريتهم عزيزة عليّ، مثلُها مثل حياتي وأمني وحرّيتي. ولم يكن هذا هو السبب الوحيد. بل إنني كنت أريد أن أبرّىء ذمّتي تجاه التاريخ، فإنني أعلم انني ما اندحرت في التحليل الأخير، إلا لأنني لم أقف منهم موقفاً لامبالياً، ولأنني جعلت من مصيرهم قضية سياسية مثيرة لاهتمام العالم بأكمله، ولأنني بدلاً من أن أعلن نهاية العالم، تصرّفت بفطنة وحذر لئلاً أُعرّض حياتهم للخطر. وإنني أعلن الآن، أمام الله وأمام مواطنيّ بأنني أودّ أن أستخدم كلّ سلطتي في الأيام القليلة المتبقية لي، من أجل إكمال هذه المهمة التي وهبتها نفسي. ولست أجهل بأننا إن فشلنا فلن نفشل إلا ليوم واحد، بل سنعود من جديد خلال أشهر وأشهر قد تقتضيها المفاوضات، نسعى لجعل تحريرهم أمراً ممكناً.

طلبت كريستوفر في الجزائر مرّات عديدة، وقد قال لي في ليلة السبت في السابع عشر من الشهر الجاري، بأنّ الوصول إلى اتفاق يبدو ممكناً غداً ظهراً. وكان على المتفاوضين إنْ في الجزائر وإنْ في طهران أنْ يعملوا طيلة الليل. فلقد اتّخذت الترتيبات من أجل إجراء الفحوصات الطبية للرهائن ومن أجل نقلهم، لكنّ بعض المشكلات المالية لم تكنْ بعد قد سوّيت. وهكذا، فإن الإيرانيين طلبوا في صباح الأحد، أن يُعوّض عليهم ما خسرَهُ ذَهبُهُم من قيمته منذ أنْ احتجزناه، متذرّعين بأن انخفاض سعر الذهب لم يتأتّ إلا بسببنا نحن. ولقد رفضنا الأمر بشكلٍ قاطعٍ لكنهم، ولحسن الحظ لم يُصرّوا عليه.

عند الظهر كانت الوثائق جاهزة في انتظار توقيعي. وكنت في كامب دايفيد مع أسرتي لآخر مرّة. وفي انتظار حضور الوثائق، التقطتُ بعض الصور للأمكنة التي عشنا فيها ساعاتٍ مهمةً من حياتنا، للغابة وللطرقات ولمنزلنا الريفي وللمكتب الصغير الذي فأوضت فيه السادات وبيغن، وللطاولة التي حرّرنا عليها أنا وفانس وبريجنسكي مشروع تسوية علاقاتنا مع الصين.

بعد التوقيع على الوثائق، قلنا لكامب دايفيد وداعاً، وعدنا إلى البيت الأبيض. وكان العدّ العكسيّ قد بدأ. وجلست في المكتب البيضاوي، وأنا أصلّي من أجل تحرير الرهائن متمنّياً من كلّ قلبي أن تنتهي محنتهم قبل أن أرفع يديّ عن السلطة التي بها أساعدهم، وهناك قضيت تقريباً كلّ الساعات الثماني والأربعين الأخيرة من مدّة رئاستي.

قبل أربع سنوات، كان أوّلُ شخصٍ استقبلته في البيت الأبيض هو ماكس كليلاند أحد المحاربين القدامى ممن أصيبوا بجراح بليغة في حرب فيتنام، وقد عيّنته رئيساً لمكتب قدامى المحاربين. وقد استعفى من مهمته بشكلٍ يدعو إلى الإعجاب، وكان آخر زائرٍ استقبلته في المكتب البيضاوي.

«جاء ماكس كليلاند يقول لي وداعاً. وأهداني لوحة عليها هذه الكلمات لتوماس جيفرسون:

تعزيتي وسلواي التي أفكّر بها

أنّ في ظلّ إدارتي طوال وقتها

لم تنسكب قطرةٌ من دمٍ من أيّ مواطنٍ

على حدّ سيفٍ شُهِر في حرب

وكانت تلك ذكرى سوف أظلّ متعلّقاً بها إلى آخر يوم من عمري».

يوميّة ٢٠ كانون الثاني ١٩٨١

تشكّرات

راي جنكينز، وهاميلتون جوردان وزبيغنيو بريجنسكي، ستيوارت إيزنشتات، وجيري رافسهون، وجودي باويل، وجيمي باترسون وروزالين كارتر.

والمصورون الرسميون للبيت الأبيض، بيلي شاديكس، وكارل شوماخر وجاك كايتلنيغر، وماري آن فاكلمان، ووليام فيتزباتريك.

وهيئة بنتام بوكس وعلى الأخص لو وُولْف، وإف. إكس. فلينّ، وبربارا كوهن، وروث هاين، الذي لم يوفّروا جهداً إلا وبذلوه.

وأعضاء كارتر بريزيدنسيال ماتريالز برُجيكست . دون شيوي، ومارتين إلزي، وداف ألسبُروك، وروزْلين وْرايت وبوب بُوهَنان.

وأعواني في بلانس . فاي ديلّ ولوري فوسّوم، وسوزان كلاوف.

وأشكر كذلك كلّ اللواتي وكلّ الذين ساعدوني، ممن يستحيل عليّ أنْ أذكرهم بالإسم.

الوقائع متسلسلة

١٩٧٤

١٢ كانون الأول — جيمي كارتر يعلن ترشيحه لانتخابات الرئاسة

١٩٧٦

١٤ تموز — جيمي كارتر يحصل على ترشيح الحزب الديمقراطي له

٢ تشرين الثاني — جيمي كارتر يفوز في الانتخابات

١٩٧٧

٢٠ كانون الثاني — جيمي كارتر يصبح الرئيس التاسع والثلاثين للولايات المتحدة

٢ شباط — جيمي كارتر يوقع قانون الطوارىء حول الغاز الطبيعي، أوّل «علاج لشؤون البيت».

٣٠ آذار — الاتحاد السوفياتي يرفض مقترحات سالت . إثنين

٤ نيسان — اللقاء الأول بين جيمي كارتر والسادات في واشنطن

٦ نيسان — جيمي كارتر يوقع قانون إعادة التنظيم

١٨ نيسان — رسالة إلى الأمة حول مشكلة الطاقة

٧ . ٨ أيّار — قمّة إقتصادية في لندن

٢٢ أيّار — تصريح حول السياسية الخارجية في نوتردام

٣٠ حزيران — جيمي كارتر يعلين وقف إنتاج القاذفة ب . ١

١٩ تموز — اللقاء الأول بين جيمي كارتر وبيغن في واشنطن

٤ آب — إنشاء سكرتارية الطاقة

٧ أيلول — التوقيع على اتفاقيات قناة باناما

٢١ أيلول — استقالة برت لانس

٢٧ أيلول — الاتفاق الأوّل بين كارتر وغروميكو حول مفاوضات سالت . اثنين

٥ تشرين الأول — التوقيع على الاتفاق الدولي بشأن حقوق الانسان

٢١ تشرين الأول — جيمي كارتر يكتب إلى السادات يطلب إليه دعمه في

السعي من أجل السلام في الشرق الأوسط

١٥ تشرين الثاني زيارة شاه إيران للبيت الأبيض

١٩ . ٢١ تشرين الثاني زيارة السادات إلى إسرائيل ٩ كانون الأول .

٦ كانون الثاني رحلة جيمي كارتر إلى بولونيا وإيران والهند والعربية السعودية وفرنسا وبلجيكا ومصر

١٩٧٨

١٦ آذار مجلس الشيوخ يصادق على اتفاقية باناما الأولى

٧ نيسان جيمي كارتر يؤجّل إنتاج الأسلحة النووية الكبيرة الإشعاع

١٨ نيسان مجلس الشيوخ يصادق على اتفاقية باناما الثانية

٧ حزيران تصريح لجيمي كارتر حول السياسة الخارجية في الأكاديمية البحرية للولايات المتحدة

١٦ حزيران زيارة جيمي كارتر إلى باناما

١٦ تموز قمة اقتصادية في بون

٤ أيلول بداية المفاوضات في كامب دايفيد حول السلام في الشرق الأوسط

١٧ أيلول التوقيع على اتفاقيات كامب دايفيد

١٣ تشرين الأول جيمي كارتر يوقّع على قانون إصلاح الإدارة

١٥ كانون الأول جيمي كارتر يعلن تسوية العلاقات بين الولايات المتحدة وجمهورية الصين الشعبية

١٩٧٩

٣ . ٩ كانون الثاني مؤتمر غوادلوب بين الولايات المتحدة وألمانيا الاتحادية وفرنسا وبريطانيا

١٦ كانون الثاني الشاه يغادر إيران

٢٩ . ٣١ كانون الثاني أول زيارة لـ دينغ هسياو بينغ إلى واشنطن

الأول من شباط الخميني يعود إلى إيران

٢٠ شباط تصريح حول السياسة الخارجية في جورجيا

٨ . ٤ آذار مهمة سلام في مصر وفي إسرائيل

٢٦ آذار حادث في المركز النووي، مركز «ثري ميل إيسلند»

٥ نيسان رسالة ثانية إلى الأمة حول مشكلة الطاقة

١٢ حزيران جيمي كارتر يقترح خطة قومية من أجل الصحة

١٨ حزيران جيمي كارتر وبريجنيف يوقّعان معاهدة سالت اثنين في قمّة فيينا .

٢٨ . ٢٩ حزيران قمة اقتصادية في طوكيو

٣ . ١٢ تموز — إلغاء للخطاب المقرّر حول الطاقة، واجتماعات في كامب دايفيد تدور حول حالة الإدارة

١٥ تموز — رسالة إلى الأمة حول الطاقة والأهداف القومية

١٧ . ٢٠ تموز — إعلان عن تعديل الحكومة وفي مجلس المستشارين في البيت الأبيض

٢٦ تموز — جيمي كارتر يوقّع على قانون للتجارة

١٥ آب — إستقالة أندريو يونغ

٣١ آب — كوماندوس سوفياتيون يُلاحظ وجودهم في كوبا

١٧ تشرين الأول — إنشاء سكرتارية للتربية

٢٠ تشرين الأول — جيمي كارتر يأذن للشاه في الاستشفاء في الولايات المتحدة

٤ تشرين الثاني — اقتحام سفارة الولايات المتحدة في طهران

١٤ تشرين الثاني — جيمي كارتر يأمر بالحجز على أملاك الإيرانيين المودعة في البنوك الأميركية

٤ كانون الأول — جيمي كارتر يعلن أنه مرشحٌ لانتخابات الرئاسة عام ١٩٨٠

١٢ كانون الأول — الحلف الأطلسي يوافق على نشر الأسلحة النووية ذات المدى المتوسط

٢٧ كانون الأول — القوّات السوفياتية تغزو أفغانستان

١٩٨٠

٤ كانون الثاني — رسالة إلى الأمة حول أفغانستان، وإعلان للعقوبات ضدّ الاتحاد السوفياتي

٢١ كانون الثاني — الاجتماعات الأولى من أجل الحملة الانتخابية الرئاسية في ولاية أَيِيوا

٢٣ كانون الثاني — رسالة حول حالة الاتحاد، تأكيدا على «مبدأ كارتر»

٢٠ شباط — جيمي كارتر يقرّ مقاطعة الألعاب الأولمبية في موسكو

٢٣ شباط — وصول بعثة من الأمم المتحدة إلى إيران

١١ آذار — بعثة الأمم المتحدة تغادر إيران

١٤ آذار — جيمي كارتر يعرض برنامجه لمكافحة التضخم

الأول من نيسان — بني صدر يتعهد بوضع الرهائن الأميركيين تحت حماية الحكومة الإيرانية (تعهد لم يعمل به).

٢ نيسان — جيمي كارتر يقّر فرض ضريبة على فائض أرباح شركات البترول

٧ نيسان — قطع العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة وإيران

١١ نيسان — جيمي كارتر ينظّم تدخلاً عسكرياً في إيران

٢١ نيسان — إستقالة سايروس فانس

٢٤ نيسان — إخفاق التدخل العسكري الأميركي في إيران

٩ أيار	إحتفال تذكاري في أرلنغتون
٥ . ٦ حزيران	الكونغرس يصرف النظر عن فيتو الرئيس ويرفض فرض الضريبة على المستوردات من البترول
٢٢ . ٢٣ حزيران	قمة اقتصادية في البندقية
٣٠ حزيران	جيمي كارتر يوقّع على قانون حول الأمن على صعيد الطاقة
١٦ تموز	مؤتمر الحزب الجمهوري يسمّي رونالد ريغان مرشحاً له.
٢٢ تموز	تصريح لجيمي كارتر حول علاقات بيلي كارتر مع ليبيا
٤ آب	مؤتمر صحفي حول «قضية بيلي كارتر»
١٣ آب	مؤتمر الحزب الديمقراطي يسمّي جيمي كارتر مرشحاً له
الأول من أيلول	ضربة الابتداء في الحملة الرئاسية في توركمبيا (ألا باما)
٢٢ أيلول	الحرب الإيرانية العراقية
٢٨ تشرين الأول	مساجلة بين كارتر وريغان
٤ تشرين الثاني	انتخاب رونالد ريغان
٢ كانون الأول	جيمي كارتر يُوقّع مجموعة الشرائع المتعلّقة بأراضي ألاسكا
٧ كانون الأول	جيمي كارتر يُحذّر الاتحاد السوفياتي من التدخل العسكري في بولونيا
١١ كانون الأول	جيمي كارتر يوافق على الاعتمادات الخاصة لضبط النفايات السامّة
١٦ كانون الثاني	جيمي كارتر يفاوض حول الاتفاق النهائي لتحرير الرهائن الأميركيين
٢٠ كانون الثاني	تحرير الرهائن
٢٠ كانون الثاني	جيمي كارتر يغادر البيت الأبيض
٢١ كانون الثاني	جيمي كارتر يلتقي الرهائن المحررين في وايزبادن (جمهورية ألمانيا الاتحادية).